

خرائط الزاد

[الإصدار الثاني]

حساب الخرائط على تطبيق تويتر وتيليجرام

@zadmap

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، أما بعد:

فهذه خرائط ذهنية لمتن زاد المستقنع - رحم الله مؤلفه وجزاه عنا خير الجزاء - سميتها خرائط الزاد ، واعلم سلمك الله أن ما ذكر في هذه الخرائط قسمان:

الأول: هو نص عبارة الزاد كما وردت في تحقيق الشيخ عبدالمحسن القاسم وفقه الله ، وهذا هو الأصل في الخريطة ، ويكون هذا القسم داخل مربعات الفروع.

والصلاة

الثاني: ما كتب لزيادة إيضاح ، أو صيغ بغير عبارة المؤلف ليسهل تفريع المسألة وهذا:

- إما أن يكون خارج المربعات. لم تظهر

- أو يكون داخلها ، ووضعت بين قوسين لكي لا يختلط بعبارة الزاد. أو (حصل له غلبة نعاس)

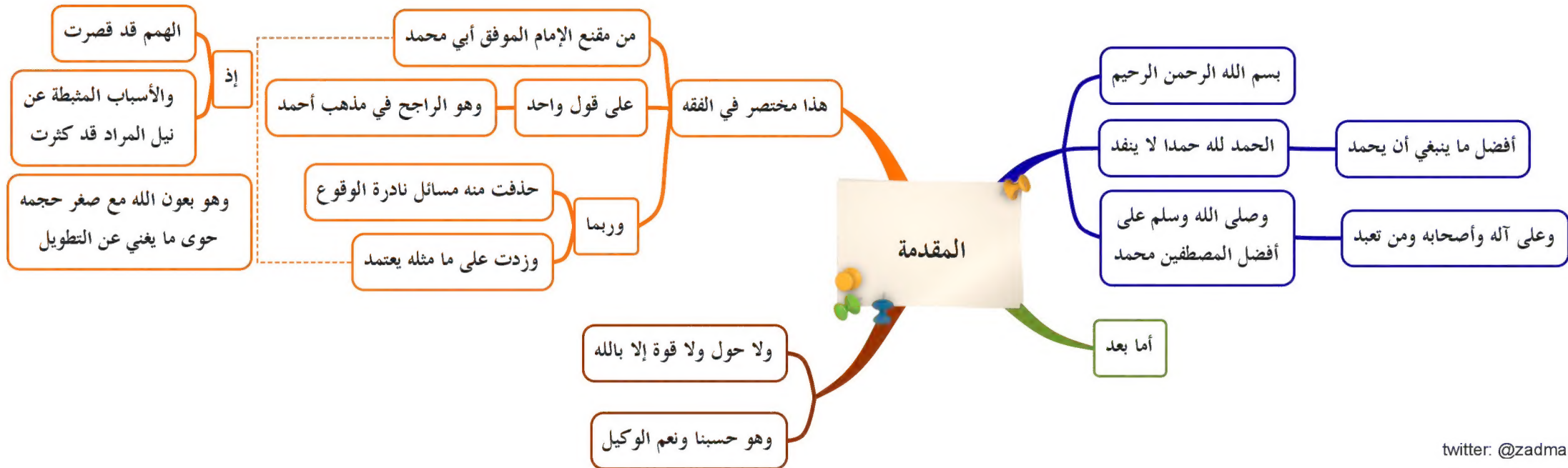
والأصل أنني ألتزم ترتيب الزاد ولا أقدم مسألة على مسألة أو كلمة على كلمة ، وهذا هو الغالب الأعم ، لكن حصل في أبواب قليلة جداً أن قدمت وأخرت كما في أول كتاب الطهارة (المياه) وكباب سجود السهو ، مع عدم الإخلال بعبارة الزاد .

وفي خاتمة هذه المقدمة في ساعة ترجى فيها الإجابة فيني أحمد الله وأشكره على تيسيره ، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه موافقاً لمرضاته نافعاً لطلاب العلم ، وأسأله لوالدي الكريمين الرحمة والمغفرة وأن يجعل قبريهما روضة من رياض الجنة وأن يرزقهما الفردوس الأعلى ، كما أسأله سبحانه أن يجزي شيخي الفاضل محمد بن عبد الله المعيوف عني خير الجزاء وأن يبارك له في علمه وعمله وعقبه ، كما أسأله أن يوفقك - أخي القارئ - ويهديك ويسددك ويجعلك من العلماء الربانيين الذين تعلّموا فعملوا بما علّموا ثم علّموا وصبروا على ذلك ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

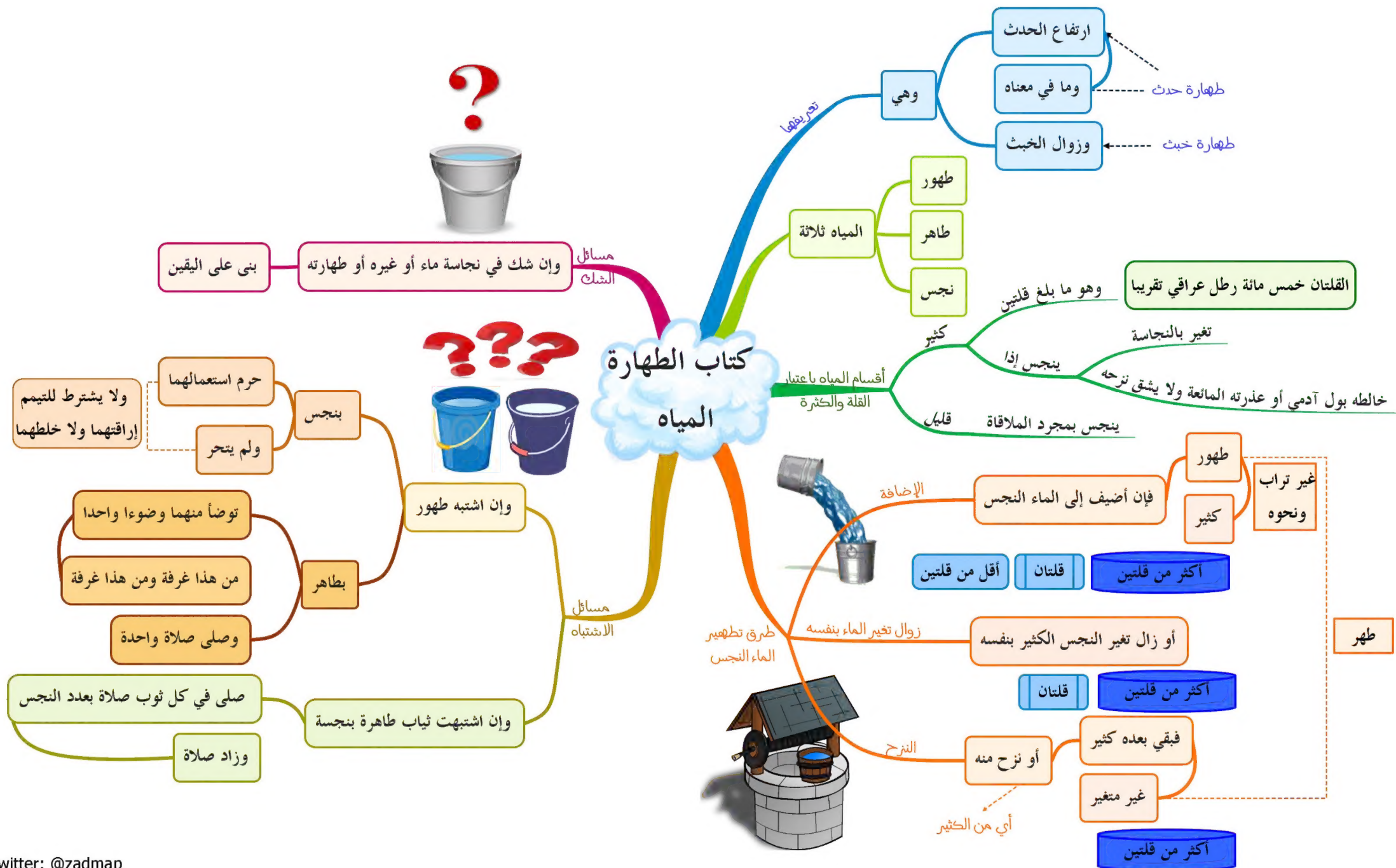
أخوكم

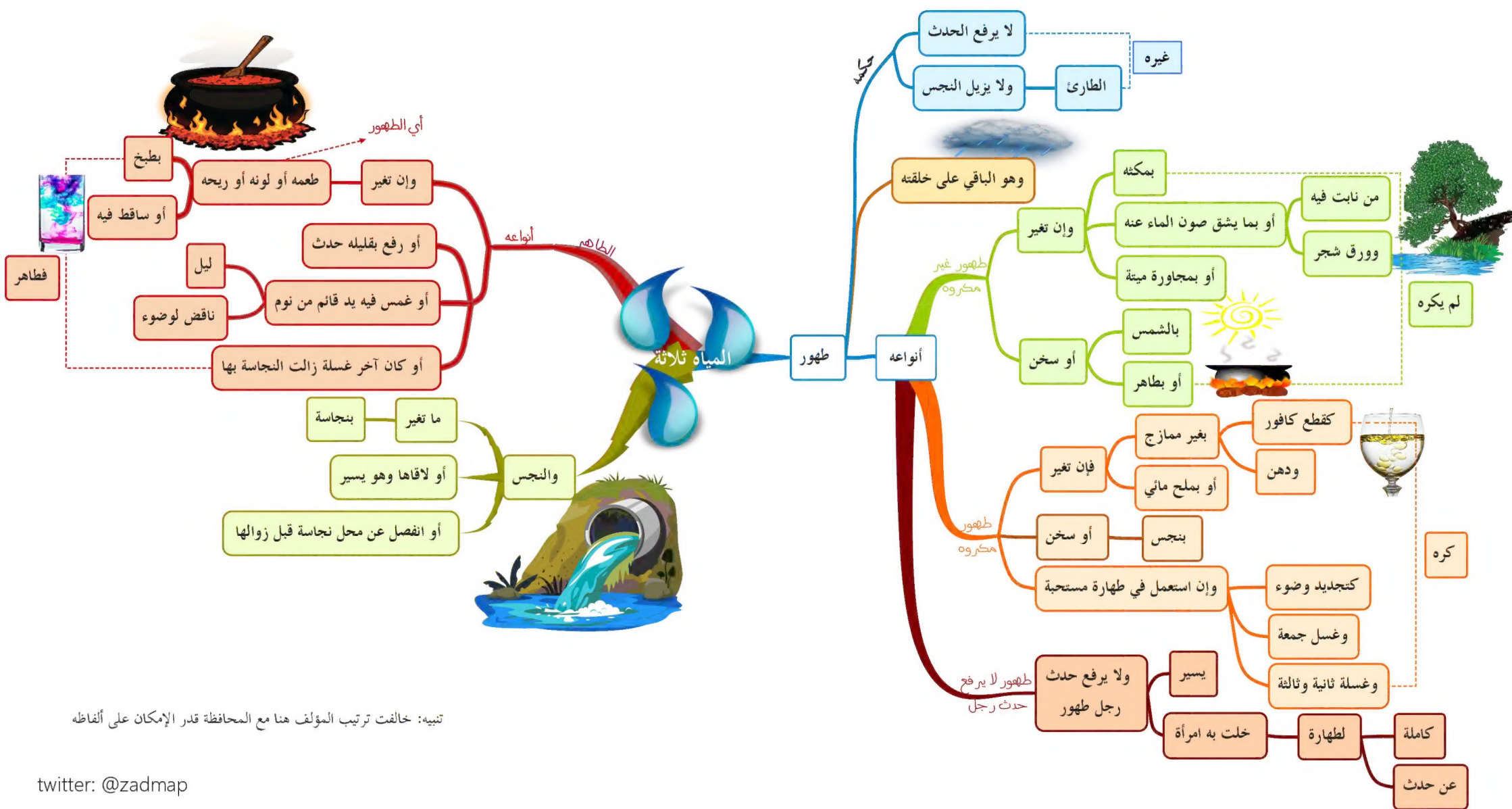
زيد بن محمد بن زيد العشبان

عصر الجمعة ١٤٤١/٢/٥ هـ

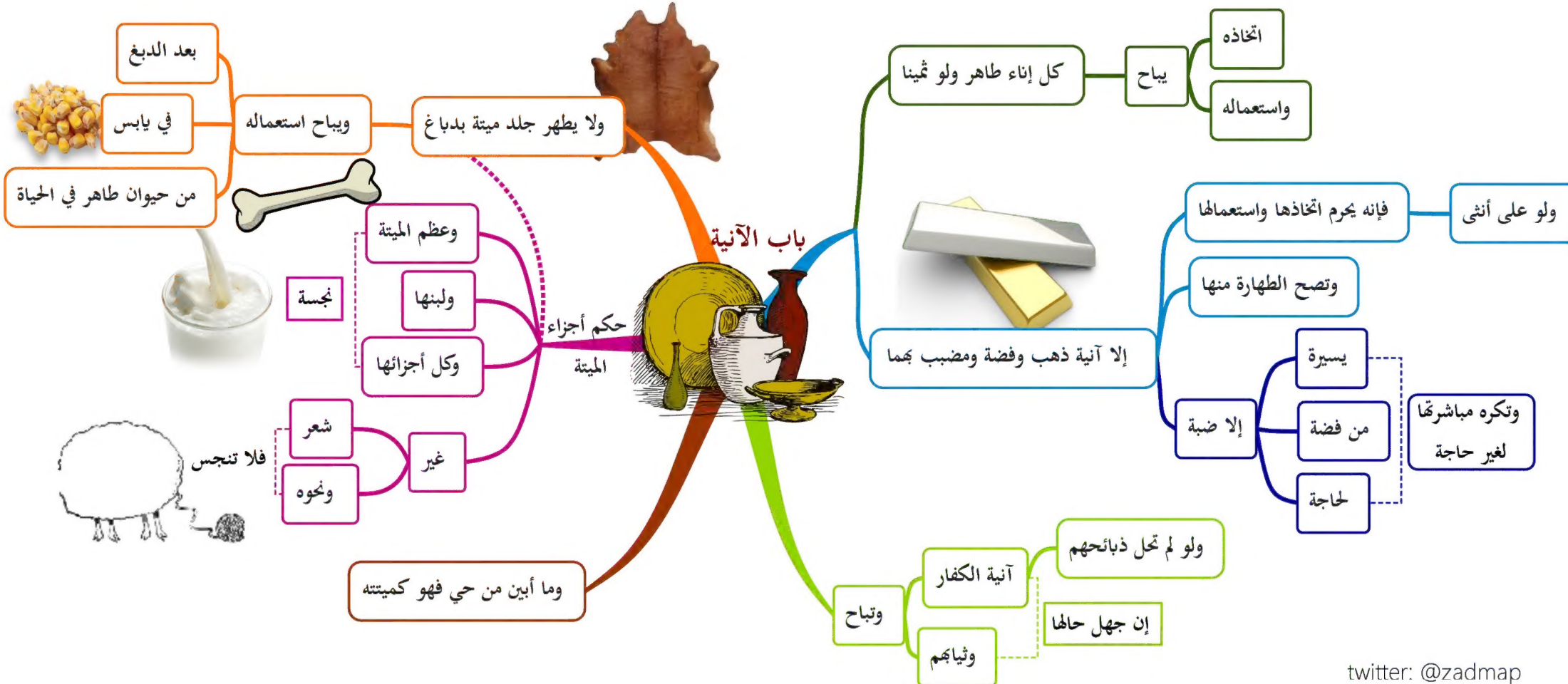


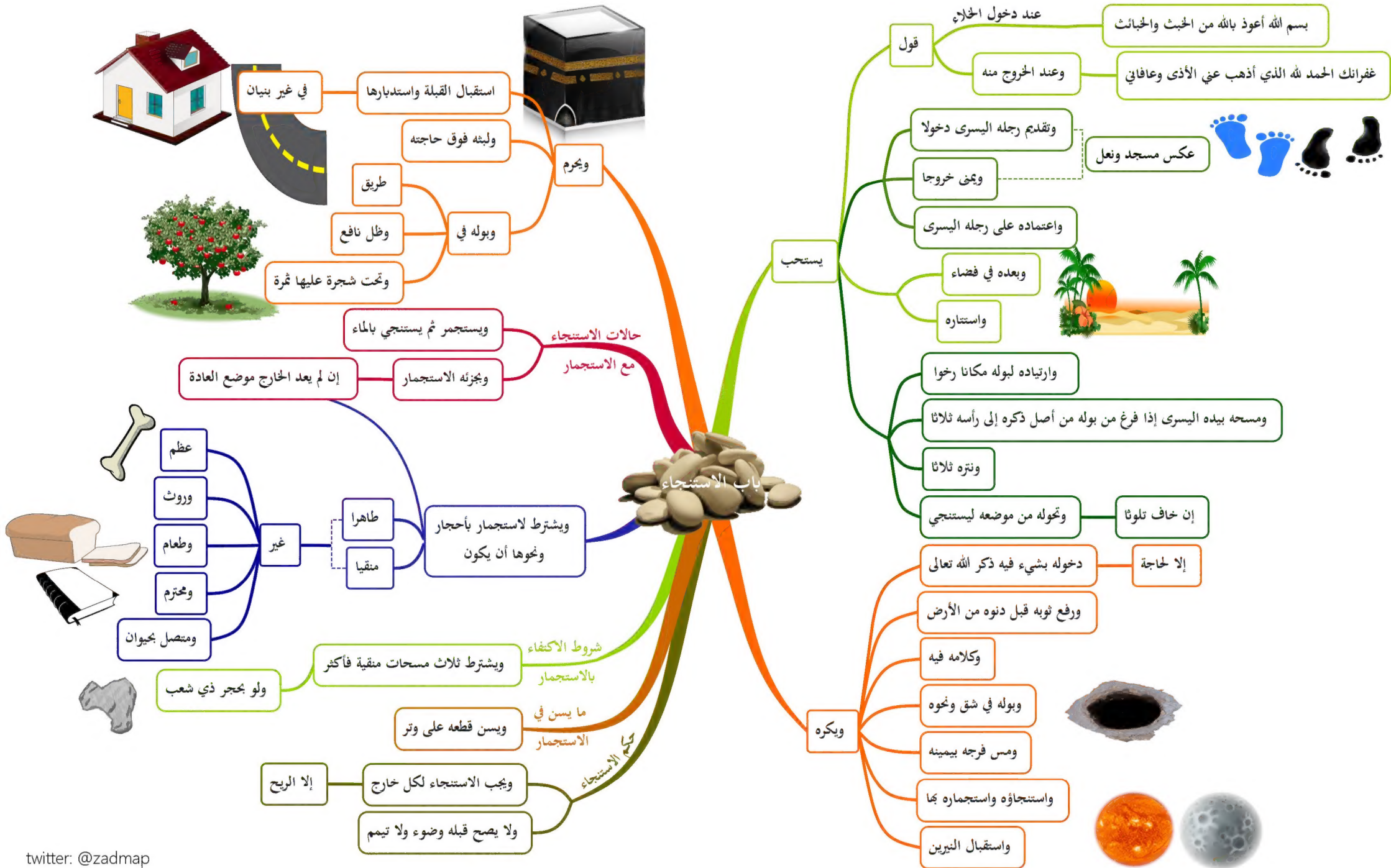
كتاب الطهارة

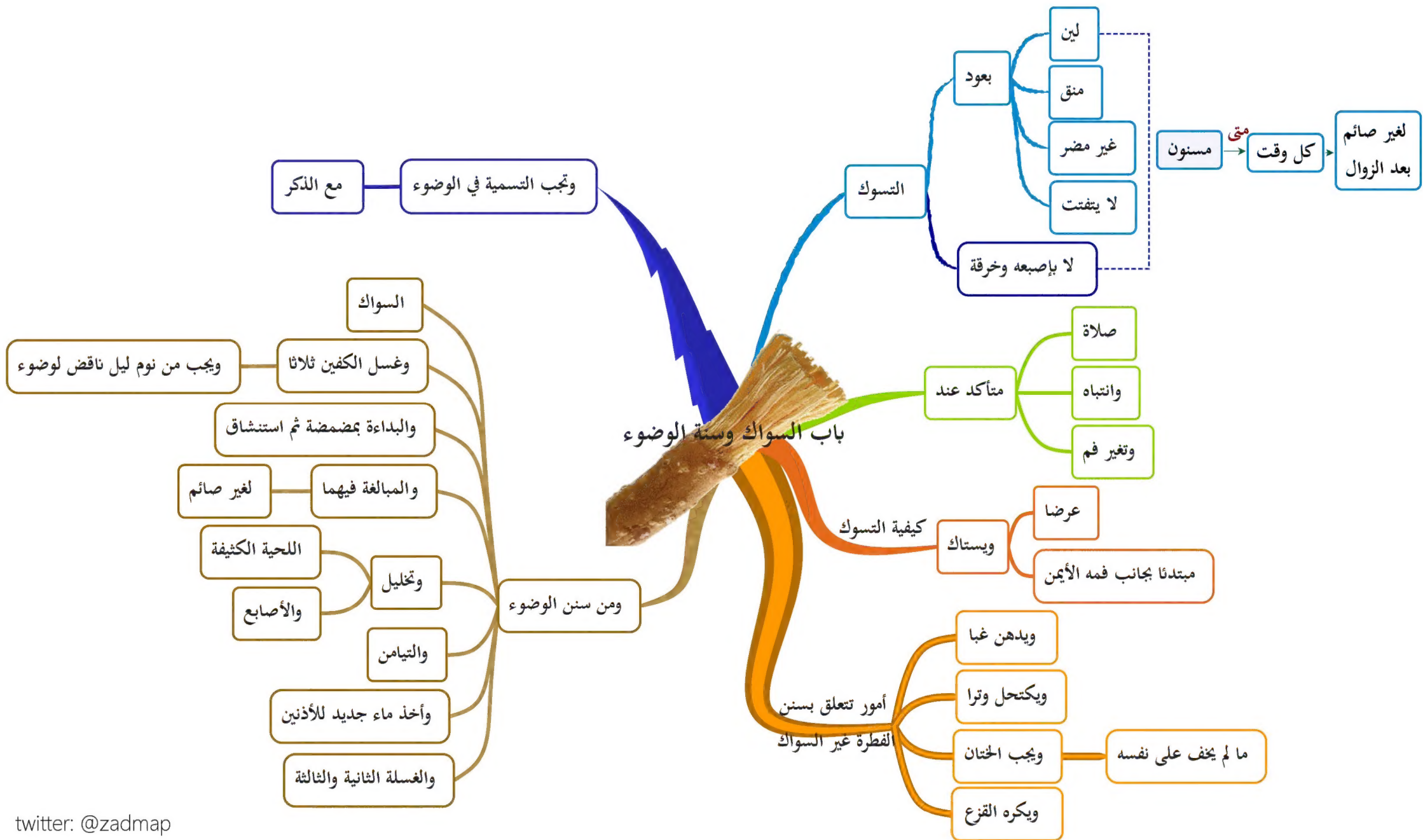


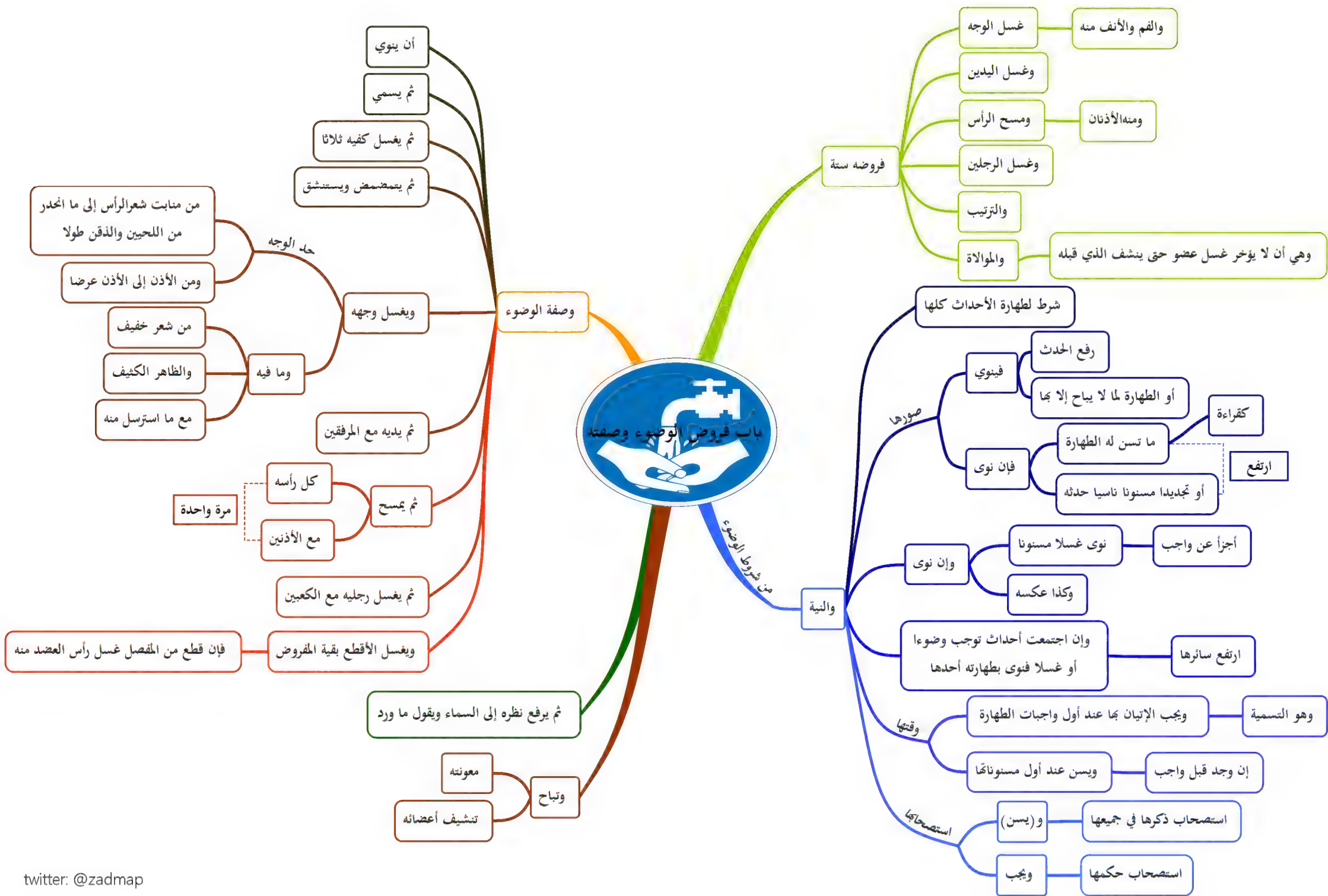


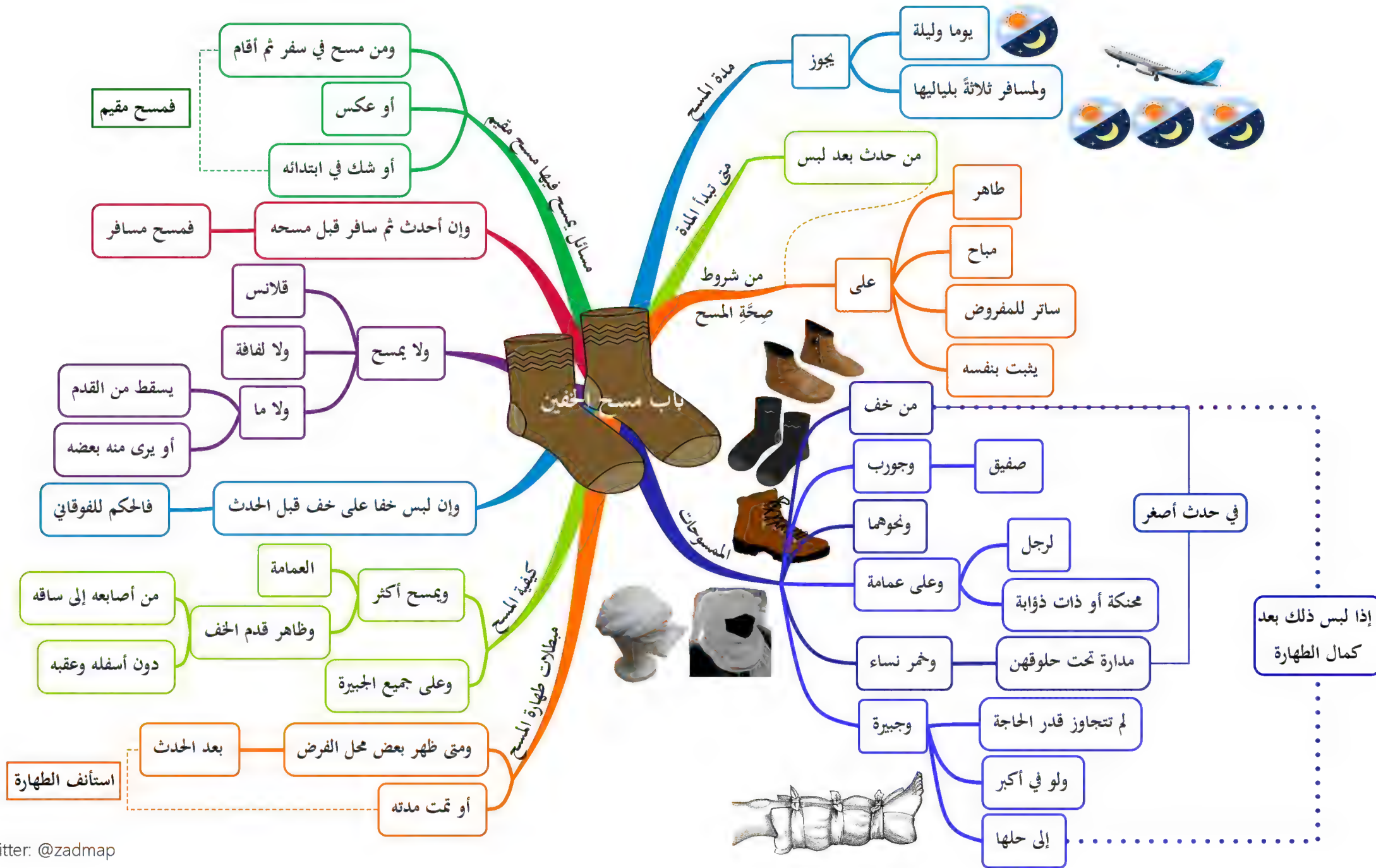
تنبيه: خالفت ترتيب المؤلف هنا مع المحافظة قدر الإمكان على ألفاظه













باب الغسل

موجبه

من غير نائم لا بدوئهما

خروج المني دفقا بلذة

وإن انتقل ولم يخرج اغتسل له

فإن خرج بعده لم يعده

وتغيب حشفة أصلية في فرج أصلي

قبلا كان أو دبرا

من بهيمة ولو

أو ميت

وإسلام كافر

وموت

وحيض

ونفاس

لا ولادة عارية عن دم

ومن لزمه الغسل

حرم عليه قراءة القرآن

ويعبر المسجد لحاجة

ولا يلبث فيه بغير وضوء

ومن غسل ميتا

أو أفاق

من جنون

أو إغماء

بلا حلم

سن له الغسل

الأغسل المستحبة

والغسل الكامل

أن ينوي

ثم يسمي

ويغسل

ويتوضأ

يديه ثلاثا

وما لوثه

ويحشي على رأسه ثلاثا

ويعم بدنه غسلا ثلاثا

ويغسل قدميه مكانا آخر

ترويه

ويدلكه

ويتيامن

والجزئ

أن ينوي

ثم يسمي

ويعم بدنه بالغسل

مرة

ويتوضأ بمد

ويغتسل بصاع

فإن أسبغ بأقل

أو نوى بغسله الحدثين

القدر الذي يتطهر به

أجزاء

لأكل

ونوم

ولمعاودة وطء

ويسن لجنب غسل فرجه والوضوء



شرع التيمم

وهو بدل طهارة الماء

إذا دخل وقت فريضة أو أبيحت نافلة

وعدم الماء

أو زاد على ثمنه كثيرا

أو بثمان يعجزه

أو خاف باستعماله

أو طلبه ضرر

بدنه

أو رفيقه

أو حرمة

أو ماله

بعطش أو مرض
أو هلاك ونحوه

الجمع بين الماء
والتيمم

ومن وجد ماء يكفي بعض طهره

ومن جرح

تيمم له

وغسل الباقي

في رحله

وقربه

وبدلالة

فإن نسي قدرته عليه وتيمم

أعاد

أحداثا

وإن نوى بتيممه

أو خاف بردا

أو حبس في مصر

أو عدم الماء والتراب

أو نجاسة على بدنه

فتيمم

أو عدم الماء والتراب

تضر إزالتها

أو عدم ما يزيلها

صلى ولم يعد

مسائل يصلي
فيها ولا يعيد

ويجب التيمم بتراب

طهور

له غبار

لم يغيره طاهر غيره

مسح

وجهه

ويديه إلى كوعيه

والترتيب

والموالة

في حدث أصغر

وتشترط النية لما يتيمم له من حدث أو غيره

فإن نوى أحدها

لم يجزئه عن الآخر

وإن نوى نفلا أو أطلق

لم يصل به فرضا

(وإن نواه) أي الفرض

صلى كل وقته فروضا ونوافل

ويبطل التيمم

بمبطلات الوضوء

ولو في الصلاة

لا بعدها

وبوجود الماء

والتيمم آخر الوقت لراحي الماء

أولى

وصفته

أن ينوى

ثم يسمي

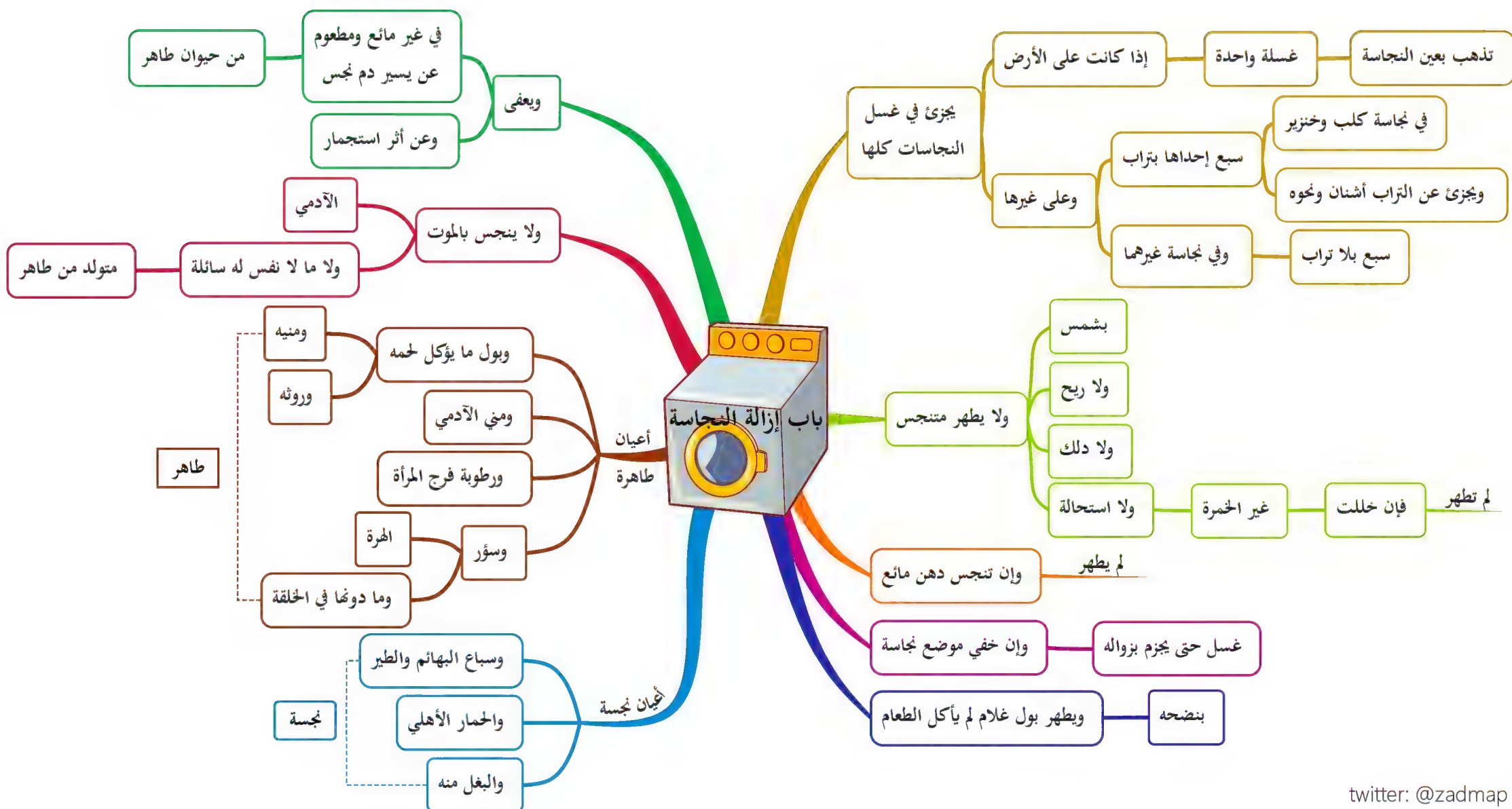
ويضرب التراب بيديه

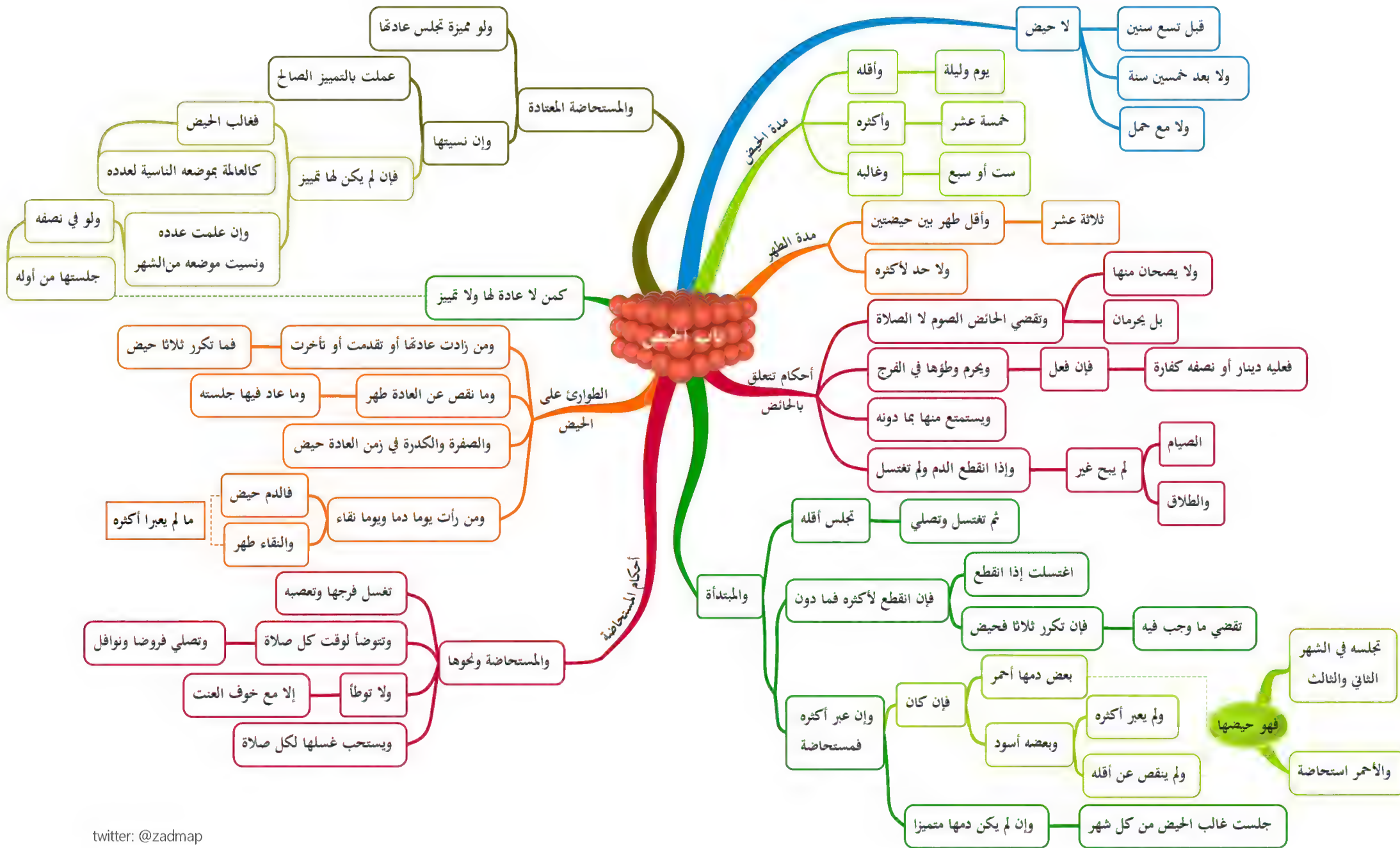
مفرجتي الأصابع

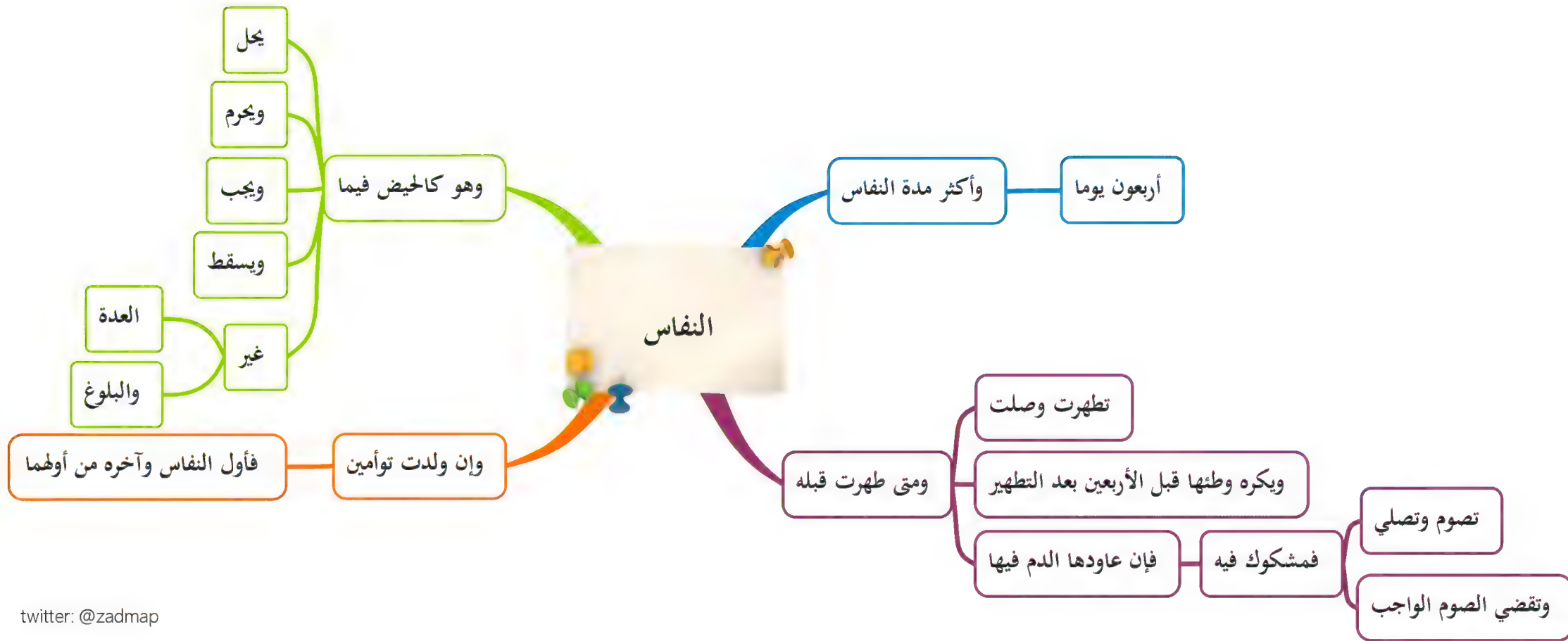
يمسح وجهه وباطنهما

وكفيه براحتيه

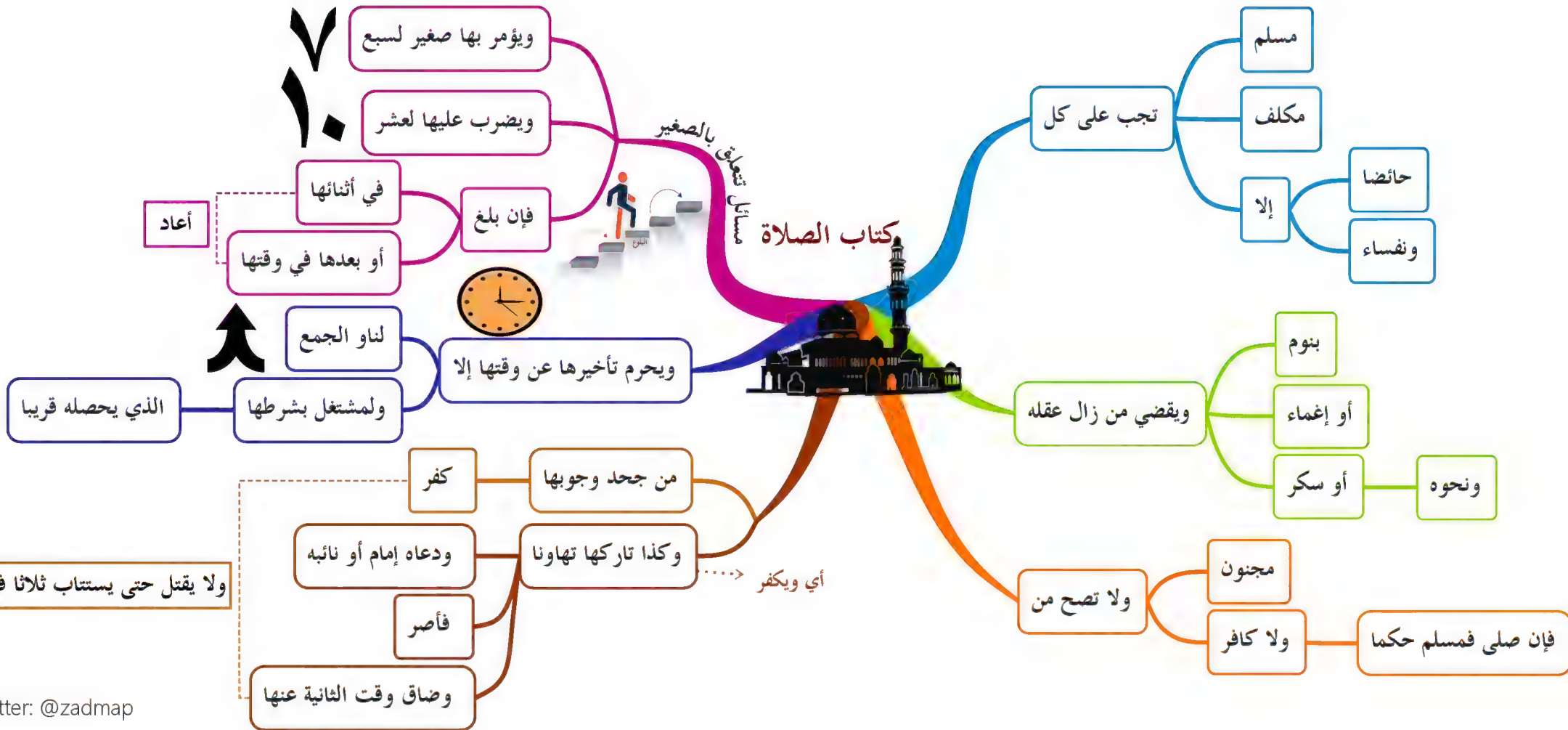
ويخلل أصابعه

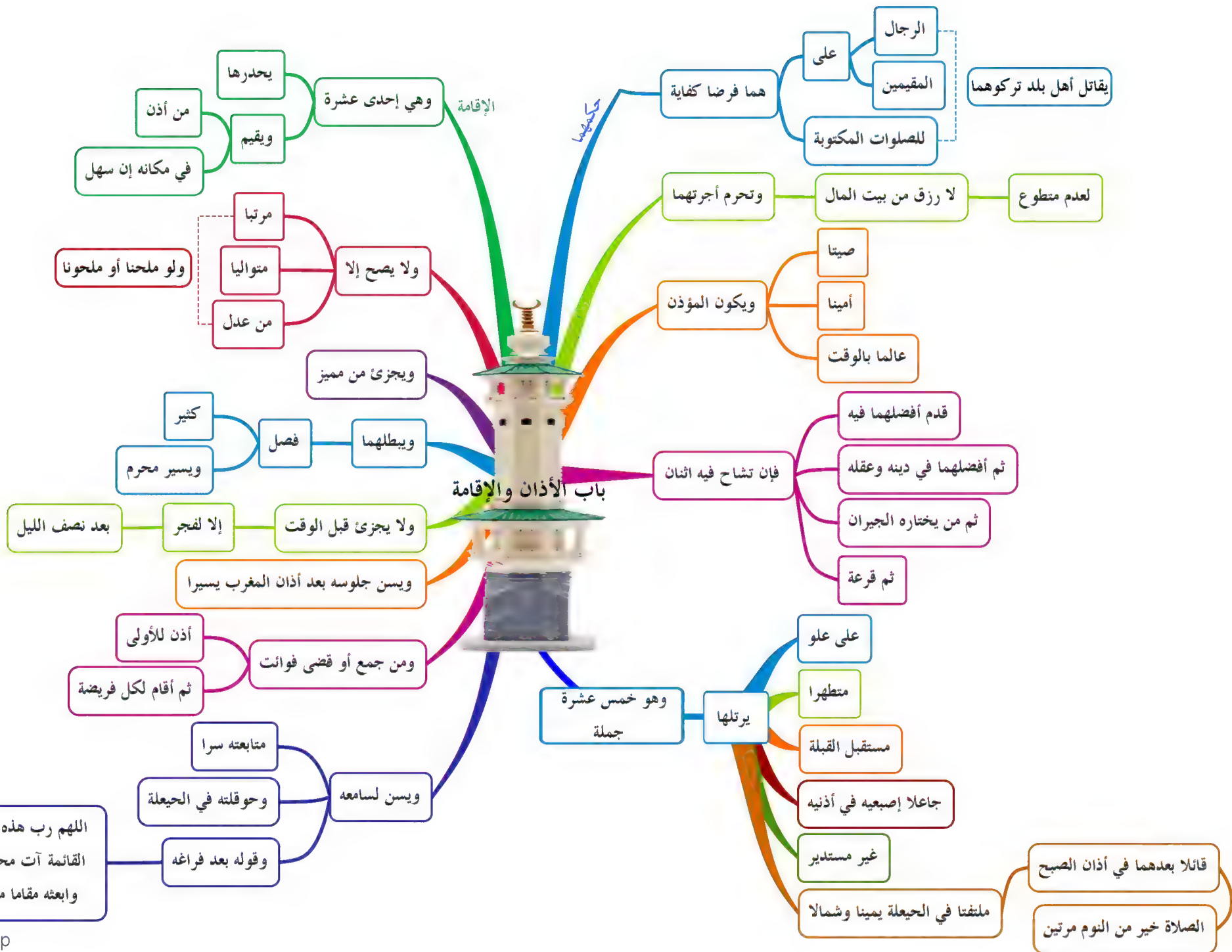






كتاب الصلاة





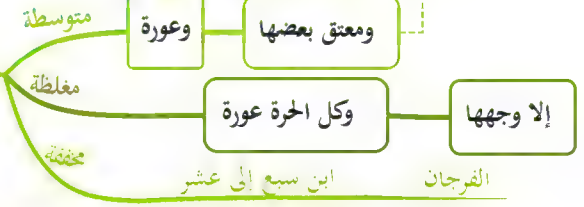




كيفية صلاة العاري

فيجب بما لا يصف بشرتها

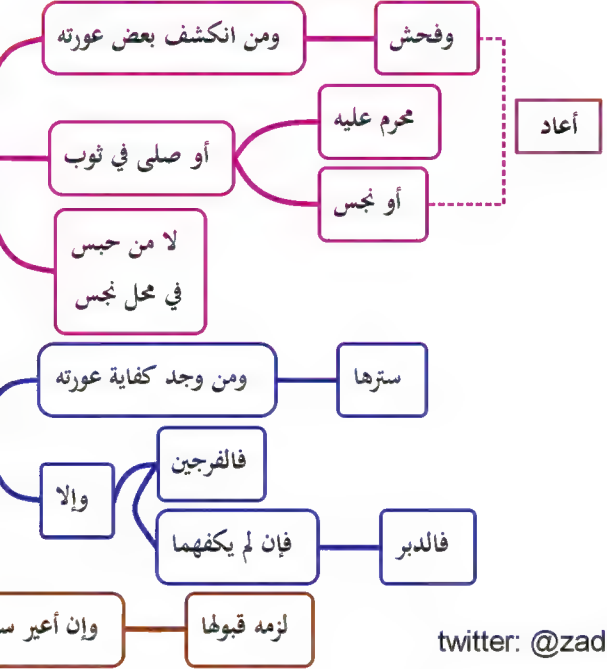
أقسام العورة في الصلاة



اللباس المستحب



الأولى بالستر



ويحرم

والتصوير

الخيلاء في ثوب وغيره

في غير الحرب

ويكره في الصلاة



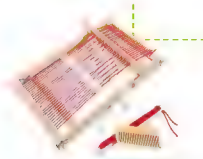
ويحرم استعمال

وحياب حرير

منسوج أو مموه بذهب

قبل استحالته

على الذكور



إذا استويا

أو لضرورة

أو حكمة

أو مرض

أو حشو

أو رقاعا

أو لبنة جيب

أو سجف فراء



المعصر

والمزعر

للرجال

ومنها اجتناب النجاسات

متى يصدق أنه
مجتنب للنجاسة

فمن

حمل نجاسة لا يعفى عنها

أو لاقاها

بثوبه

أو بدنه

لم تصح صلاته

وإن طين أرضا نجسة

أو فرشها طاهرا

كره وصحت

بطرف مصلي

متصل

وإن كانت

صحت

إن لم ينجر بمشيئه

ومن رأى عليه نجاسة بعد صلاته

جهل كونها فيها

لم يعد

وإن علم أنها كانت فيها لكن

نسيها

أو جهلها

أعاد

ما كان لا تصح فيها الصلاة

الصلاة في الكعبة

ولا تصح الصلاة في

مقبرة

وحش

وحمام

وأعطان إبل

ومغصوب

الكعبة

ولا تصح الفريضة في

ولا فوقها

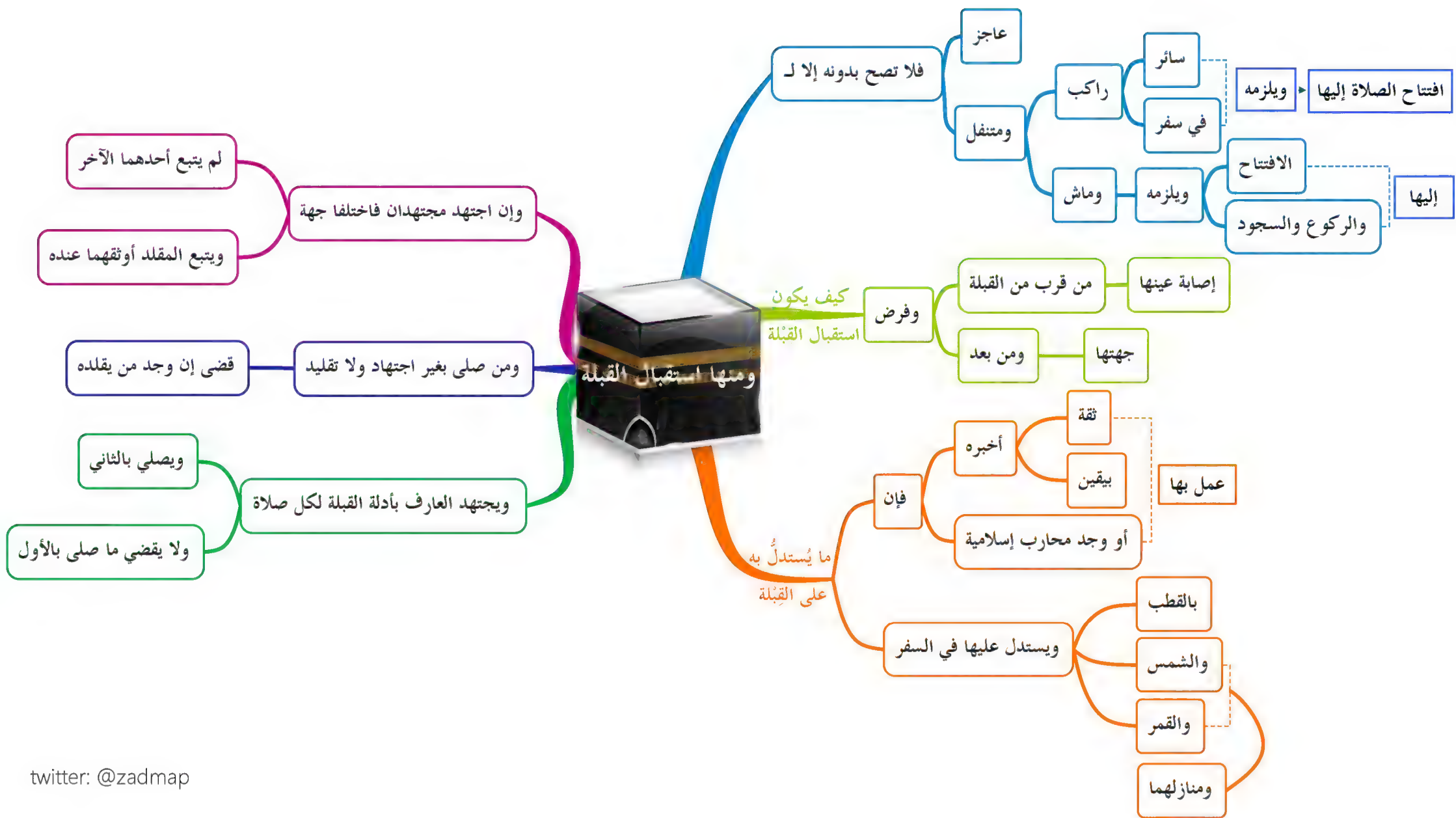
وتصح النافلة باستقبال شاخص منها

لم يجب قلعه مع الضرر

ومن جبر عظمه بنجس

فطاهر

وما سقط منه (أي الأدمي) من عضو أو سن



ومنها النية

عين صلاة معينة
فيجب أن ينوي

ولا يشترط في

- الفرض
- والأداء
- والقضاء
- والنفل
- والإعادة

نيتهم

متى ينوي

- وينوي مع التحريمة
- وله تقديمها عليها
 - بزمان يسير
 - في الوقت

أمر تتعلق بالنية
تبطل الصلاة

- فإن قطعها في أثناء الصلاة
- أو تردد

بطلت

قلب نية
الفرض والنفل

وإن قلب منفرد فرضه نفلا
في وقته المتسع
جاز

وإن انتقل بنيتة من فرض إلى فرض
بطلا

قلب نية الامامة
والإتمام والانفراد

ويجب نية

- الإمامة
- والإتمام

وإن نوى المنفرد الإتمام

- لم تصح
- كنية إمامته فرضا

وإن انفرد مؤتم بلا عذر

- بطلت

وتبطل صلاة مأموم
ببطلان صلاة إمامه

- فلا استخلاف

وإن أحرم إمام الحي بمن
أحرم بهم نائبه وعاد النائب مؤتما

- صح

باب صفة الصلاة

كالسجود

كفأته في أولي غير الظهريين

مضمومة الأصابع
ممدودة
حذو منكبيه

الإمام من خلفه
وغيره نفسه

القيام عند قد من إقامتها
وتسوية الصف

يسن

يقبض كوع يسراه تحت سرتة
وينظر مسجده

ثم

ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك

سرا

وليس من الفاتحة

ثم يستعيز

ثم ييسمل

غير مشروعين

بذكر أو سكوت

فإن قطعها

وطال

لزم غير مأوم أعادتها

ثم يقرأ الفاتحة

تشديدة

أو حرفا

أو ترتيبا

أو ترك منها

في الجهر

ويجهر الكل بآمين

من طوال المفصل

من قصاره

من أوسطه

في الصبح

وفي المغرب

وفي الباقي

تكون

ثم يقرأ بعدها سورة

ولا تصح الصلاة بقراءة خارجة عن مصحف عثمان

ثم يركع مكبرا

رافعا يديه
ويضعهما على ركبتيه
مفرجتي الأصابع

مستويا ظهره

ويقول: سبحان ربي العظيم

ثم يرفع رأسه ويديه قائلا

إمام ومنفرد

سمع الله لمن حمده

وبعد قيامهما

ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد

ومأموم في رفعه

ربنا ولك الحمد فقط

على سبعة أعضاء

رجليه

ثم على ركبتيه

ثم يديه

ثم جبهته مع أنفه

ولو مع حائل ليس من أعضاء سجوده

ثم يختر مكبرا ساجدا

مفترشا يسراه

ناصبا يميناه

ويقول رب اغفر لي

ويسجد الثانية كالأولى

ثم يرفع مكبرا

ناهضا على صدور قدميه

معتمدا على ركبتيه

إن سهل

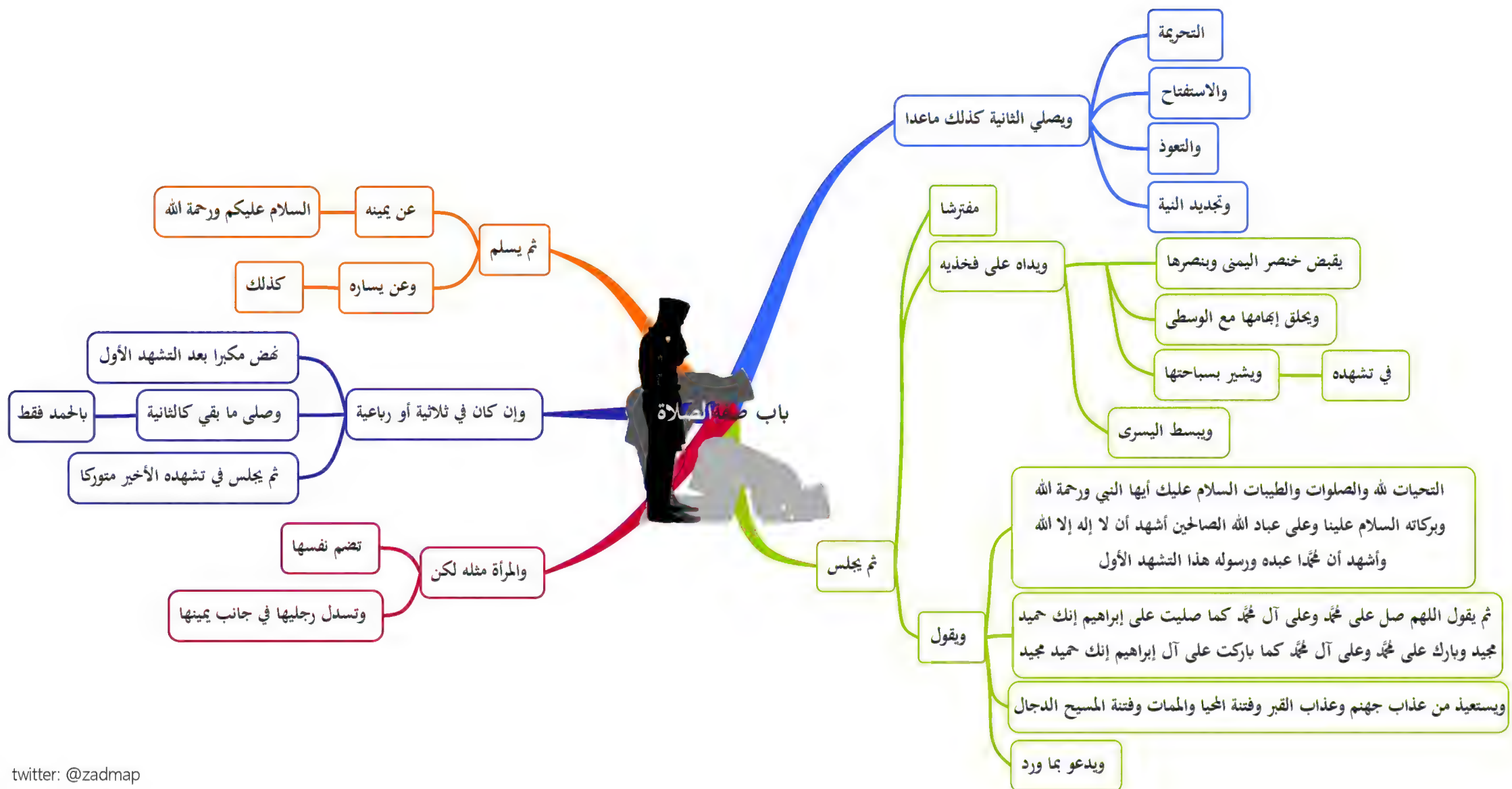
ويجافي

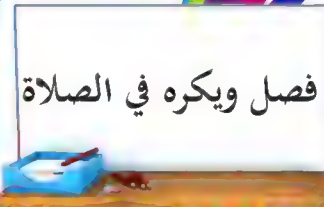
عضديه عن جنبيه

وبطنه عن فخذه

ويفرق ركبتيه

ويقول: سبحان ربي الأعلى





فصل ويكره في الصلاة

الثقاته

ورفع بصره إلى السماء

وتغميض عينيه

واقعاؤه

وافتراشه ذراعيه ساجدا

وعبته

وتخصره

وتروحه

وفرقة أصابعه

وتشبيكها

حاقنا

أو بحضرة طعام يشتهي

في فرض
لا جمع سور
وتكرار الفاتحة
كنفل

وله

وعد الآي

والفتح على إمامه

ولبس

الثوب

والعمامة

حية

وعقرب

وقمل

وقتل

فإن أطال الفعل

عرفا

من غير ضرورة

ولا تفريق

بطلت ولو سهوا

ويباح

قراءة أواخر السور

وأوسطها

وإذا نابه شيء

سبح رجل

وصفقت امرأة

ببطن كفها على ظهر الأخرى

ويبصق في الصلاة

عن يساره

وفي المسجد في ثوبه

ستره المصلي

وتسن صلاته إلى ستره

وتبطل بمرور كلب أسود بهيم فقط

فإن لم يجد شاخصا فإلى خط

قائمة

كآخرة الرجل

وله

التعوذ عند آية وعيد

والسؤال عند آية رحمة

ولو في فرض

٤

فصل أركانها

- القيام
- والتحريم
- والفاتحة
- والركوع
- والاعتدال عنه
- والسجود على الأعضاء السبعة
- والاعتدال عنه
- والجلوس بين السجدين
- والطمأنينة في الكل
- والتشهد الأخير
- وجلسه
- والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه
- والترتيب
- والتسليم

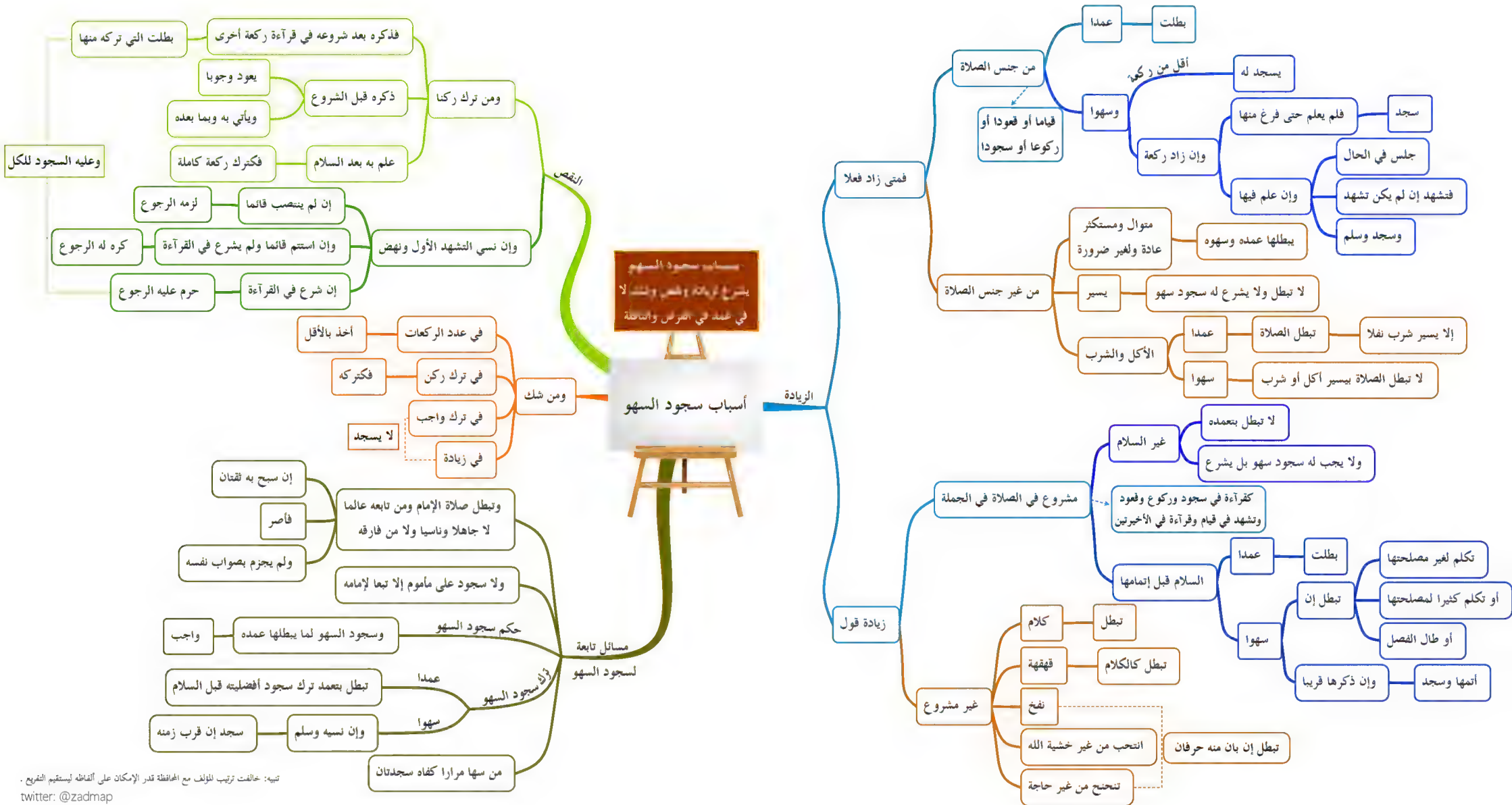
وواجباتها

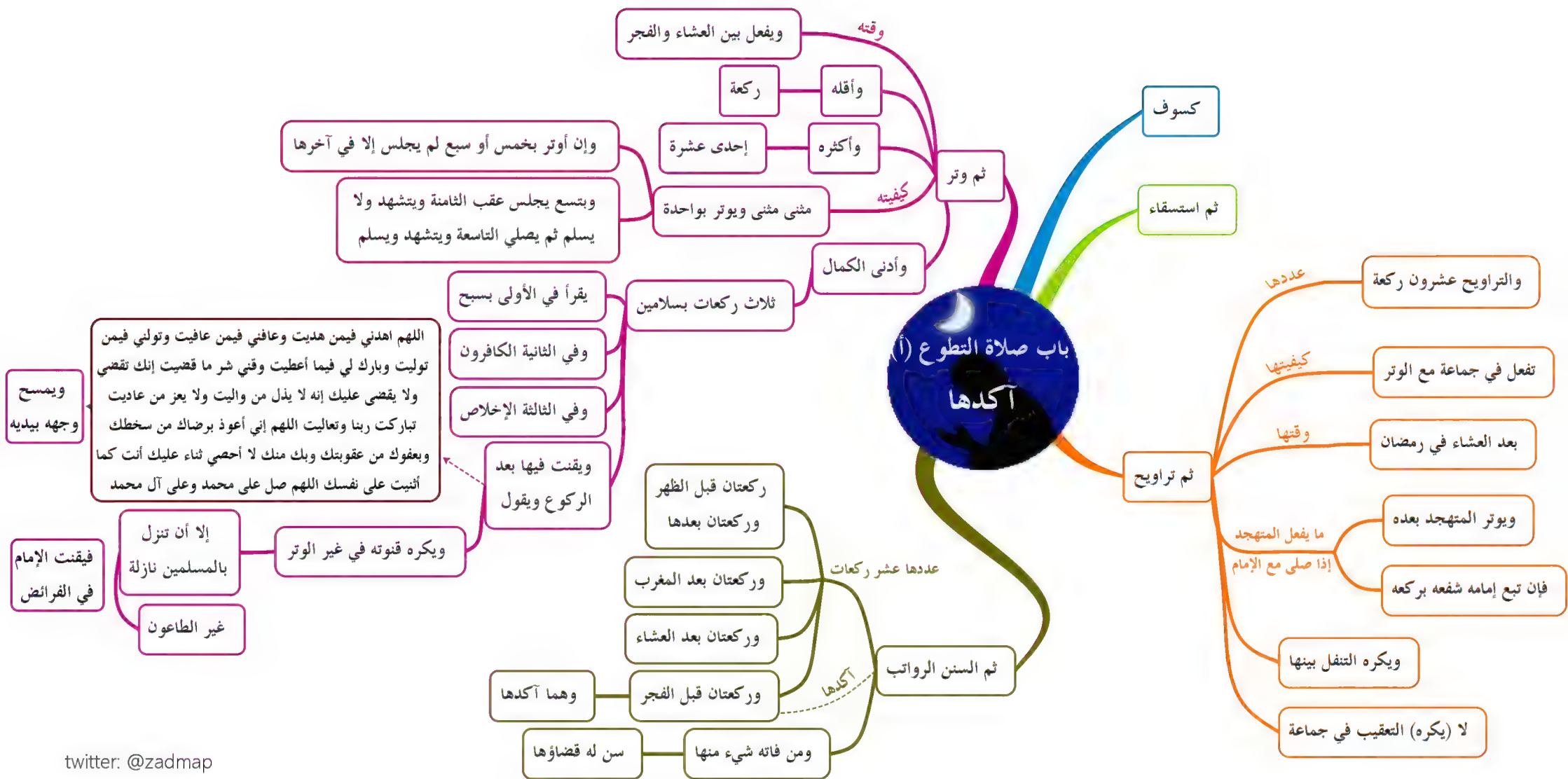
- التكبير غير التحريم
- والسمع
- والتحميد
- وتسبيحنا
- وسؤال المغفرة
- والتشهد الأول
- وجلسه

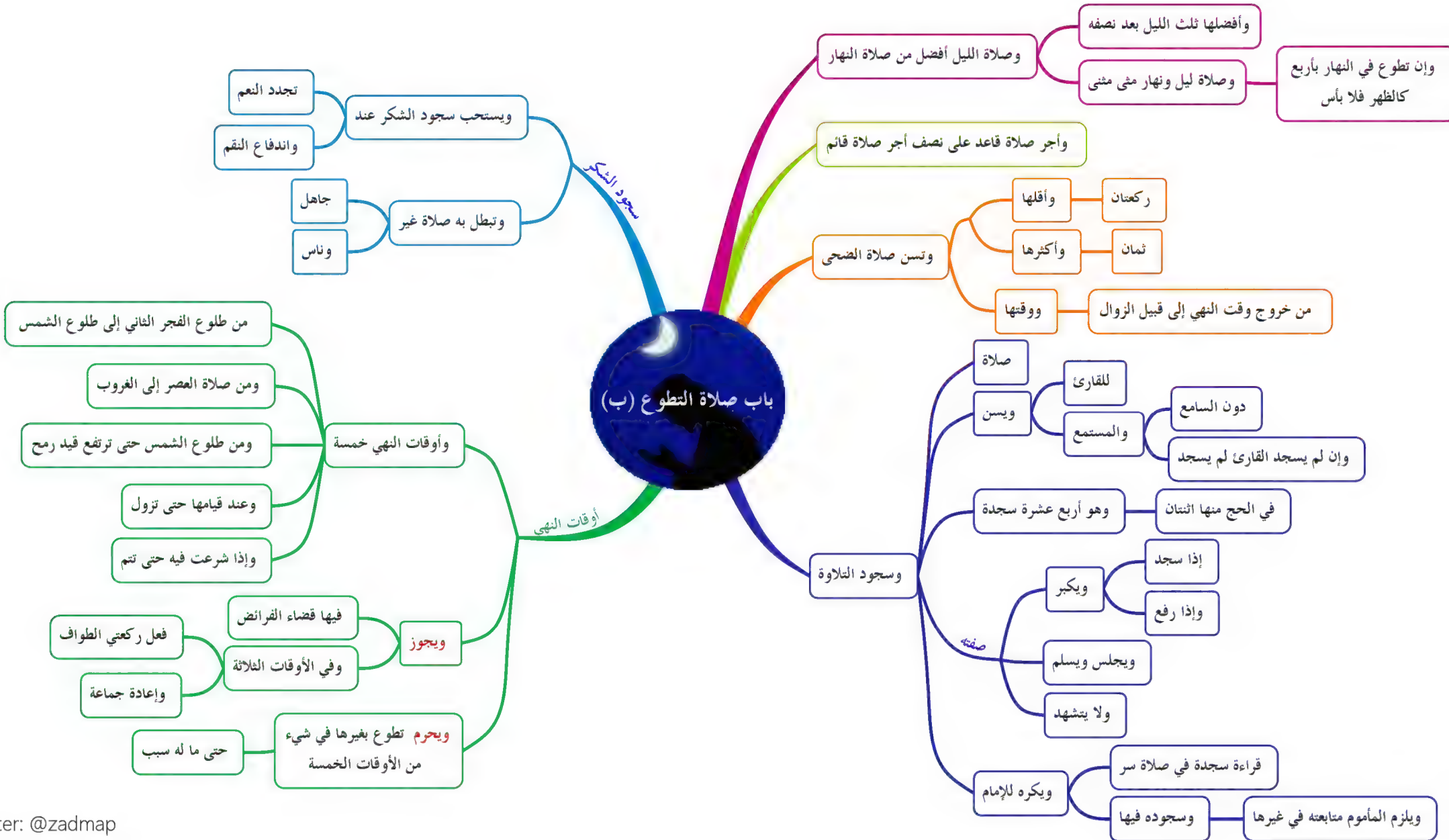
وما عدا الشرائط والأركان والواجبات المذكورة

- سنة
- فمن ترك شرطا لغير عذر
 - أو تعمد ترك ركن أو واجب
 - بطلت صلاته بخلاف الباقي
- وما عدا ذلك سنن أقوال وأفعال
 - لا يشرع السجود لتركه
 - وإن سجد فلا بأس

مرة مرة ← ويسن ثلاثا











الأولى بالإمامة

- الأقرأ العالم فقه صلاحه
- ثم الأفقه
- ثم الأسن
- ثم الأشرف
- ثم الأقدم هجرة
- ثم الأتقى
- ثم من قرع

إلا من ذي سلطان
→ أحق

- وساكن البيت
- وإمام المسجد

- وحر
- وحاضر
- ومقيم
- وبصير
- ومختون
- ومن له ثياب

أولى من ضدهم

ككافر → خلف فاسق

ولا امرأة → للرجال

وخثي

لبالغ → ولا صبي

وأخرس

ركوع أو سجود أو قعود → ولا عاجز عن

أو قيام

وتصح خلف من به سلس بول بمثله

ولا تصح خلف محدث

ولا متنجس

صحت لمأموم وحده → فإن جهل هو والمأموم حتى انقضت

يعلم ذلك

ولا إمامة الأمي

وإن قدر على إصلاحه لم تصح صلاته

ويصلون وراءه جلوسا ندبا
فان ابتدأ بهم قائما ثم اعتل فجلس
أتموا خلفه قياما وجوبا

من لا يحسن الفاتحة
أو يدغم فيها ما لا يدغم
أو يبدل حرفا
أو يلحن فيها لحنا يحيل المعنى
إلا بمثله

وهو

وتكره

إمامة

- الملحان
- والفأفاء
- والتمتام

وأن يؤم

- و من لا يفصح ببعض الحروف
- أجنبية فأكثر
- لا رجل معهن
- أو قوما أكثرهم يكرهه بحق

وتصح إمامة

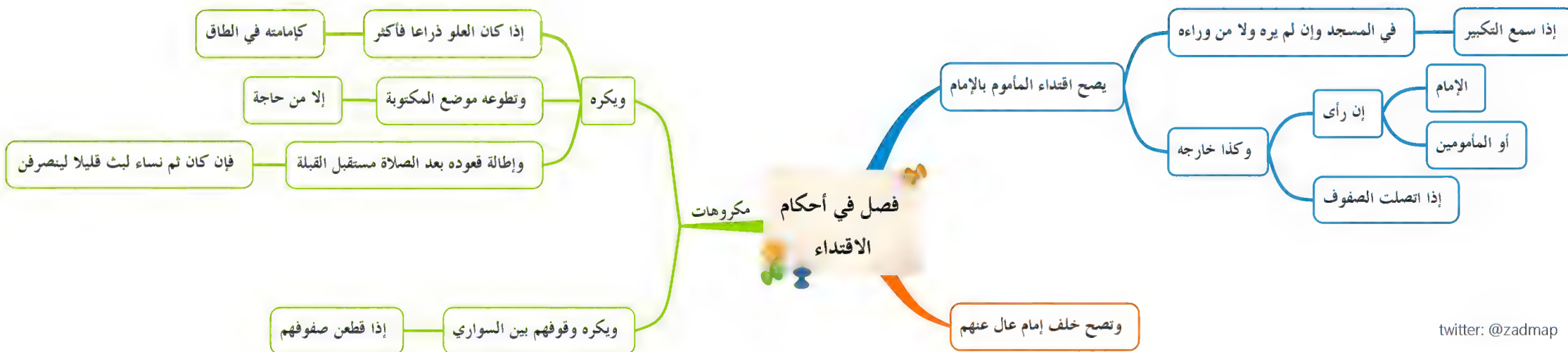
- ولد الزنا
- والجندي

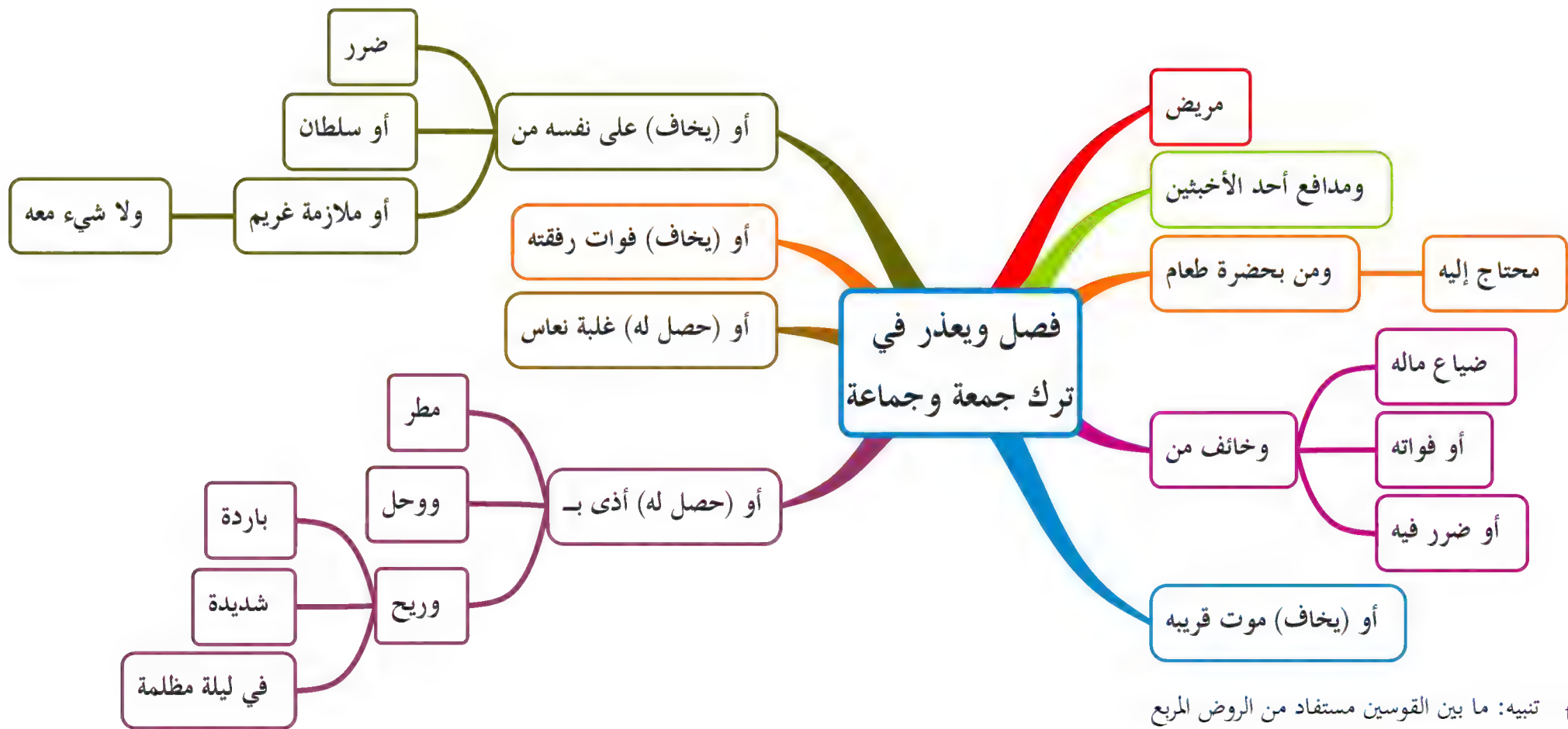
إذا سلم دينهما

من يؤدي الصلاة بمن يقضيها وعكسه

لا مفترض بمتنفل

ولا من يصلي الظهر بمن يصلي العصر أو غيرها





باب صلاة أهل الأعذار

الصلاة على
المركوب

ولا تصح صلاته قاعدا في السفينة وهو قادر على القيام

ويصح الفرض على الراحلة خشية التأذي بالوحل

لا (يصح الفرض على الراحلة) للمريض

يلزم المريض الصلاة

قائما

فإن لم يستطع فقاعدا

فإن عجز فعلى جنبه

فإن صلى مستلقيا
ورجله إلى القبلة صح

كيف يركع ويسجد
من عجز عنهما

ويومئ

راكعا

وساجدا

ويخففه عن الركوع

فإن عجز

أوما بعينه

فإن قدر أو عجز في أثنائها

انتقل إلى الآخر

وإن قدر على قيام وقعود

وعجز عن ركوع وسجود

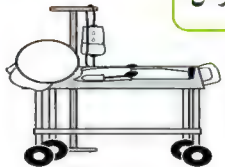
أوما بركوع قائما وبسجود قاعدا

ولمريض الصلاة مستلقيا مع
القدرة على القيام لمداواة

بقول

طبيب

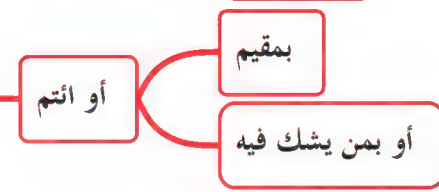
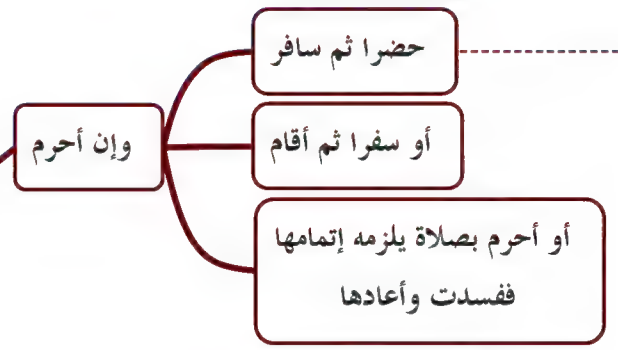
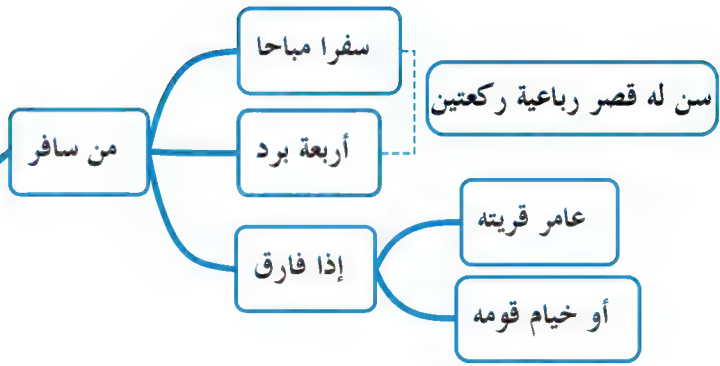
مسلم





فصل في قصر المسافر الصلاة

مسائل يلزم المسافر فيها الإتمام



أو كان ملاحا معه أهله لا ينوي الإقامة ببلد

لزمه أن يتم

وإن كان له طريقان فسلك أبعدهما

أو ذكر صلاة سفر في آخر

وإن حبس ولم ينو إقامة

أو أقام لقضاء حاجة بلا نية إقامة

قصر

قصر أبدا







تلتزم كل

ذكر

حر

مكلف

مسلم

مستوطن ببناء اسمه واحد

ولو تفرق

ليس بينه وبين موضعها أكثر من فرسخ

ولا تجب على

مسافر سفر قصر

ولا عبد

ولا امرأة

ومن حضرها منهم

أجزأته

ولم تنعقد به

ولم يصح أن يؤم فيها

باب صلاة الجمعة صلاة الظهر قبل أن يصل الإمام الجمعة

ومن سقطت عنه لعذر غير سفر

وجبت عليه

وانعقدت به

وأما فيها

ومن صلى الظهر ممن عليه
حضور الجمعة قبل صلاة الإمام

لم تصح

وتصح ممن لا تجب عليه

والأفضل حتى يصلي الإمام

ولا يجوز لمن تلزمه

السفر في يومها بعد الزوال



ويشترط تقدم خطبتين

من شرط صحتها

حمد الله تعالى

والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم

وقراءة آية

والوصية بتقوى الله عز وجل

وحضور العدد المشترط

ولا يشترط لهما

الطهارة

ولا أن يتولاهما من يتولى الصلاة

أن يخطب على منبر أو موضع عال

ويسلم على المأمومين إذا أقبل عليهم

ثم يجلس إلى فراغ الأذان

ويجلس بين الخطبتين

ويخطب قائما

ويعتمد على سيف أو قوس أو عصا

ويقصد تلقاء وجهه

ويُقصر الخطبة

ويدعو للمسلمين

ليس منها إذن الإمام

أحدها الوقت

وأوله

أول وقت صلاة العيد

وآخره

آخر وقت صلاة الظهر

فإن خرج وقتها قبل التحريمة

صلوا ظهرا

وإلا فجمعة

الثاني حضور أربعين

من أهل وجوبها

بقريّة مستوطنين

وتصح فيما قارب البنيان من الصحراء

فإن نقصوا قبل إتمامها

استأنفوا ظهرا

بمع تارك الجمع

ومن أدرك مع الإمام منها ركعة

أتمها جمعة

وإن أدرك أقل من ذلك

أتمها ظهرا

إذا كان نوى الظهر

باب صلاة العيدين

حكمها

- إذا تركها أهل بلد قاتلهم الإمام وهي فرض كفاية
- كصلاة الضحى ووقتها
- وآخره الزوال

هل تقضى إذا خرج وقتها؟

- فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده صلوا من الغد
- وتسن
 - مكانها ووقتها
 - في صحراء
 - وتقديم صلاة الأضحي
 - وعكسه الفطر
 - وأكله قبلها
 - وعكسه في الأضحي
 - لمضح
 - ماشيا
 - بعد الصبح
 - الأكل قبلها
 - تبكير مأوم إليها
 - وتأخير إمام إلى وقت الصلاة
 - إلا المعتكف ففي ثياب اعتكافه
 - على أحسن هيئة

مستنونات

- وتسن
 - في الخروج لها ويسن
 - أن يرجع من طريق آخر ويسن
- مكروهات
 - وتكره في الجامع
 - بلا عذر
 - ويكره التنفل
 - قبل الصلاة
 - في موضعها
 - وبعدها

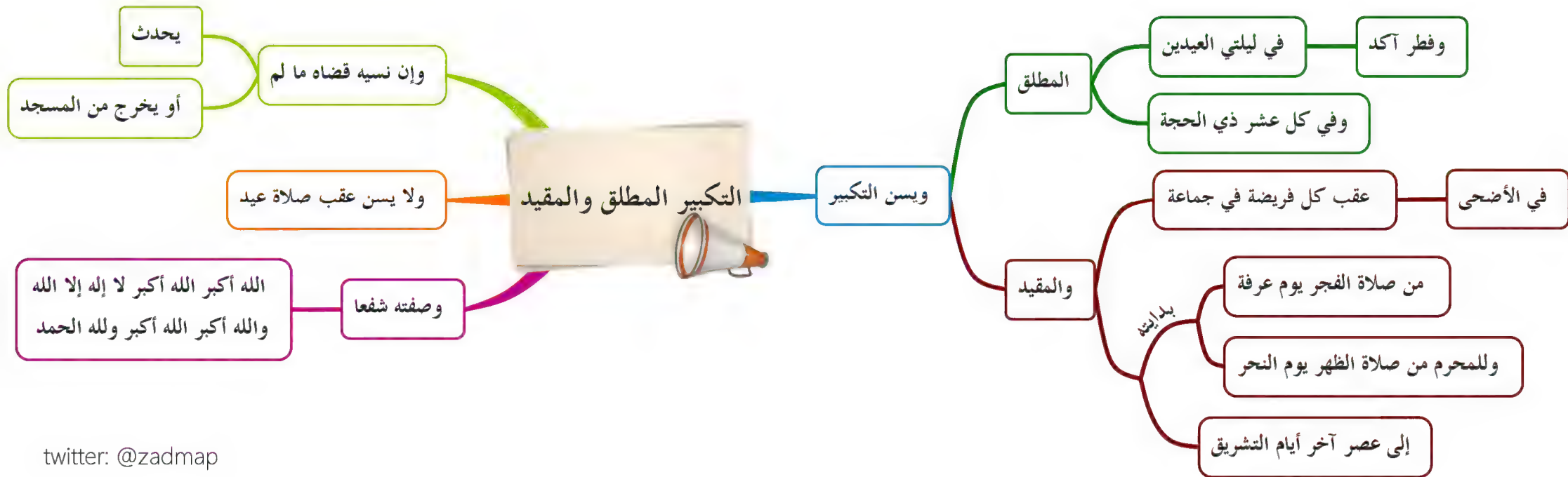
ومن شرطها

- استيطان
- وعدد الجمعة
- لا إذن إمام

صفتها

سنن تتعلق بصلاة العيد

- ويصلها ركعتين
 - قبل الخطبة
- في الأولى
 - بعد الاستفتاح
 - وقبل التعوذ والقرآءة
- يكبر
 - في الثانية
 - قبل القراءة
 - خمسا
- يرفع يديه مع كل تكبيرة
 - ويقول الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما
 - وإن أحب قال غير ذلك
- ثم يقرأ جهرا
 - في الأولى بعد الفاتحة بسبح
 - وبالغاشية في الثانية
- خطبتين
 - فإذا سلم
 - خطبتي الجمعة
 - يستفتح
 - الأولى بتسع تكبيرات
 - والثانية بسبع
 - يحثهم في الفطر
 - على الصدقة
 - ويبين لهم ما يخرجون
 - ويرغبهم في الأضحي
 - في الأضحية
 - ويبين لهم حكمها
 - سنن تتعلق بصلاة العيد
 - والتكبيرات الزوائد
 - والذكر بينها
 - والخطبتان
 - ويسن لمن فاتته أو بعضها قضاؤها على صفتها



باب صلاة الكسوف

متى

تسن

جماعة

وفرادى

ركعتين

إذا كسف أحد النيرين

يقرأ في الأولى جهرا بعد الفاتحة سورة طويلة

ثم يركع طويلا

ثم يرفع ويسمع ويحمد

ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الأولى

ثم يركع فيطيل وهو دون الأول

ثم يرفع

ثم يسجد سجدين طويلتين

لكنها دونها في كل ما يفعل ثم يصلي الثانية كالأولى

ثم يتشهد ويسلم

صفتها

حالات لا تصلى فيها الكسوف

فإن تجلى الكسوف فيها

أتمها خفيفة

وإن غابت الشمس كاسفة

أو طلعت والقمر خاسف

أو كانت آية عدا الزلزلة

لم يصل

صفات أخرى لصلاة الكسوف

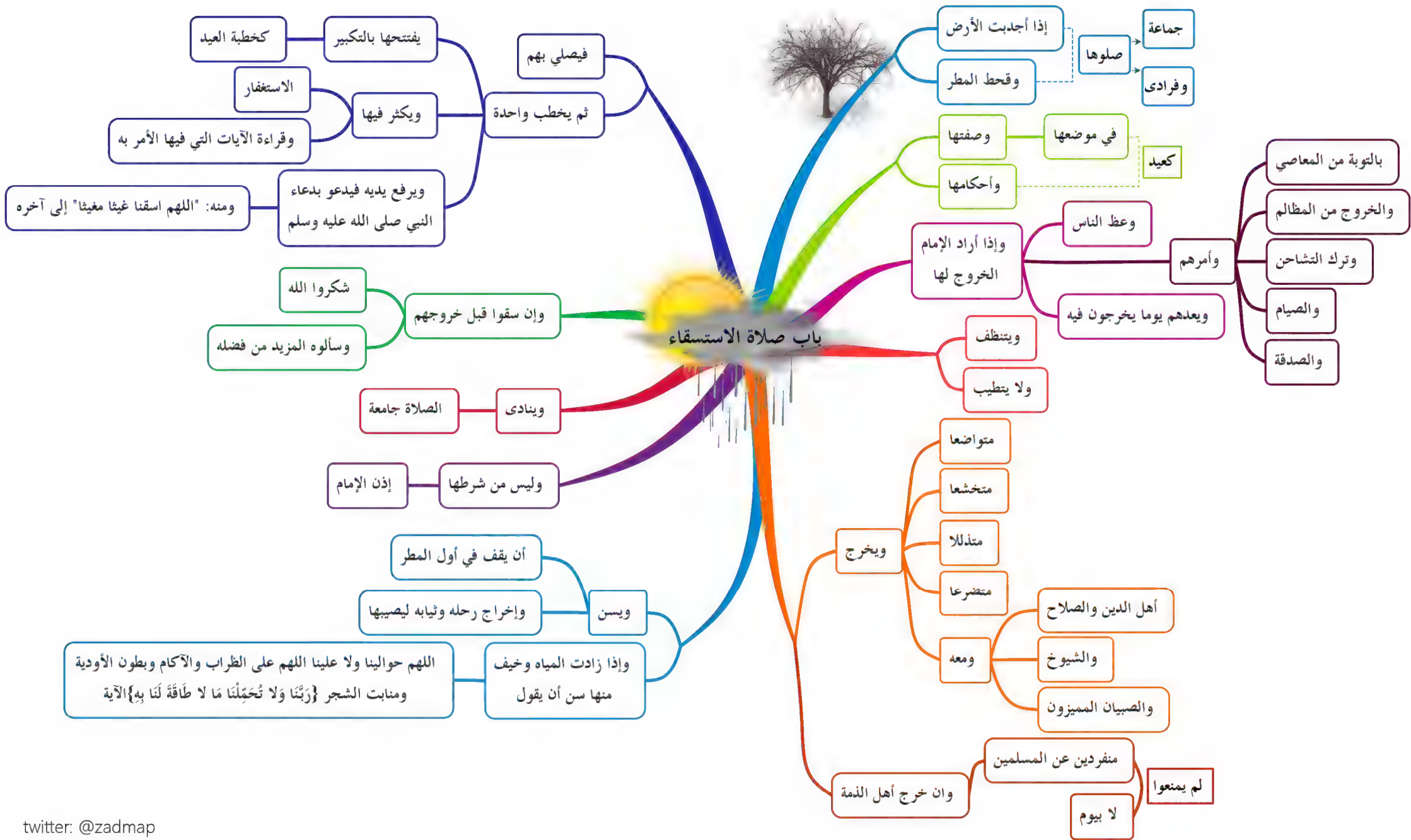
وإن أتى في كل ركعة

بثلاث ركوعات

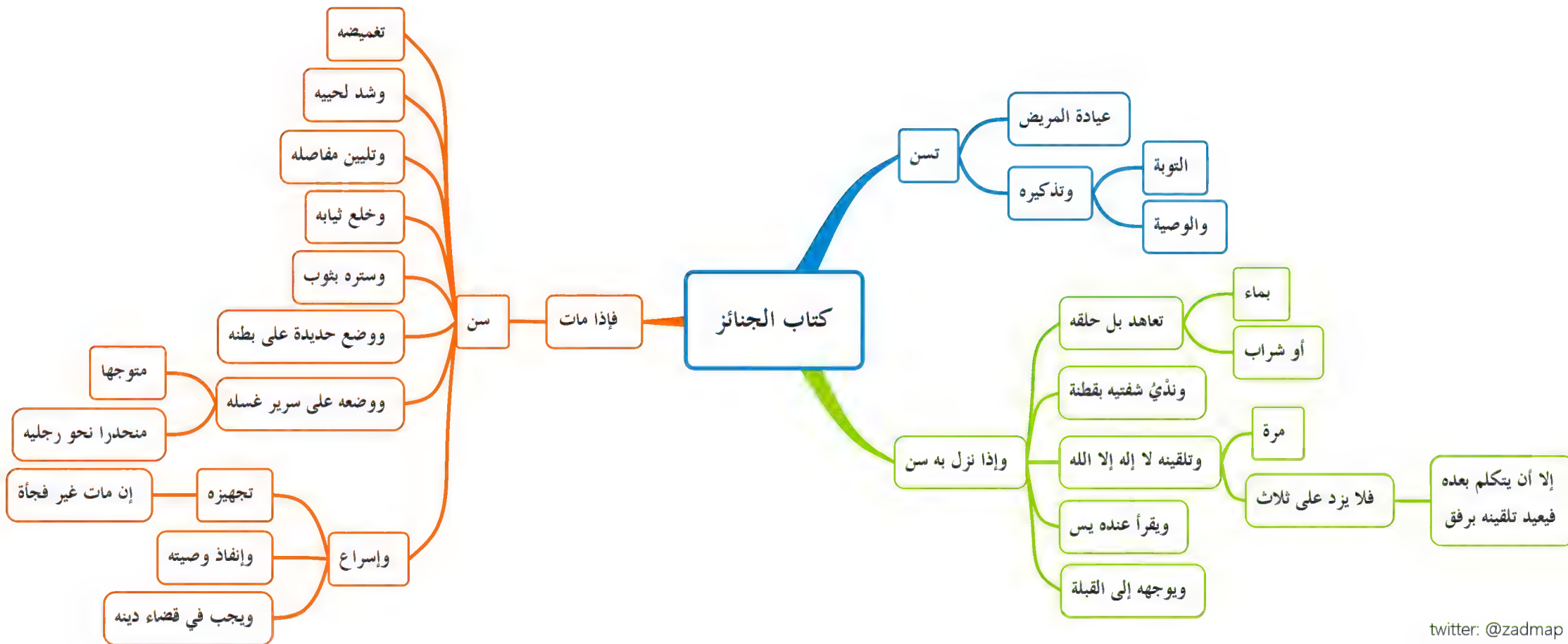
أو أربع

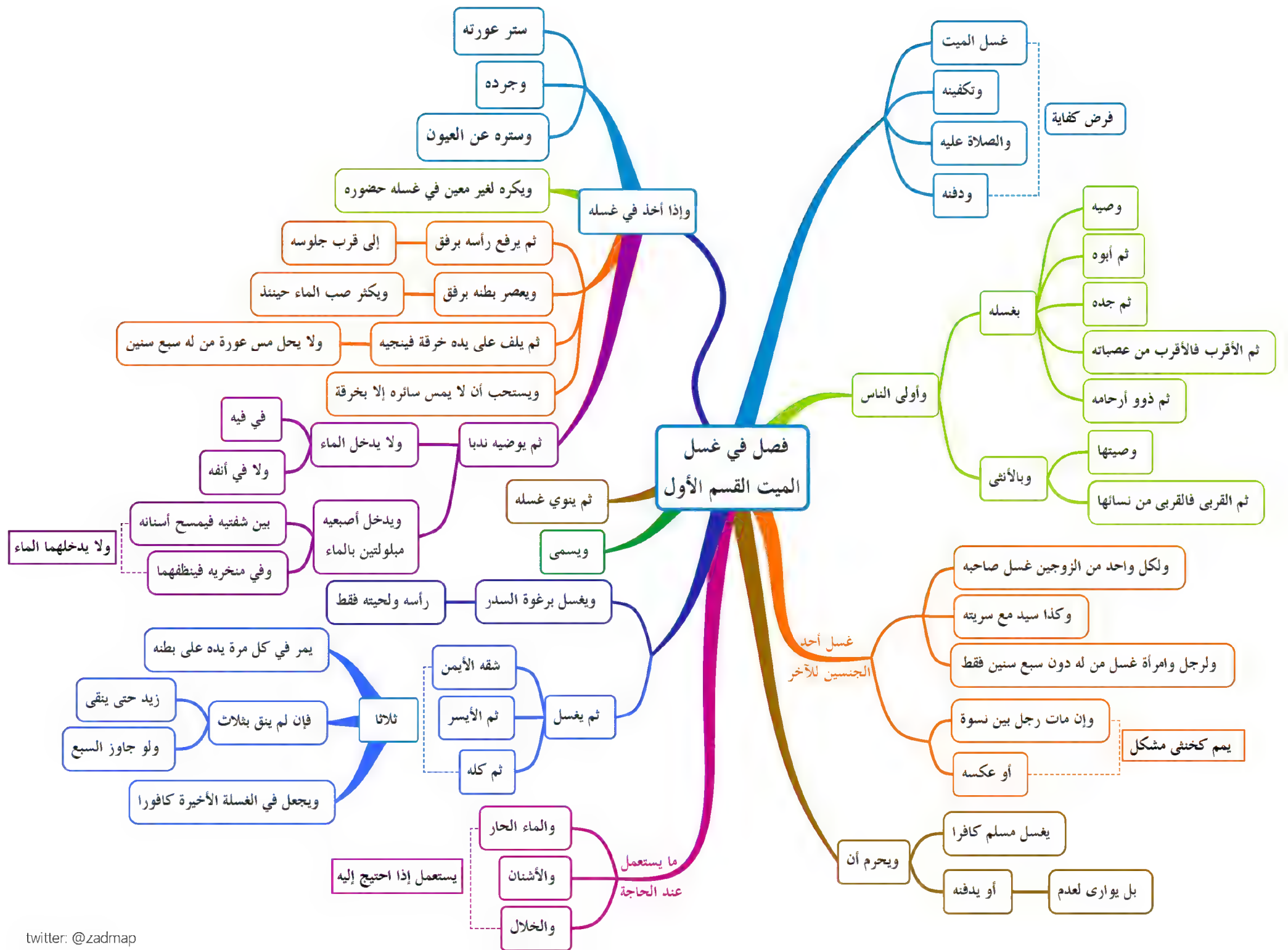
أو خمس

جاز



كتاب الجنائز





فصل في غسل الميت القسم الثاني

أحكام الشهيد

- ولا يغسل شهيد إلا أن يكون جنباً
- ويدفن في ثيابه بعد نزع السلاح والجلود عنه وإن سلبها كفن بغيرها
- ولا يصلى عليه

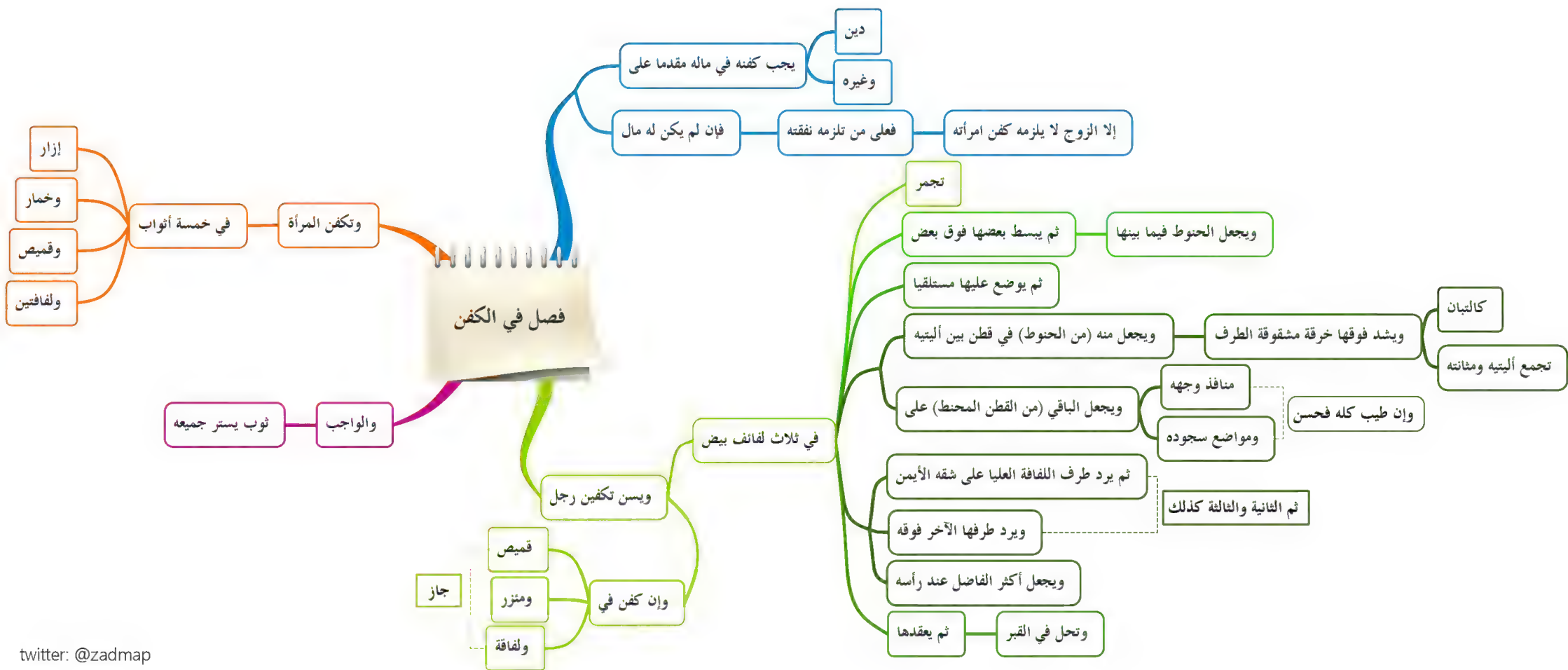
شاهد يغسل ويصلي عليه

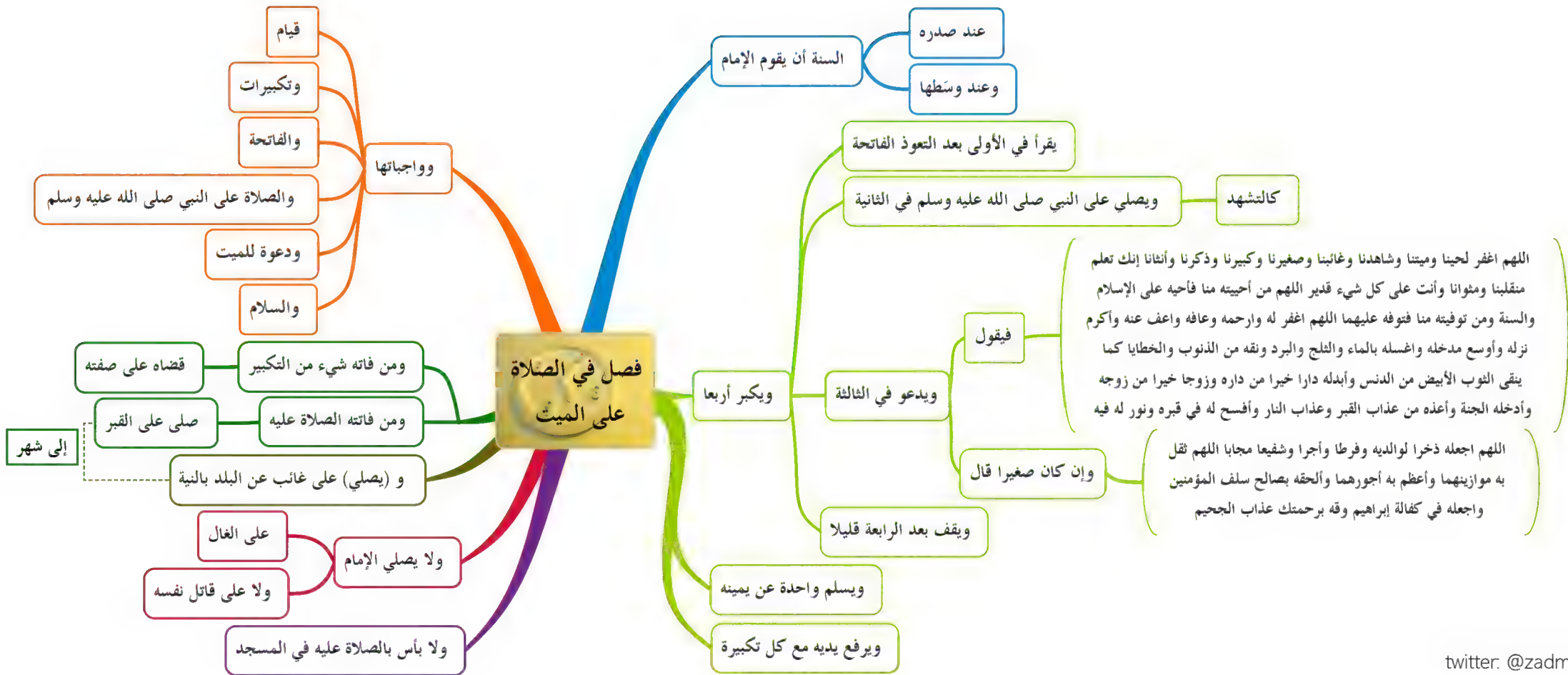
- وإن سقط من دابته أو وجد ميتاً ولا أثر به فأكمل
- أو حمل أو طال بقاؤه أو طال بقاءه

- والسقط إذا بلغ أربعة أشهر وغسل وصلي عليه
- ومن تعذر غسله يمّم

- وعلى الغاسل ستر ما رآه إن لم يكن حسناً

- ويقص شاربه
- ويقلم أظفاره
- ولا يصرح شعره
- ثم ينشف بثوب
- ويضفر شعرها
- ثلاثة قرون
- ويسدل وراءها
- فإن لم يستمسك فبطين حر
- حشي بقطن
- ثم يغسل المحل ويوضأ
- وإن خرج منه شيء بعد سبع
- لم يعد الغسل
- وإن خرج بعد تكفينه
- ومحرم ميت كحي
- يغسل بماء وسدر
- ولا يقرب طيباً
- ولا يلبس ذكر
- ولا يغطي رأسه ولا وجهه أنثى





فصل في حمل الميت ودفنه

ويباح بين العمودين

يستحب التربع في حمله

الإسراع بها

ويسن

المشاة أمامها

وكون

والركبان خلفها

جلوس تابعها حتى توضع

ويكره

ويسجى قبر امرأة فقط

واللحد أفضل من الشق

ويقول مدخله

بسم الله وعلى ملة رسول الله

ويضعه في لحده

على شقه الأيمن

مستقبل القبلة

ويرفع القبر عن الأرض

قدر شبر

مسنما

ويكره

تجسيصه

والبناء عليه

والكتابة

والجلوس

عليه

والوطء

والاتكاء إليه

ويحرم فيه دفن اثنين فأكثر

إلا لضرورة

ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب

ولا تكره القراءة على القبر

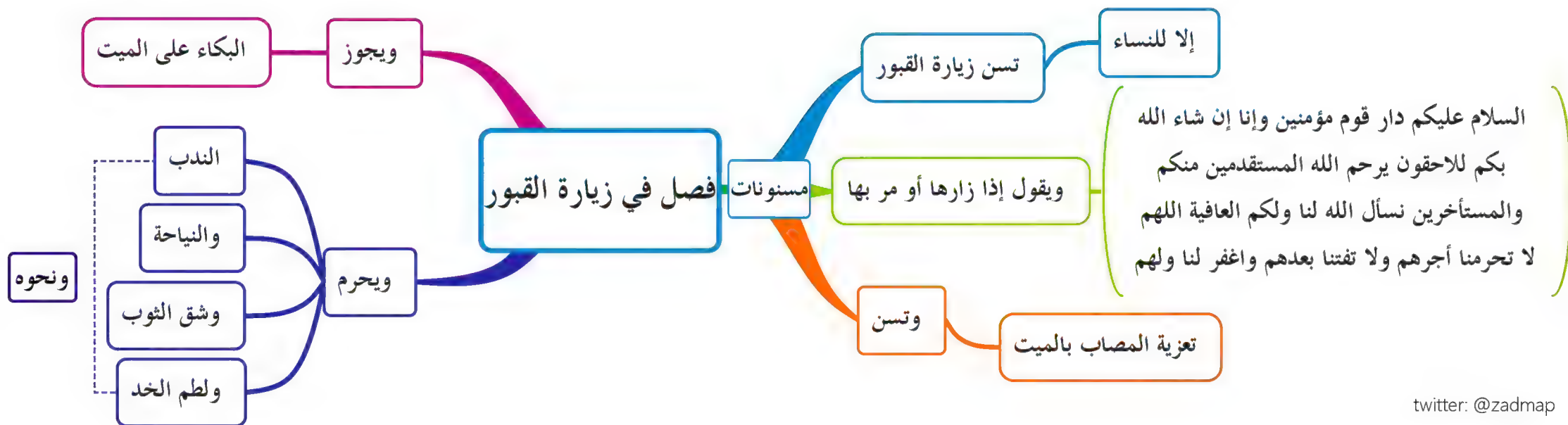
وأى قربة فعلها وجعل ثوابها لميت مسلم أو حي

نفعه ذلك

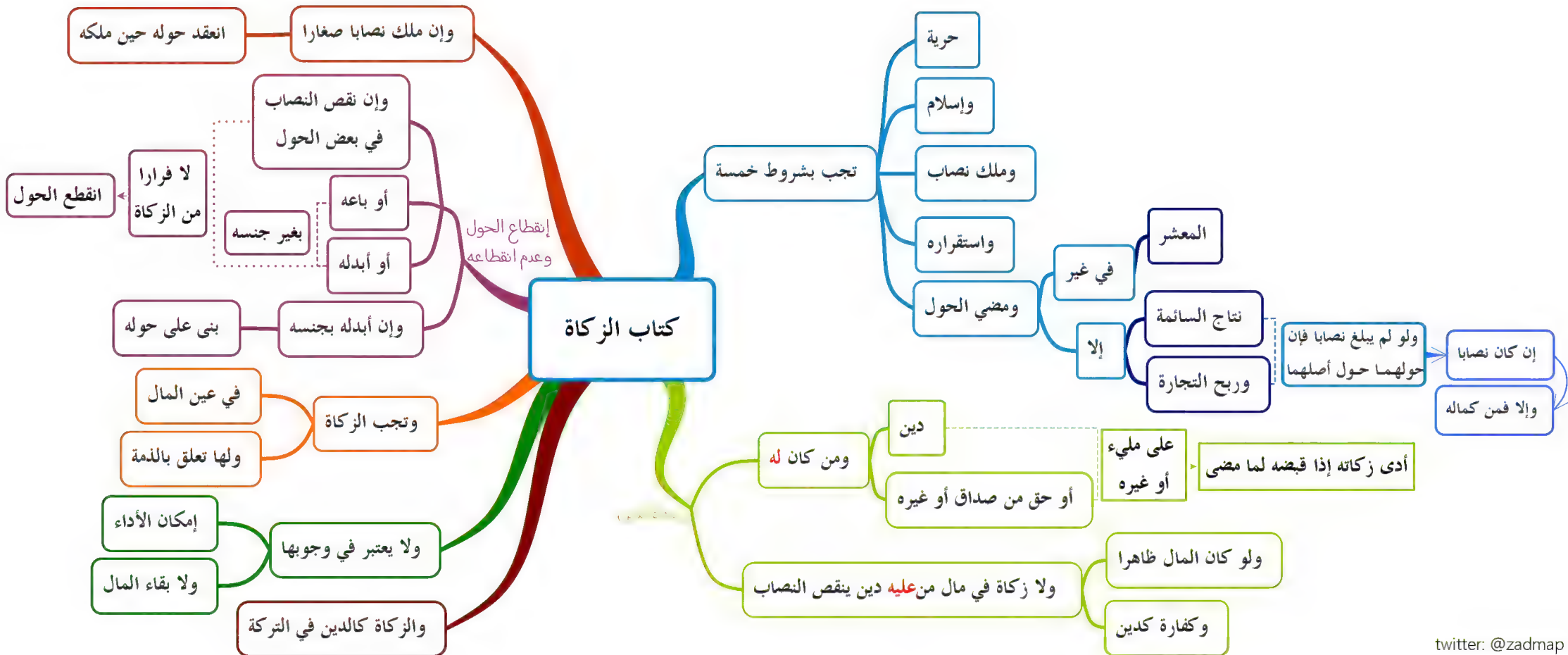
ويسن

أن يصنع لأهل الميت طعام يبعث به إليهم

ويكره لهم فعله للناس



كتاب الزكاة



باب زكاة بهيمة الأنعام

تجب في

- إبل
- وبقر
- وغنم

إذا كانت سائمة → الحول أو أكثره

فيجب

- بنت مخاض → في خمس وعشرين من الإبل
- في كل خمس شاة → وفيما دونها
- بنت لبون → وفي ست وثلاثين
- حقة → وفي ست وأربعين
- جدعة → وفي إحدى وستين
- بنتا لبون → وفي ست وسبعين
- حقتان → وفي إحدى وتسعين
- فثلاث بنات لبون → فإذا زادت عن مائة وعشرين واحدة
- بنت لبون → في كل أربعين
- حقة → وفي كل خمسين

ويجب

- في ثلاثين من البقر → تبيع أو تبعة
- وفي أربعين → مسنة
- وفي ستين → تبيعان
- ثم → في كل ثلاثين → تبيع
- وفي كل أربعين → مسنة

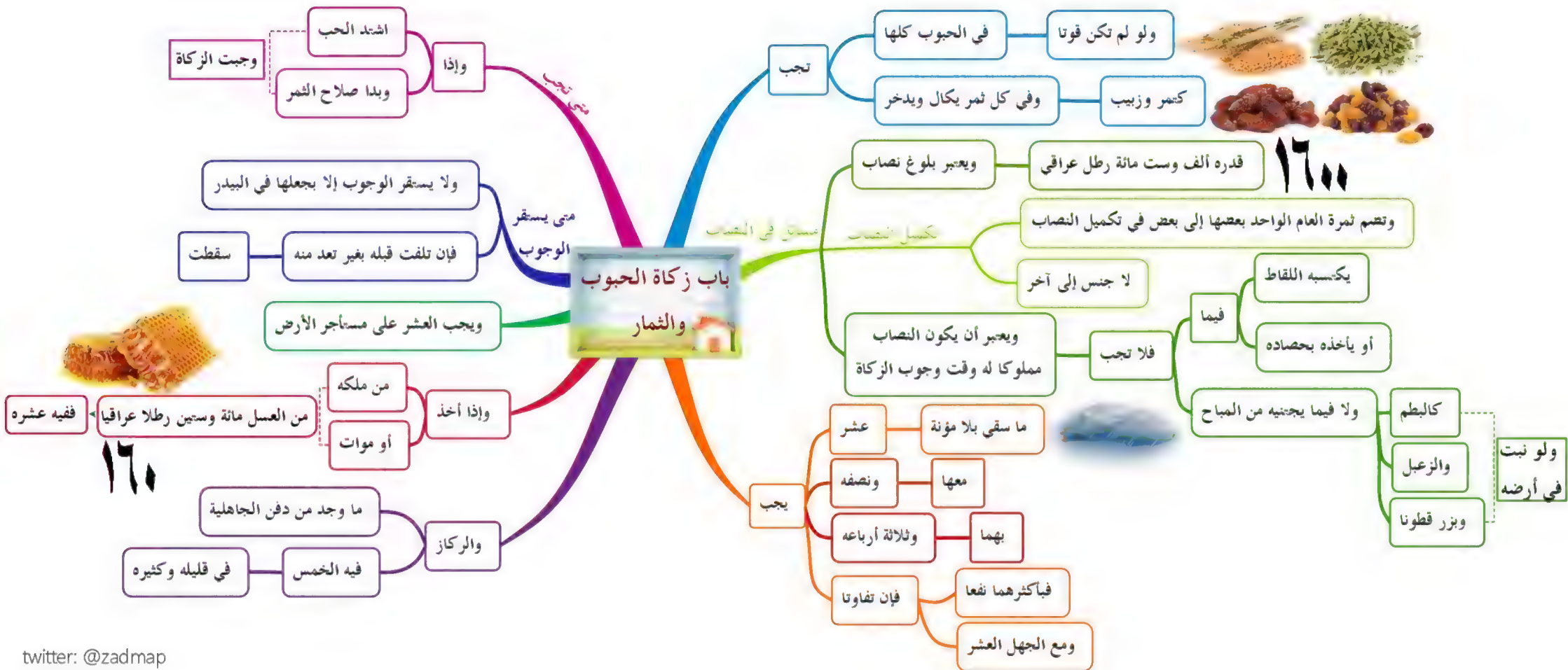
ويجزئ الذكر

هنا أي في زكاة البقر
وابن لبون مكان بنت مخاض
وإذا كان النصاب كله ذكورا

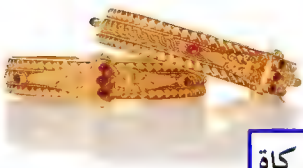
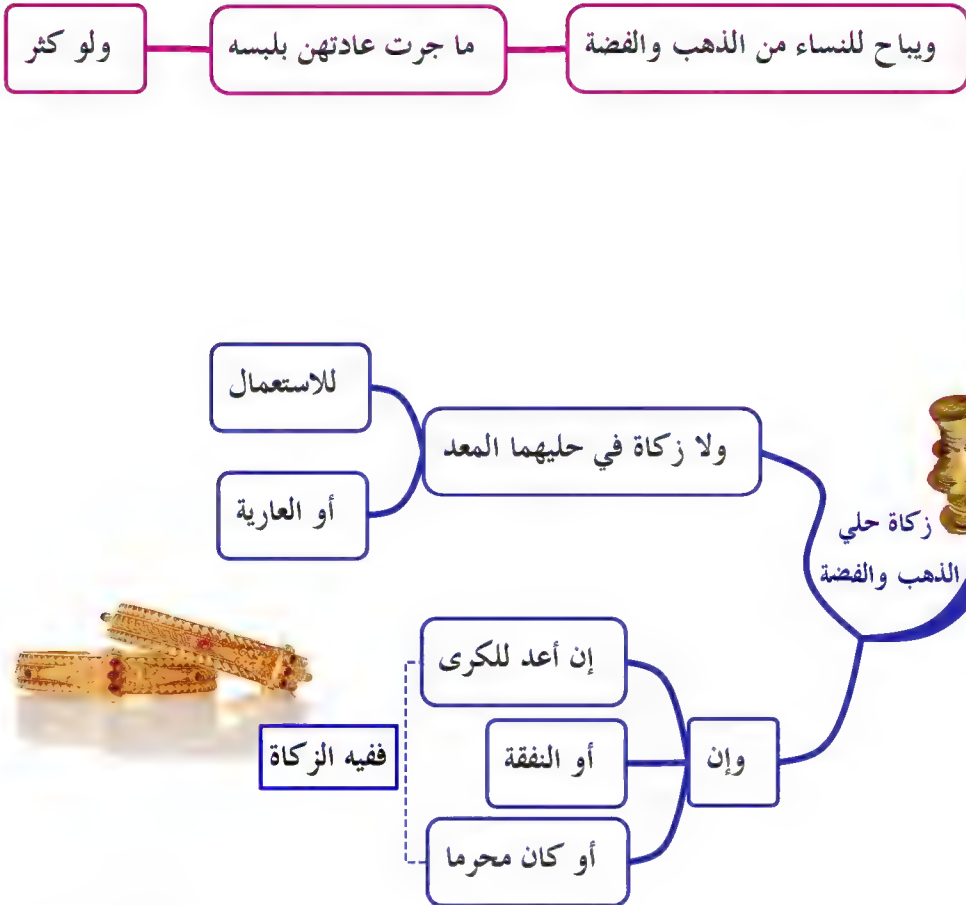
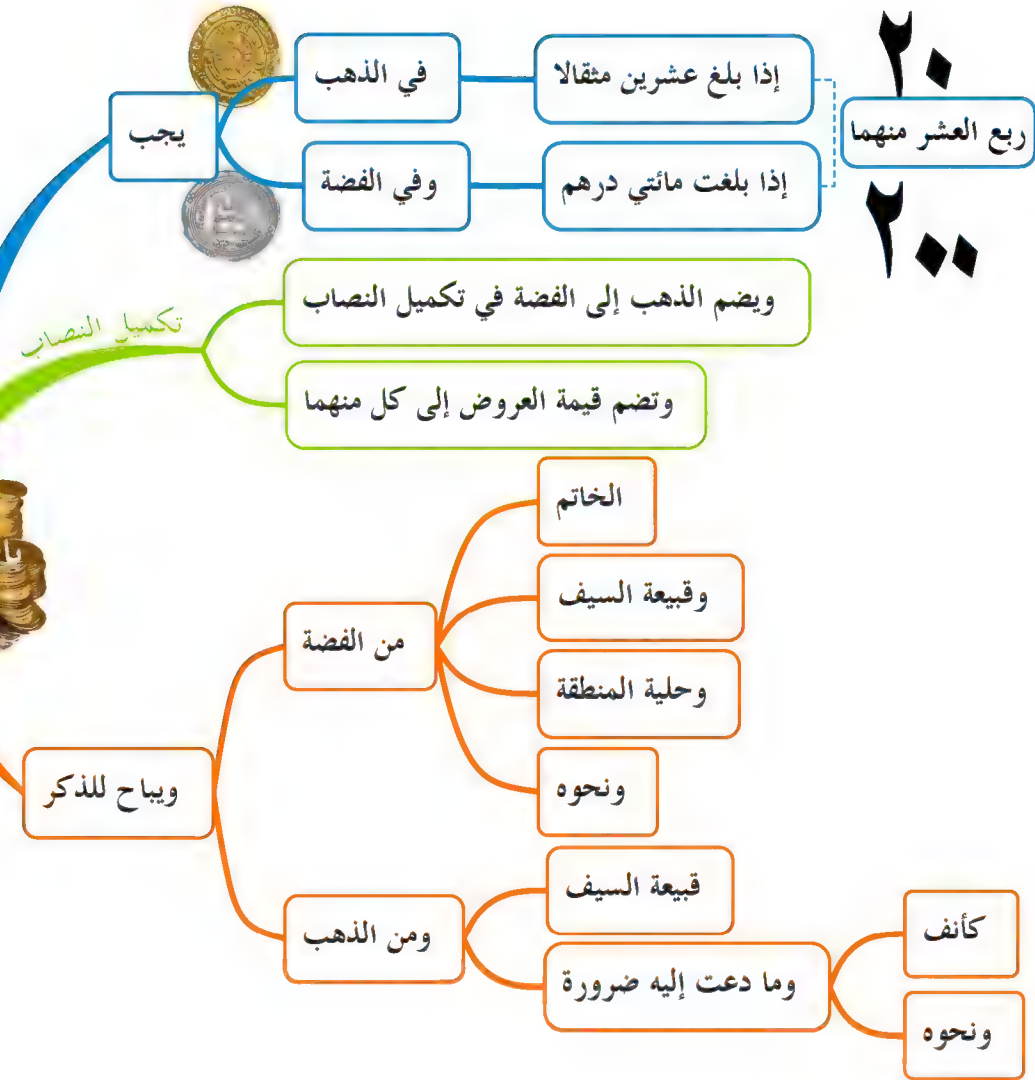
ويجب

- في أربعين من الغنم → شاة
- وفي مائة وإحدى وعشرين → شاتان
- وفي مائتين وواحدة → ثلاث شياه
- ثم في كل مائة شاة → شاة

والخلطة تصير المالين كالواحد



ربع العشر منهما
٢٠
٢٠



باب زكاة العروض

وتقوم عند الحول

بالأحظ للفقراء

من عين

أو ورق

ولا يعتبر ما اشتريت به

إذا ملكها

بفعله

بنية التجارة

وبلغت قيمتها نصابا

زكى قيمتها

لا تكون
للتجارة

فإن ملكها

يارث

أو بفعله بغير نية التجارة

ثم نواها

لم تصر لها

وإن اشترى عرضا

البناء على
الحول

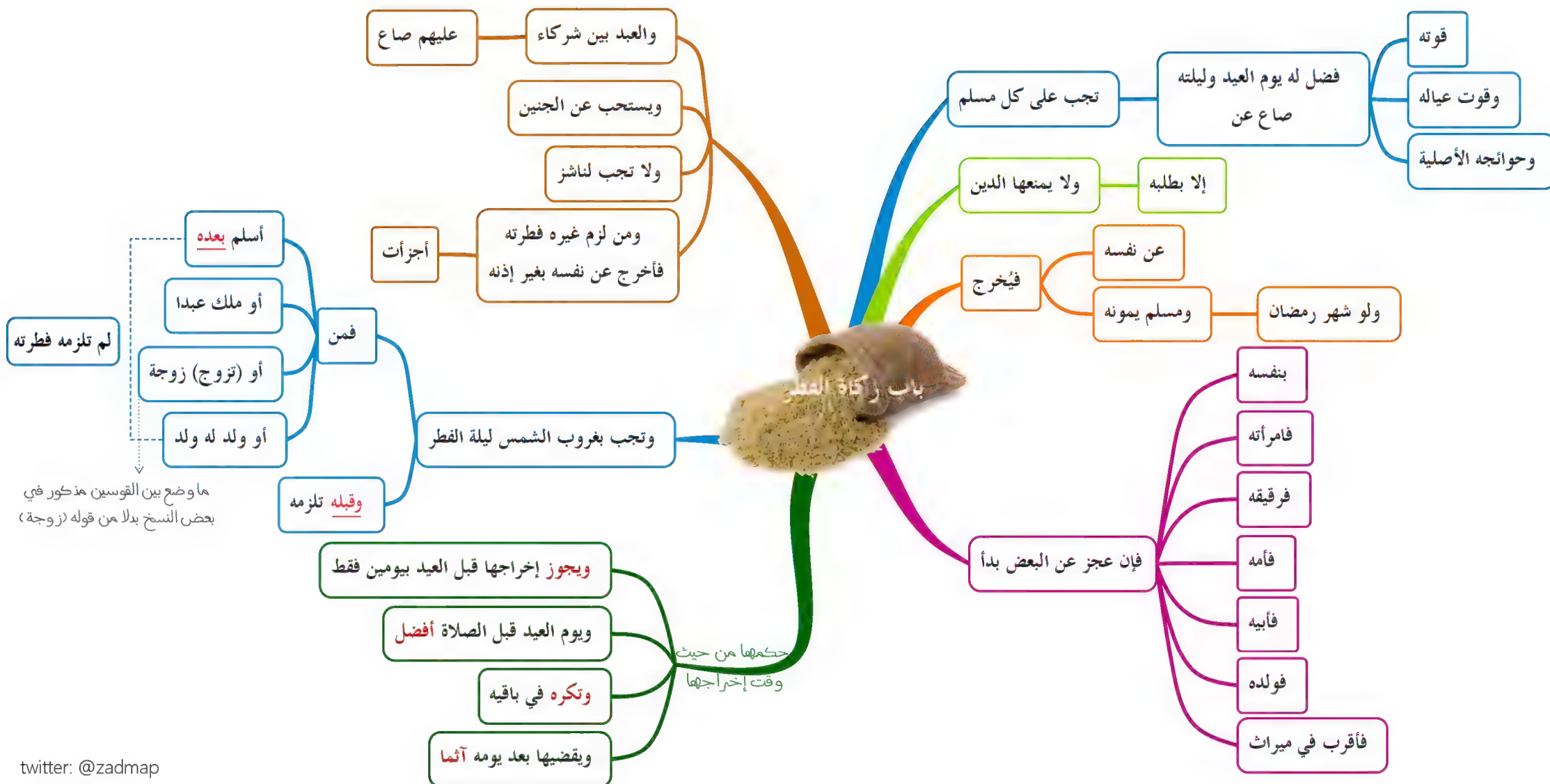
بنصاب من أثمان أو عروض

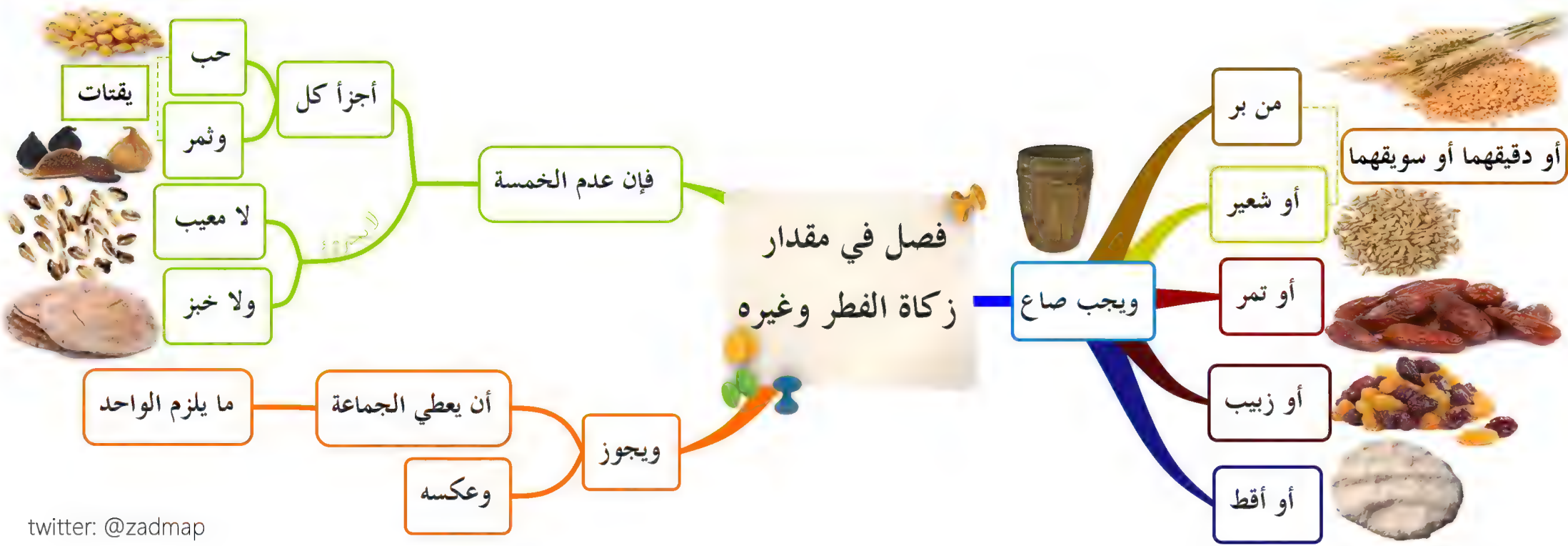
بني على حوله

وإن اشتراه بسائمة

لم يبين

twitter: @zadmap







باب إخراج الزكاة

- يجب على الفور
 - مع إمكانه
 - إلا لضرر
- فإن منعها
 - جحدًا لوجوبها
 - كفر عارف بالحكم
 - وأخذت
 - وقتل
 - أو بخلا
 - أخذت منه
 - وعزر
- وتجب في مال صبي ومجنون
 - فيخرجها وليهما
- ولا يجوز إخراجها إلا بنية

- والأفضل
 - أن يفرقها بنفسه
 - ويقول عند دفعها هو وأخذها ما ورد
- والأفضل إخراج زكاة كل مال في فقراء بلده
 - ولا يجوز نقلها إلى ما تقصر فيه الصلاة
- فإن فعل أجزأت
 - إلا أن يكون في بلد لا فقراء فيه
- فإن كان في بلد وماله في آخر أخرج
 - زكاة المال في بلده
 - وفطرته في بلد هو فيه
- ويجوز تعجيل الزكاة لحولين فأقل
 - ولا يستحب

فيفرقها في أقرب البلاد إليه

باب أهل الزكاة ثمانية

فصل

الفقراء وهم

من لا يجدون شيئا

أو يجدون بعض الكفاية

والمساكين

يجدون أكثرها

أو نصفها

والعاملون عليها

وهم جباتها وحفاظها

الرابع: المؤلفة قلوبهم

ممن يرجى

إسلامه

أو كف شره

أو يرجى بعطيته

قوة إيمانه

الخامس: الرقاب

وهم المكاتبون

ويفك منها الأسير المسلم

السادس: الغارم

لإصلاح ذات البين

ولو مع غنى

أو لنفسه

مع الفقر

السابع: في سبيل الله

وهم الغزاة المتطوعة

الذين لا ديوان لهم

الثامن: ابن السبيل

المسافر المنقطع به

دون المنشئ للسفر من بلده

فيعطى قدر ما يوصله إلى بلده

ومن كان ذا عيال

أخذ ما يكفيهم

ويجوز صرفها إلى صنف واحد

ويسن إلى أقاربه الذين لا تلزمه مؤونتهم

ولا تدفع إلى

هاشمي

ومواليهما

ومطلبي

ولا إلى فقيرة تحت

غني

منفق

ولا إلى فرعه وأصله

ولا إلى عبد

وزوج

وإن أعطاه لمن ظنه

غير أهل فبان أهلا

لم يجزئه

أو بالعكس

مستحبة

وفي رمضان

أفضل

وأوقات الحاجات

وصدقة التطوع

وتسن بالفاضل عن كفايته ومن يمونه

ويأثم بما ينقصها

كتاب الصيام



القطر

القطر

مسائل في النية

يجب الإِسَاءَةُ وَالْقِسَاءُ

يجب صوم رمضان

برؤية هلاله

فإن لم ير مع صحو ليلة الثلاثين

وإن حال دونه غيم أو قتر

أصبحوا مفطرين

فظاهر المذهب يجب صومه

وإن روى نهارا فهو لليلة المقبلة

لزم الناس كلهم الصوم

ولو أنتى

فإذا صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوما فلم ير الهلال

أو صاموا لأجل غيم

ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله

أو رأى هلال شوال

صام

ويلزم الصوم لكل

مسلم

مكلف

قادر

وجب الإمساك والقضاء

وعلى كل من صار في أثناءه أهلا لوجوبه

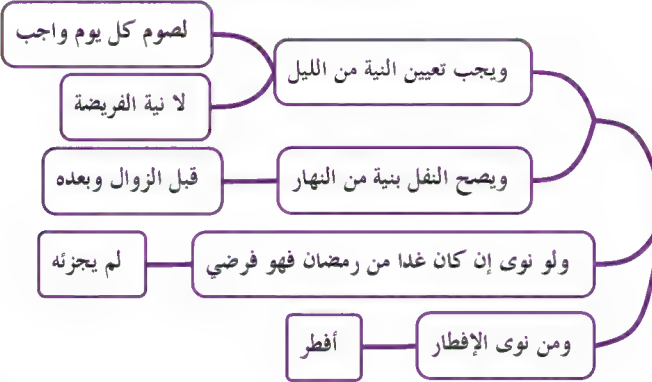
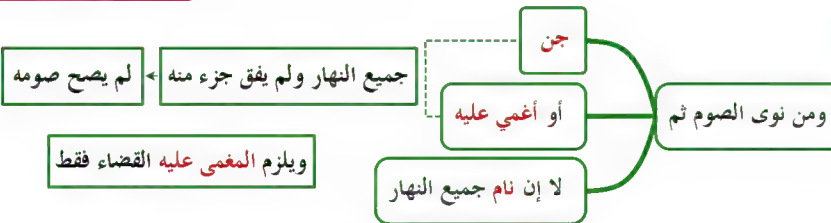
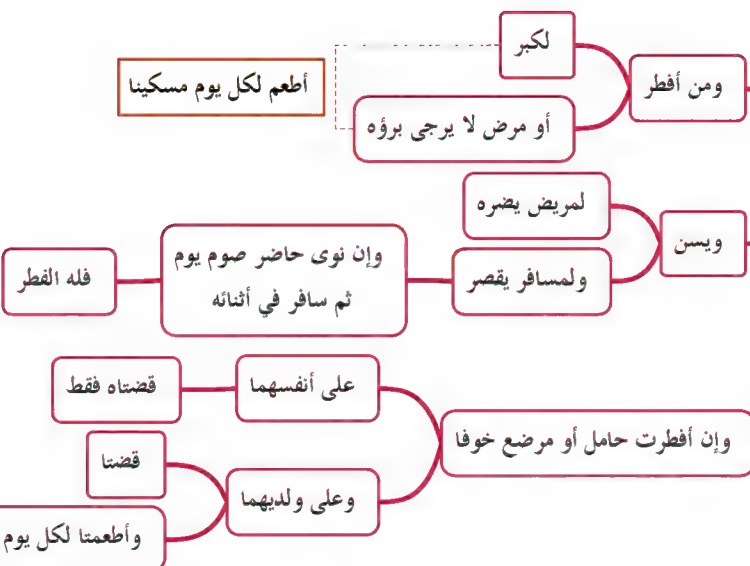
حائض ونفساء طهرتا

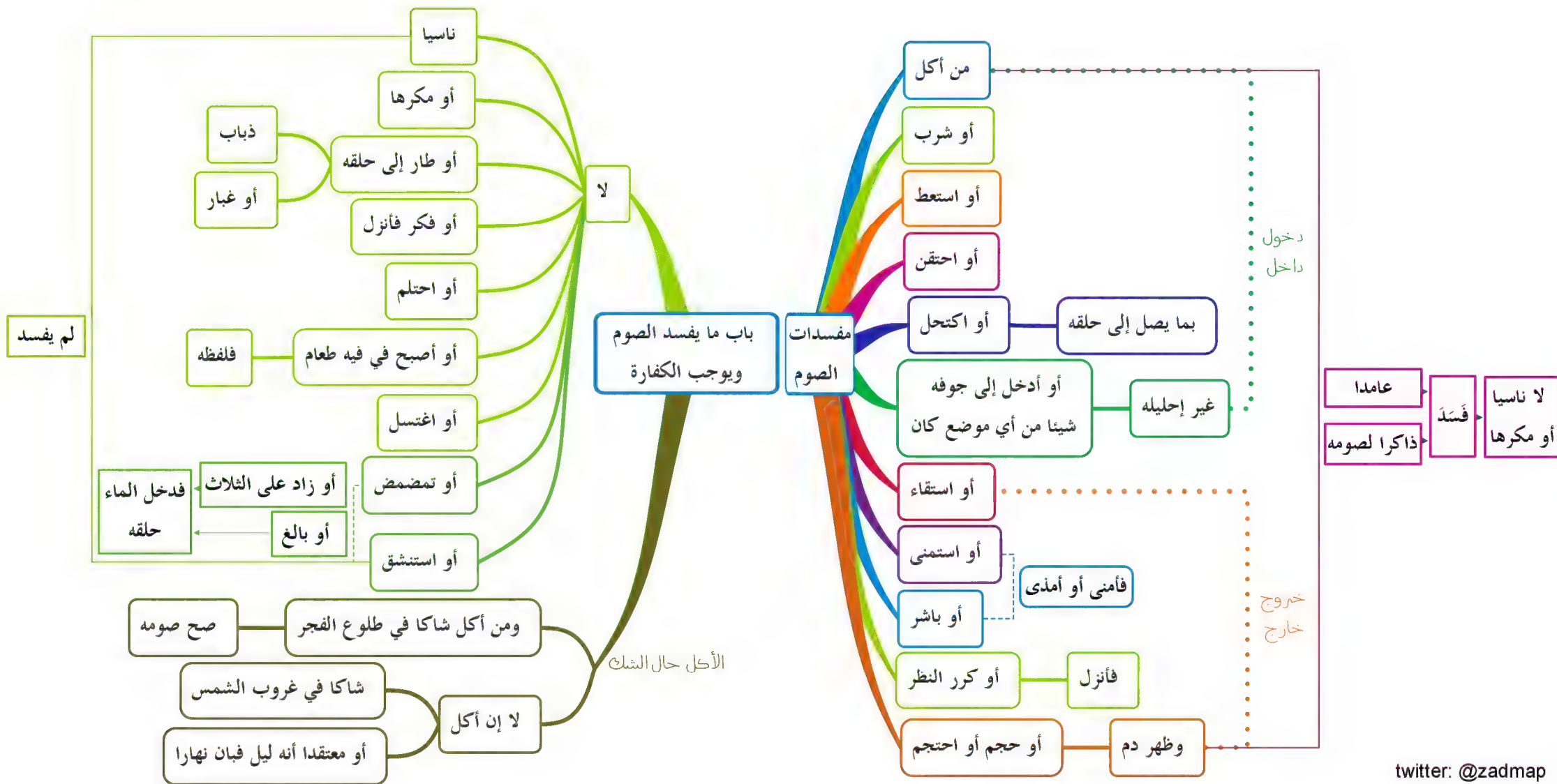
ومسافر قدم مفطرا

وكذا



لم يفطروا





فصل في الجماع في نهار رمضان

ومن جامع

في نهار رمضان

فعليه القضاء والكفارة

في قبل أو دبر

ومن جامع وهو معافى ثم

مرض

أو جن

أو سافر

لم تسقط

ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام رمضان

وإن جامع دون الفرج فأنزل

أو كانت المرأة معذورة

أو جامع من كان نوى الصوم في سفره

أفطر ولا كفارة

تداخل الكفارات

وإن جامع في يومين

فكفارتان

أو كرره في يوم ولم يكفر

فكفارة واحدة

وإن جامع ثم كفر ثم جامع في يوم

فكفارة ثانية

وكذلك من لزمه
الإمساك إذا جامع

twitter: @zadmap

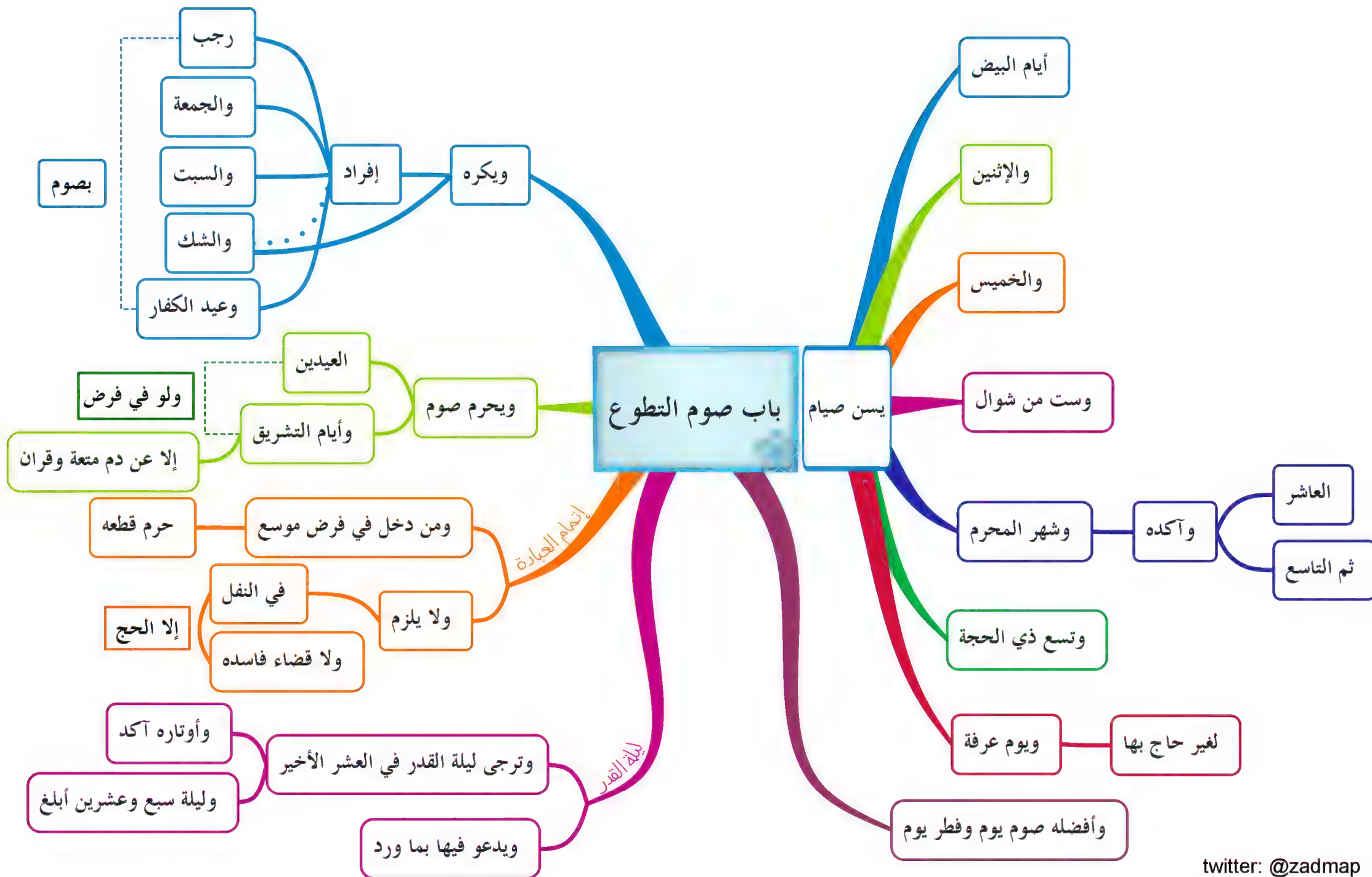
وهي

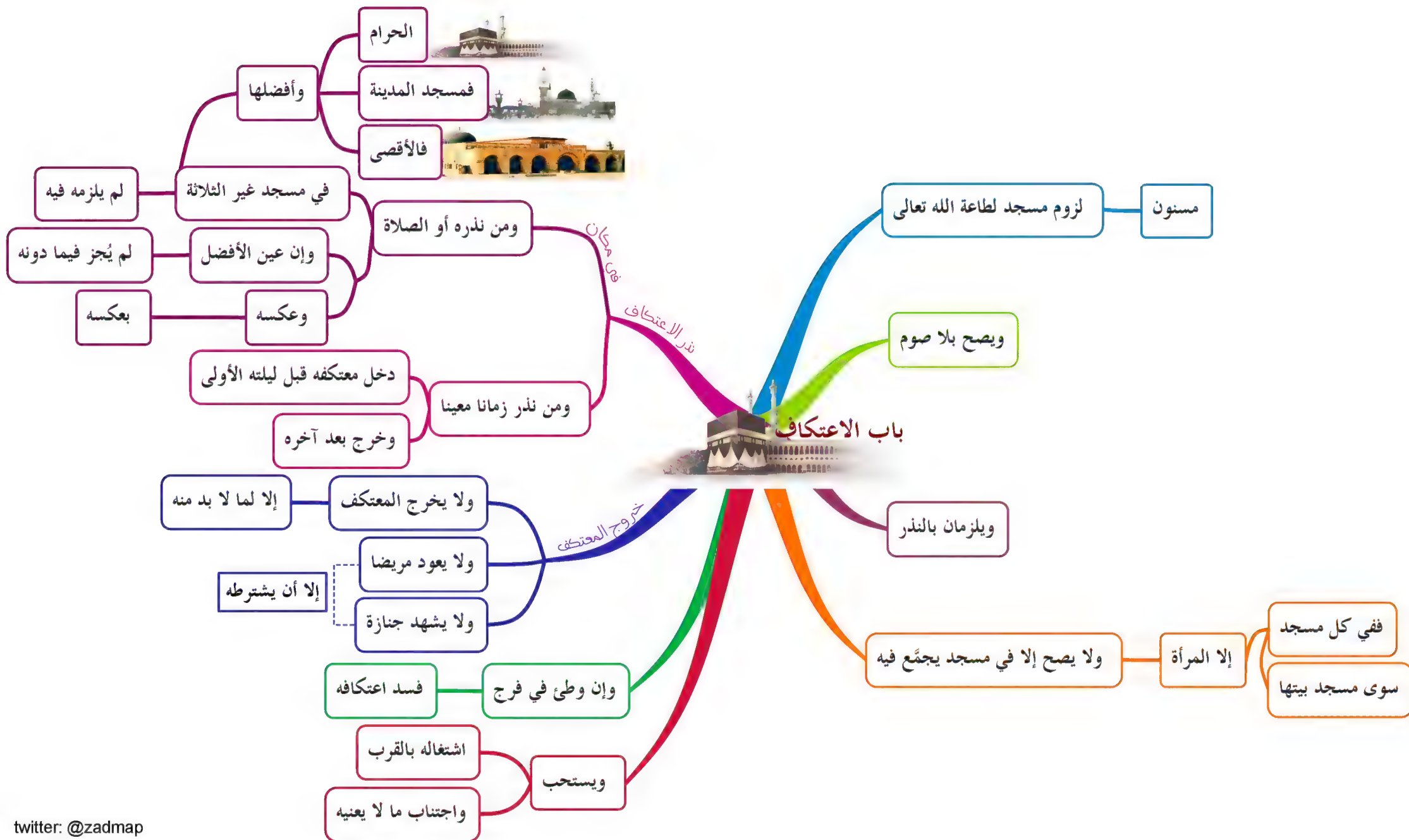
عتق رقبة

فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين

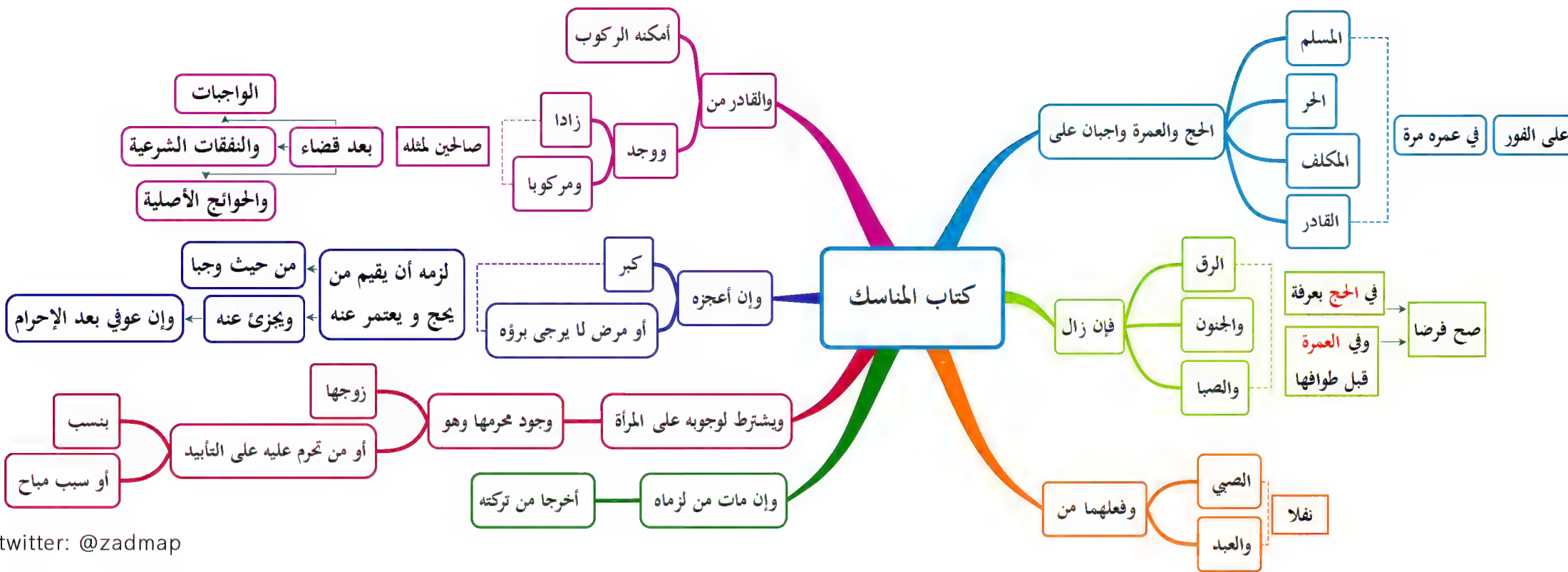
فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا

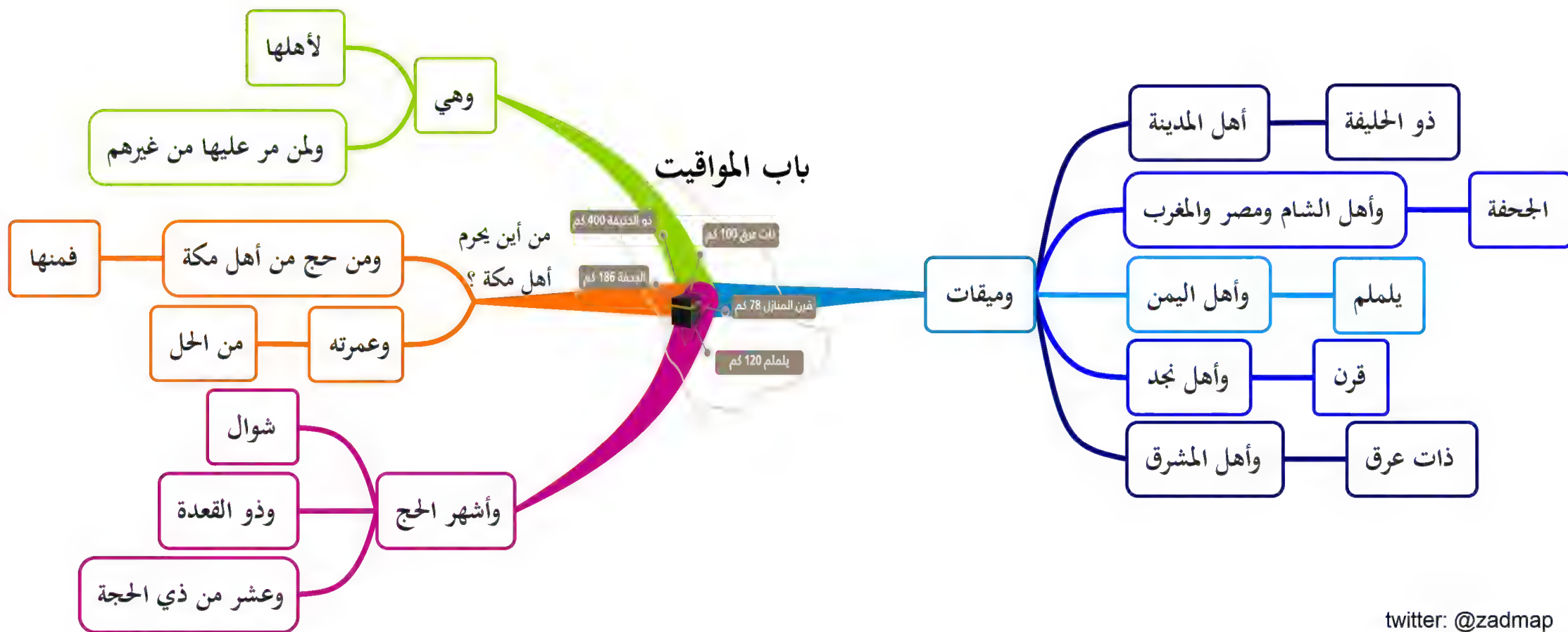
فإن لم يجد سقطت

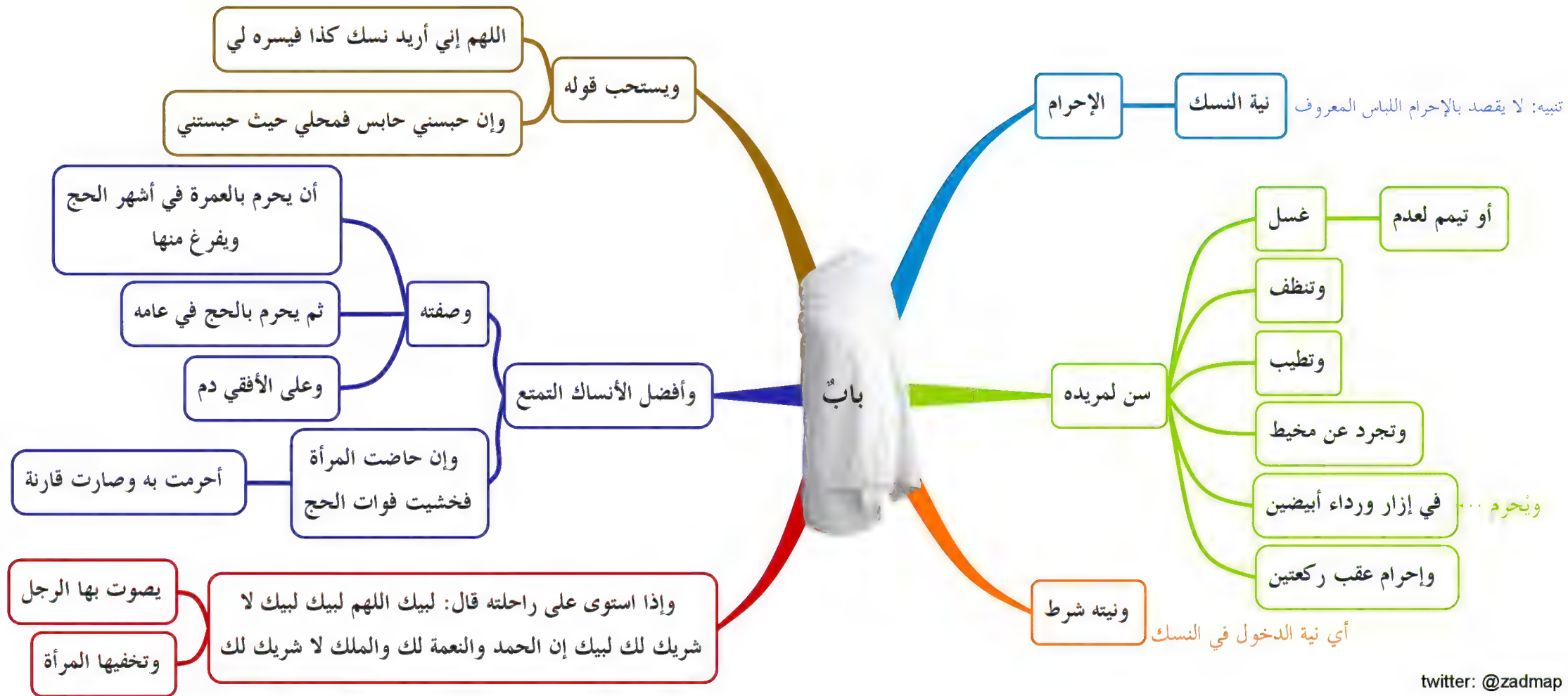




كتاب المناسك







باب محظورات الإحرام وهي تسعة

عقد النكاح

- ويحرم عقد نكاح
- ولا يصح
- ولا فدية
- وتصح الرجعة

حلق الشعر

وتقليم الأظفار

فمن حلق أو قلم ثلاثة فعليه دم

فدى ومن غطى رأسه بملاصق

فدى وإن لبس ذكر مخيطا

الطيب

- وإن طيب
 - بدنه
 - أو ثوبه
- أو ادهن
 - بمطيب
- أو شم
 - طيبا
- أو تبخر به
 - عود
 - ونحوه

فدى

الصيد

- وإن قتل صيدا
 - مأكولا
 - بريا أصلا
- أو تلف في يده
 - ولو تولد منه ومن غيره
- ولا يحرم
 - حيوان أنسي
 - ولا صيد البحر
 - ولا قتل
 - محرم الأكل
 - والصائل

وتحرم المباشرة

فإن فعل فأنزل

لم يفسد حجه وعليه بدنه

لكن يحرم من الحل لطواف القرض

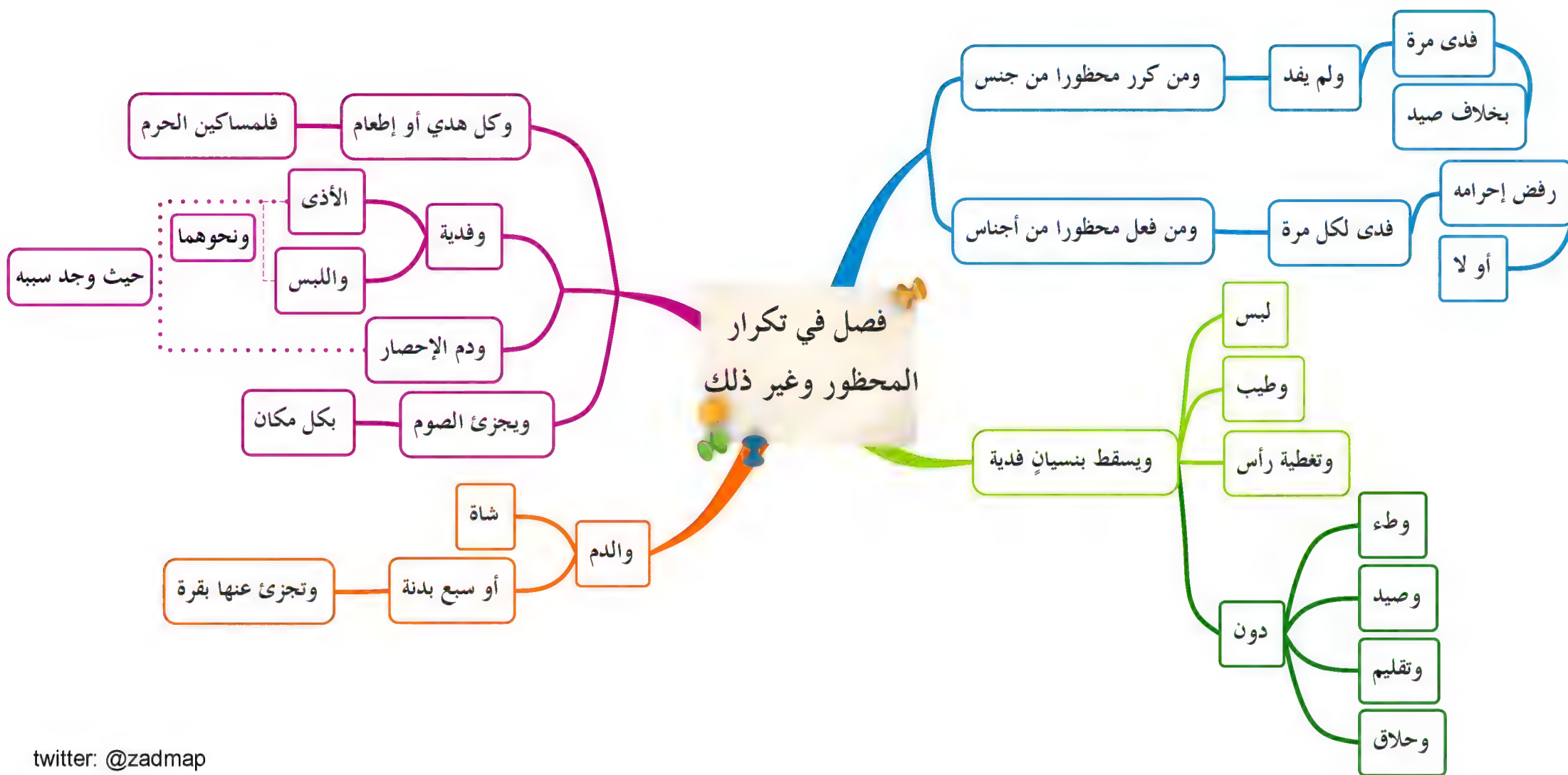
قال الشيخ بن عثيمين رحمه الله: يظهر أن هذا سيقى قلم من الماتن ؛ لأن هذا الحكم المستدرك لا ينطبق على المباشرة، بل على الجماع بعد التحلل الأول

وإحرام المرأة كالرجل

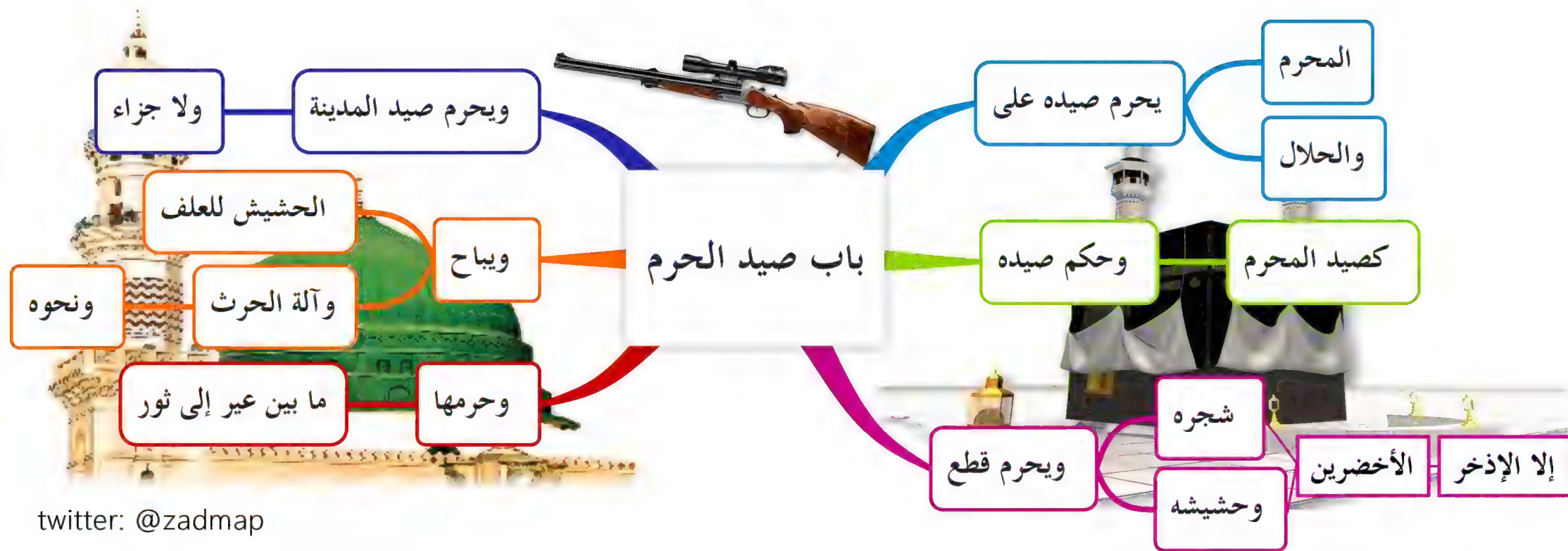
إلا في اللباس

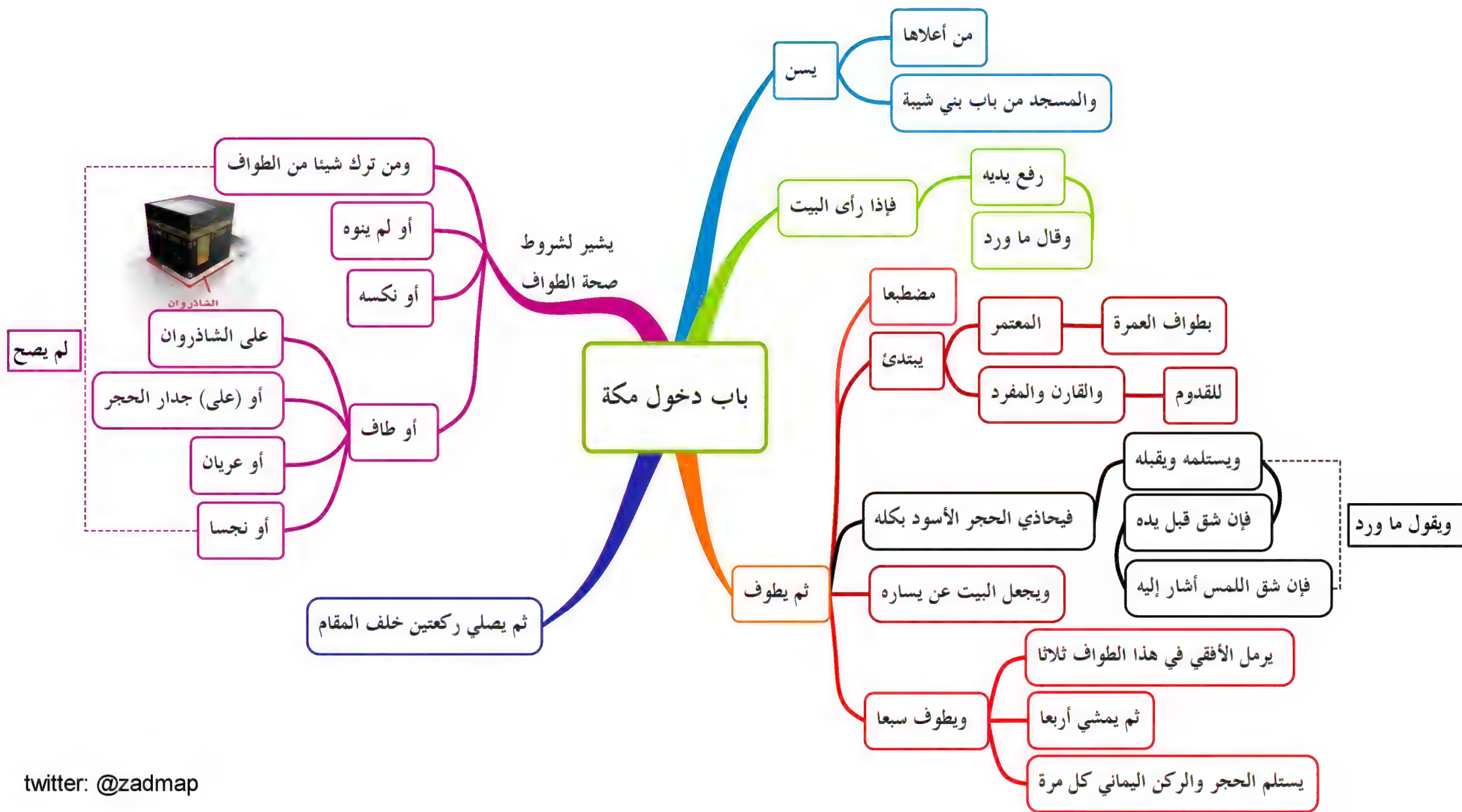
- وتجتنب
 - البرقع
 - والقفازين
 - وتغطية وجهها
- ويباح لها
 - التحلي

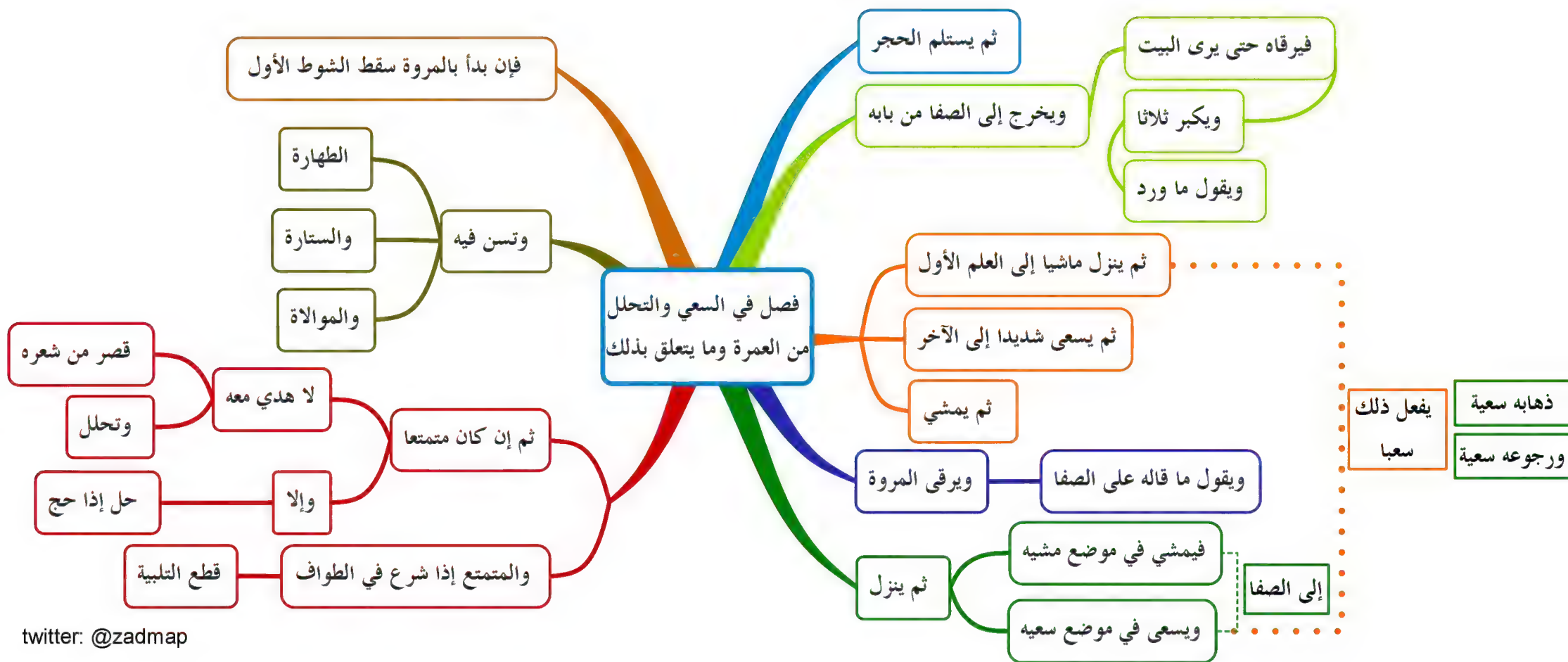






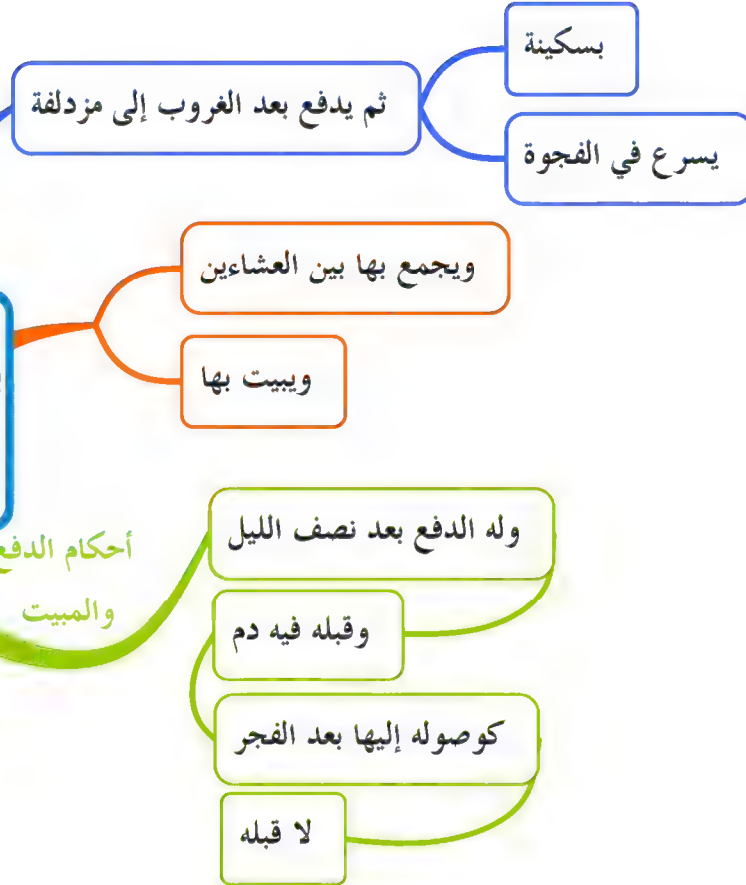








باب صفة الحج والعمرة
الدفع إلى مزدلفة والمبيت بها



فإذا صلى الصبح

أتى المشعر الحرام

فإيرقاه

أو يقف عنده

ويحمد الله ويكبره

ويقراً: {فَإِذَا أَقْضَيْتُمْ
مِنْ عَرَقاتِ الْآيَتِينَ

ويدعو

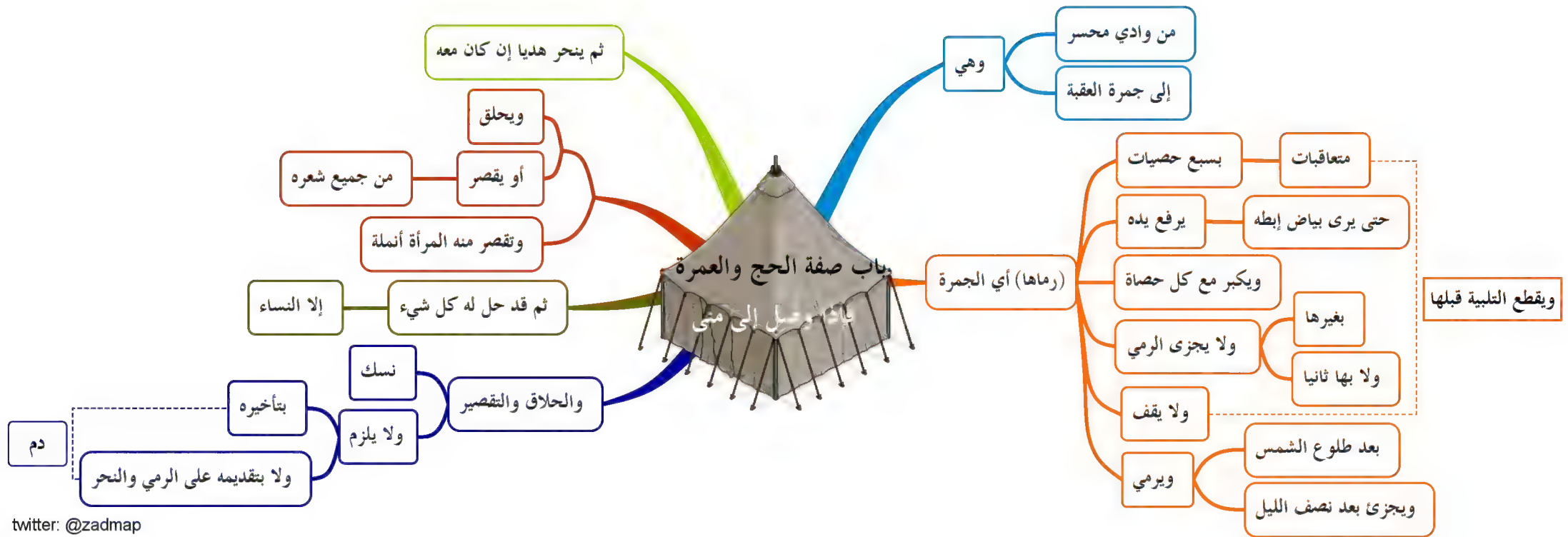
حتى يسفر

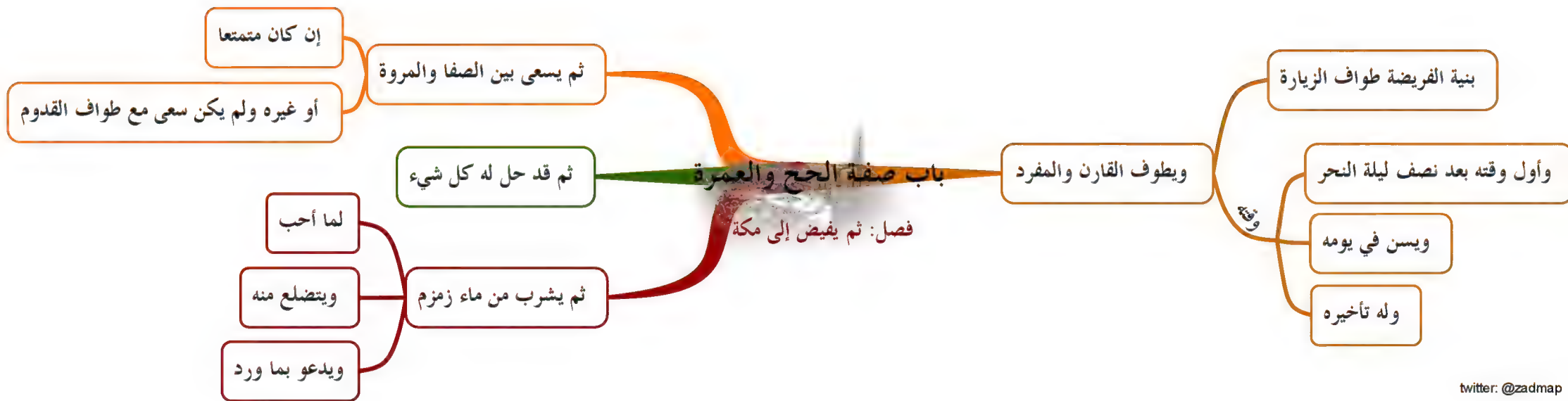
فإذا بلغ محسرا

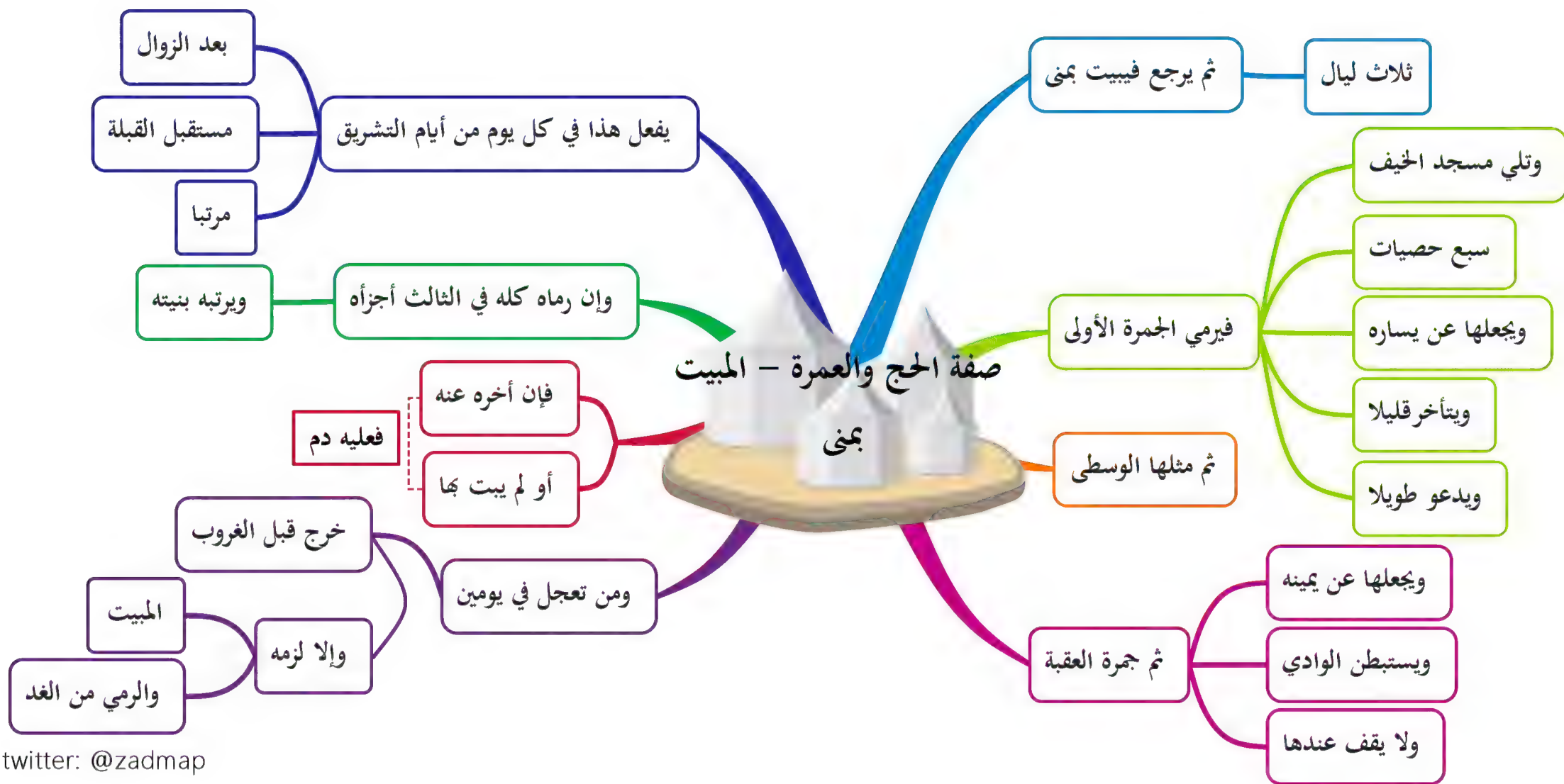
أسرع رمية حجر

وأخذ الحصا

وعدده سبعون بين الحمص والبندق







باب صفة الحج والعمرة فصل في الخروج من مكة

لم يخرج حتى يطوف للوداع

فإذا أراد الخروج من مكة

فإن

أقام

أو اتجر

بعده

أعاده

وإن تركه غير حائض

رجع إليه

فإن شق

أو لم يرجع

فعليه دم

وإن أخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج

أجزأ عن الوداع

ويقف غير الحائض

بين الركن والباب

داعيا بما ورد

وتقف الحائض ببابه

وتدعو بالدعاء

ويستحب زيارة

قبر النبي صلى الله عليه وسلم

وقبري صاحبيه



twitter: @zadmap

وتجزئ عن الفرض

وتباح كل وقت

باب صفة الحج والعمرة -
فصل - وصفة العمرة

أن يحرم بها

من الميقات

أو من أدنى الحل

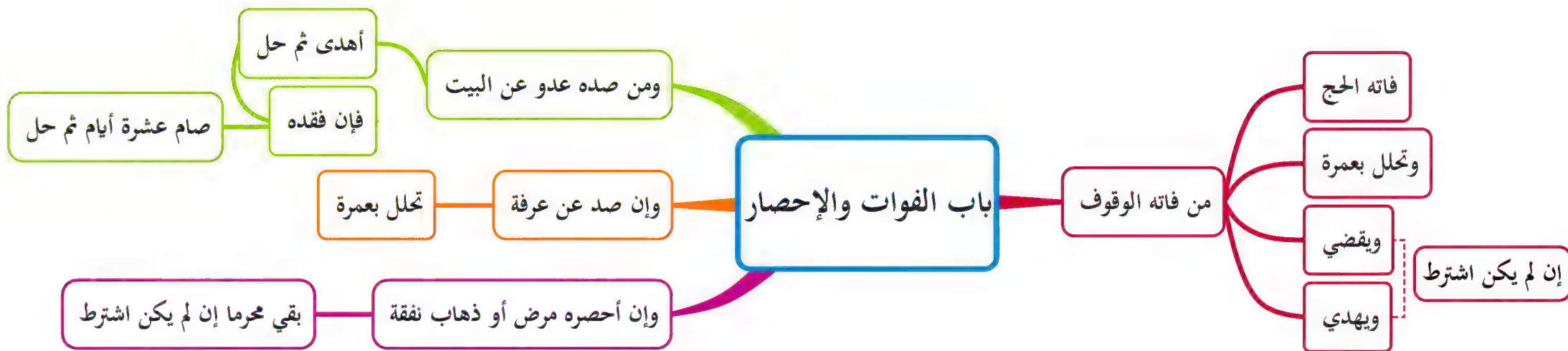
لا من الحرم

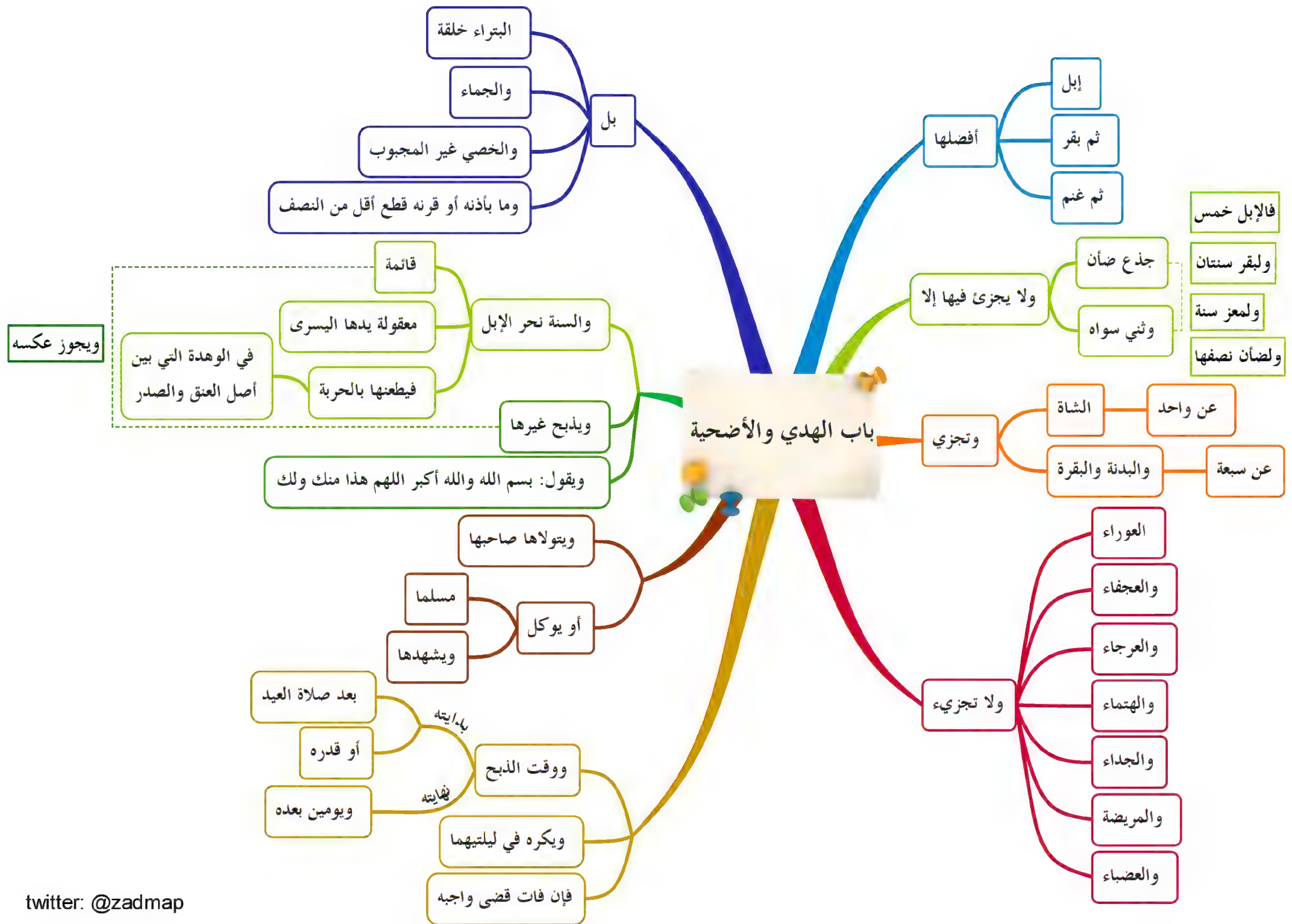
من مكى ونحوه

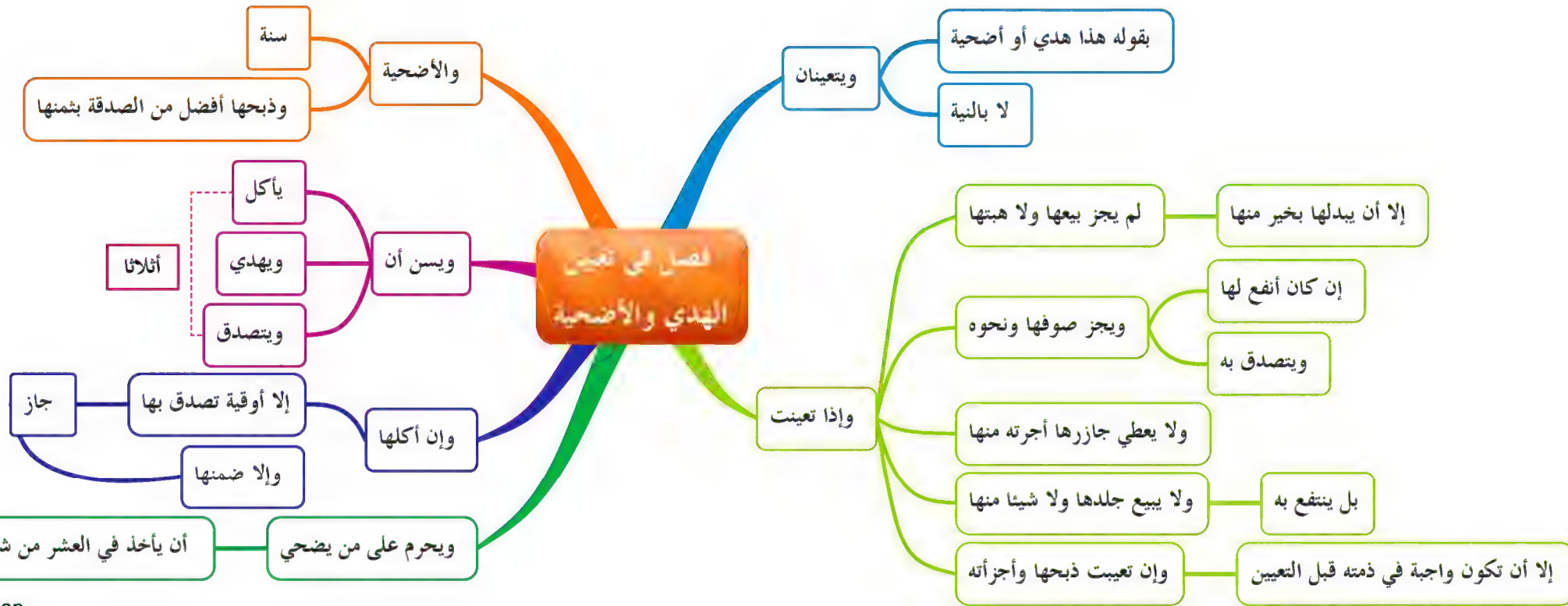
فإذا طاف وسعى وقصر

حل









فصل في العقيدة

تسن العقيدة

عن الغلام شاتان

وعن الجارية شاة

وتذبح يوم سابعه

فإن فات ففي أربعة عشر

فان فات ففي إحدى وعشرين

تنزع جدولا

ولا يكسر عظمها

وحكمها كالأضحية

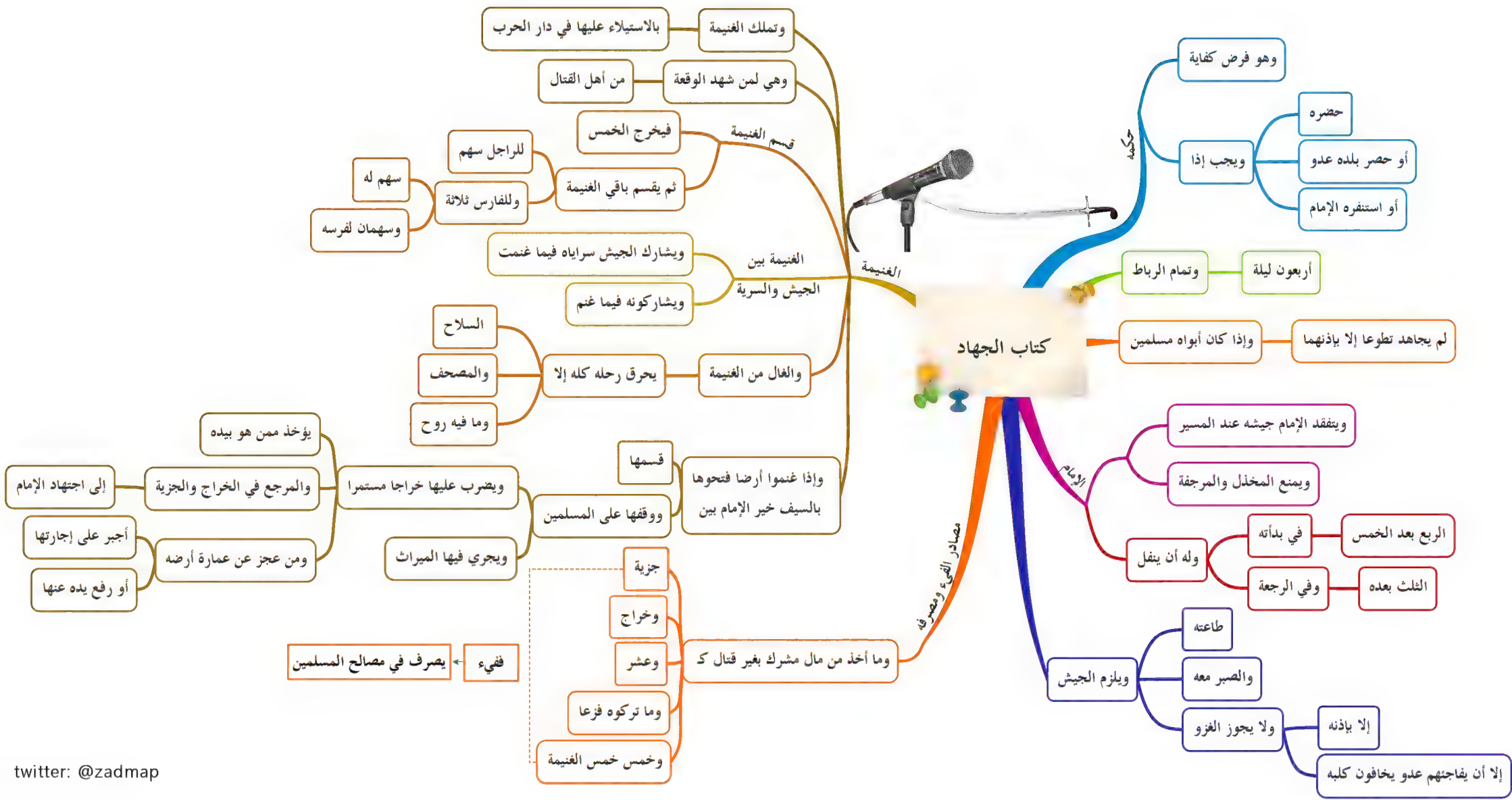
إلا أنه لا يجرى فيها شرك في دم

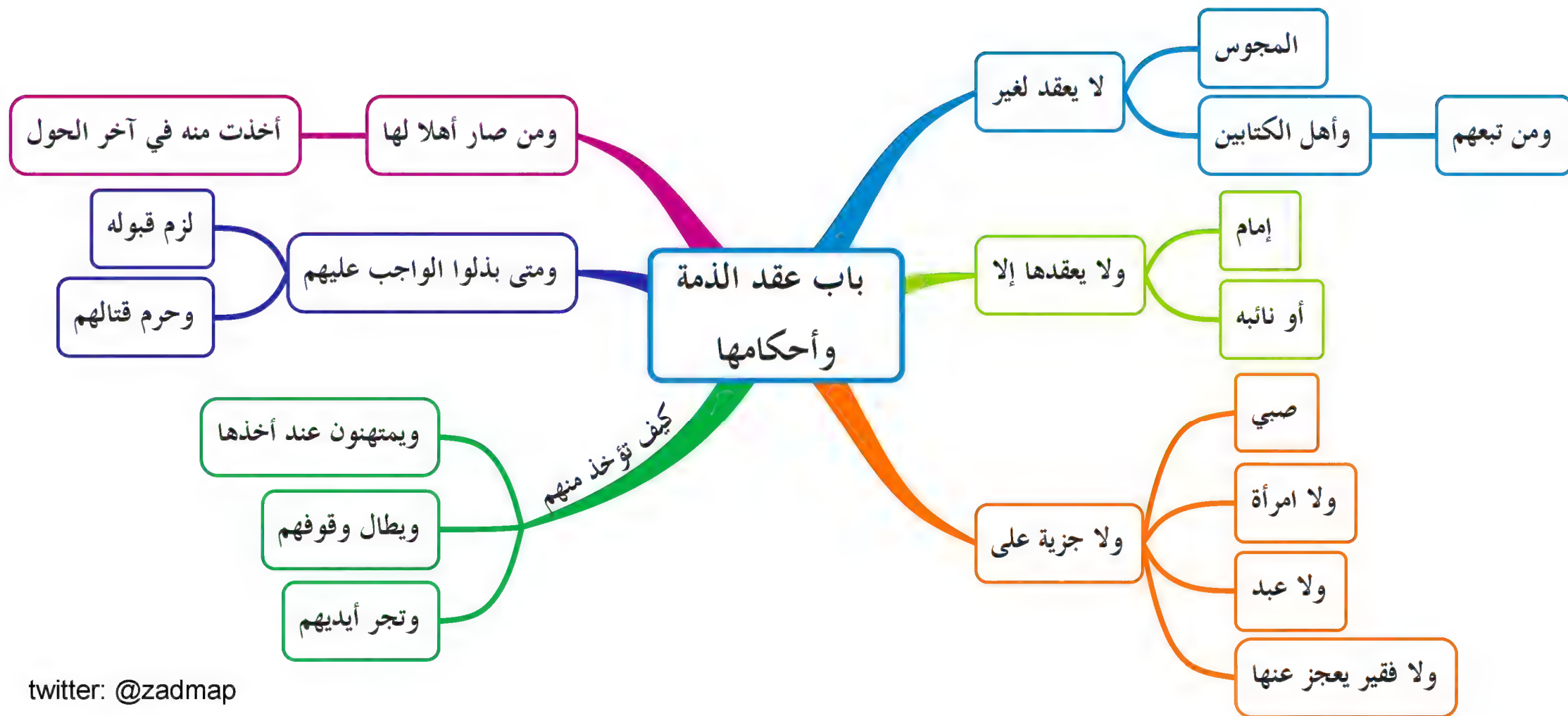
ولا تسن

الفرعة

ولا العتيرة

كتاب الجهاد





فصل في أحكام أهل الذمة

ويلزم الإمام

أخذهم بحكم الإسلام في

النفس

والمال

والعرض

وإقامة الحدود عليهم

فيما يعتقدون تحريمه

دون ما يعتقدون حله

ويلزمهم

التمييز عن المسلمين

ولهم ركوب غير الخيل

بغير سرج

ياكاف

ولا يجوز

تصديرهم في المجالس

والقيام لهم

وبدأتهم بالسلام

ويمنعون

ومن

إظهار

خمر

وخنزير

وناقوس

وجهر بكتابهم

لم يقر

وإن تهود نصراني أو عكسه

ولم يقبل منه إلا

الإسلام

أو دينه

من إحداث

كنائس

وبيع

وبناء ما انهدم منها

ولو ظلما

ومن تعلية بنيان على مسلم

لا مساواته له



فصل فيما ينقض العهد

فإن أبي الذمي

بذل الجزية

أو التزام حكم الإسلام

بقتل

أو زنا

أو قطع طريق

أو تجسس

أو إيواء جاسوس

أو تعدى على مسلم

أو ذكر

الله

أو رسوله

أو كتابه

بسوء

انتقض عهده

دون

نسائه

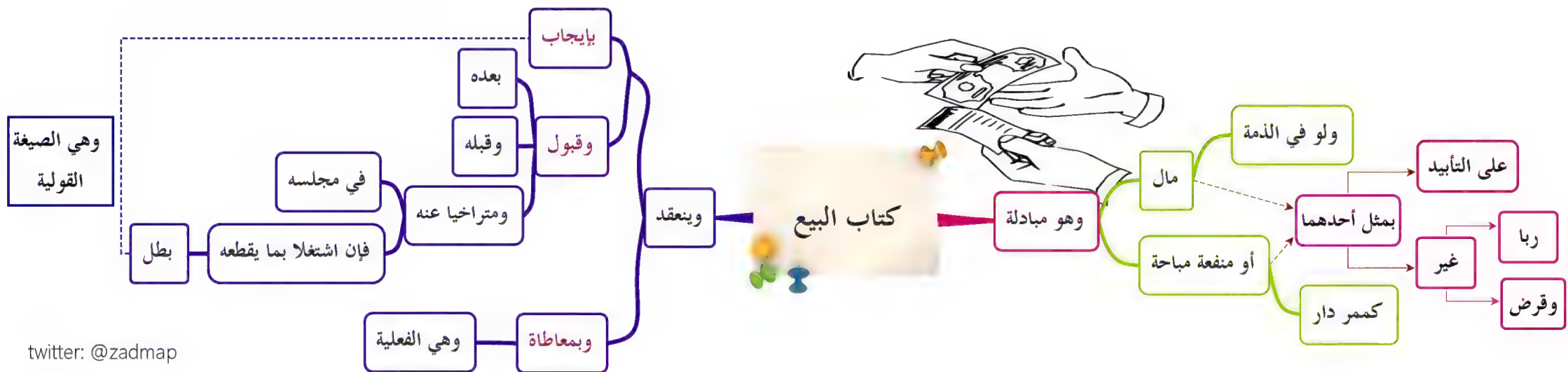
وأولاده

وحل دمه وماله

ما يترتب

على ما سبق

كتاب البيع



شروط البيع من الأول إلى الخامس

بلا حق فلا يصح من مكره ويشترط التراضي منهما

فلا يصح تصرف صبي
بغير إذن ولي
وسفيه

وودود القز والحمار كالبغل
وسباع البهائم التي تصلح للصيد والفيل وبنزرة

مثل ما يصح بيعه
ما منفعته مباحة للعامة
الكلب والحشرات
مثال ما لا يصح بيعه

إلا
والمصحف والميتة
والسرجين النجس والادهان
والنجاسة ولا المتنجسة
ويحوز الاستصحاب بها في غير مسجد

وأن يكون من مالك أو من يقوم مقامه

تصرف الفضولي

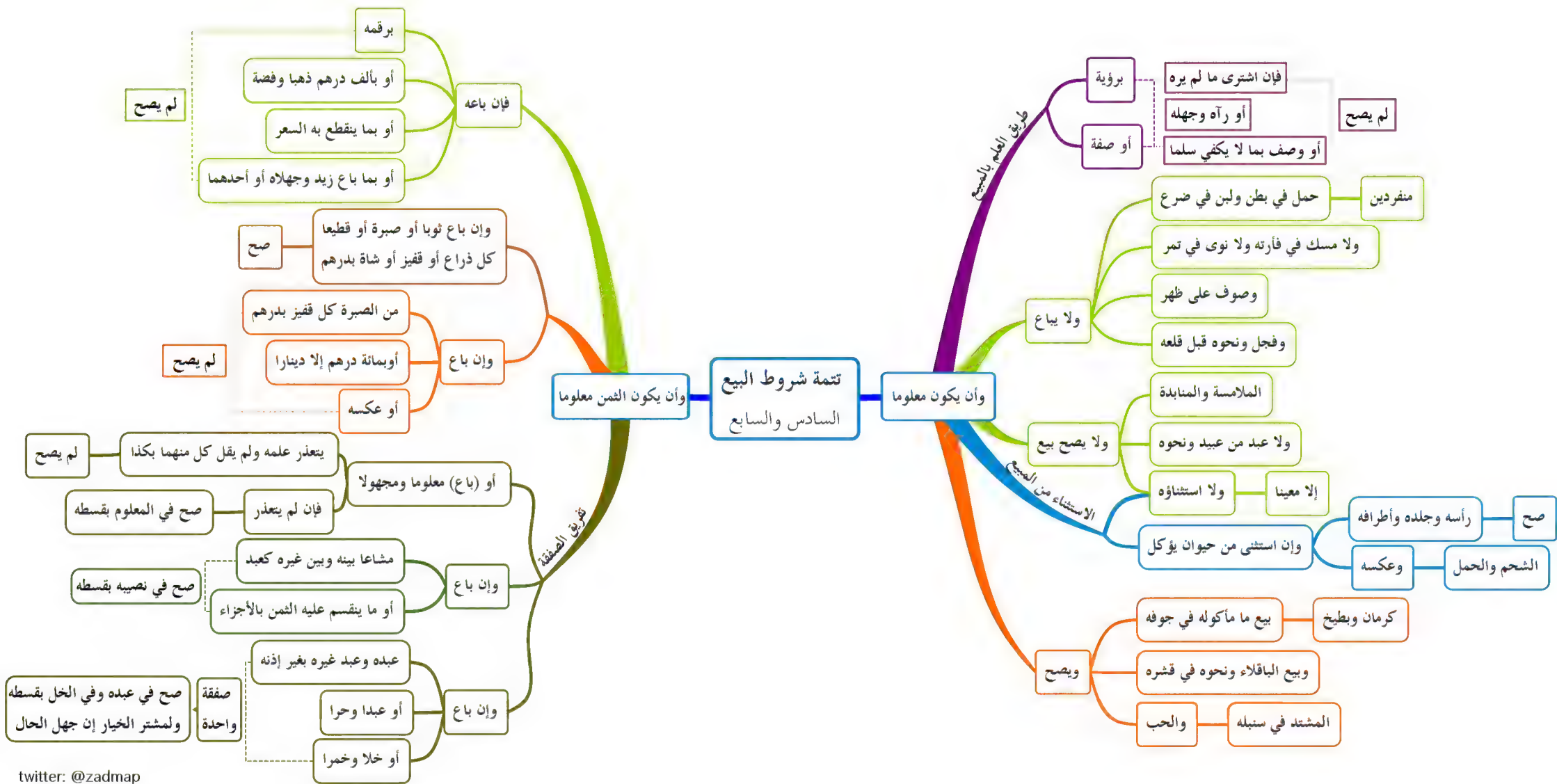
فإن
أو اشترى شيئا بعين ماله لم يصح
بلا إذنه
وإن اشترى له في ذمته
بلا إذنه ولم يسمه في العقد
صح بالإجازة ولزم المشتري بعدمها ملكا

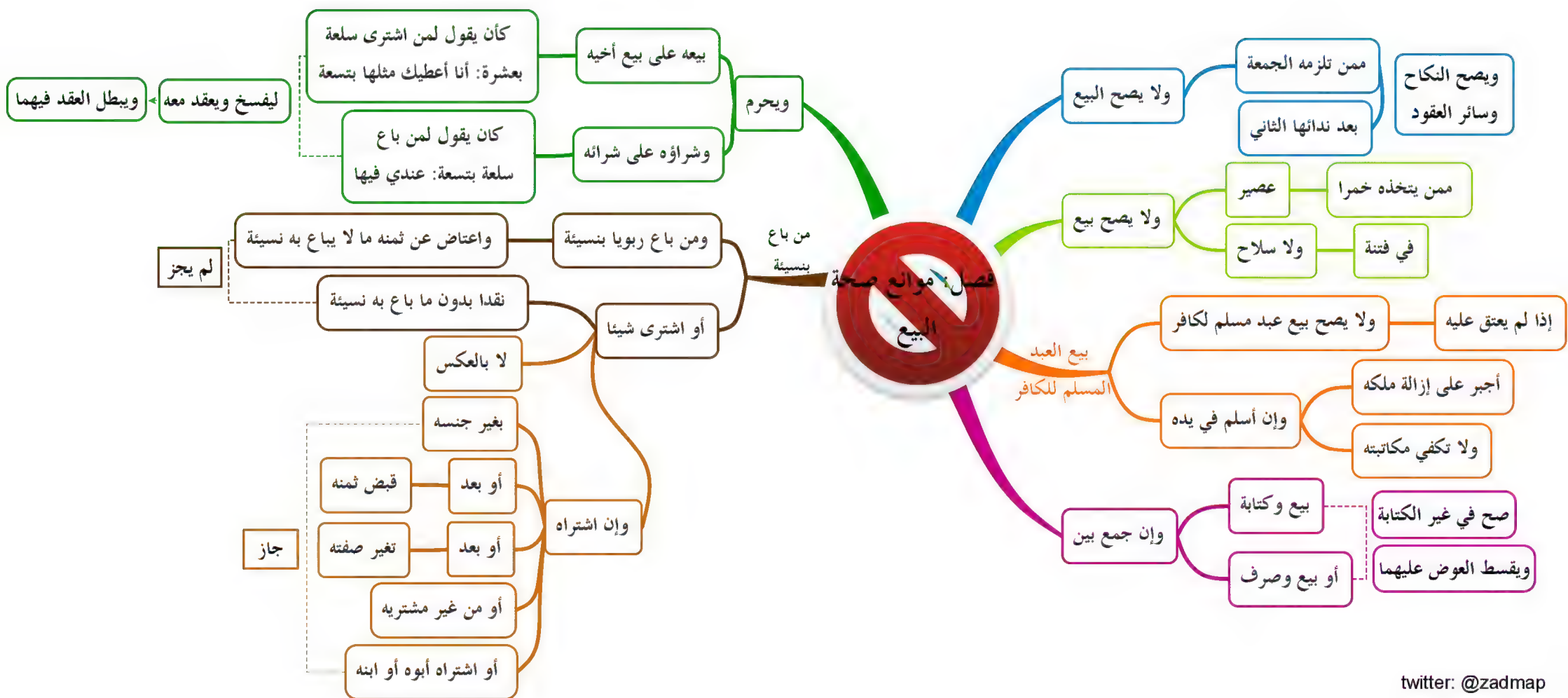
بغير قوة كأرض الشام ومصر والعراق
ولا يباع غير المساكن
نفع البئر

ولا يصح بيع
ولا ما ينبت في أرضه
من كالأشوك ويملكه آخذه

أن يكون مقدورا على تسليمه

فلا يصح بيع
آبق وشارد
وطير في هواء
وسمك في ماء
ولا مغصوب من غير غاصبه
وقادر على أخذه





باب الشروط في البيع

صحيح
منها

كان من مصلحة العقد

وكون
في المبيع

- ك
 - الرهن
 - وتأجيل الثمن
- العبد
 - كاتباً
 - أو خصياً
 - أو مسلماً
- والأمة
 - بكرًا

شرط نفع
معلوم في مبيع

ونحو أن

- يشترط البائع
 - شهرًا
 - إلى موضع معين
- يشترط المشتري على البائع
 - حمل الحطب أو تكسيه
 - أو خياطة الثوب أو تفصيله

وإن جمع
بين شرطين → بطل المبيع

مقتضى العقد

وإن شرط

- ألا خسارة عليه
- أو متى نفق المبيع وإلا رده
- أو لا يبيع ولا يهب ولا يعتق
- أو إن أغتق فالولاء له
- أو أن يفعل ذلك

يبطل العقد

كاشتراط أحدهما على الآخر عقداً آخر كـ

- سلف
- وقرض
- وبيع
- وإجارة
- وصرف

بطل الشرط وحده ← إلا إذا شرط العتق

ومنها فاسد

التعليق على شرط

معلق بالصحة

تعلق العقد

وبعتك على أن تنقضي الثمن إلى ثلاث وإلا فلا بيع بيننا صح

- وبعتك إن
 - جنتني بكذا
 - أو رضي زيد
- أو يقول للمرتته إن جنتك بحقك وإلا فالرهن لك

لا يصح البيع

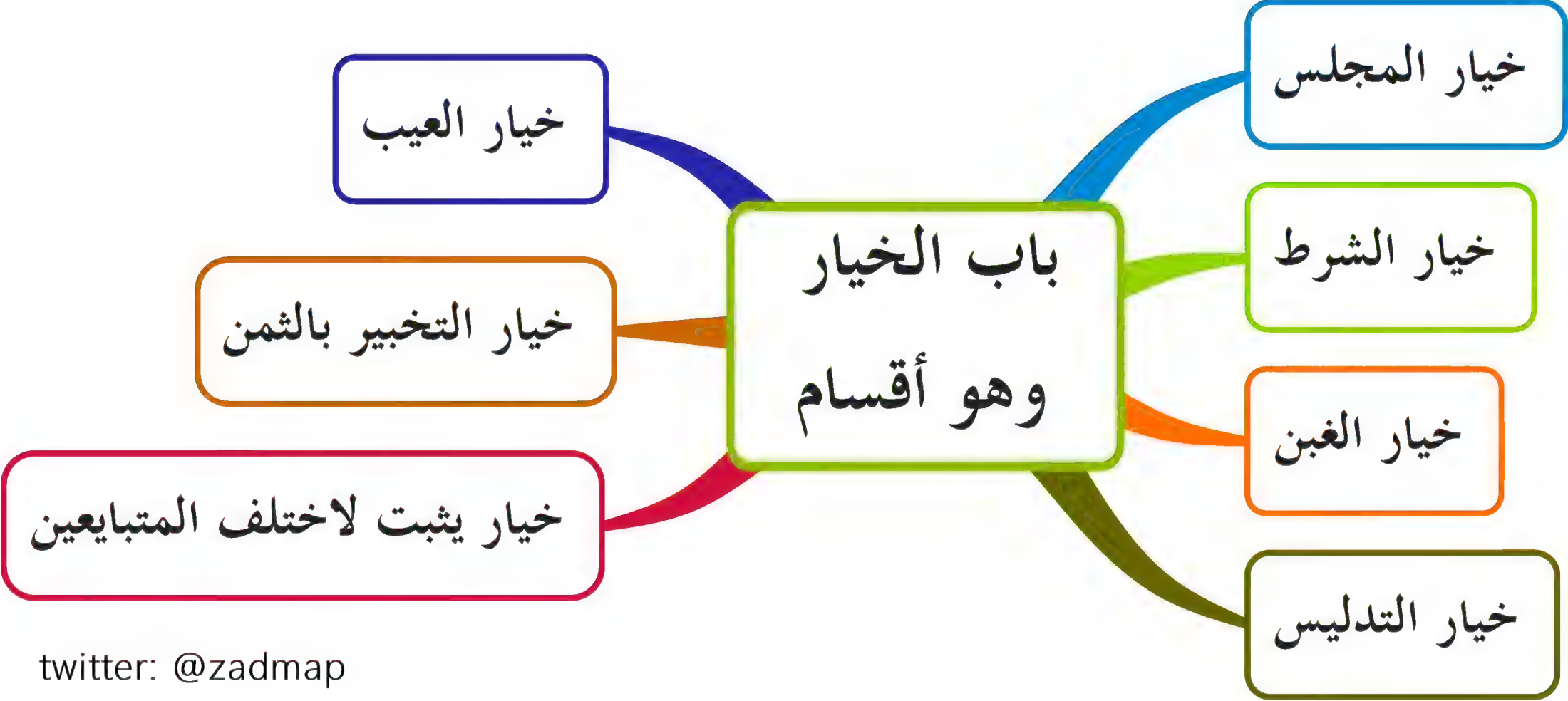
وإن باعه بشرط البراءة من كل عيب مجهول لم يبرأ

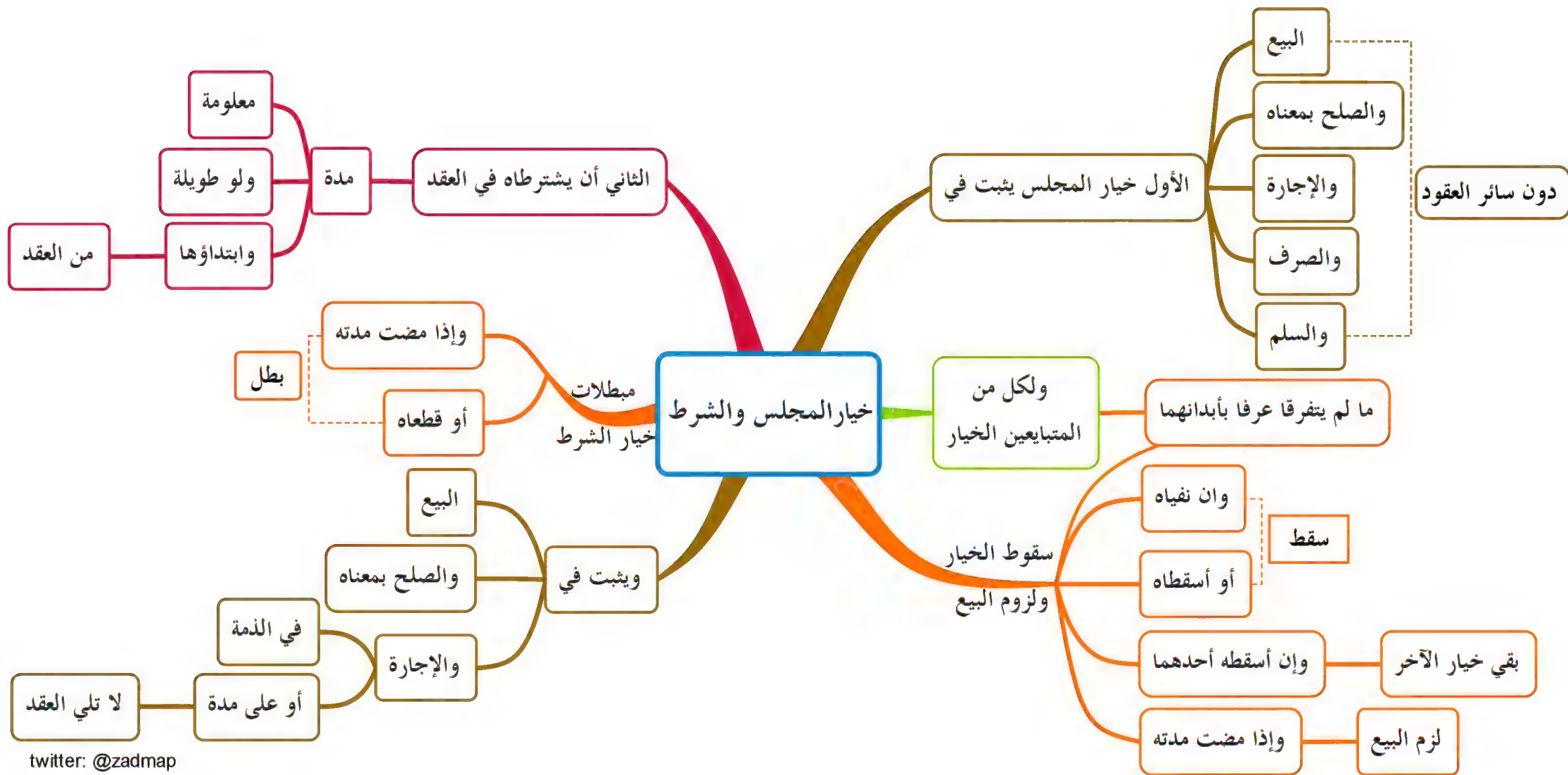
وإن باعه داراً على أنها عشرة أذرع فبانت أكثر أو أقل

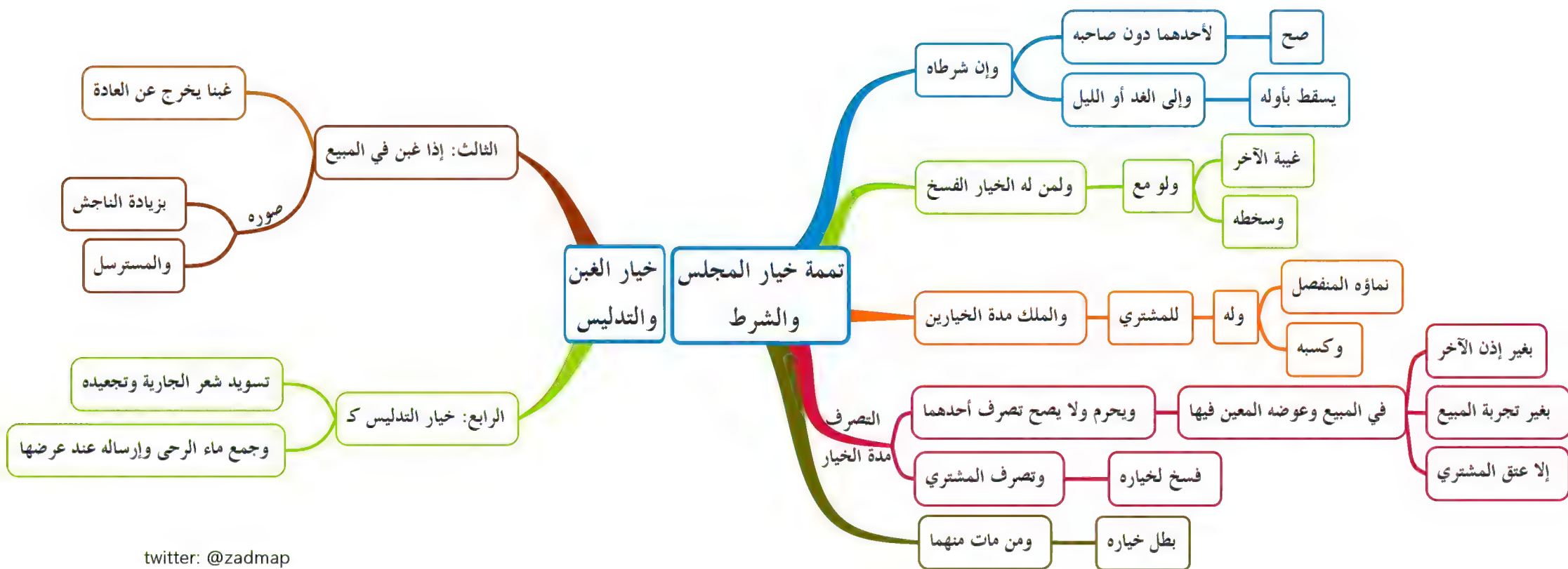
- صح
- ولمن

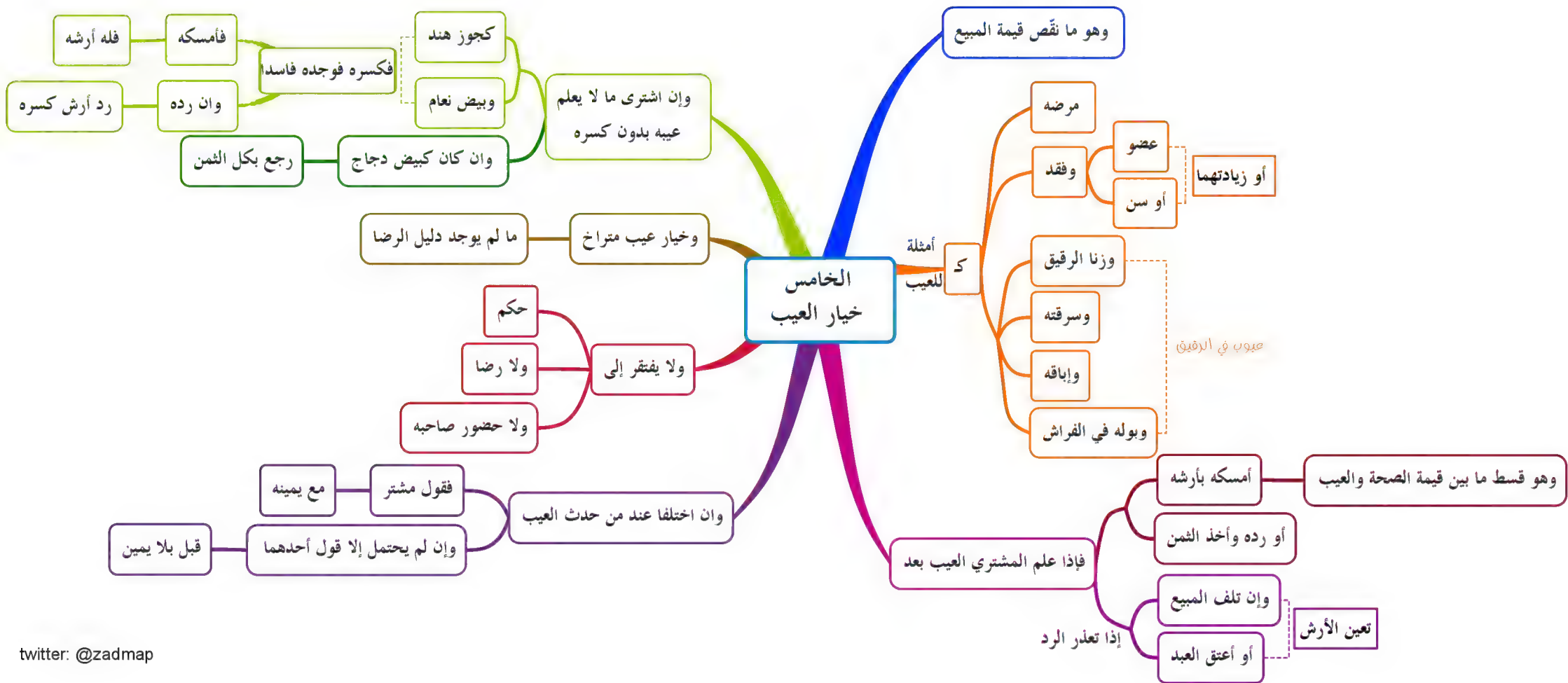
- جهله
- وفات غرضه

الخيار









السادس: خيار في البيع بتخبير الثمن

متى بان

أقل

أو أكثر

ويثبت في

التولية

والشركة

والمرابحة

والمواضعة

ولا بد في جميعها من معرفة المشتري رأس المال

وإن اشتراه

بثمن مؤجل

أو ممن لا تقبل شهادته له

أو بأكثر من ثمنه حيلة

أو باع بعض الصفقة بقسطها من الثمن

ولم يبين ذلك في تخبيره بالثمن

فلمشتري الخيار بين الإمساك والرد

وما

يزاد في ثمن

في مدة الخيار

أو يحط منه

عيب

أو يؤخذ أرشاً له

أو جناية عليه

لم يلحق به

وإن كان ذلك بعد لزوم البيع

وإن أخبر بالحال فحسن

يلحق برأس ماله

ويخبر به





فصل: في التصرف في المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه

ومن اشترى

وما عداه

مكيلا ونحوه

صح

ولزم بالعقد

ولم يصح تصرفه فيه

حتى يقبضه

وإن تلف قبل قبضه

فمن ضمان البائع

وإن تلف بأفة سماوية

بطل البيع

وإن أتلفه آدمي

خير مشتر بين

فسخ

وإمضاء ومطالبة متلفه ببدله

التلف قبل القبض

يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه

وإن تلف فمن ضمانه

ما لم يمنعه بائع من قبضه

ويحصل قبض

ما بيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع

بذلك

وفي صبرة وما ينقل

بنقله

وما يتناول

بتناوله

بتخليته

قبل قبض المبيع

تجوز

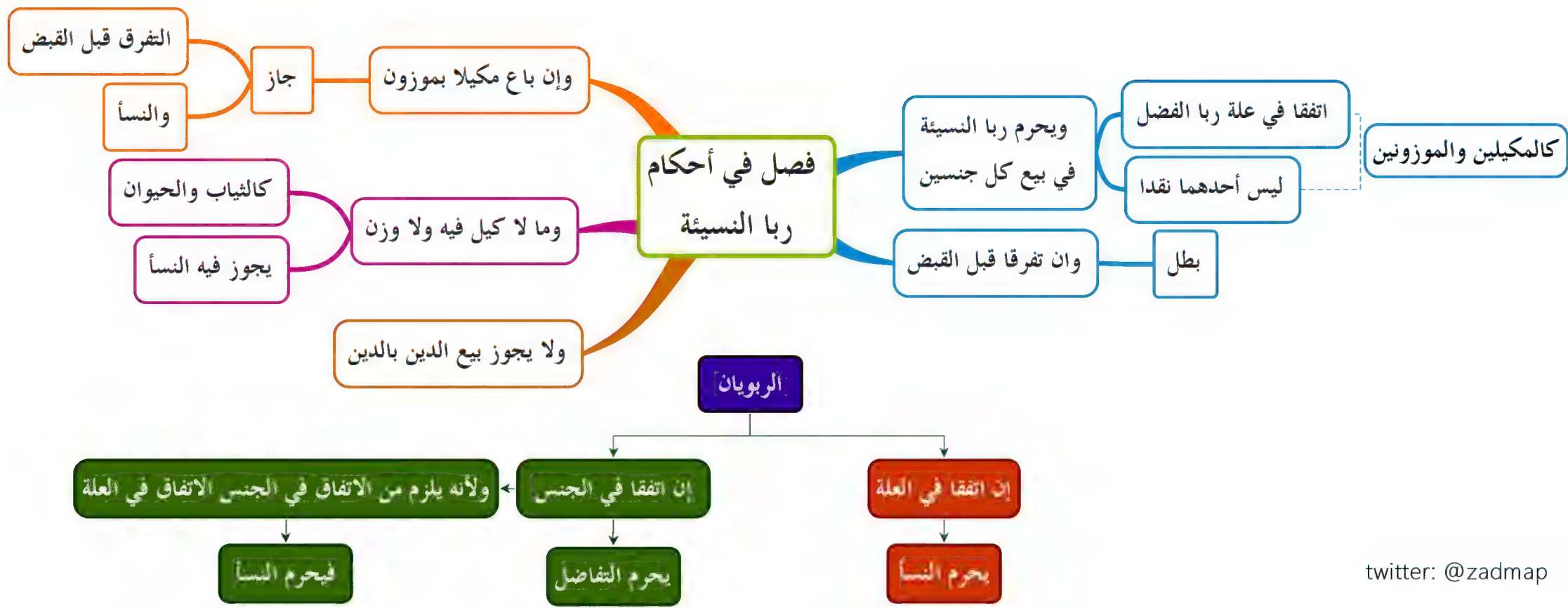
بمثل الثمن

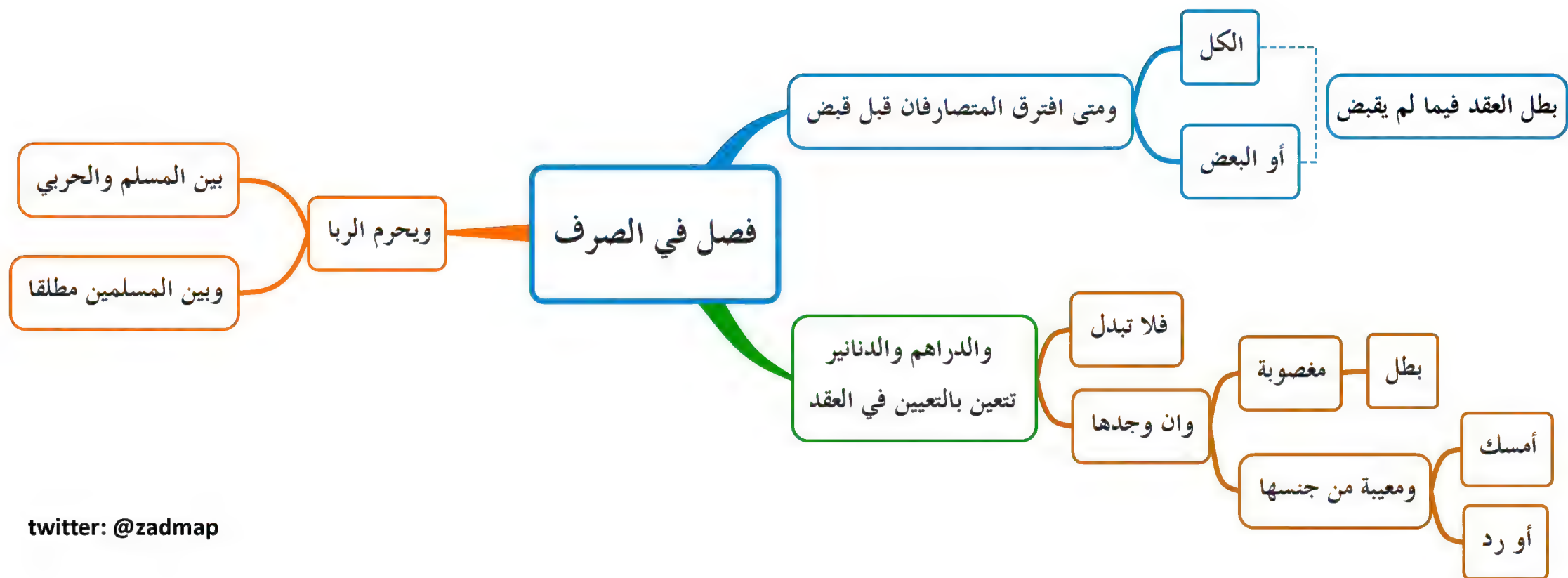
ولا خيار فيها

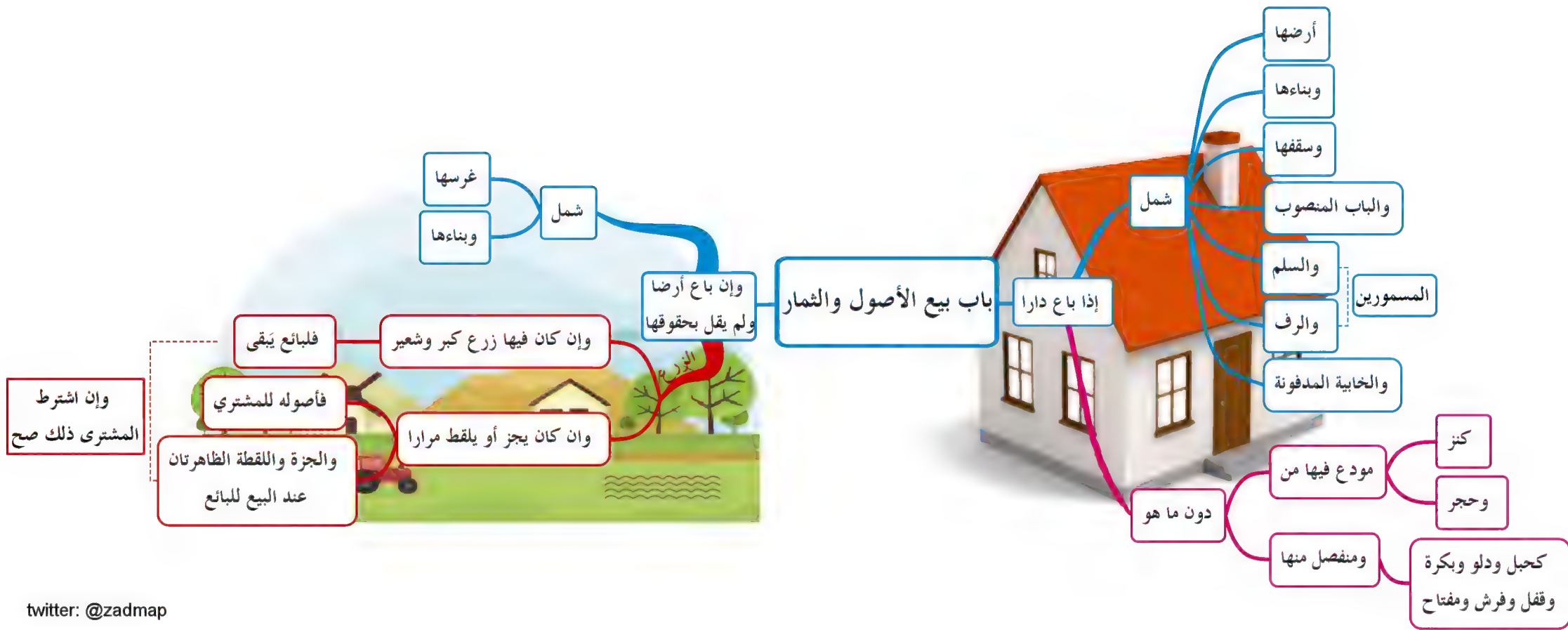
ولا شفعة

والإقالة فسخ









فصل في بيع الثمار

لأن الثمرة هل هي للبائع أم للمشتري؟

- للبائع
 - إلا أن يشترطه مشتر
 - فلبائع مبيعٍ إلى الجذاذ
 - ومن باع نخلا تشقق طلعها
 - وكذلك
 - شجر العنب والتوت والرمان وغيره
 - وما ظهر من ثمره كالشمش والتفاح
 - وما خرج من أكمامه كالورد والقطن
 - وما قبل ذلك
 - فلمشتري
 - والورق

- ولا يباع
 - ثمر قبل بدو صلاحه
 - ولا زرع قبل اشتداد حبه
 - ولا رطبة ويقل
 - ولا قثاء ونحوه
- القطع في الحال
أو جزء جزء
أو لقطعة لقطعة
- والحصاد والجذاذ واللقاط على المشتري

- وإن باعه
 - مطلقا
 - أو بشرط البقاء
 - أو اشترى
 - ثمرا لم يبد صلاحه بشرط القطع وتركه حتى بدا
 - أو جزء أو لقطعة فنمتا
 - ما بدا صلاحه وحصل آخر واشتبها
 - أو عرية فأثمرت
- بطل
- والكل للبائع

وإذا بدا ما له صلاح في الثمرة واشتد الحب

وإن تلفت بآفة سماوية

وإن أتلفه آدمي خير مشتر بين

وصلاح بعض الشجرة صلاح لها

ولسائر النوع الذي في البستان

وبدو الصلاح

في ثمر النخل

وفي العنب

وفي بقية الثمر

ومن باع عبدا له مال

فماله لبائعه إلا أن يشترطه المشتري

فإن كان قصده المال

ووثاب

والعادة للمشتري

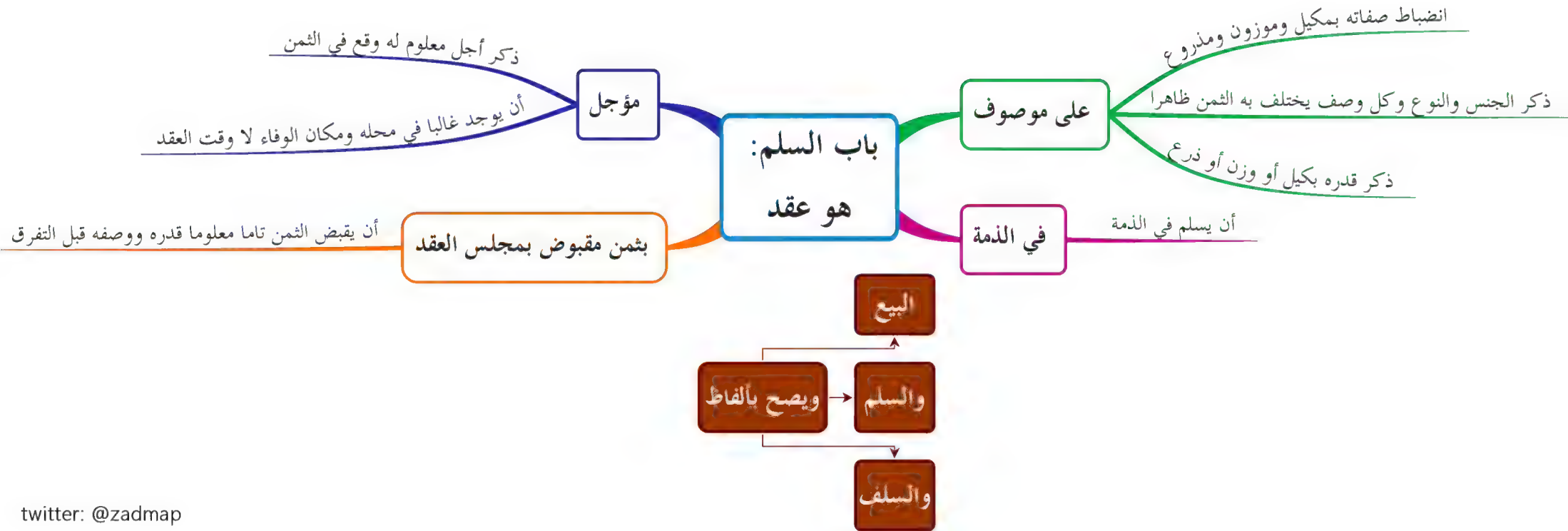
مطلقا

وبشرط التيقية

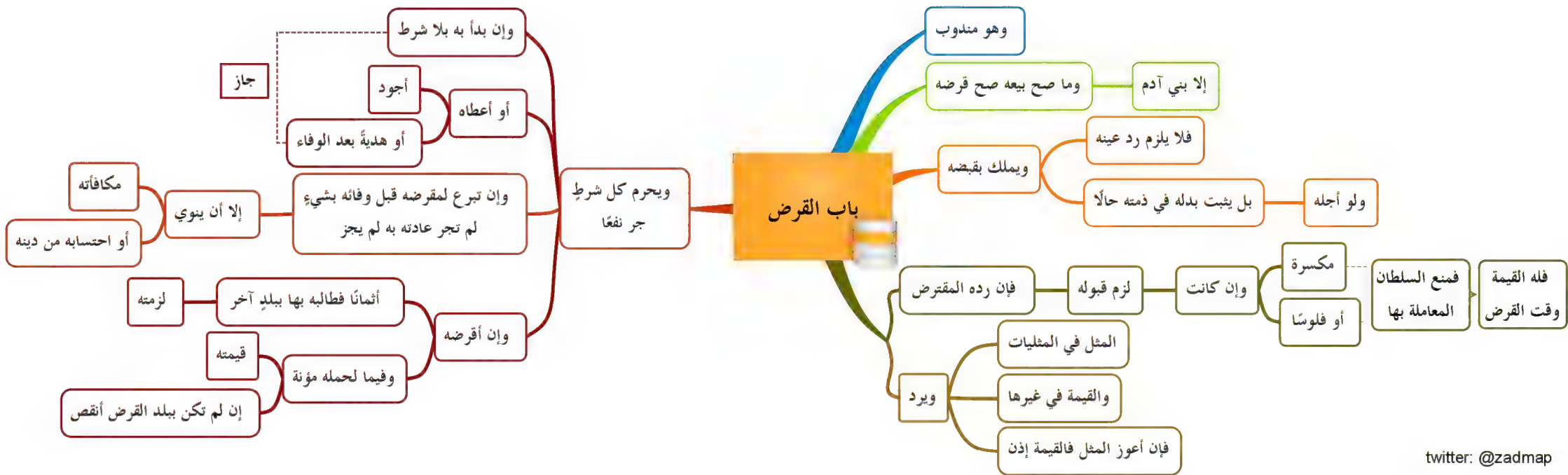
وللمشتري تيقينه إلى الحصاد والجذاذ

ويلزم البائع سقيه إن احتاج إلى ذلك

وإن تضرر الأصل







باب الرهن

حتى المكاتب

- في كل عين يجوز بيعها
- مع الحق
- وبعده
- بدين ثابت

ويصح

في حق الراهن فقط

ويلزم

ويصح رهن المشاع

ويجوز رهن المبيع غير المكيل والموزون

- على ثمنه
- وغيره

وما لا يجوز بيعه لا يصح رهنه

إلا الثمرة والزرع الأخضر قبل بدو صلاحهما بدون شرط القطع

ولا يلزم الرهن إلا بالقبض

زوال لزومه

- فإن أخرجه إلى الراهن باختياره
- واستدامته شرط
- فإن رده إليه عاد لزومه

ولا ينفذ تصرف واحد منهما فيه بغير إذن الآخر

إلا عتق الراهن

- فإنه يصح
- مع الإثم
- وتؤخذ قيمته رهنا مكانه

زيادة الرهن المتصلة والمنفصلة

- ونماء الرهن
- وكسبه
- وأرث الجناية عليه

ملحق به

الإففاق على الرهن

- ومؤنته
- وكفنه
- وأجرة مخزنه

على الراهن

وهو أمانة في يد المرتهن

إن تلف بغير تعد منه

- فلا شيء عليه
- ولا يسقط بهلاكه شيء من دينه
- وإن تلف بعضه فباقيه رهن بجميع الدين

انفكاك بعضه والزيادة عليه

- ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين
- وتجوز الزيادة فيه دون دينه
- وإن رهن عند اثنين شيئا فوفى أحدهما
- أو رهناه شيئا فاستوفى من أحدهما

انفك في نصيبه

وإذا حل الدين وامتنع من وفائه

- فإن كان الراهن أذن للمرتهن أو العدل في بيعه
- بأعه ووفى الدين
- وإلا أجبره الحاكم على وفائه
- أو بيع الرهن
- فإن لم يفعل بأعه الحاكم ووفى دينه

فصل: فيمن يكون الرهن عنده

من اتفقا عليه

ويكون عند

وإن شرط

أن لا يبيعه إذا حل الدين

أو إن جاءه بحقه في وقت كذا وإلا فالرهن له

لم يصح الشرط وحده

لم يبع إلا بنقد البلد

وإن قبض الثمن فتلف في يده

وإن أذن له في البيع

فمن ضمان الراهن

فأنكره

ولا بينة

ولم يكن بحضور الراهن

كوكيل

ضمن

ويقبل قول راهن في

قدر

الدين

والرهن

ورده

وفي كونه عصيرا لا خمرا

وإن أقر

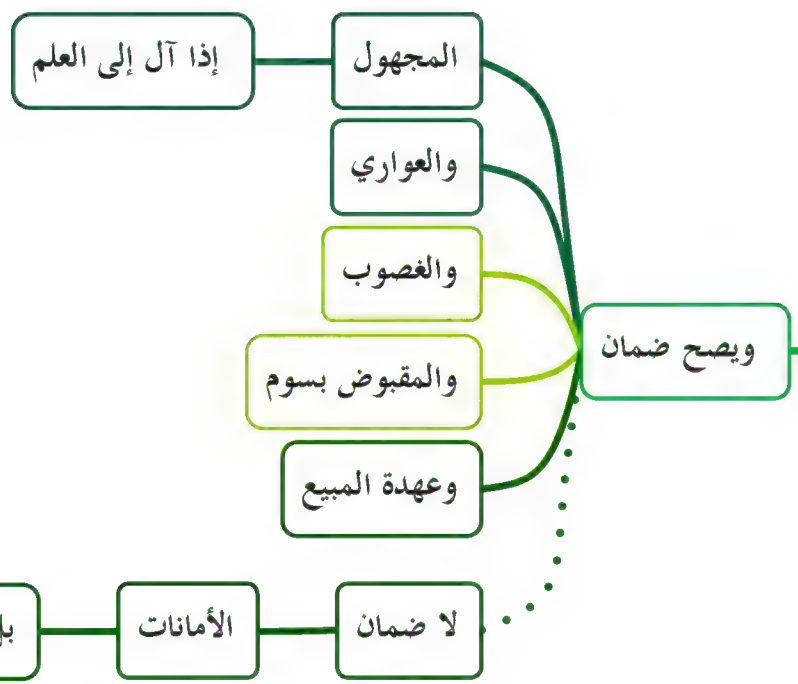
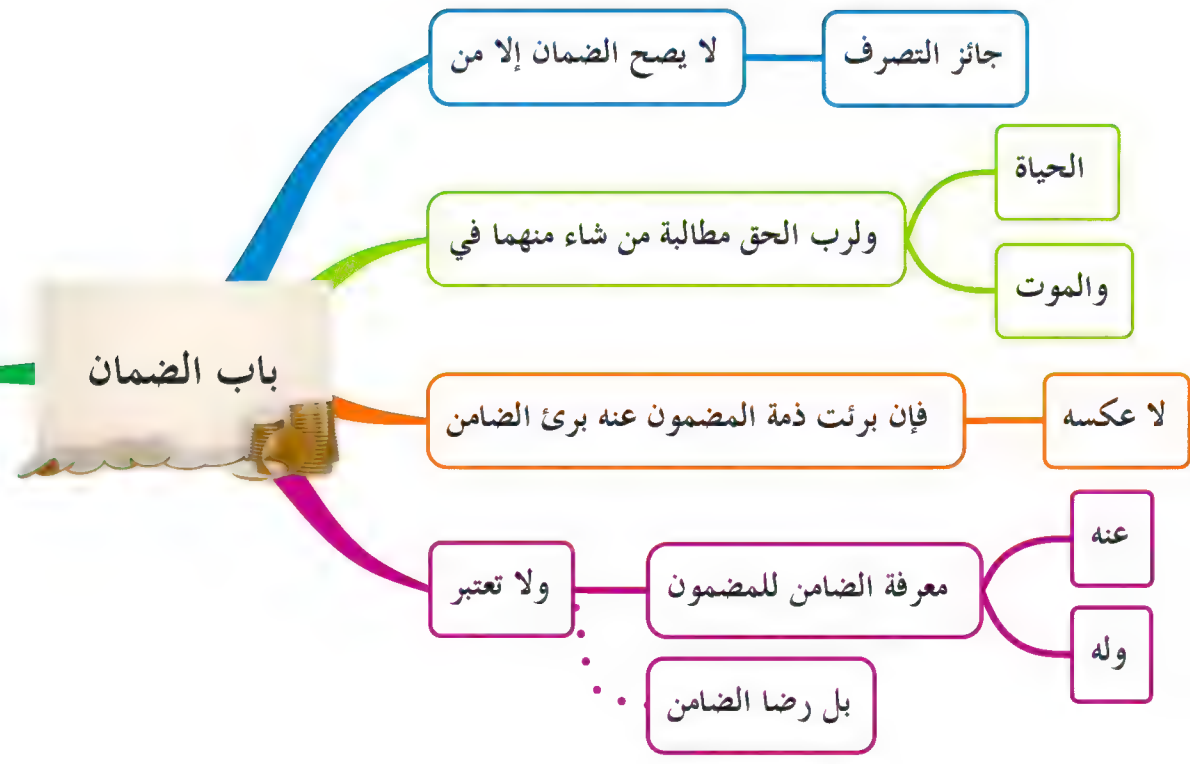
أنه ملك غيره
أو أنه جنى

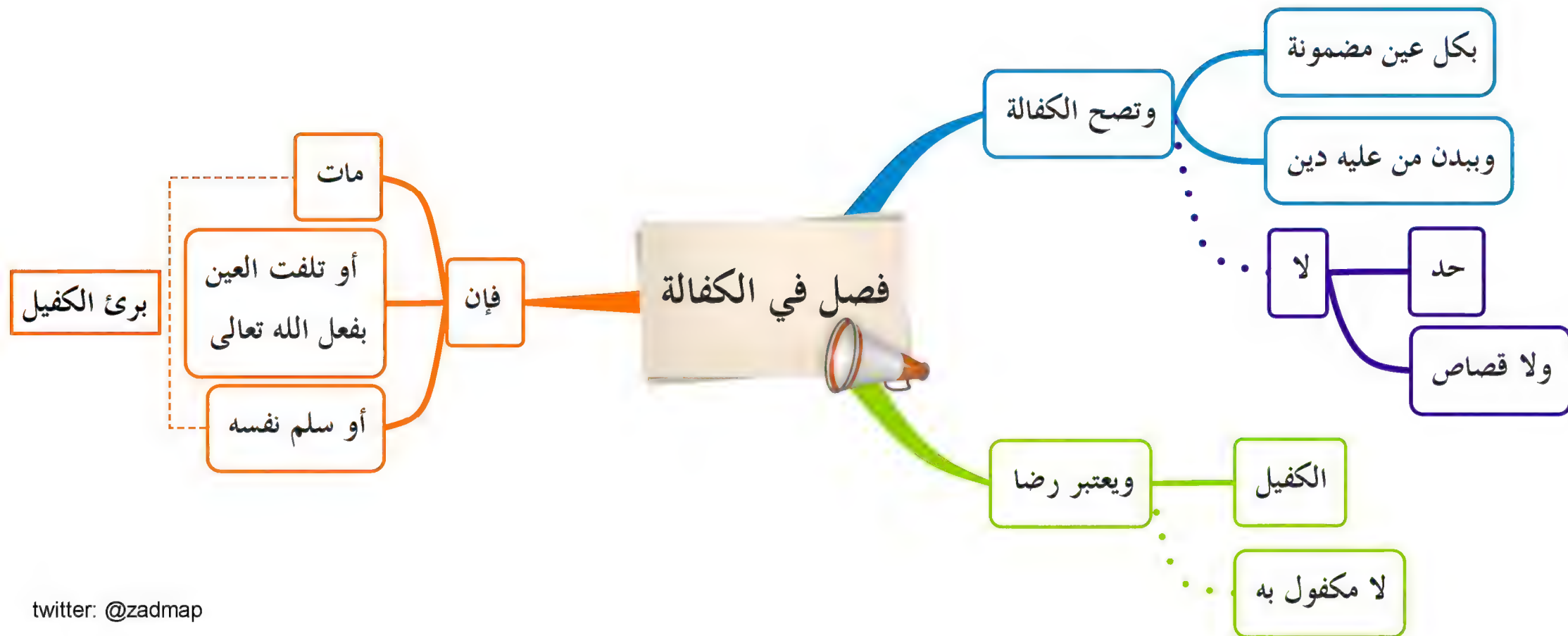
قبل على نفسه

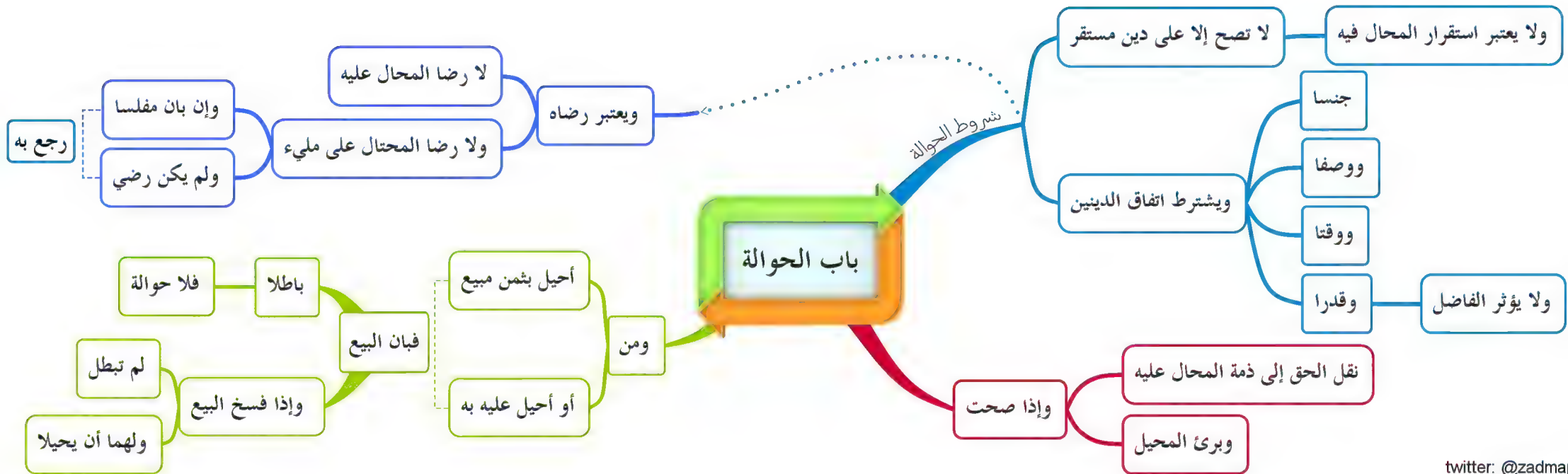
وحكم بإقراره بعد فكه

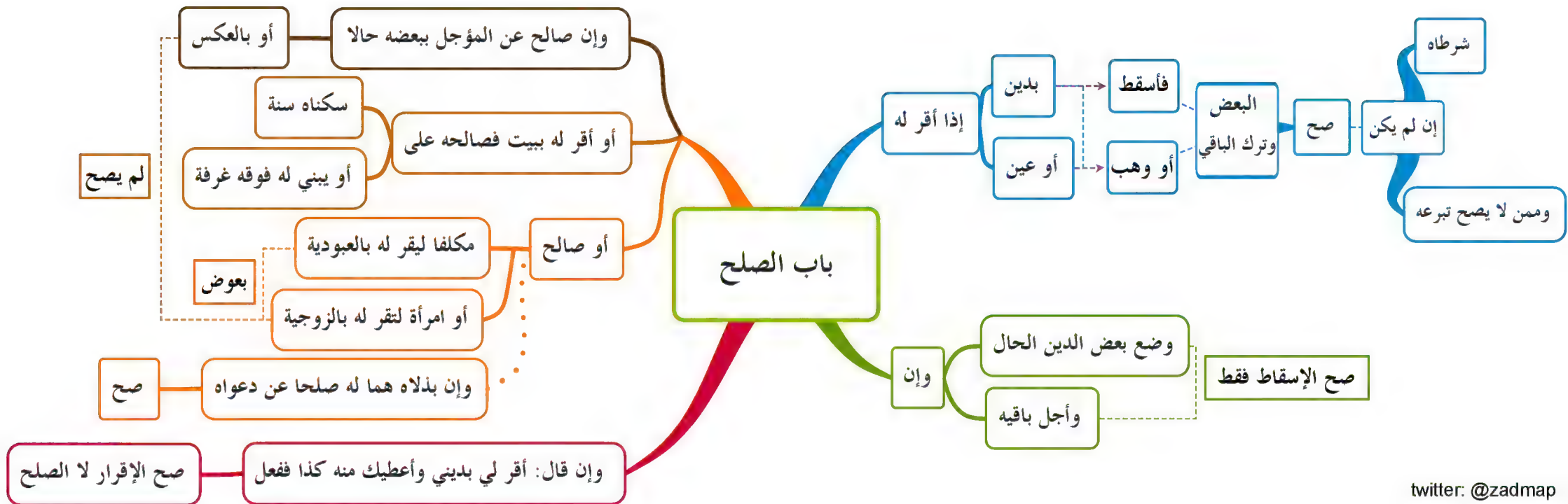
إلا أن يصدقه المرتهن



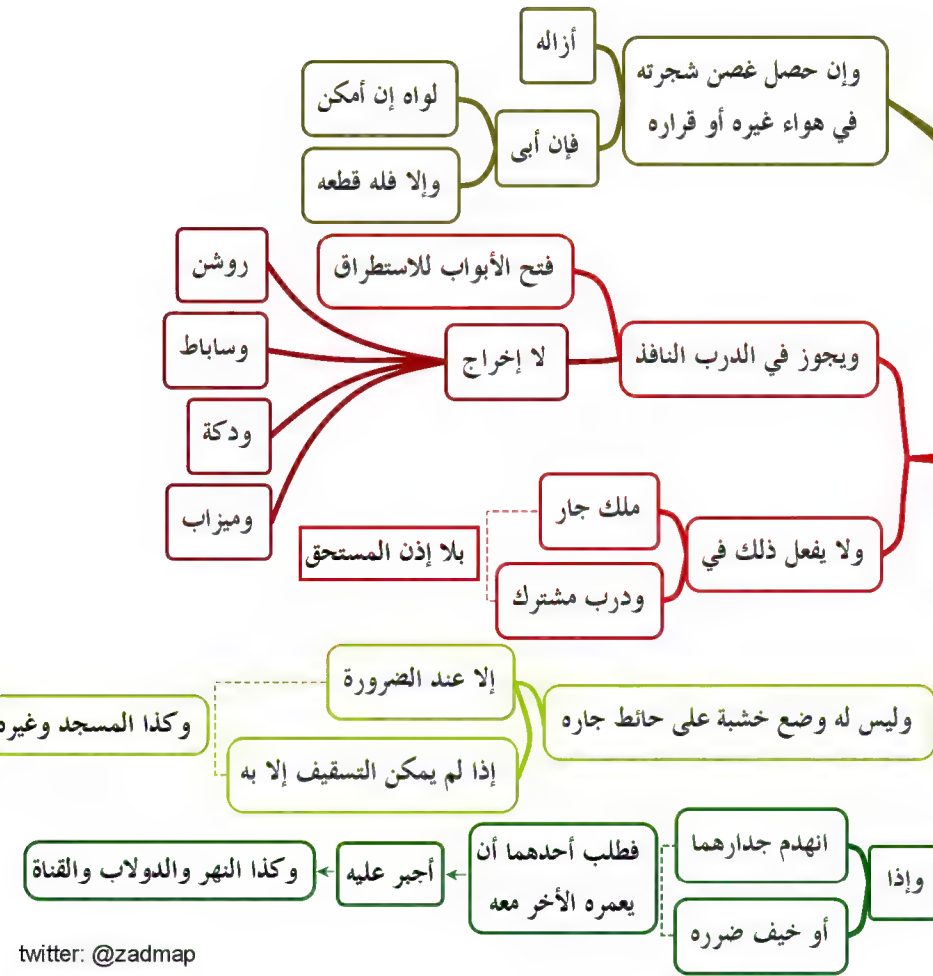
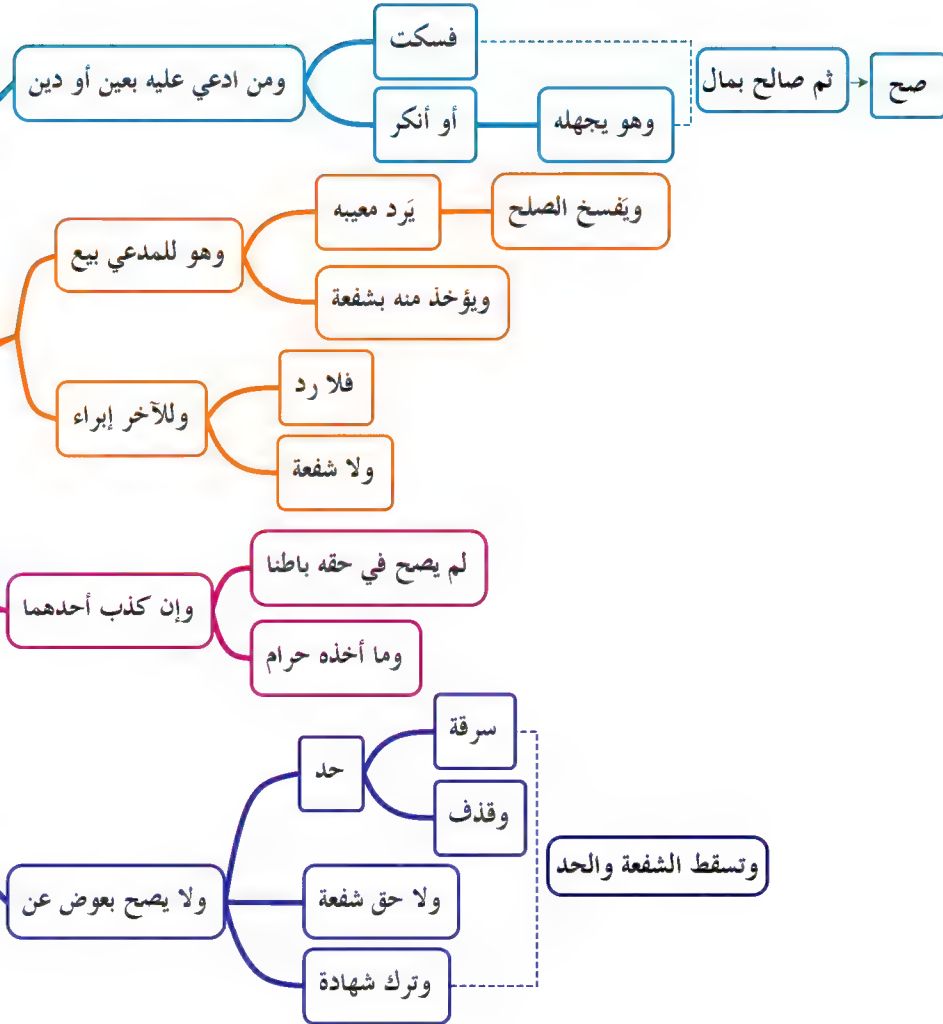








فصل في الصلح على الإنكار وأحكام الجوار



باب الحجر

من لم يقدر على وفاء شيء من دينه

- لم يطالب به
- وحرّم حبسه

ومن ماله قدر دينه أو أكثر

- لم يحجر عليه
- حبس بطلب ربه
 - فإن أبي
- وأمر بوفائه
 - فإن أصر ولم يبع ماله
- بأمر الحاكم وقضاه
- ولا يطالب بمؤجل

ومن ماله لا يفي بما عليه حالا

وجب الحجر عليه

بسؤال غرمائه أو بعضهم

ويستحب إظهاره

ولا ينفذ بعد الحجر

تصرفه في ماله

ولا إقراره عليه

ومن باعه أو أقرضه شيئا بعده

رجع فيه

إن جهل حجره

وإلا فلا

وإن تصرف في ذمته

دينه

أو أقر به

أو جناية توجب مالا

صح

ويطالب به بعد فك الحجر عنه

ويبيع الحاكم ماله

ويقسم ثمنه بقدر ديون غرمائه

ولا يحل مؤجل

بقلس

ولا بموت

إن وثق الورثة به

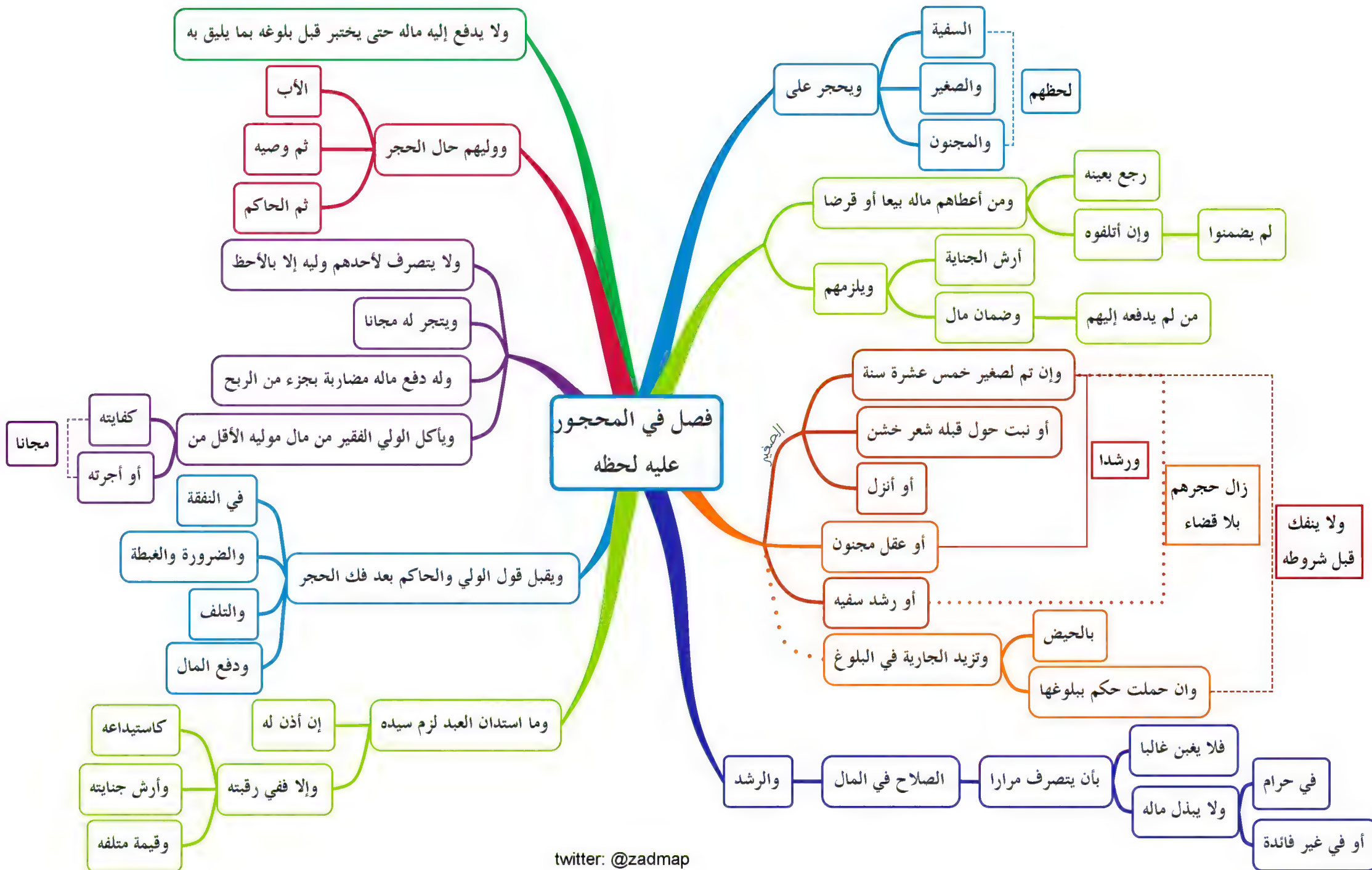
رهن

أو كفيل مليء

وإن ظهر غريم بعد القسمة

رجع على الغرماء بقسطه

ولا يفك حجره إلا الحاكم



باب الوكالة

تصح بكل قول يدل على الإذن
والمقبول
على
الفور
والتراخي
بكل قول أو فعل دال عليه

فله التوكيل والتوكل فيه
ومن له التصرف في شيء

والطلاق والعق والفسوخ والعقود
من الصيد وتملك المباحات والرجعة
والحشيش ونحوه

لا
الظهار
واللعان
والأيمان

كل حق لله
تدخله النيابة
وفي
من العبادات
إثباتها
واستيفائها
والحدود في

ويجوز التوكيل في

إلا أن يجعل إليه
وليس للموكل أن يوكل فيما وكل فيه

والوكالة عقد جائز

تبطل بـ
فسخ أحدهما
وموته
وعزل الوكيل
وحجر السفية

لم يبيع ولم يشتر
من نفسه
وولده
ولا يبيع
بعرض
ولا نساء
ولا بغير نقد البلد

وإن باع
بدون ثمن المثل
أو دون ما قدره له

أو اشترى له بأكثر
من ثمن المثل
أو مما قدره له
وإن باع بأزيد

أو قال بع بكذا مؤجلا
فباع به حالا
أو اشترى بكذا حالا
فاشترى به مؤجلا

صح
ضمن النقص والزيادة

ولا ضرر فيهما
صح وإلا فلا

وهي اجتماع في استحقاق أو تصرف

وهي أنواع

شركة عنان

أن يشترك بدنان

المعلوم

ولو متفاوتا

ليعملا فيه بدنيهما

بماليهما

فينفذ تصرف كل منهما فيهما

بحكم الملك في نصيبه

وبالوكالة في نصيب شريكه

ويشترط

أن يكون رأس المال

ولو مغشوشة يسيرا

من النقدين المضرويين

وأن يشترطا لكل منهما

مشاعا

جزءا من الربح

معلوما

باب الشركة

وكذا

مساقاة

ومزارعة

ومضاربة

والوضيعة

على قدر المال

ولا يشترط

خلط المالين

ولا كونهما من جنس واحد

فإن لم يذكر الربح

أو شرطا لأحدهما

جزءا مجهولا

أو دراهم معلومة

أو ربح أحد الثوبين

لم يصح

فيعتبر فيها تعيين جزء مشاع معلوم للعامل لما تقدم

الثاني المضاربة

الثاني: المضاربة لمتجر به ببعض ربحه

ولا يضارب بمالٍ لآخر إن
انضر الأول
ولم يرض

فإن فعل رد حصته في الشركة

ولا يقسم مع بقاء العقد إلا باتفاقهما

وإن تلف رأس المال أو بعضه بعد التصرف

أو خسر

جبر من الربح

قبل قسمته
أو تنضيضه

فإن قال: والربح بيننا

فنصفان

وإن قال

ولي

أو لك

ثلثه

صح
والباقي للآخر

وإن اختلفا لمن المشروط

فلعامل

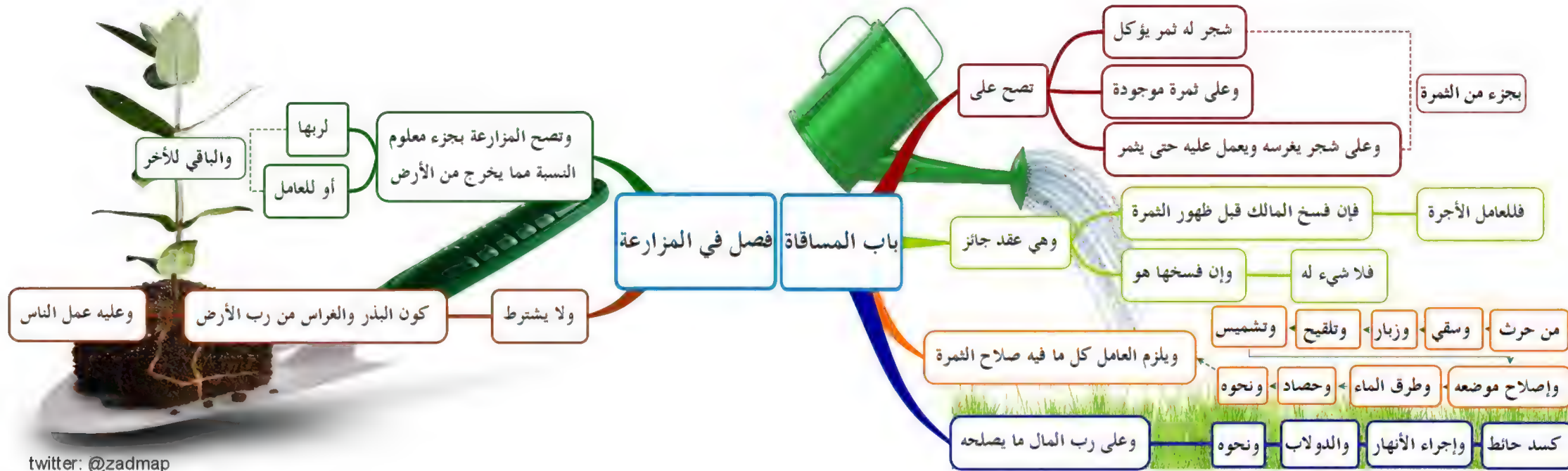
وكذا

مساقاة

ومزارعة

twitter: @zadmap







فصل ويشترط في العين المؤجرة

في غير الدار ونحوها

معرفتها برؤية أو صفة

الطعام للأكل

ولا الشمع ليشعله

ولا حيوان ليأخذ لبنه

إلا في الظئر

يدخلان تبعا

ونقع البئر وماء الأرض

فلا تصح إجارة

وأن يعقد على نفعها دون أجزائها

فلا تصح إجارة

والقدرة على التسليم

الأبق

والشارد

فلا تصح إجارة

واشتمال العين على المنفعة

بهيمة زمنة للحمل

ولا أرض لا تنبت للزروع

لا بأكثر منه ضررا

وتجاوز إجارة العين لمن يقوم مقامه

وأن تكون المنفعة للمؤجر

أو مأذونا له فيها

وتصح إجارة الوقف

فإن مات المؤجر

فانتقل إلى من بعده

وللثاني حصته من الأجرة

لم تنفسخ

وإن آجر الدار ونحوها مدة

يغلب على الظن بقاء العين فيها

ولو طويلة

صح

وإن استأجرها لعمل كـ

دابة لركوب إلى موضع معين

أو بقر لحرث أو دياس زرع

أو من يدلّه على طريق

اشترط معرفة ذلك
وضبطه بما لا يختلف

ولا تصح على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية

وعلى المؤجر كل ما يتمكن به من النفع

كزمام الجمل

وشد الأحمال والمحامل

ومفاتيح الدار

ورحله

والرفع والحط

وعمارتها

وإزماله

والشد عليه

ولزوم البعير

فيلزم المستأجر إذا تسلمها فارغة

فأما تفريغ البالوعة والكنيف

ما يلزم المستأجر

فصل: في لزوم عقد الإجارة

وهي عقد لازم

- فلا شيء له
- فإن آجره شيئا ومنعه كل المدة أو بعضها
- فعليه الأجرة
- وإن بدا للآخر قبل تقضيها

وتنفسخ

- بتلف العين المؤجرة
- وموت المرتضع
- وإن لم يخلف بدلا
- والراكب
- وبانقلاع ضرر أو برئه ونحوه

فسخ الإجارة

- لا بموت المتعاقدين أو أحدهما
- ولا بضياع نفقة المستأجر ونحوه

انفسخت الإجارة في الباقي

- وإن اكترى دارا فانهدمت
- أو أرضا للزرع فانقطع ماؤها أو غرقت

وعليه أجرة ما مضى

- وإن وجد العين معيبة
- أو حدث بها عيب

فله الفسخ

ضمان الأجير

ولا يضمن

- أجير خاص
- ما جنت يده خطأ
- ولا حجام وطبيب وبيطار
- لم تجن أيديهم
- إن عرف حذقهم
- ولا راع
- لم يتعد

الأجير المشترك

ويضمن المشترك ما تلف بفعله

ولا يضمن ما تلف

- من حرزه
- أو بغير فعله

ولا أجرة له

الأجرة

وتجب الأجرة بالعقد

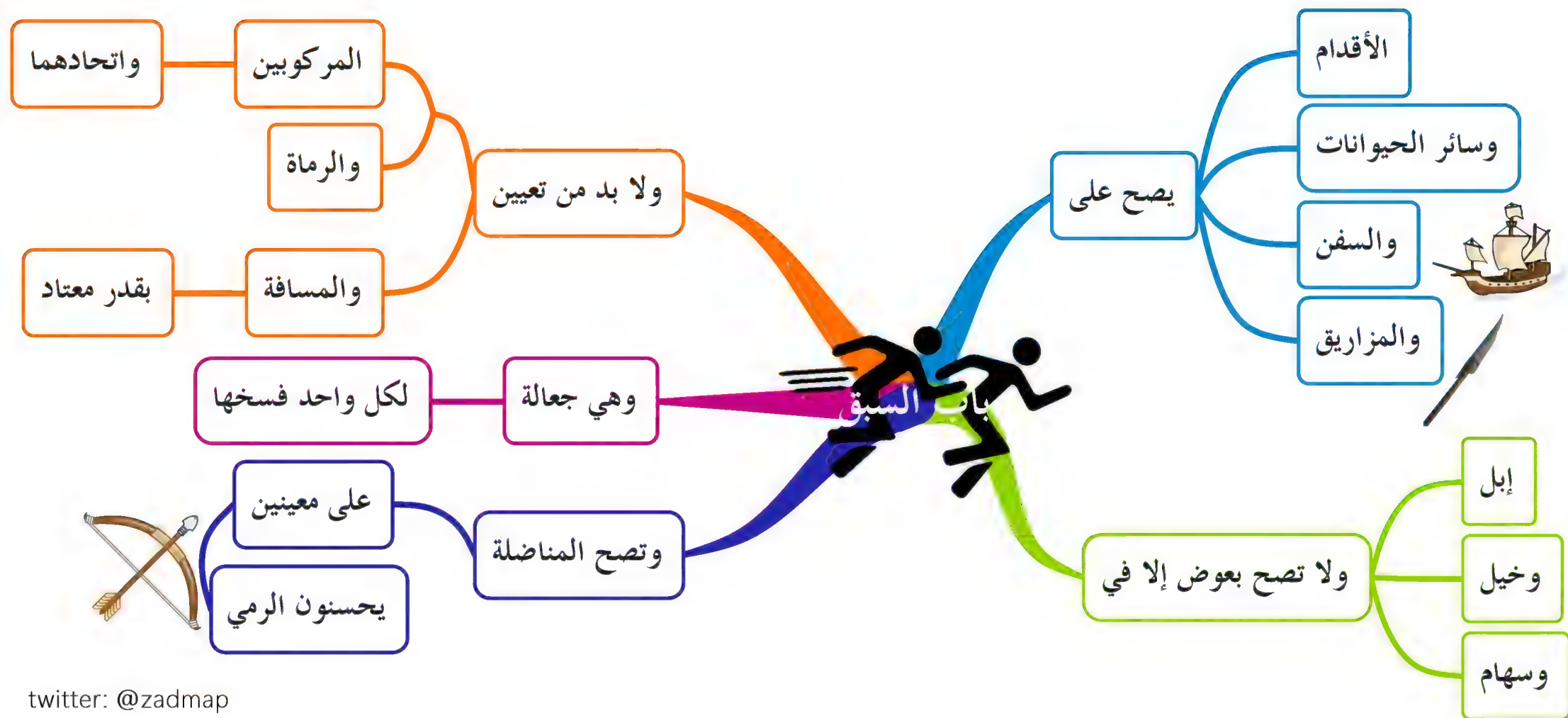
إن لم تؤجل

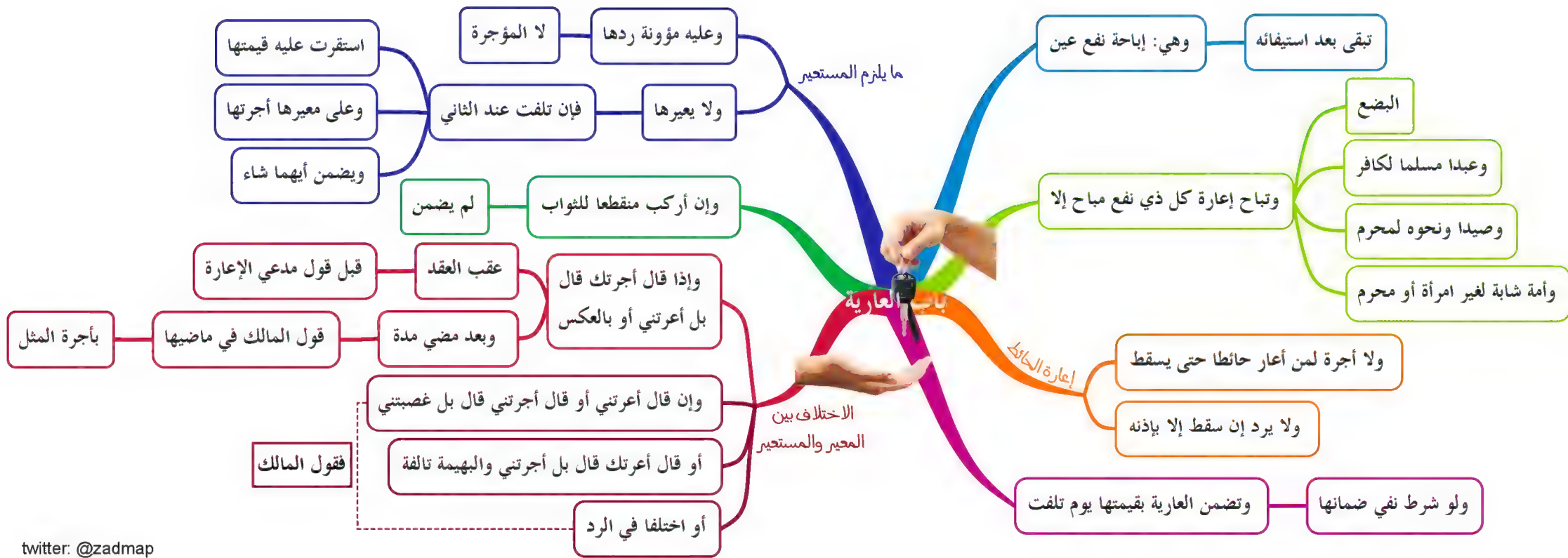
وتستحق بتسليم العمل

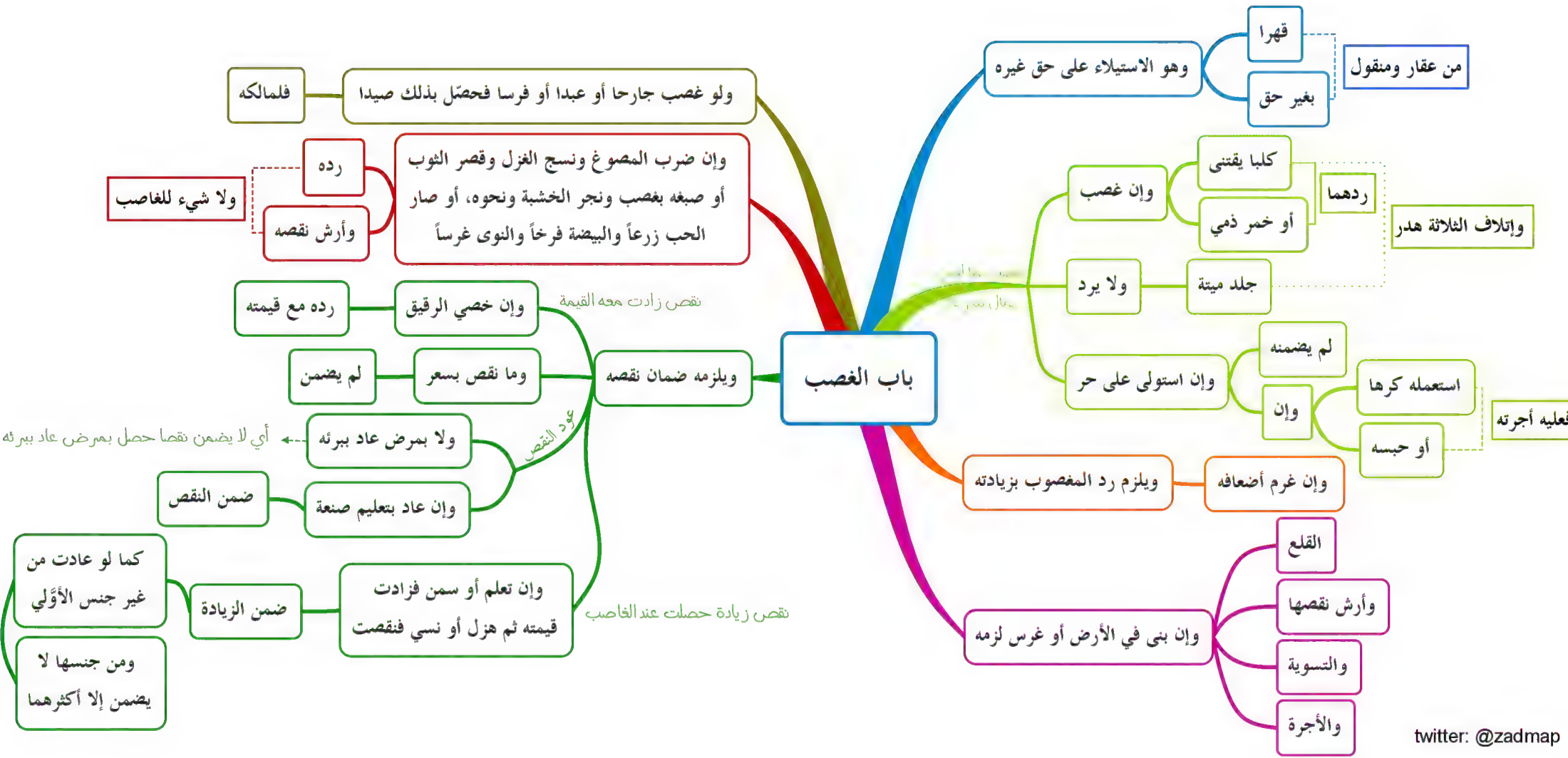
الذي في الذمة

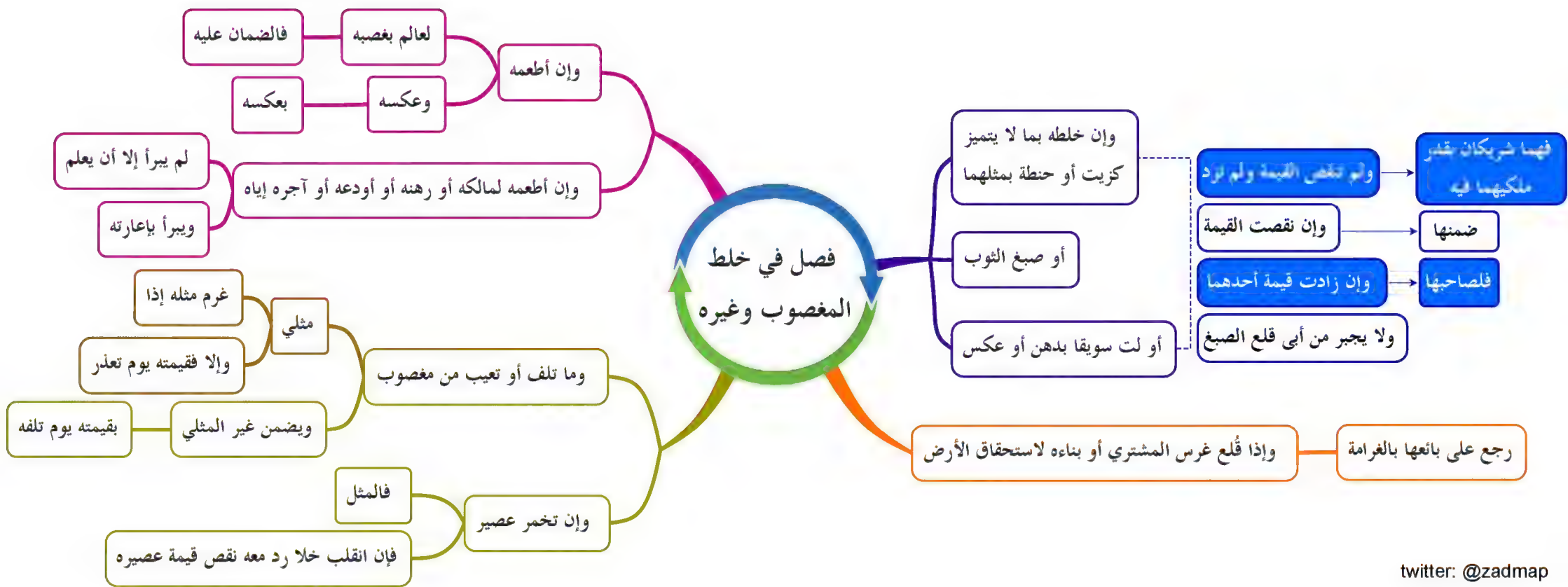
ومن تسلم عينا بإجارة فاسدة وفرغت المدة

لزمه أجرة المثل









فصل في تصرفات الغاصب وغيرها

وتصرفات الغاصب الحكيمية

باطلة

قيمة التالف

أو قدره

أو صنعته

قوله

والقول في

وفي رده

وعدم عيبه

قول ربه

الاختلاف بين الغاصب والمخصوص منه

وإن جهل ربه

تصدق به عنه مضمونا

ومن أ تلف محترما

أو فتح قفصا عن طائر أو بابا

أو حل وكاء أو رباطا أو قيذا فذهب ما فيه

أو أ تلف شيئا

ضمينه ونحوه

كقتل الصائل عليه

وكسر

مزمار

وصليب

وآنية ذهب وفضة

وآنية خمر غير محترمة

وإن ربط دابة بطريق ضيق فعقرت

ضمن

كالكلب العقور

لمن دخل بيته بإذنه

أو عقره خارج منزله

وما أ تلفت البهيمة

من الزرع

ليلا

ضمن صاحبها

وعكسه النهار

إلا أن ترسل بقرب ما تتلفه عادة

وإن كانت بيد راكب أو قائد أو سائق

ضمن جنايتها بمقدمها

لا بمؤخرها

وباقى جنايتها

هدر

هدر

باب الشفعة 1+1=2

بعوض مالي
ممن انتقلت إليه
وهي استحقاق انتزاع
حصة شريكه
بثمنه الذي استقر العقد عليه

فإن انتقل
بغير عوض
أو كان عوضه
صداقا
أو خلعا
أو صلحا عن دم عمد
فلا شفعة

ويحرم التحيل لإسقاطها
وتثبت لشريك في أرض تجب قسمتها
ويتبعها
الغراس والبناء
لا الثمرة والزرع
فلا شفعة لجار
بطلت
فإن لم يطلبها إذن بلا عذر
وهي على الفور
وقت علمه

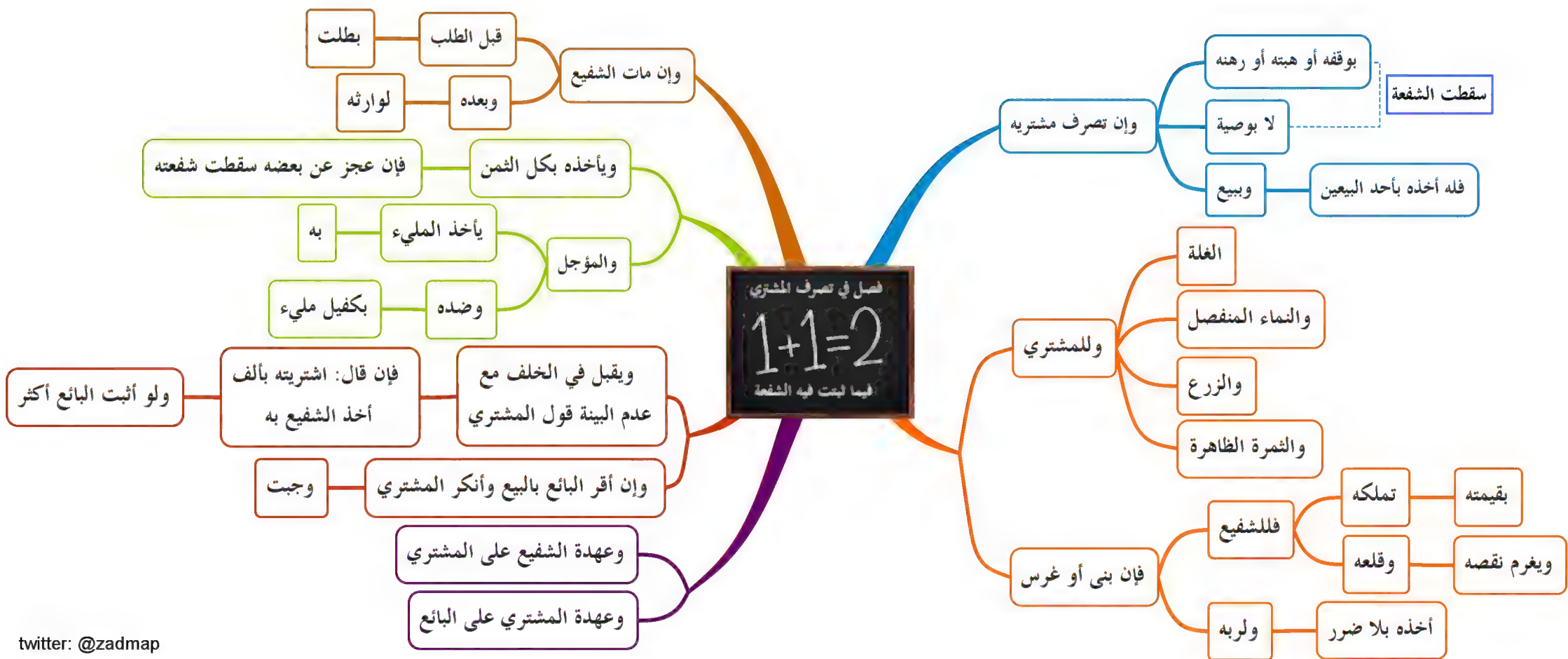
سقوط الشفعة
بمعني أو صالحني
وإن قال للمشتري
أو كذب العدل
أو طلب أخذ البعض
سقطت

والشفعة لاثنتين
بقدر حقيهما
فإن عفا أحدهما أخذ الآخر الكل أو ترك

وإن اشترى اثنان حق واحد
أو عكسه
أو اشترى واحد شقصين
من أرضين صفقة واحدة
فللشفيع أخذ أحدهما

وإن باع شقصا وسيفا
أو تلف بعض المبيع
فللشفيع أخذ الشقص بحصته من الثمن

ولا شفعة
بشركة وقف
ولا في غير ملك سابق
ولا لكافر على مسلم



باب الوديعة

إذا تلفت

- من بين ماله
- لم يضمن
- ولم يتعد

مدار الباب على ما ذكره المؤلف هنا فالموذع لا يضمن إلا إذا تعدى أو فترط

في حرز مثلها ويلزمه حفظها

فإن عينه صاحبها فأحرزها

- ضمن
- بدونه
- فلا
- وبمثله أو أحرز

فترط

فترط

فترط

وإن قطع العلف عن الدابة بغير قول صاحبها

وإن عين جيبه فتركها في كفه أو يده

وعكسه

- ضمن
- بعكسه

وإن دفعها إلى

من يحفظ

- ماله
- أو مال ربها
- لم يضمن

وعكسه

- الأجنبي
- والحاكم
- ولا يطالبان إن جهلا

تعدى

وإن حدث خوف أو سفر

ردها على ربها

فإن غاب

- حملها إن كان أحرز
- وإلا أودعها ثقة

ومن أودع

دابة

- فركبها لغير نفعها

أو ثوبا فلبسه

أو دراهم

- فأخرجها من مُخْرَز ثم ردها
- أو رفع الختم ونحوه عنها
- أو خلطها بغير متميز

ضمن

فضاع الكل

تعدى

فصل في حكم قول المودع في رد الوديعة أو تلفها

ويقبل قول المودع في

ردها إلى

ربها

أو غيره

يأذنه

وتلفها

وعدم التفريط

فإن قال:
لم تودعني

ثم ثبت بيينة
أو إقرار

لم يقبلا
ولو بيينة

ثم ادعى ردا أو تلفا

سابقين لجحوده

في قوله مالك عندي شيء ونحوه

بل

أو بعده بها

بعد الجحود بيينة

وإن ادعى وارثه الرد

منه

أو من مورثه

لم يقبل إلا بيينة

وإن طلب أحد الوديعين نصيبه
من مكيل أو موزون ينقسم

أخذه

وللمستودع

والمضارب

والمرتهن

والمستأجر

مطالبة غاصب العين

باب إحياء الموات

وهي الأرض المنفكة عن الاختصاصات وملك معصوم

فمن أحيائها ملكها من مسلم وكافر بإذن الإمام وعدمه والعنوة كغيرها في دار الإسلام وغيرها إن لم يتعلق بمصلحة ويملك بالإحياء ما قرب من عامر

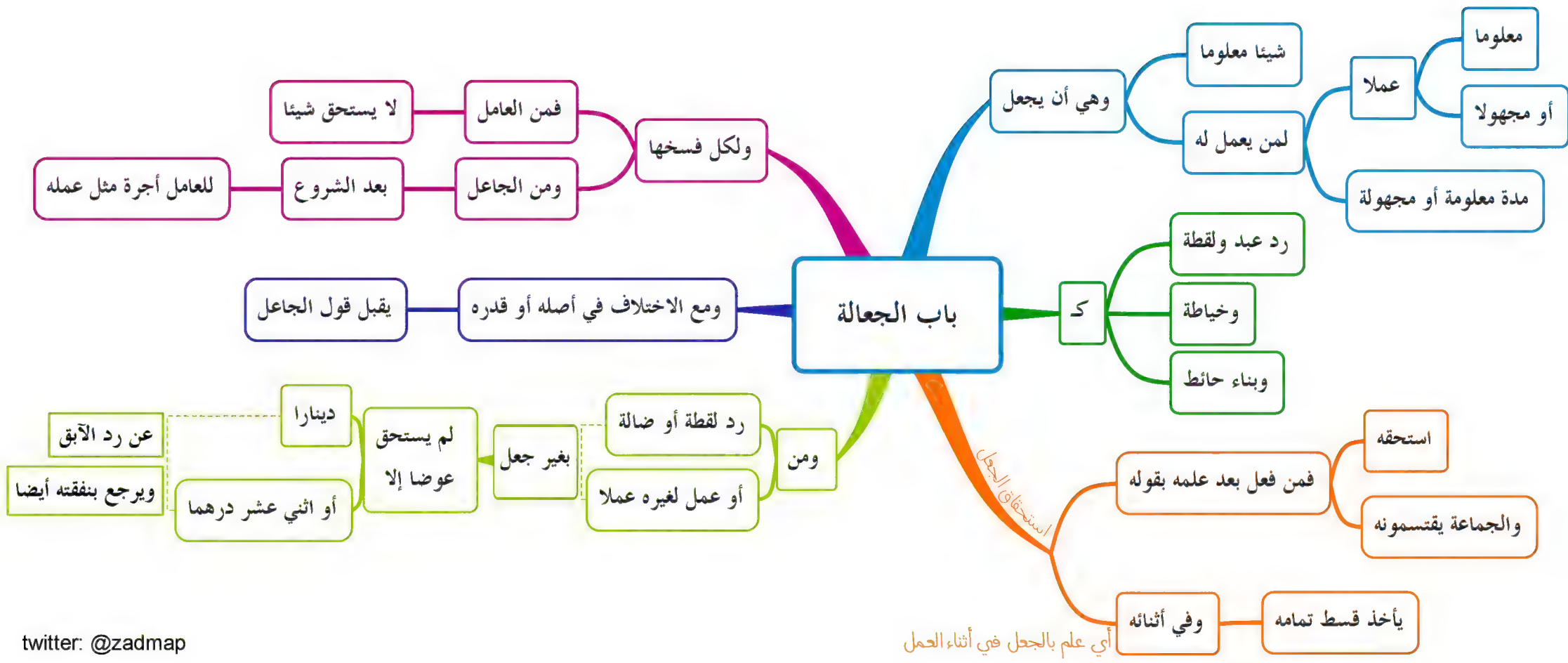
فقد أحياء أي أجرى الماء إلى الموات أو حفر بئرا أو أجراه إليه من عين ونحوها أو حبسه عنه ليزرع ومن أحاط مواتا فوصل إلى الماء أو حفر بئرا أو أجراه إليه من عين ونحوها أو حبسه عنه ليزرع

ويملك حريم البئر العادية وخمسين ذراعا من كل جانب وحريم البديعة نصفها



إقطاع تملك وإقطاع موات لمن يحييه ولا يملكه أي بمجرد الإقطاع بل لابد من الإحياء وله إقطاع الجلوس في الطرق الواسعة ما لم يضر بالناس ويكون أحق بجلوسها

للمن سبق بالجلوس ما بقي قماشه فيها وإن طال وإن سبق اثنان اقتترعا إلى أن يصل إلى كعبه ثم يرسله إلى من يليه وللمن في أعلى الماء المباح السقي وحبس الماء وللمن دون غيره حرم مرعى لدواب المسلمين ما لم يضرهم



باب اللقطة

وهي مال أو مختص

ضل عن ربه

وتتبعه همة أوساط الناس

التحريف
باللقطة

ما يترتب على
التحريف بشروطه

ويعرف الجميع بالنداء

حولا

في مجامع الناس

غير المساجد

ويملكه بعده حكما

لكن لا يتصرف فيها

قبل معرفة صفاتها

فمتى جاء طالبها
فوصفها

لزم دفعها إليه

والسفيه والصبي

يعرف لقطتهما وليهما

ومن ترك حيوانا بفلاة

لأنقطاعه

أو عجز ربه عنه

ملكه آخذه

ومن أخذ نعله ونحوه ووجد موضعه غيره

فلقطة

أنواع
اللقطة

فأما الرغيف والسوط ونحوهما

فيملك بلا تعريف

كثور وجمل ونحوهما

حرم أخذه

وما امتنع من سبع صغير

وله التقاط غير ذلك من حيوان وغيره

إن أمن نفسه على ذلك

وإلا فهو كغاصب

باب اللقيط

وهو طفل
لا يعرف
نسبه
ولا رقه
نبد أو ضل

وأخذه
فرض كفاية

حكمه وحكم ما وجد عنده
وهو حر
وما وجد
وهو مسلم
معه
أو تحته
ظاهره
أو مدفونا طريا
كحيوان وغيره
أو متصلا به
أو قريبا منه

ينفق عليه
فله
منه
وإلا فمن بيت المال

وينفق عليه بغير إذن حاكم
لواجده الأمين
وحضائنه

وليه في العمد الإمام
يتخير بين
القصاص
والدية
وميراثه
وديته
لبيت المال

وإن أقر رجل أو امرأة أو ذات
زوج أو مسلم أو كافر أنه ولده
لحق به
ولو بعد موت اللقيط
ولا يتبع الكافر في دينه
إلا ببينة تشهد أنه
ولد على فراشه
وإن
اعترف بالرق مع سبق مناف
لم يقبل منه
أو قال: إنه كافر
وإن ادعاه جماعة
قدم ذو البينة
وإلا فبمن ألحقته القافة

كتاب الوقف

كتاب الوقف

وهو

تحسيس الأصل

وتسهيل المنفعة

ويصح

بالقول

وبالفعل الدال عليه

كمن جعل أرضه

مسجدا وأذن للناس في الصلاة فيه

أو مقبرة وأذن في الدفن فيها

أنواع الوقف
بالقول

وقفت

وحبست

وسبلت

تصدقت

وحرمت

وأبدت

وكنائته

فتشروط النية مع الكناية

أو اقتران

أحد الألفاظ الخمسة

أو حكم الوقف

ما يشترط في الكناية

ما لا يشترط في الوقف

لا قبوله

ولا إخراجه عن يده

ويشترط فيه

المنفعة

دائما

من معين

يُنتفع به مع بقاء عينه

كعقار وحيوان ونحوهما

على بر كالمساجد والقناطر

والمسكين والأقارب من مسلم وذمي

وأن يكون

غير

والوقف على نفسه

وكذا الوصية

أن يكون على معين يملك

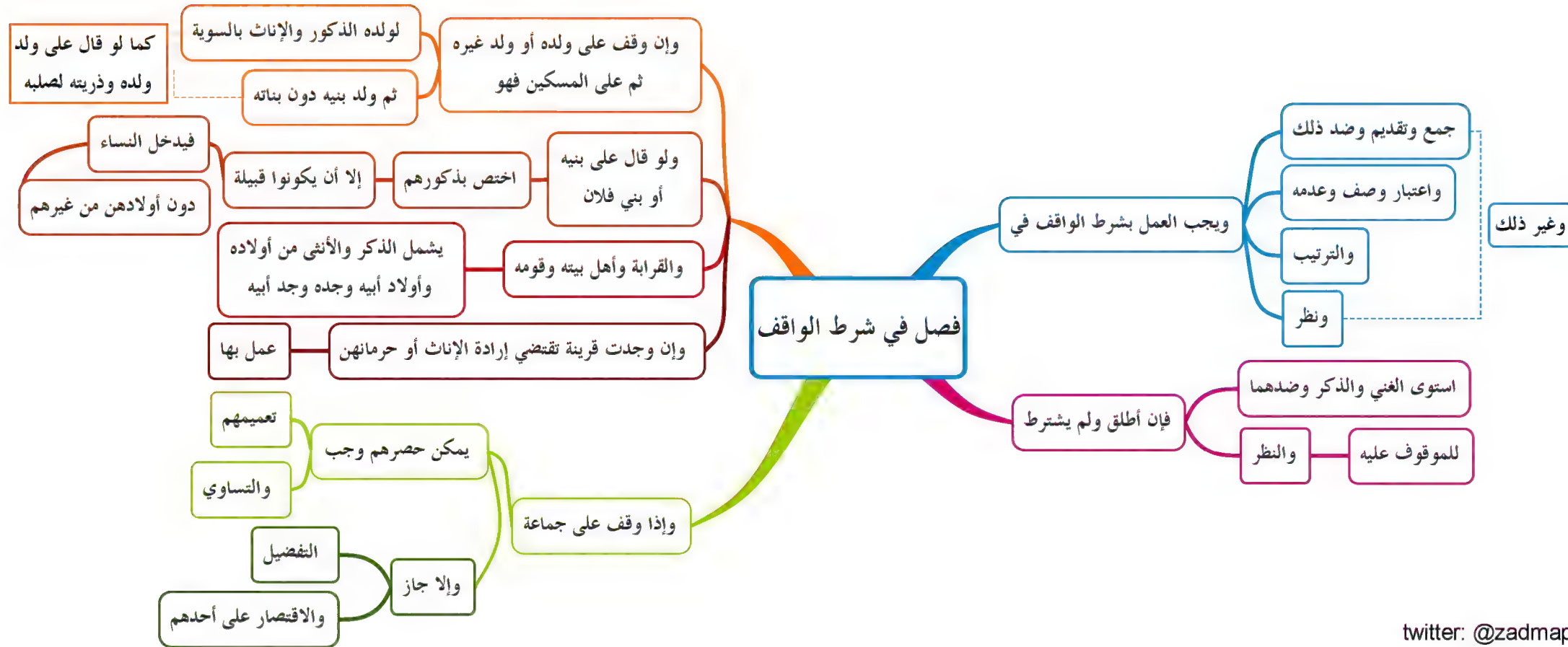
لا

ملك

وحيوان

وحمل

وقبر



فصل والوقف عقد لازم

لا يجوز فسخه

ولا يباع

إلا أن تتعطل منافعه

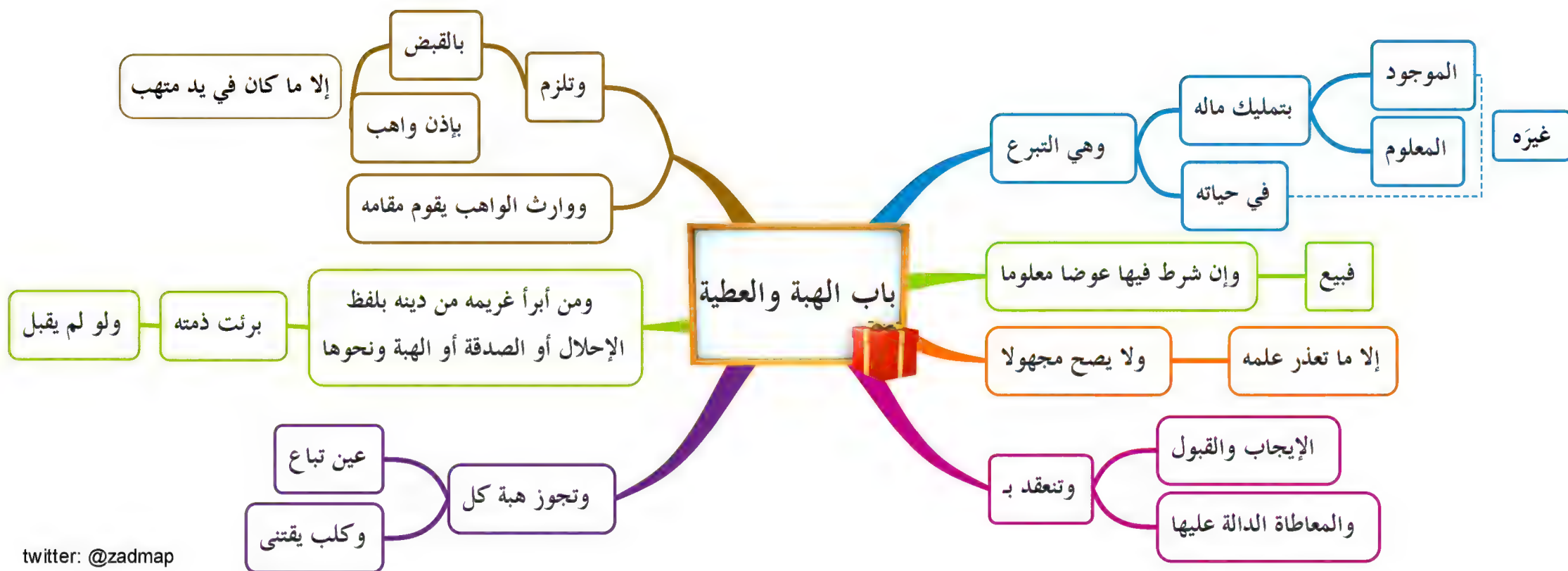
ويصرف ثمنه في مثله

ولو أنه مسجد وآلته

صرفه إلى مسجد آخر

وما فضل عن حاجته جاز

والصدقة به على فقراء المسلمين





فصل في العطية



بقدر إرثهم

يجب التعديل في عطية أولاده

رجوع

سوى بـ

فإن فضل بعضهم

أو زيادة

ثبت

فإن مات قبله

إلا الأب

ولا يجوز لواهب أن يرجع في هبته اللازمة

أي للأب

وله

أن يأخذ ويملك من مال ولده ما

لا يضره

ولا يحتاجه

أي مال الولد

فإن تصرف في ماله

ولو فيما وهبه له

بيع أو عتق أو إبراء

رجوعه

أو أراد أخذه قبل

أو تملكه بـ

قول

أو نية

وقبض معتبر

لم يصح

بل بعده

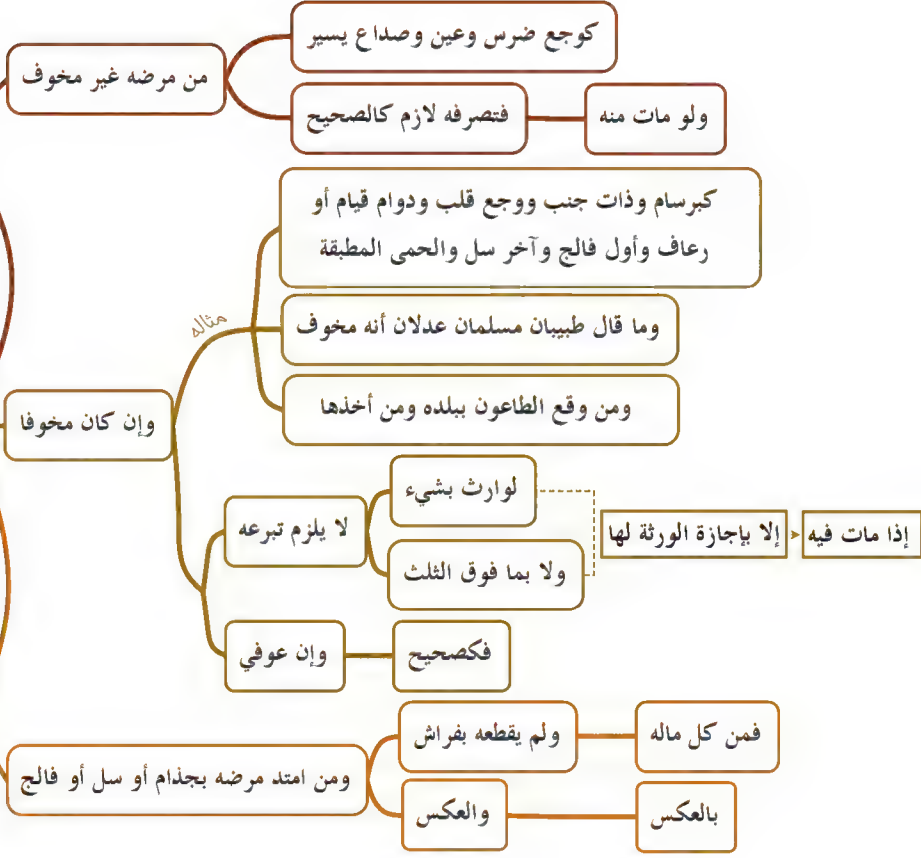
وليس للولد مطالبة أبيه بدين ونحوه

إلا نفقته الواجبة عليه فإن له

مطالبته بها

وحبسه عليها

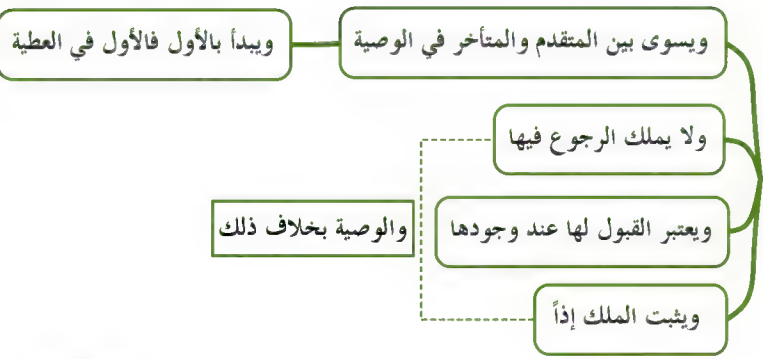
فصل في تصرفات المريض



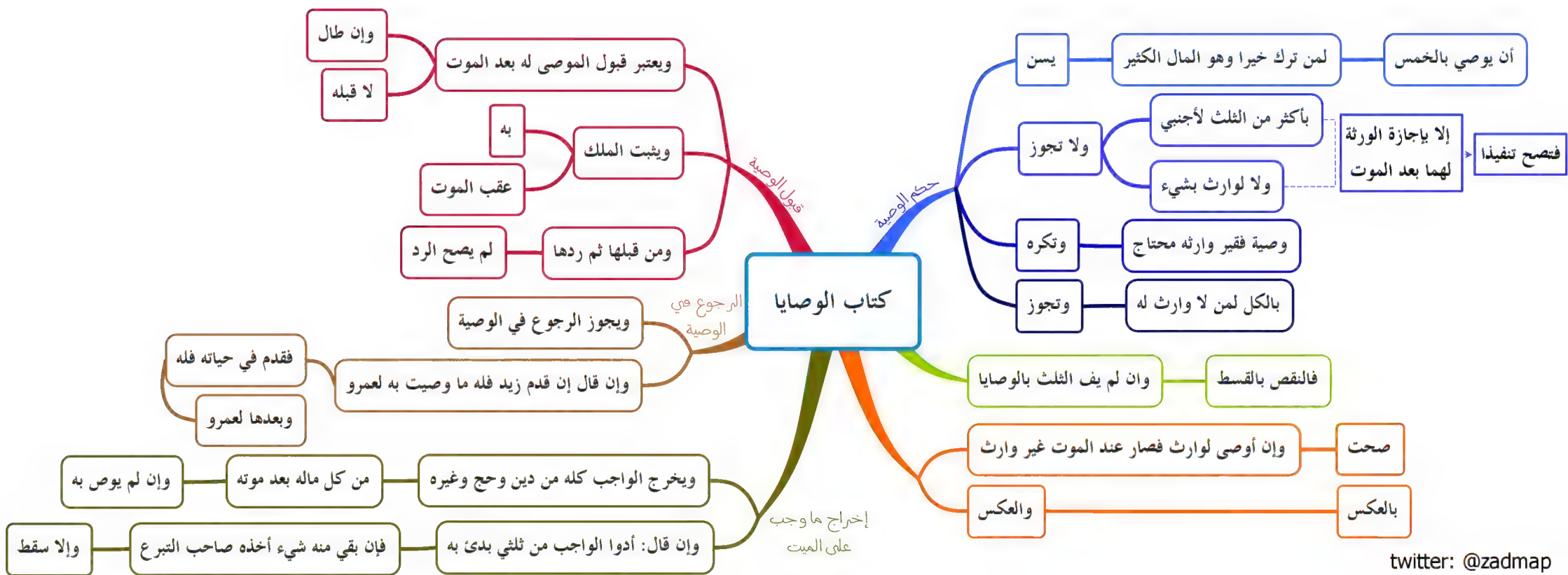
إذا مات فيه > إلا بإجازة الورثة لها

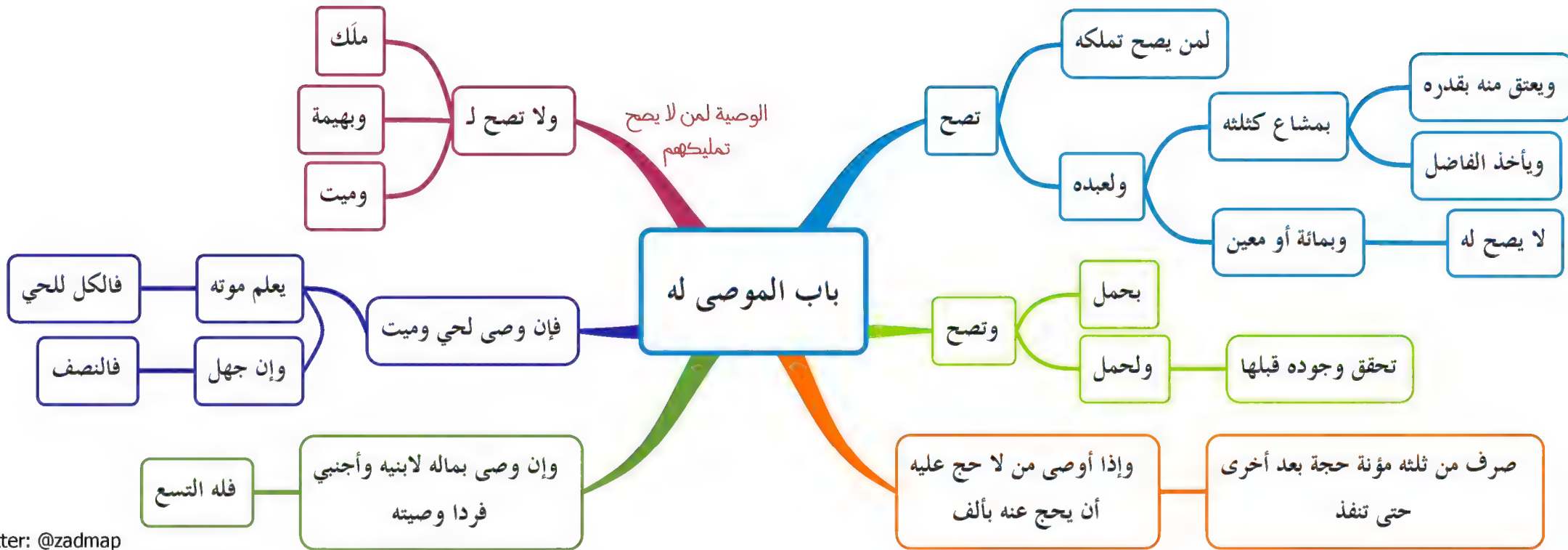
ويعتبر الثلث عند موته

الفرق بين الطبعة الوصية



كتاب الوصايا





باب الموصى به

تصح

بما يعجز عن تسليمه كـ

آبق

وطير في هواء

وبالمعدوم

كما يحمل حيوانه وشجرته

أبدا

أو مدة معينة

فإن لم يحصل منه شيء

بطلت الوصية

وتصح

بكلب صيد ونحوه

وبزيت متنجس

وله ثلثهما

ولو كثر المال

إن لم تجز الورثة

وتصح بمجهول

كعبد وشاة

ويعطى ما يقع عليه الاسم العرفي

وإذا وصى بثلاثة فاستحدث مالا

ولو دية

دخل في الوصية

ومن أوصى له بمعين

قتل

بطلت

وإن تلف المال كله غيره

فهو للموصى له

إن خرج من ثلث المال الحاصل للورثة

باب الوصية بالأنصباء والأجزاء

إذا أوصى بمثل نصيب وارث معين

فله مثل نصيبه مضموماً إلى المسألة

فإذا أوصى بمثل نصيب ابنه

وله ابنان

فله الثلث

وإن كانوا ثلاثة

فله الربع

وإن كان معهم بنت

فله التسعان

مثاله

فمع ابن وبنت

ربع

ومع زوجة وابن

تسع

وبسهم من ماله

فله سدس

وبشيء أو جزء أو حظ

أعطاه الوارث ما شاء

وإن أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته ولم يبين

كان له مثل ما لأقلهم نصيباً

باب الموصى إليه

تصح وصية المسلم إلى كل

مسلم

مكلف

عدل

رشيد

ويقبل بإذن سيده → ولو عبدا

وإذا أوصى إلى زيد وبعده إلى عمرو
ولم يعزل زيدا

اشتركا

ولا ينفرد أحدهما بتصرف لم يجعله له

ولا تصح وصية إلا في
تصرف معلوم يملكه الموصي

كقضاء دينه وتفرقة ثلثه والنظر لصغاره

ولا تصح بما لا يملكه الموصي

كوصية المرأة بالنظر في حق
أولادها الأصغر ونحو ذلك

ومن وصى في شيء

لم يصر وصيا في غيره

وإن ظهر على الميت دين يستغرق بعد تفرقة الوصي

لم يضمن

وإن قال: ضع ثلثي حيث شئت

لم يحل

له

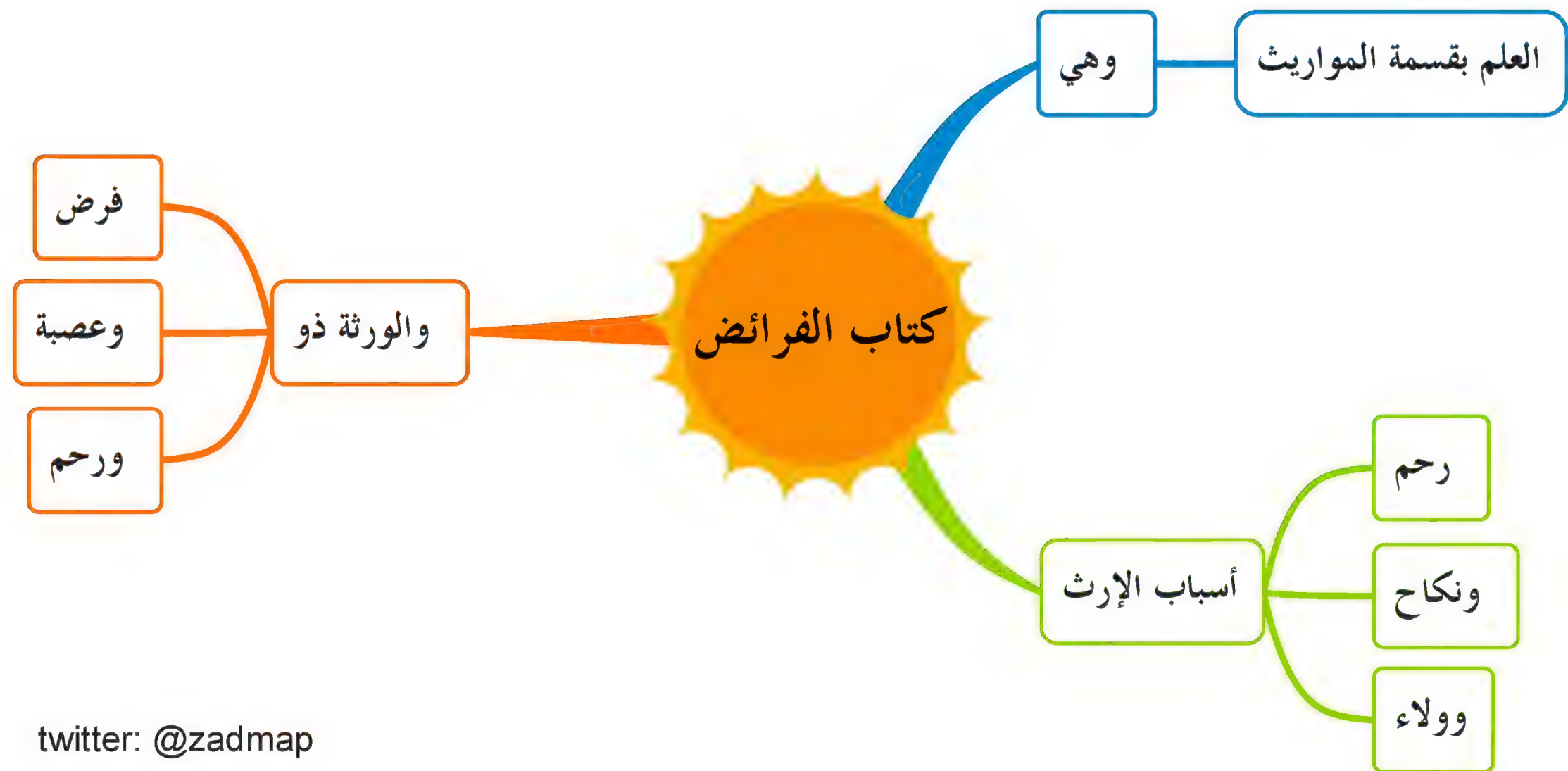
ولا لولده

ومن مات بمكان لا
حاكم به ولا وصي

حاز بعض من حضر من المسلمين تركته

وعمل الأصلح فيها من بيع وغيره

كتاب الفرائض



فدو الفرض عشرة

الزوجان

والأبوان

والجد

والجدة

والبنات

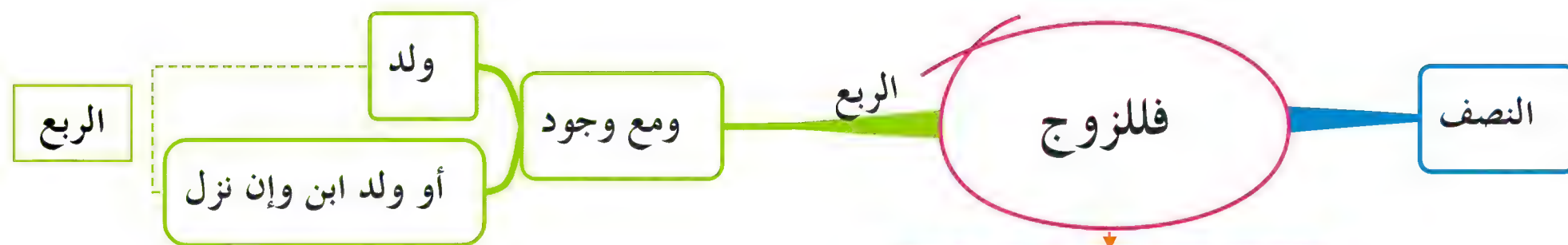
وبنات الابن

والأخوات

والإخوة من الأم

من كل جهة

twitter: @zadmap



وللزوجة فأكثر نصف حاله فيهما



ولكل من الأب والجد

السدس بالفرض مع

ذكور الولد

أو ولد الابن

ويرثان بالتعصيب مع عدم

الولد

وولد الابن

وبالفرض والتعصيب

مع إناثهما

أي إناث الأولاد
أو إناث أولاد الابن

فصل في ميراث الجد مع الإخوة
أو الأخوات لأبوين أو لأب

كأخ منهم — مع ولد أبوين أو أب — والجد لأب وإن علا — أعطيه — فإن نقصته المقاسمة عن ثلث المال

و مع ذى فرض بعده — الأحظ من — المقاسمة — أو ثلث ما بقي — أو سدس الكل — فإن لم يبق سوى السدس — أعطيه وسقط الإخوة — إلا في الأكدرية — ولا يعول — ولا يفرض لأخت معه — إلا بها

وولد الأب

إذا انفردوا معه — كولد الأبوين

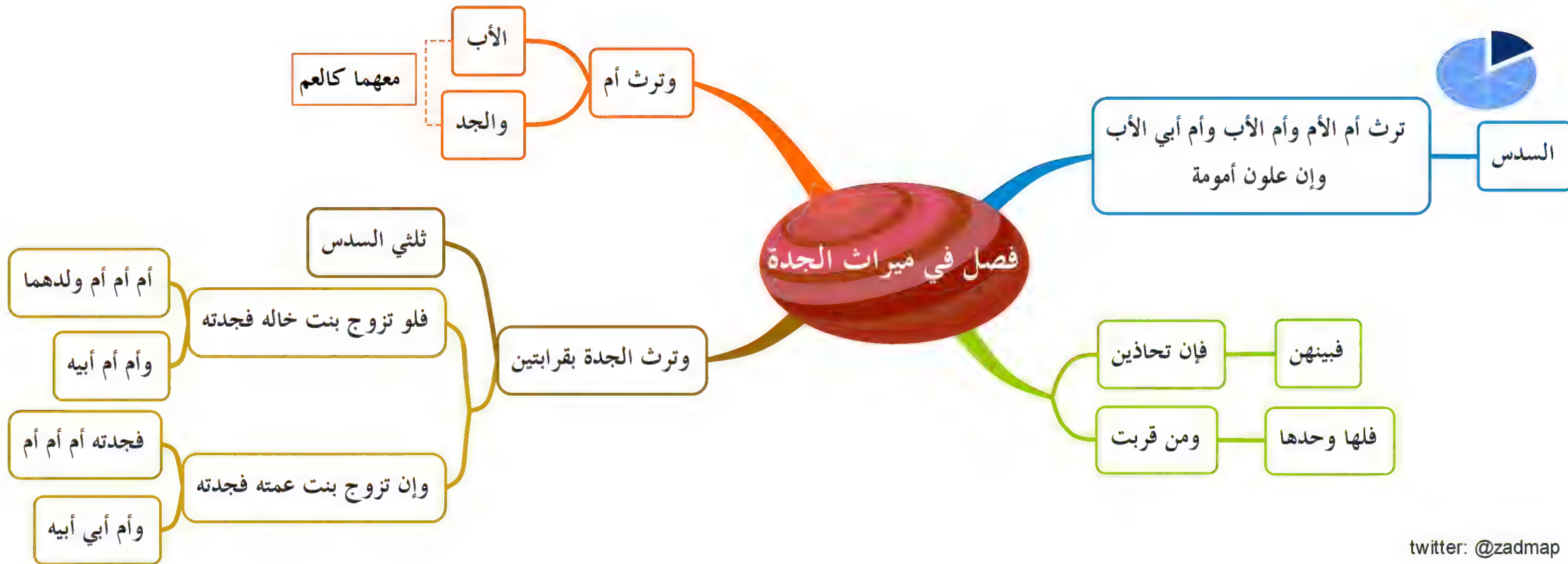
عصبة ولد الأبوين ما بيد ولد الأب

فإن اجتمعوا ففاسموه أخذ

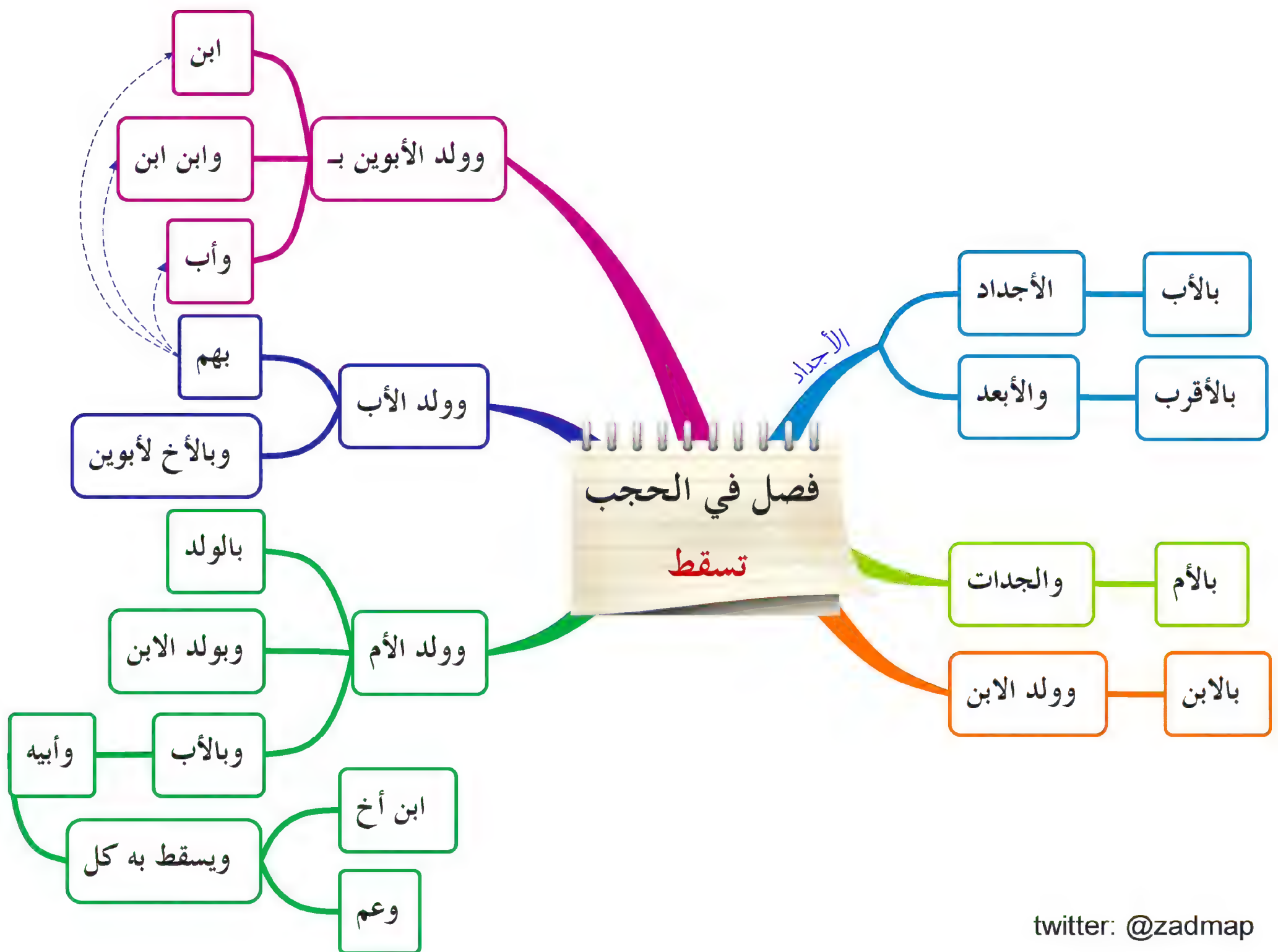
وأنتاهم فقط تمام فرضها

وما بقي لولد الأب

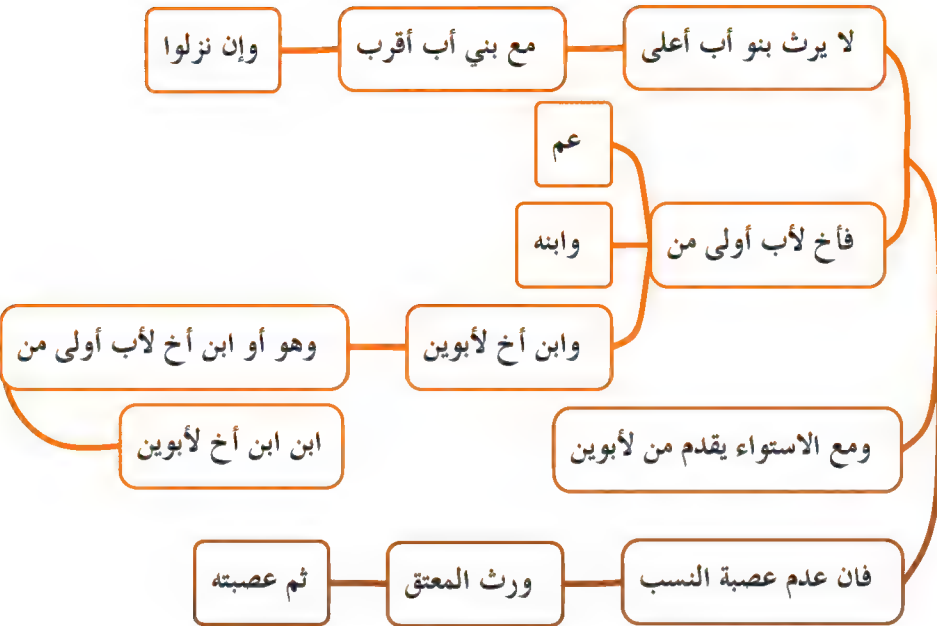
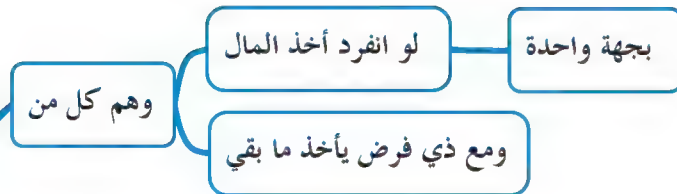


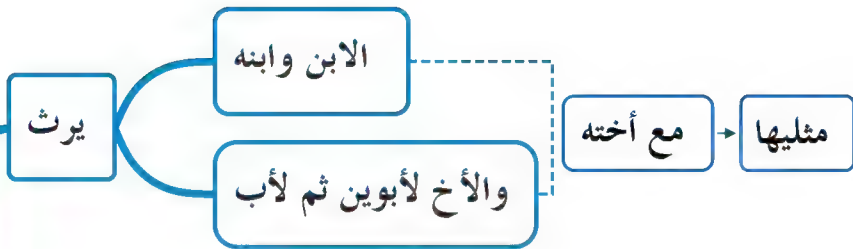




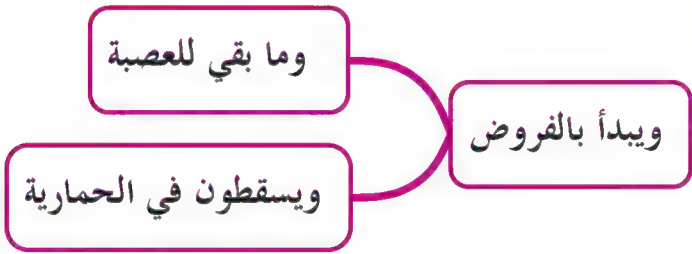


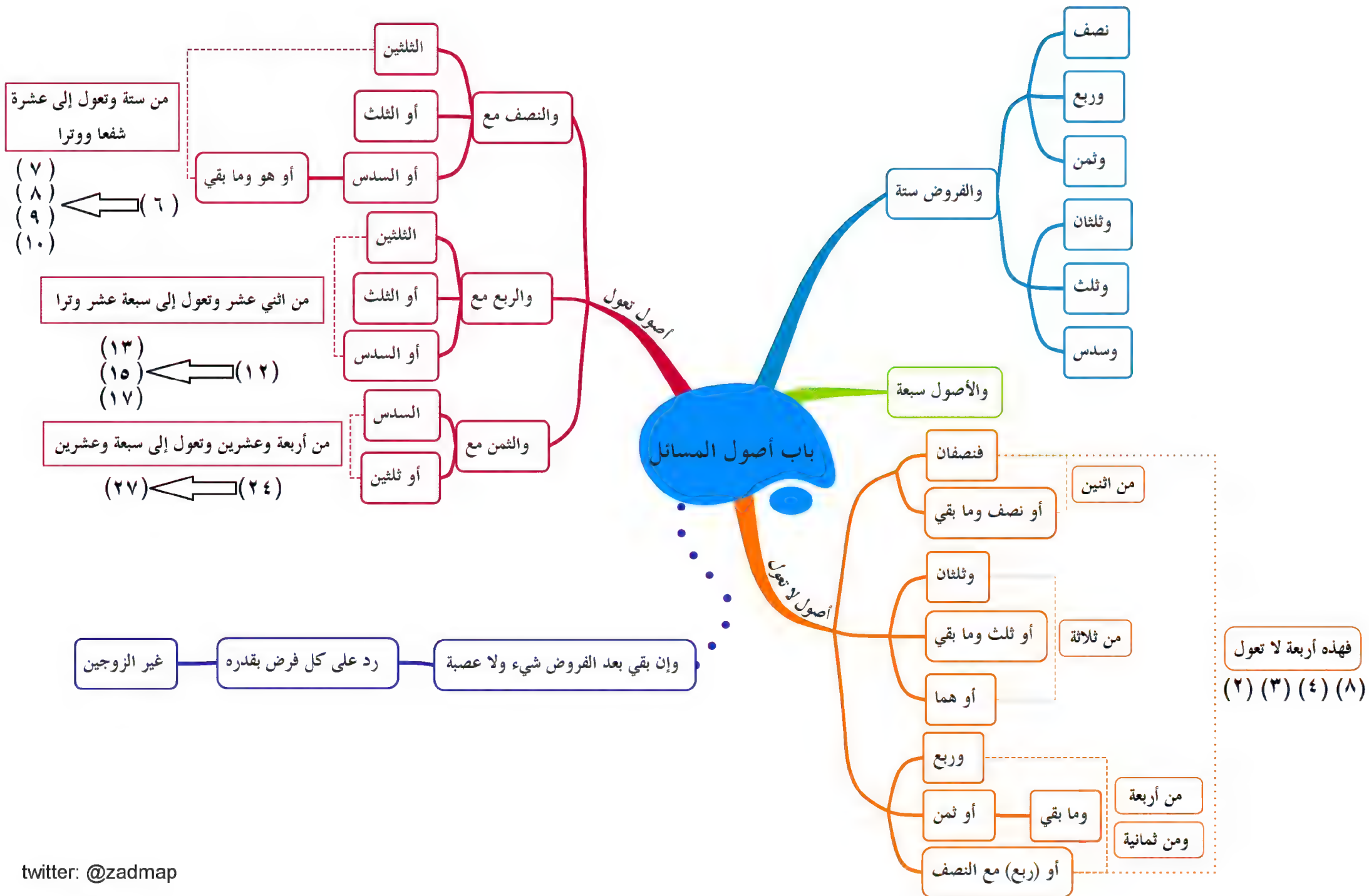
باب العصبات





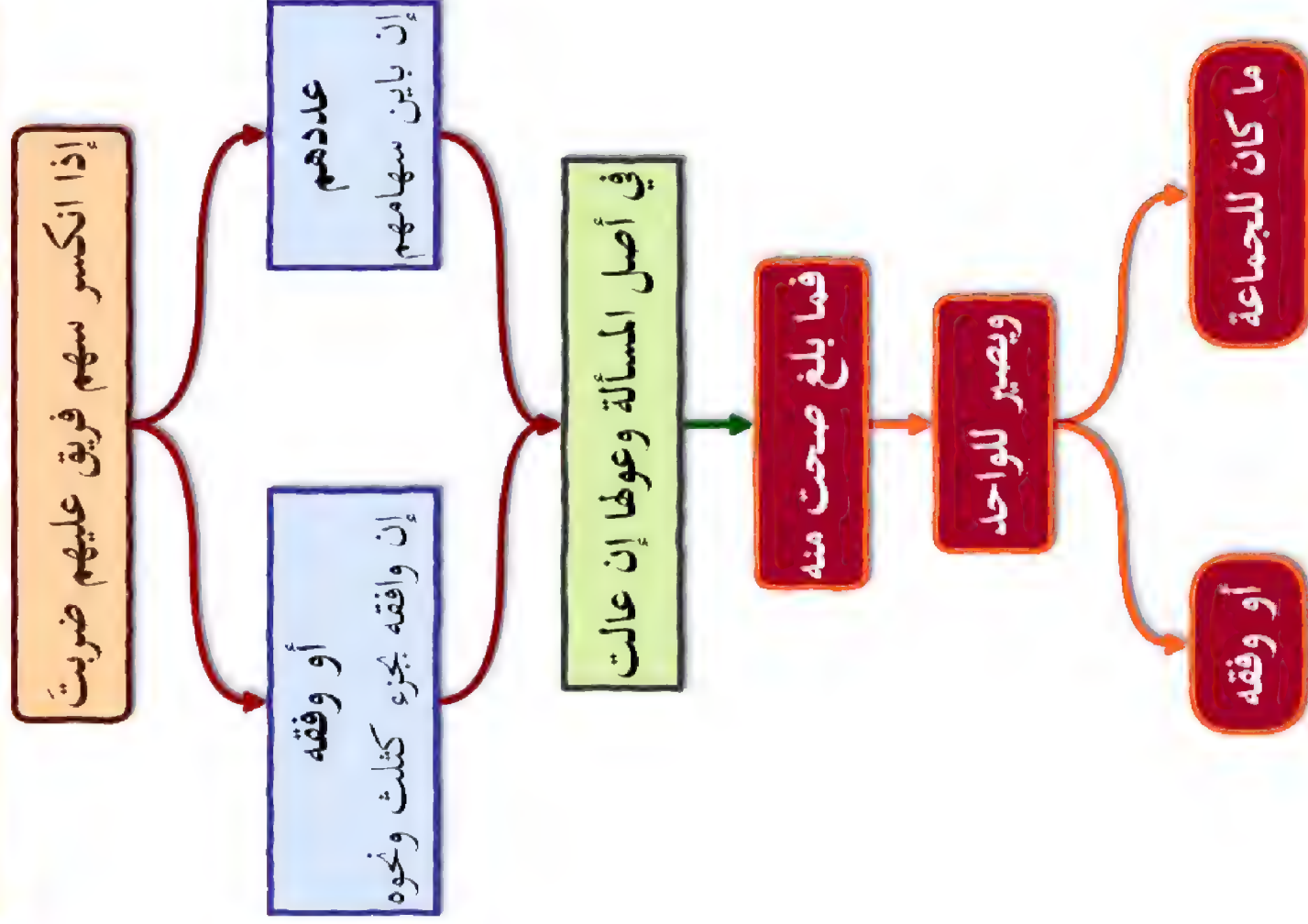
twitter: @zadmap





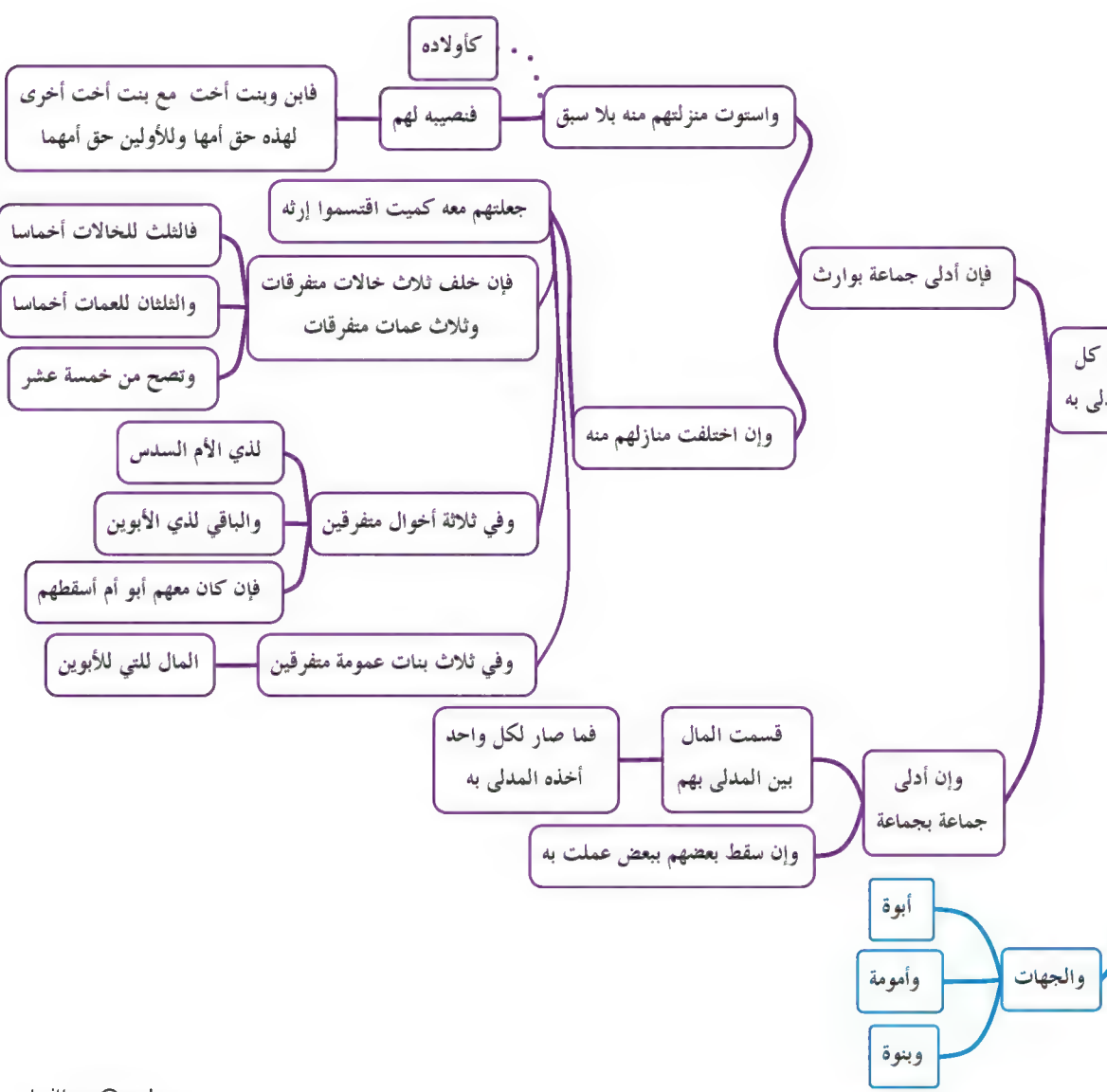
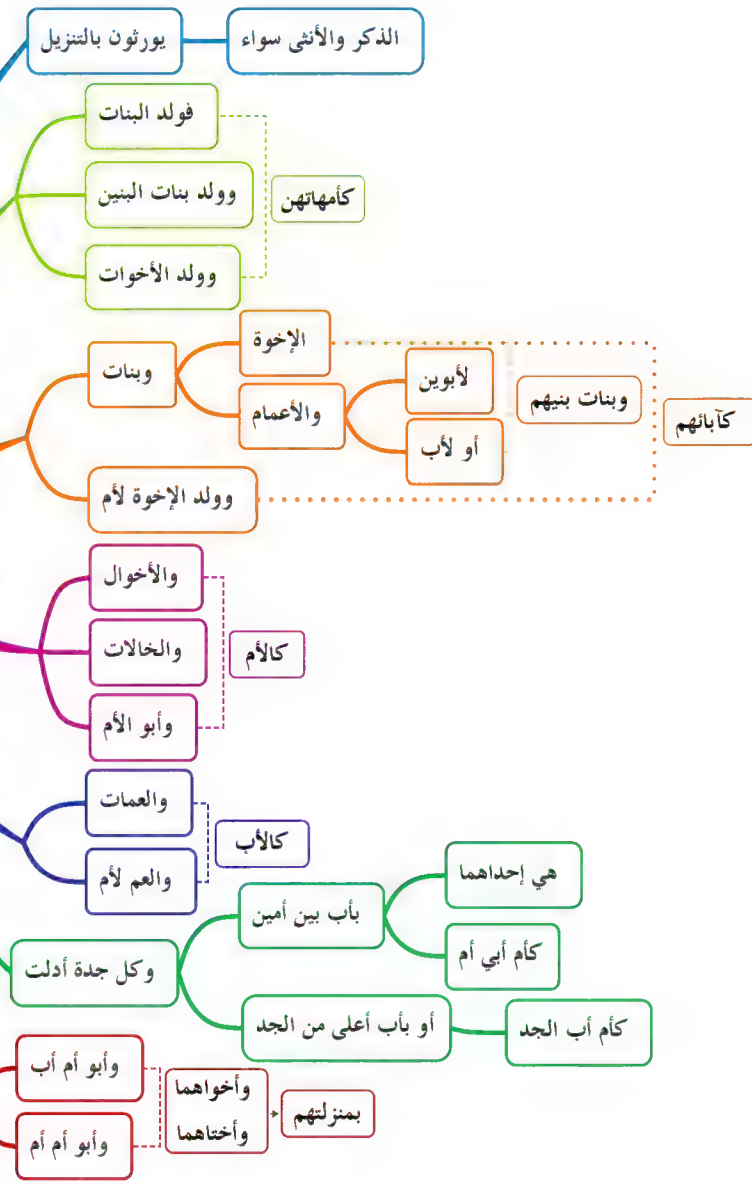
باب التصحيح والمناسخات

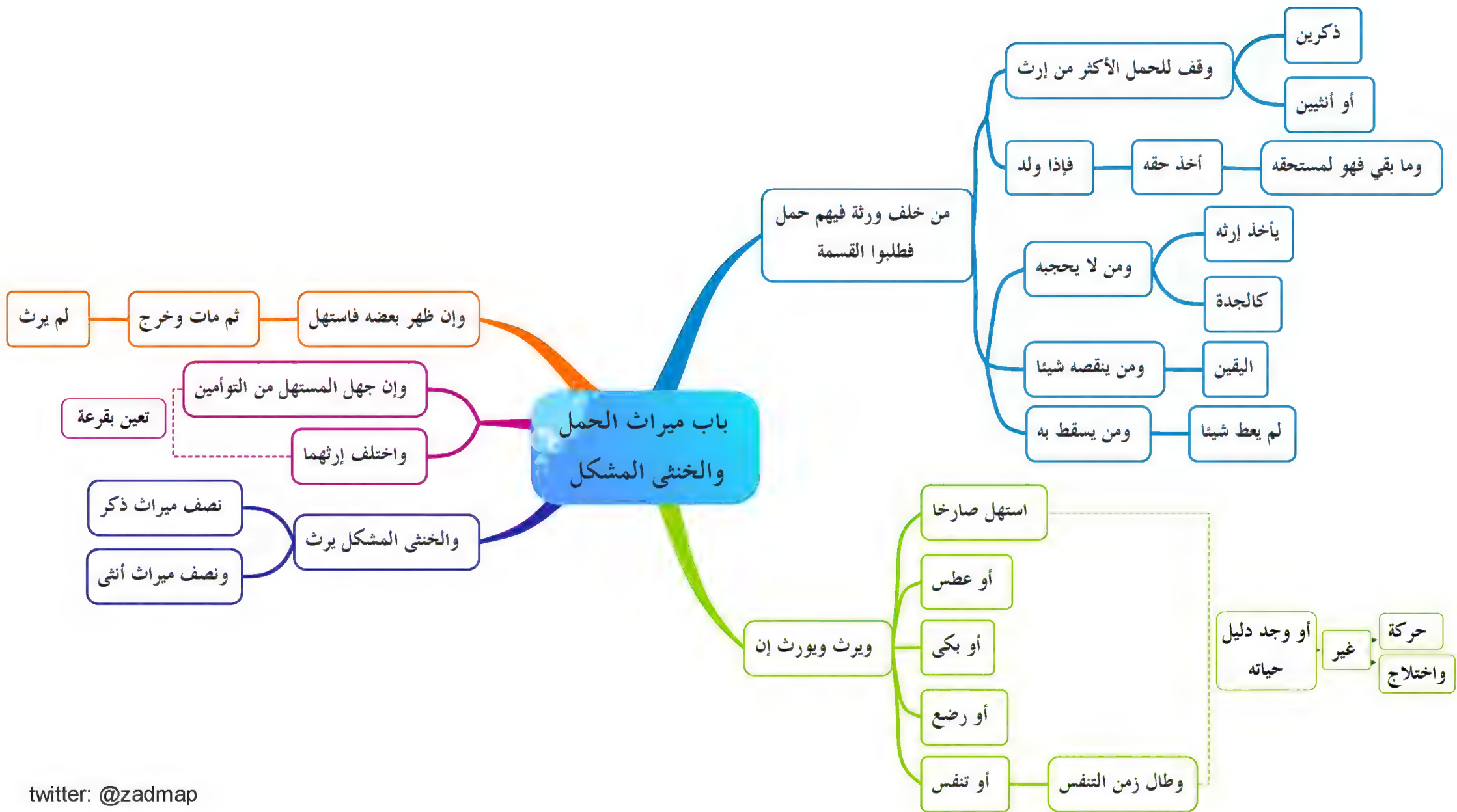
وقسمة التركات





باب ذوي الأرحام

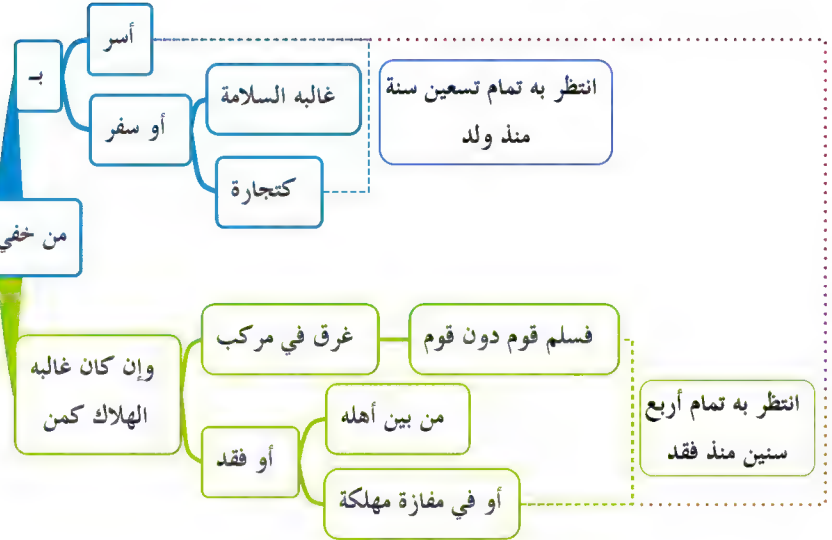




باب ميراث المفقود



من خفي خبره



ثم يقسم ماله فيهما

فإن مات مورثه في مدة التربص

أخذ كل وارث إذا اليقين

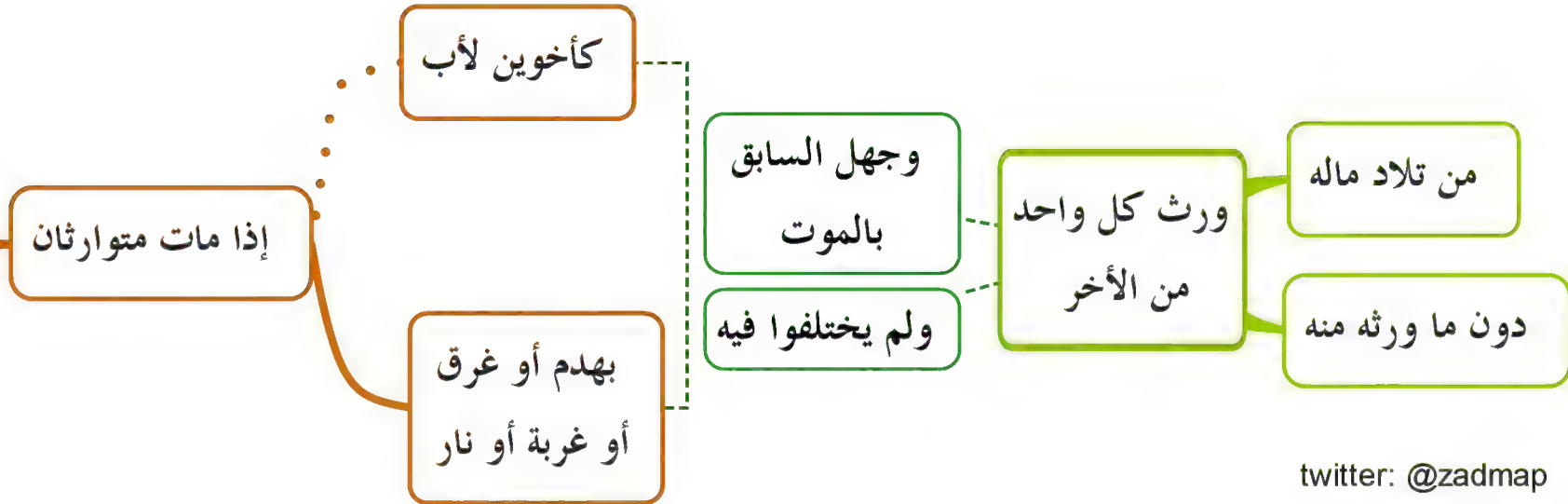
ووقف ما بقي

فإن قدم أخذ نصيبه

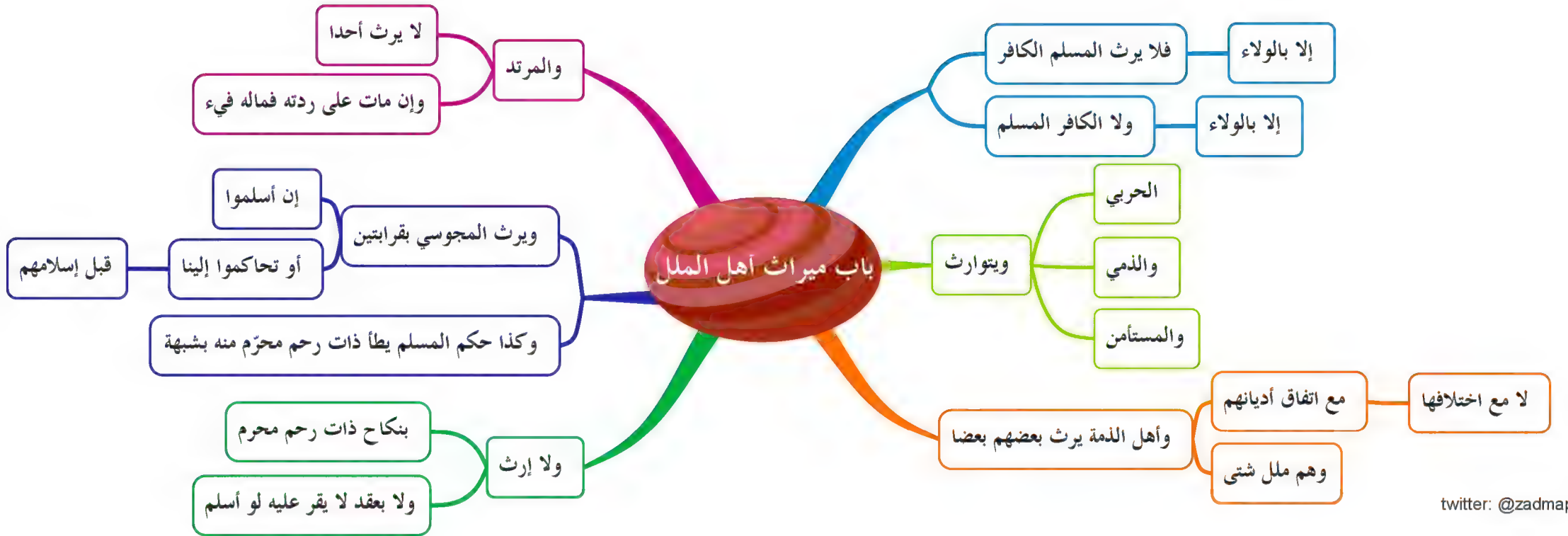
وإن لم يأت فحكمه حكم ماله

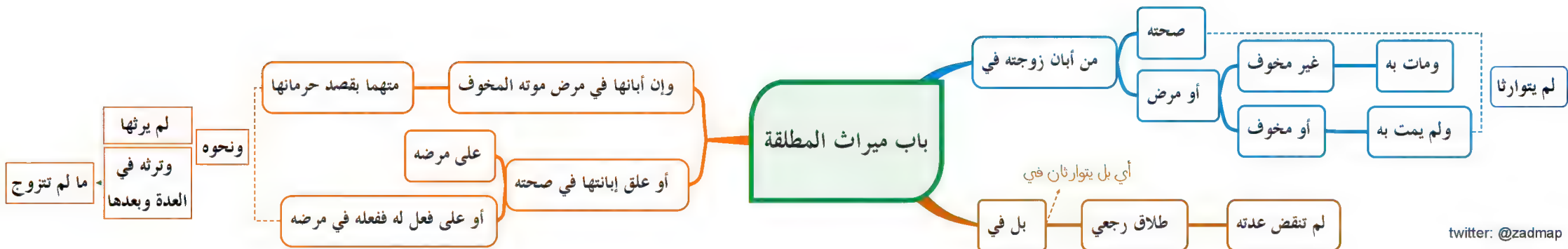
ولباقي الورثة أن يصطلحوا على ما زاد عن حق المفقود فيقتسموه

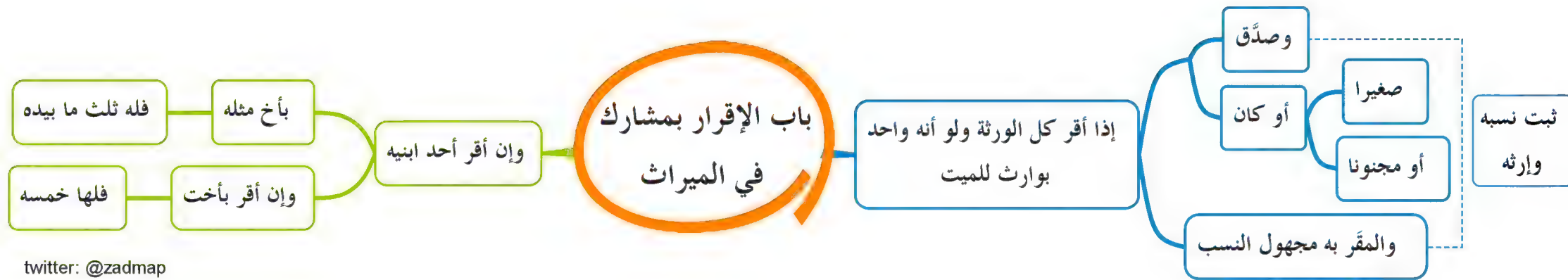
باب ميراث الغرقى



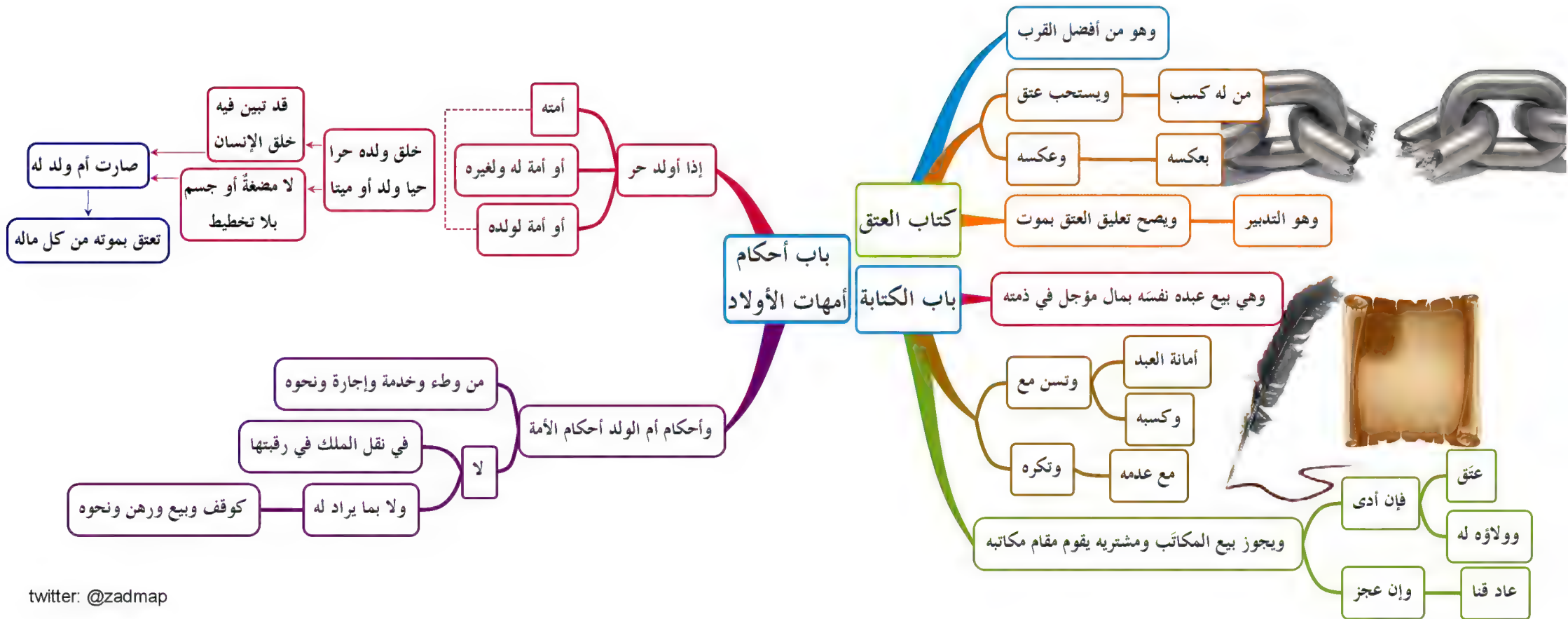
twitter: @zadmap



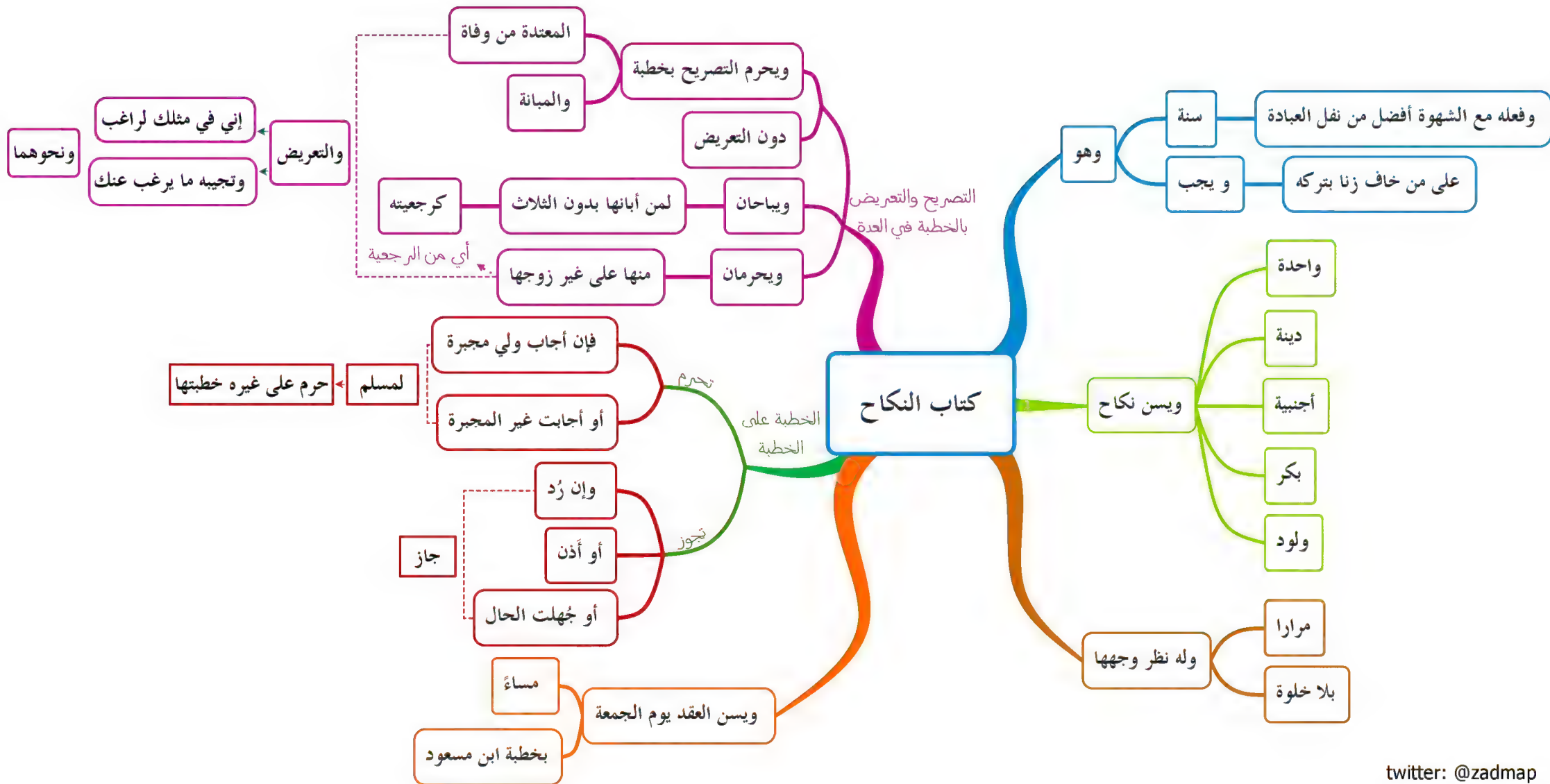


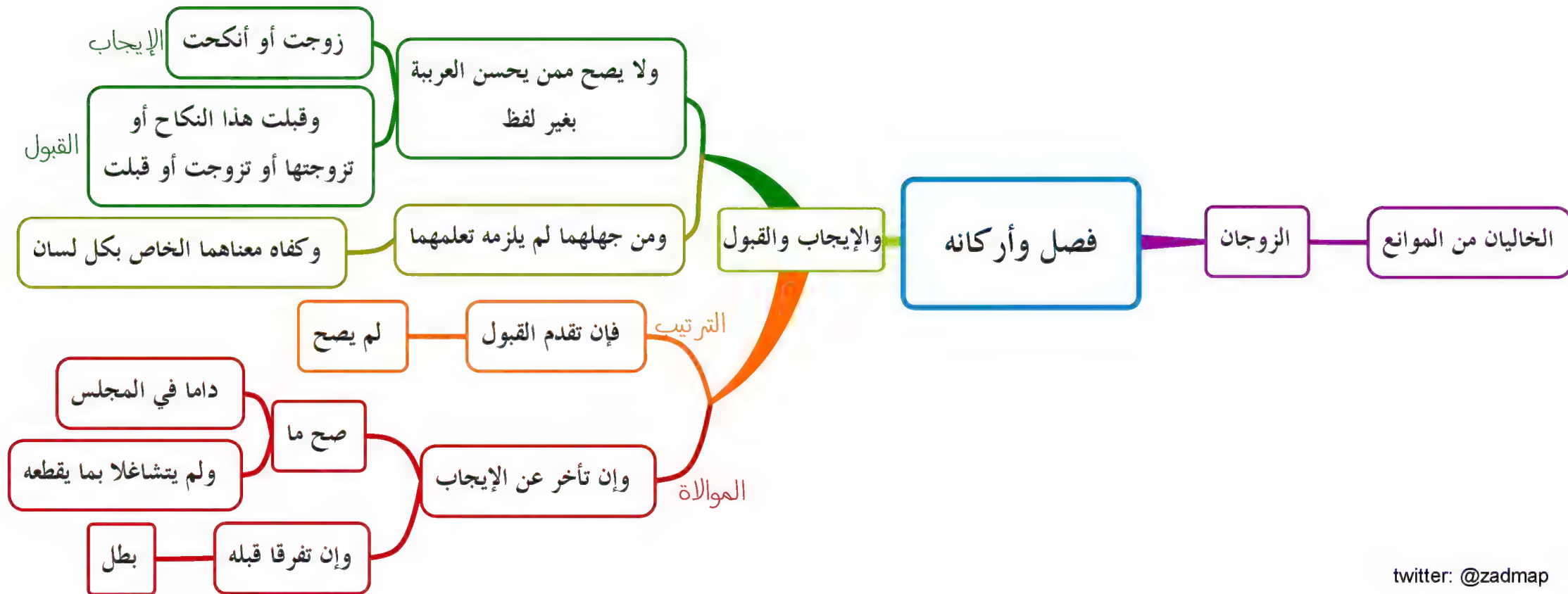


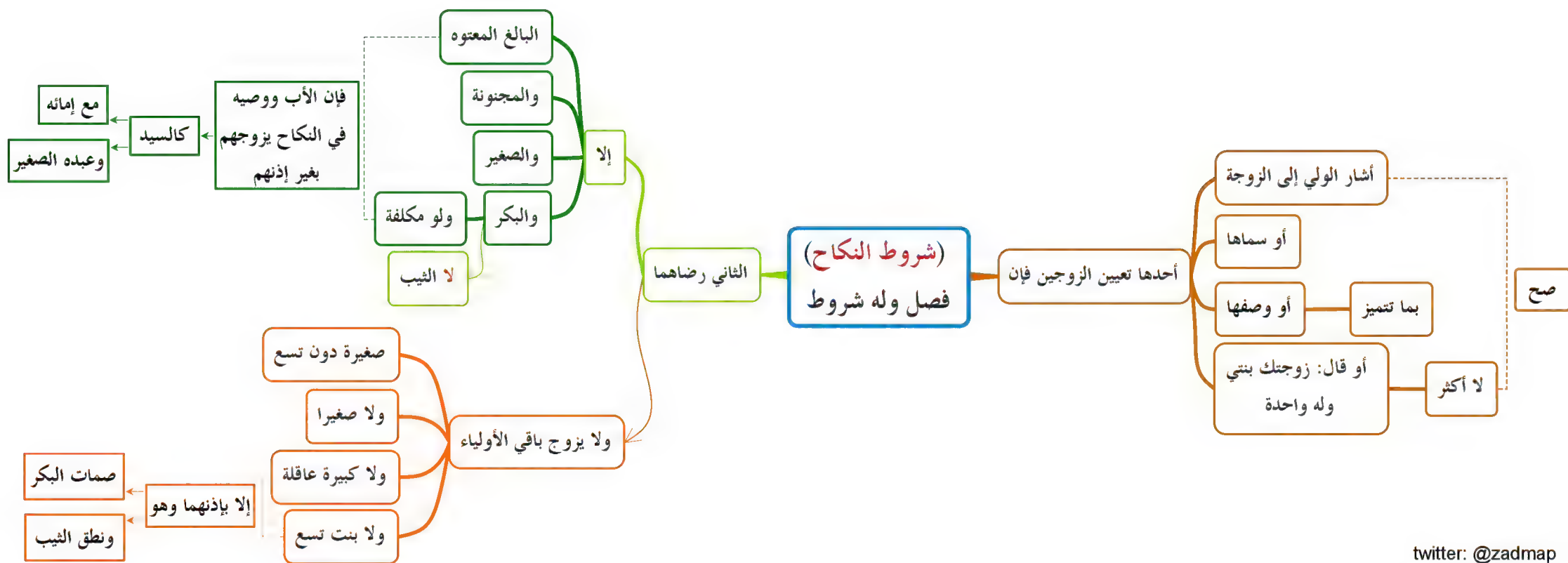
كتاب العتق

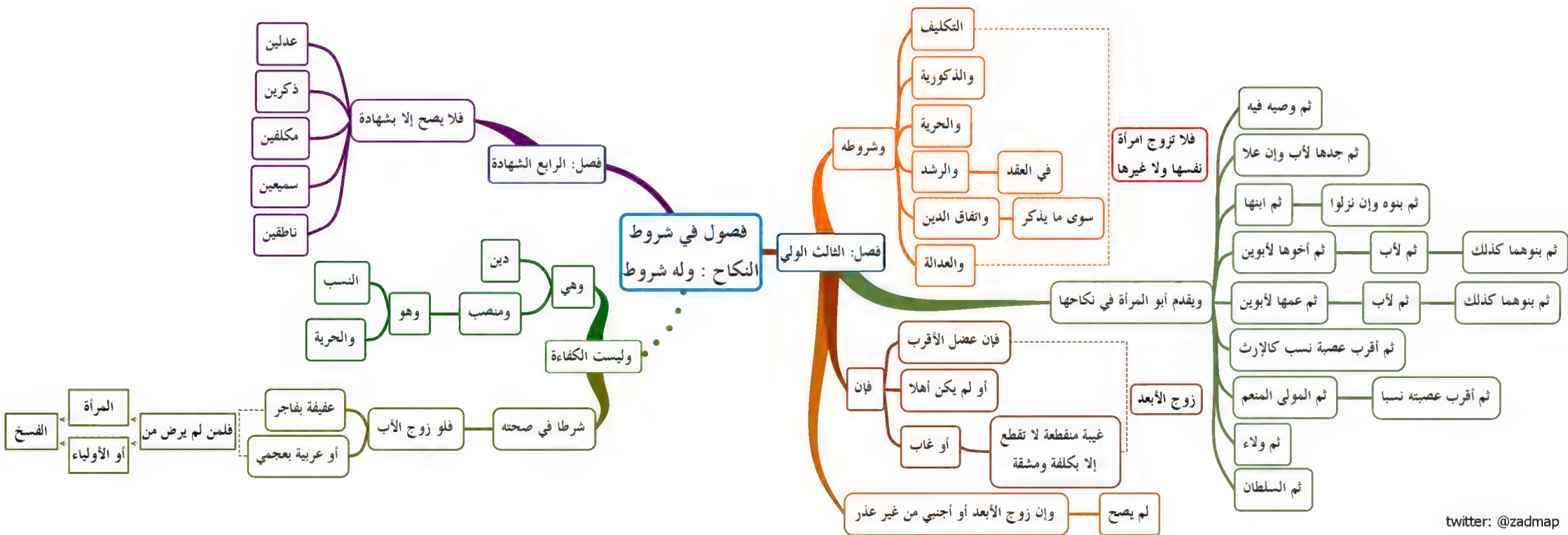


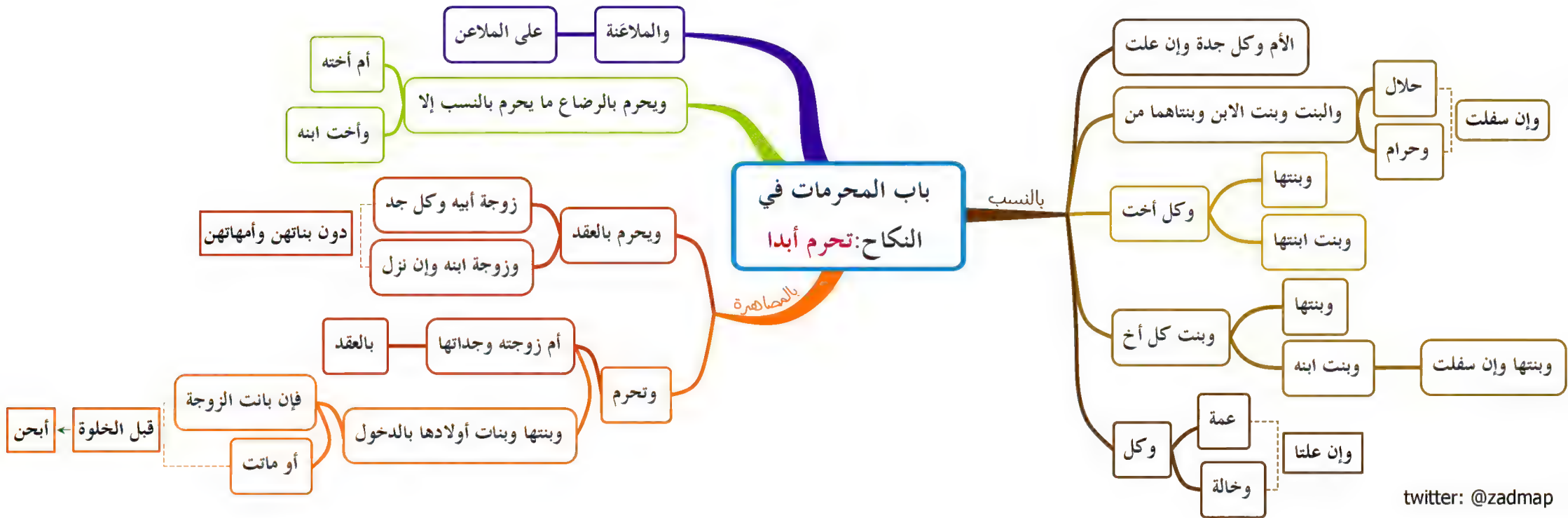
كتاب النكاح











فصل: ويحرم إلى أمد

من تحرم الرجل الجمع

ولا ينكح

كافر مسلمة

ولا مسلم ولو عبدا كافرة

إلا حرة كتابية

يخاف عنت العزوبة

لحاجة

المتعة

أو الخدمة

ولا ينكح حر مسلم
أمة مسلمة

إلا أن

ويعجز عن

طول حرة

وثنم أمة

ولا ينكح

عبد سيده

وللحر

نكاح أمة أبيه

دون أمة ابنه

ولا سيد أمته

وليس للحر

نكاح عبد ولدها

وإن اشترى أحد الزوجين

أو ولده الحر

الزوج الآخر

أو بعضه

أو مكاتبه

انفسخ نكاحهما

ومن حرم وطؤها بعقد حرم بملك يمين

إلا أمة كتابية

ومن جمع بين محللة ومحرمة في عقد

صح فيمن تحل

ولا يصح نكاح خنثى مشكل

قبل تبين أمره

أخت معتدته

وينتاهما

وعمتاهما

وخالتاهما

وأخت زوجته

فإن طلقت وفرغت العدة

أبحن

عقد

في

أو عقدين معا

بطلا

فإن تزوجهما

فإن تأخر أحدهما

وهي بائن

أو وقع في عدة الأخرى

أو رجعية

بطل

وتحرم المعتدة

من غيره

والمستبرأة

والزانية

حتى تنوب

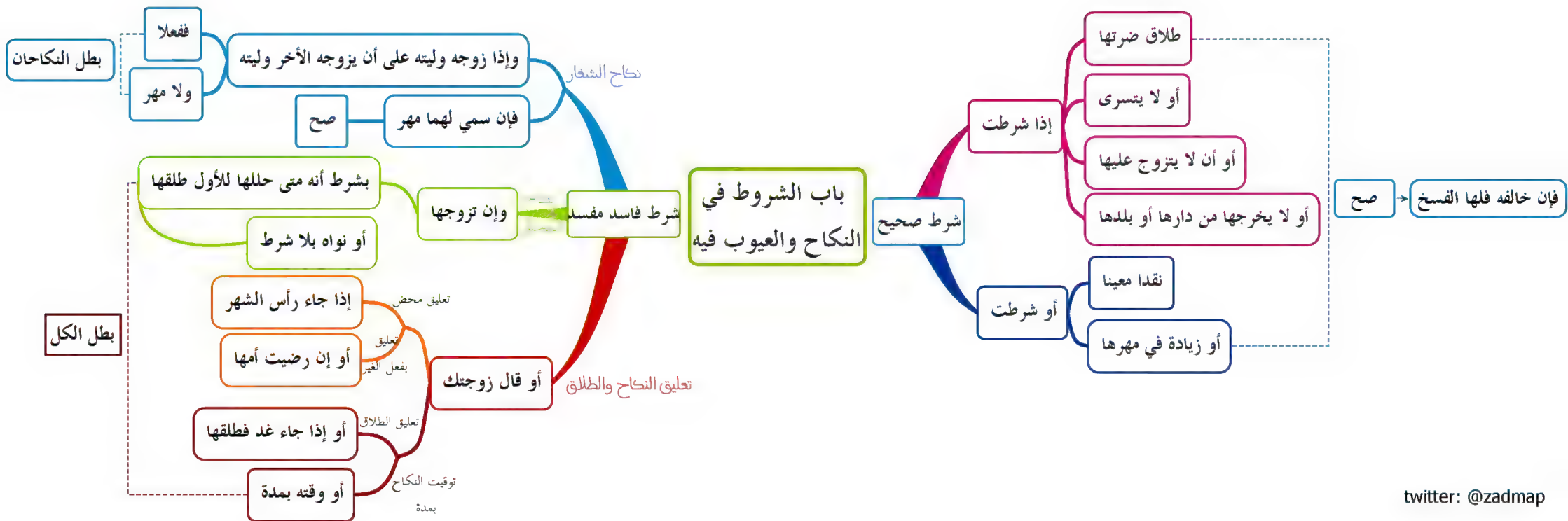
وتنقضي عدتها

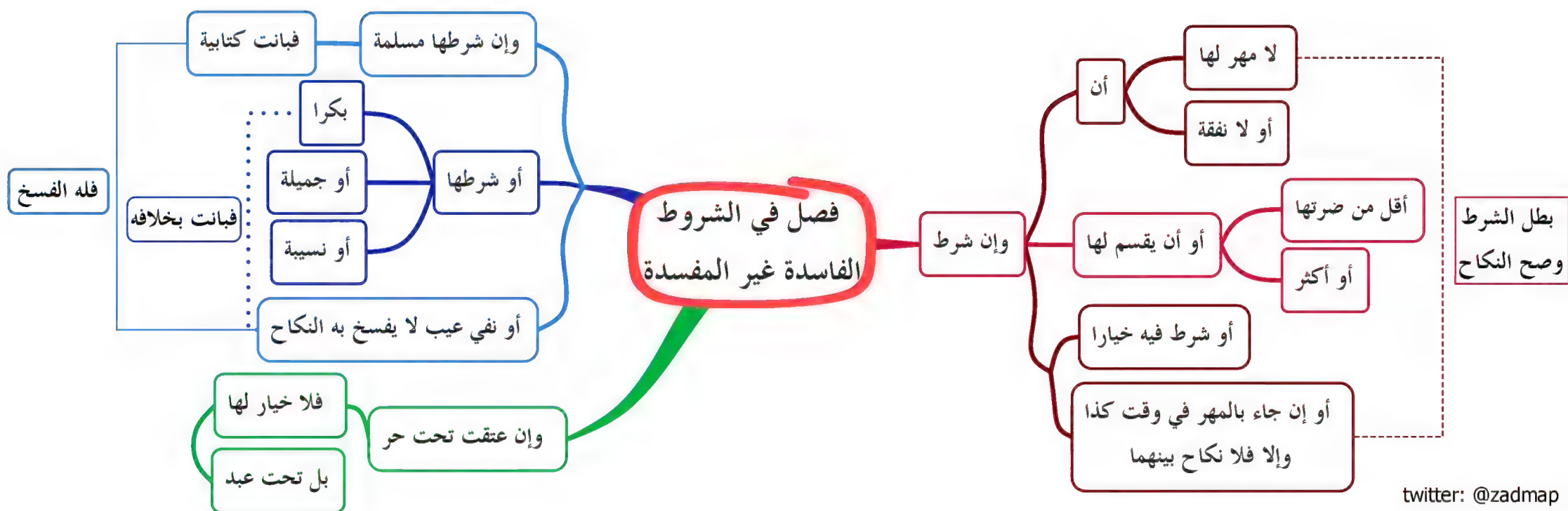
حتى يطأها زوج غيره

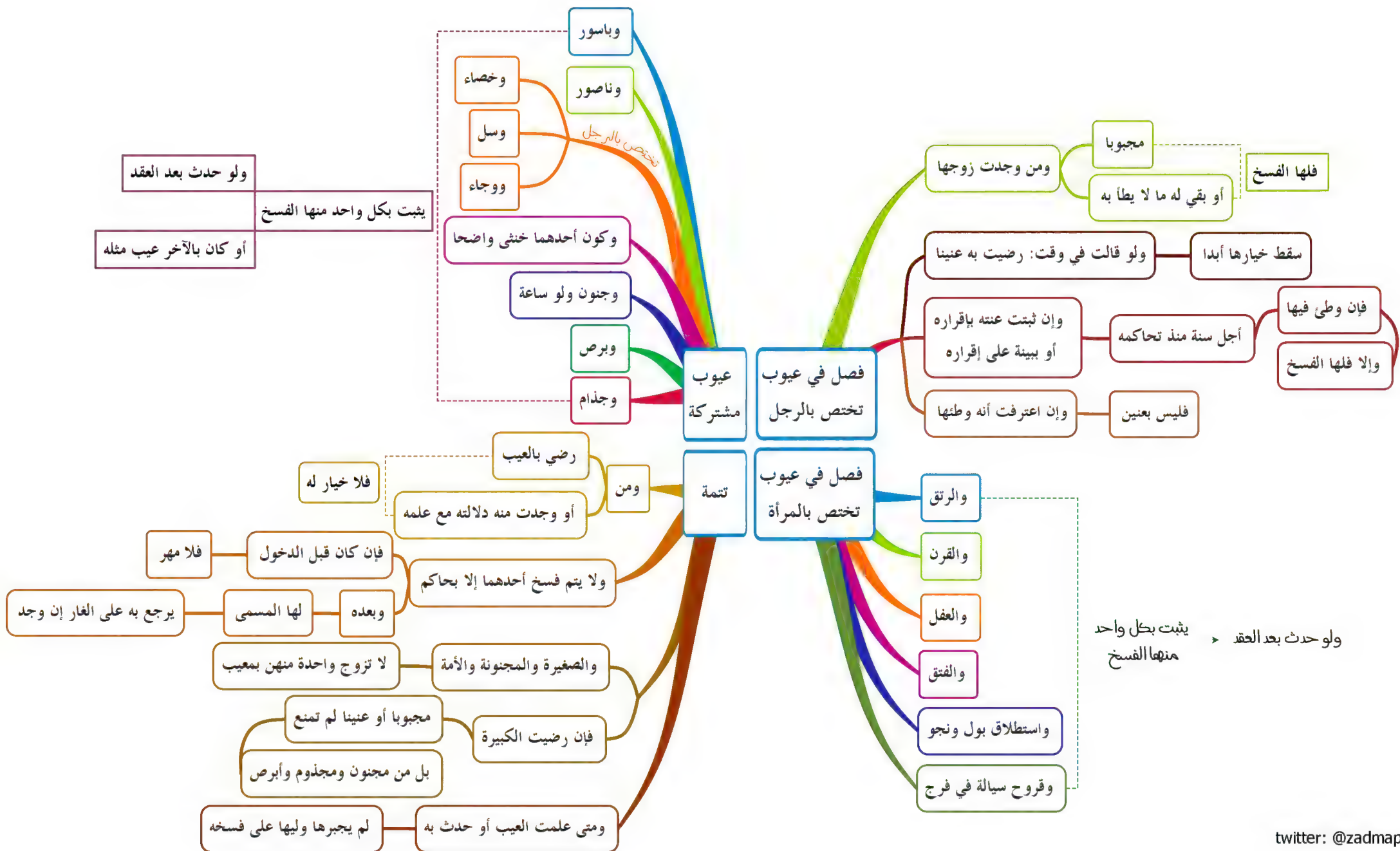
ومطلقته ثلاثا

والمحرمة

حتى تحل







باب نكاح الكفار

كنكاح المسلمين — حكمه

اعتقدوا صحته في شرعهم
ولم يرتفعوا إلينا
ويقرون على فاسده إذا

عقدناه على حكمنا
فإن أتونا قبل عقده

وإن أتونا بعده
أو أسلم الزوجان
أقرا
والمرأة تباح إذا
وإن كانت ممن لا يجوز ابتداء نكاحها
فرق بينهما

وإن وطئ حربي حربية فأسلما

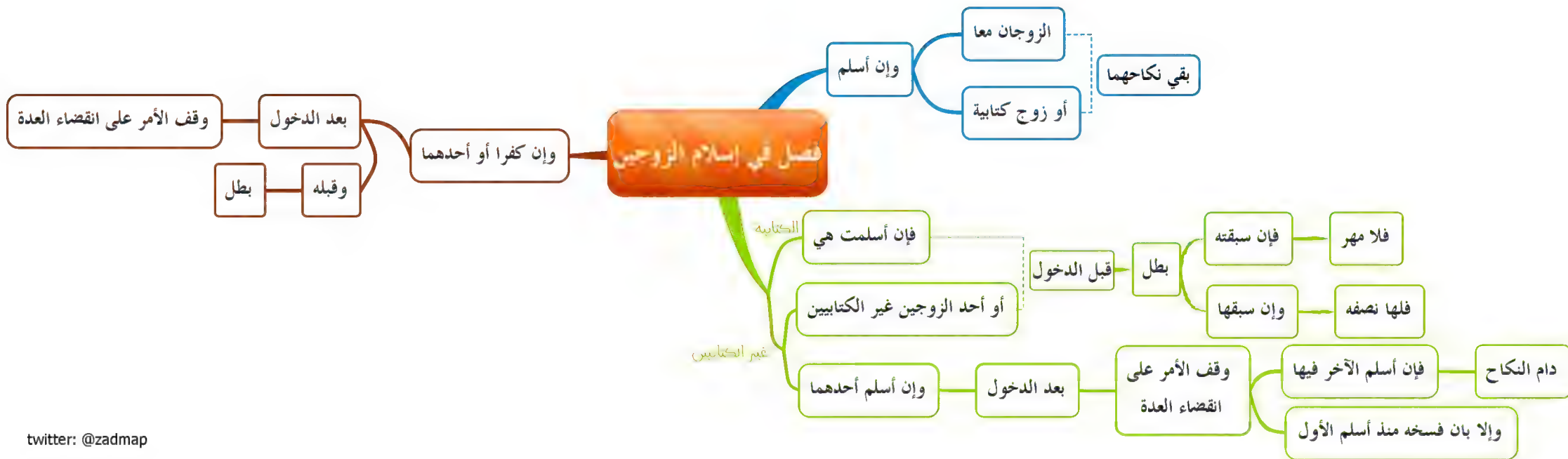
وقد اعتقده نكاحا
أقرا
وإلا فسخ

ومتى كان المهر

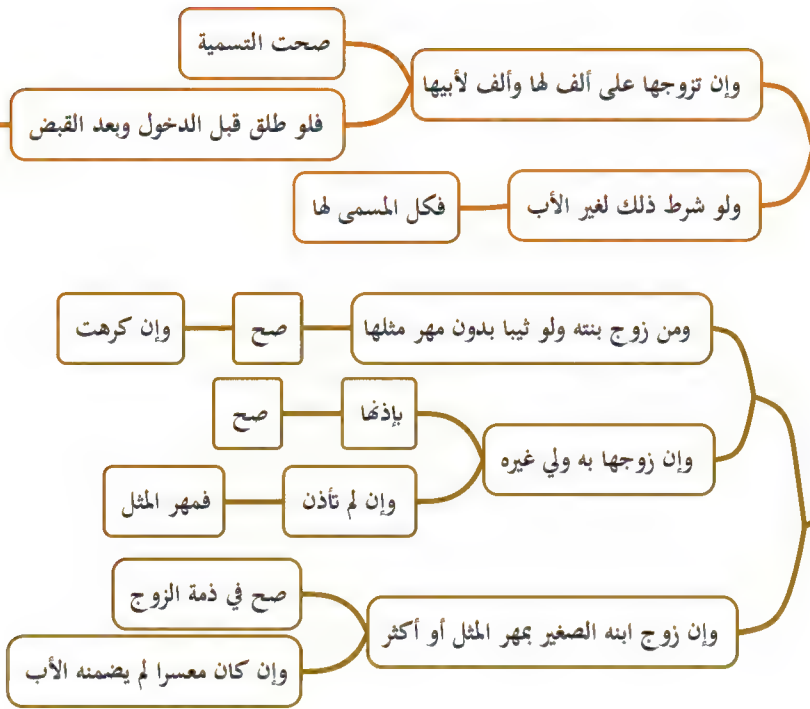
صحيحا
أخذته
وإن كان فاسدا
وقبضته
استقر
وإن لم تقبضه

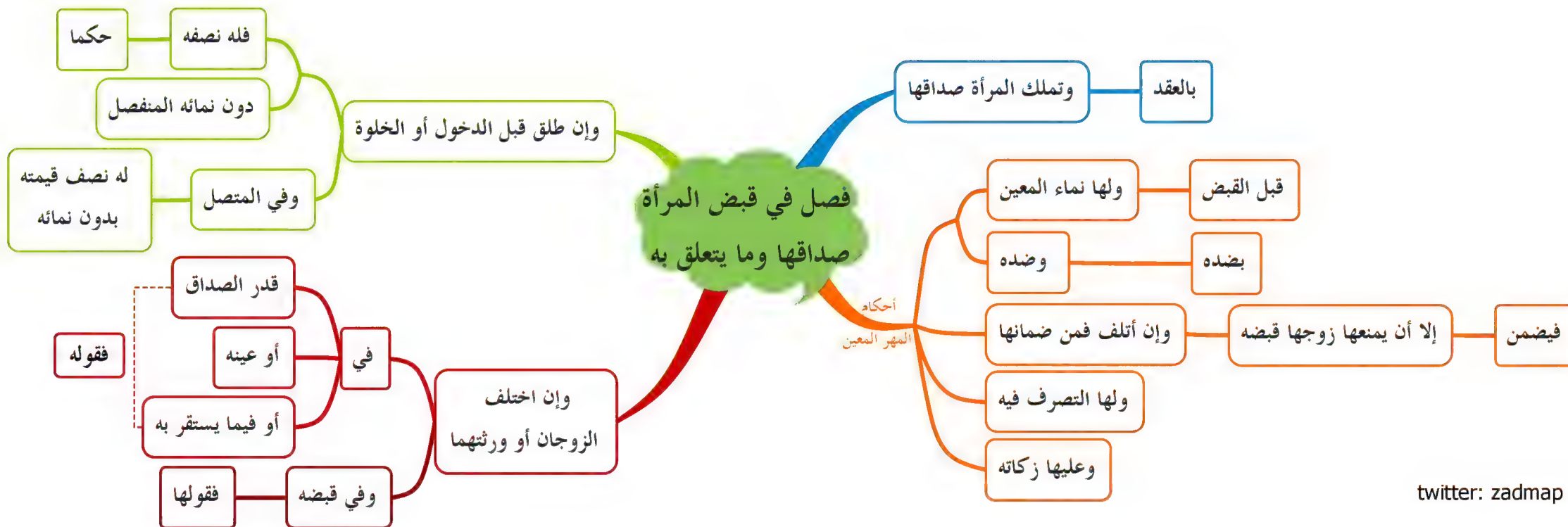
ولم يسم
قال في الروض: وإن لم يسم

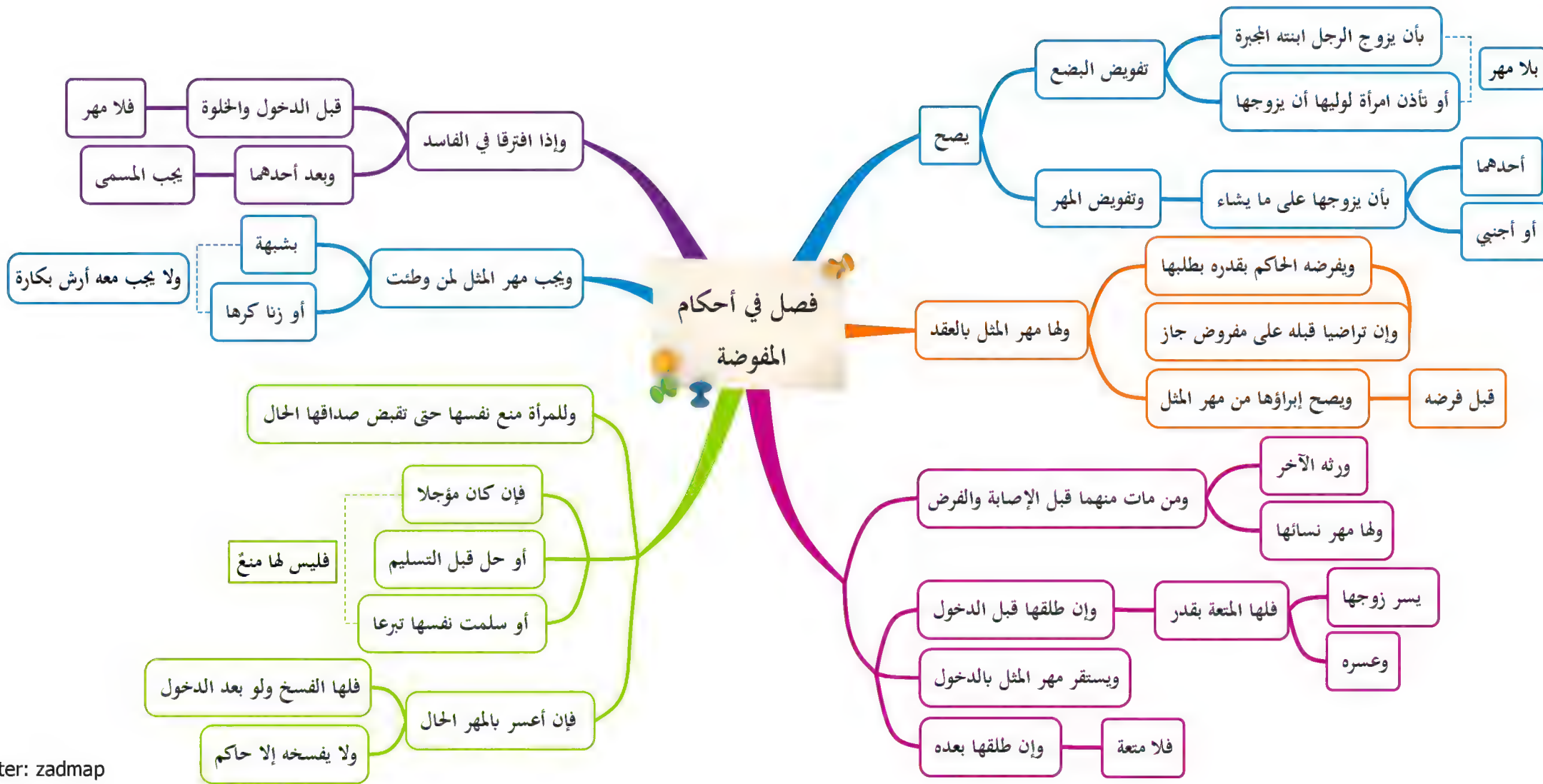
فرض لها مهر المثل



فصل وإن أصدقها ألفا







باب وليمة العرس



تسن

ولو بشاة فأقل

وتجب في أول مرة إجابة

مسلم

يحرم هجره

إن عينه

ولم يكن ثم منكر

إليها

حكم إجابة
الوليمة

فإن دعا الجفلى

أو في اليوم الثالث

أو دعاه ذمي

كرهت الإجابة

الأكل من العرس

ومن صومه واجب

دعا و انصرف

والمتنفل يفطر

إن جبر

ولا يجب الأكل

وإباحته متوقفة على

صريح إذن

أو قرينة

النثار

ويكره

النثار

والتقاطه

ومن أخذه أو وقع في حجره فله

ويسن

إعلان النكاح

والدف فيه للنساء

وإن علم أن ثم منكرا

يقدر على تغييره

حضر و غير

وإلا

أبى

ثم علم به

أزاله

فإن دام لعجزه عنه

انصرف

وإن حضر

وإن علم به ولم يره ولم يسمعه

خير

باب عشرة النساء

العشرة بالمعروف

يلزم الزوجين

مطل كل واحد بما يلزمه للآخر

ويحرم

والتكره لبذله

إن طلبه

لزم تسليم الحرة التي يوطأ مثلها
في بيت الزوج

ولم تشترط دارها

أهل العادة وجوبا

وإذا استمهل أحدهما

لا لعمل جهاز

وإذا تم العقد

ويجب تسليم الأمة ليلا فقط

ويباشرها ما لم

يضر بها

أو يشغلها عن فرض

وله السفر بالحره

ما لم تشترط ضده

ويحرم وطؤها في

الحيض

والدبر

وله إجبارها ولو ذمية على

غسل

حيض

ونجاسة

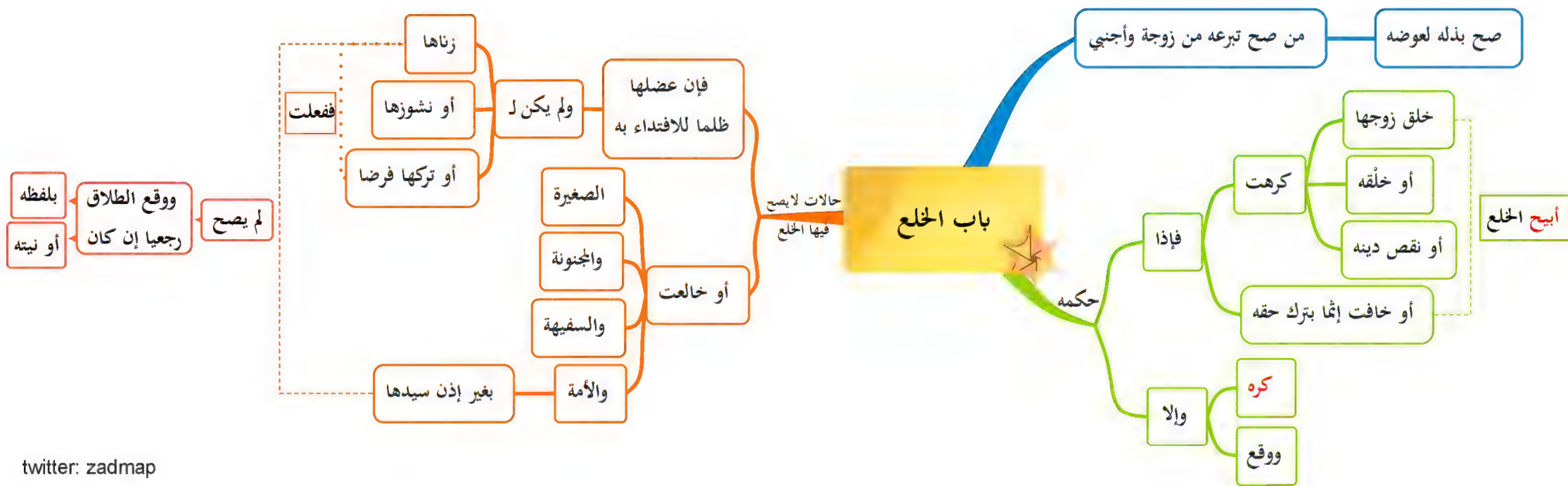
ولا تجبر الذمية على غسل الجنابة

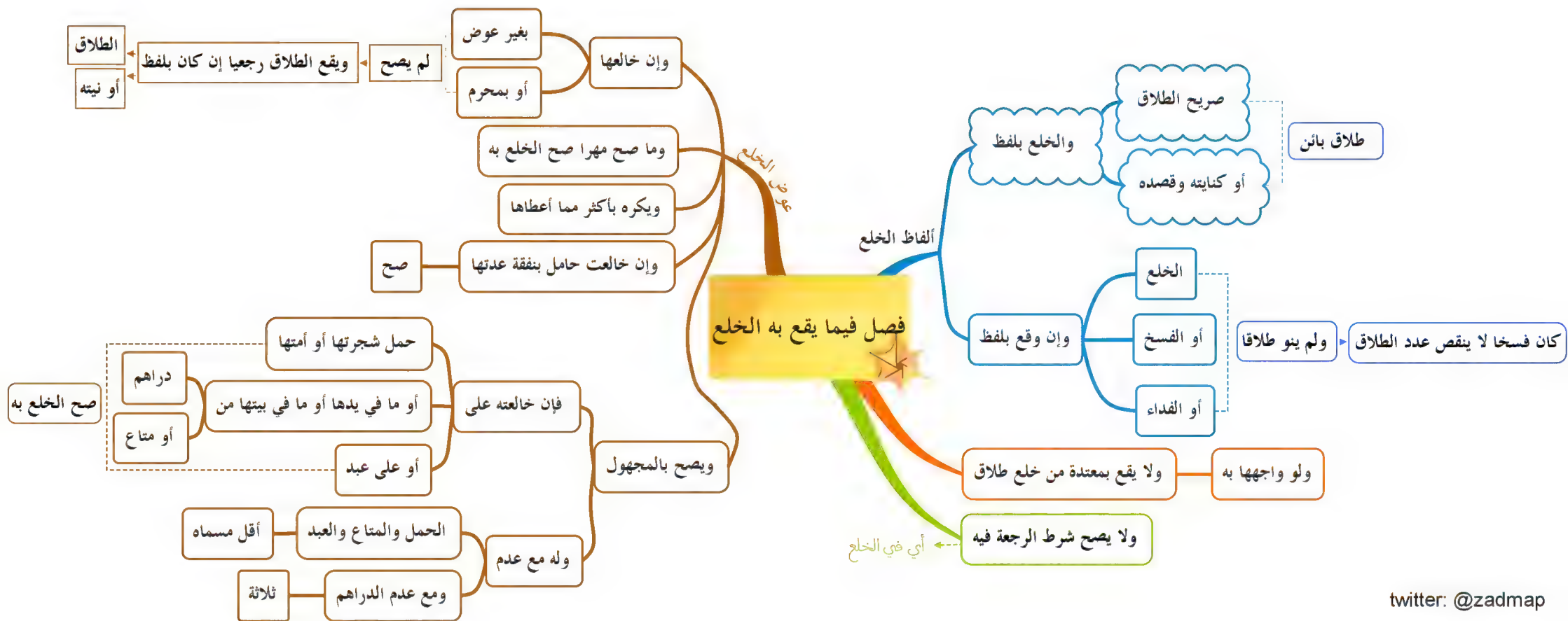
وأخذ ما تعافه النفس من شعر وغيره



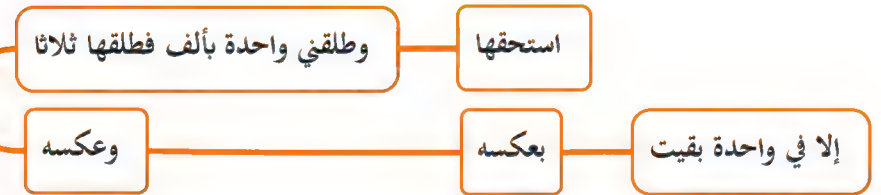
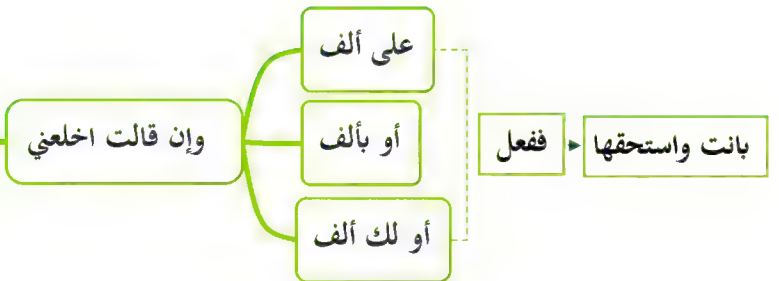
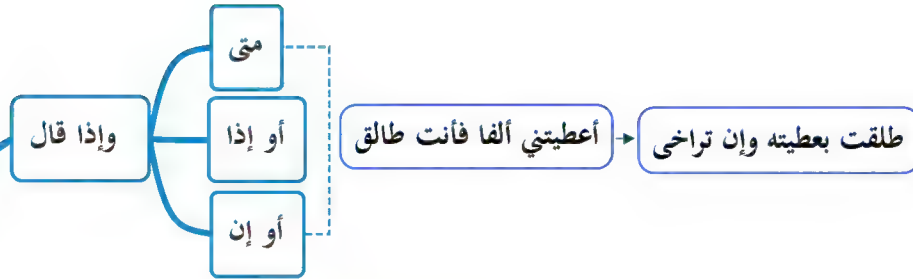








فصل في تعليق الخلع والطلاق



ولا يسقط الخلع غيره من الحقوق

وإن علق طلاقها بصفة ثم أبانها فوجدت ثم نكحها

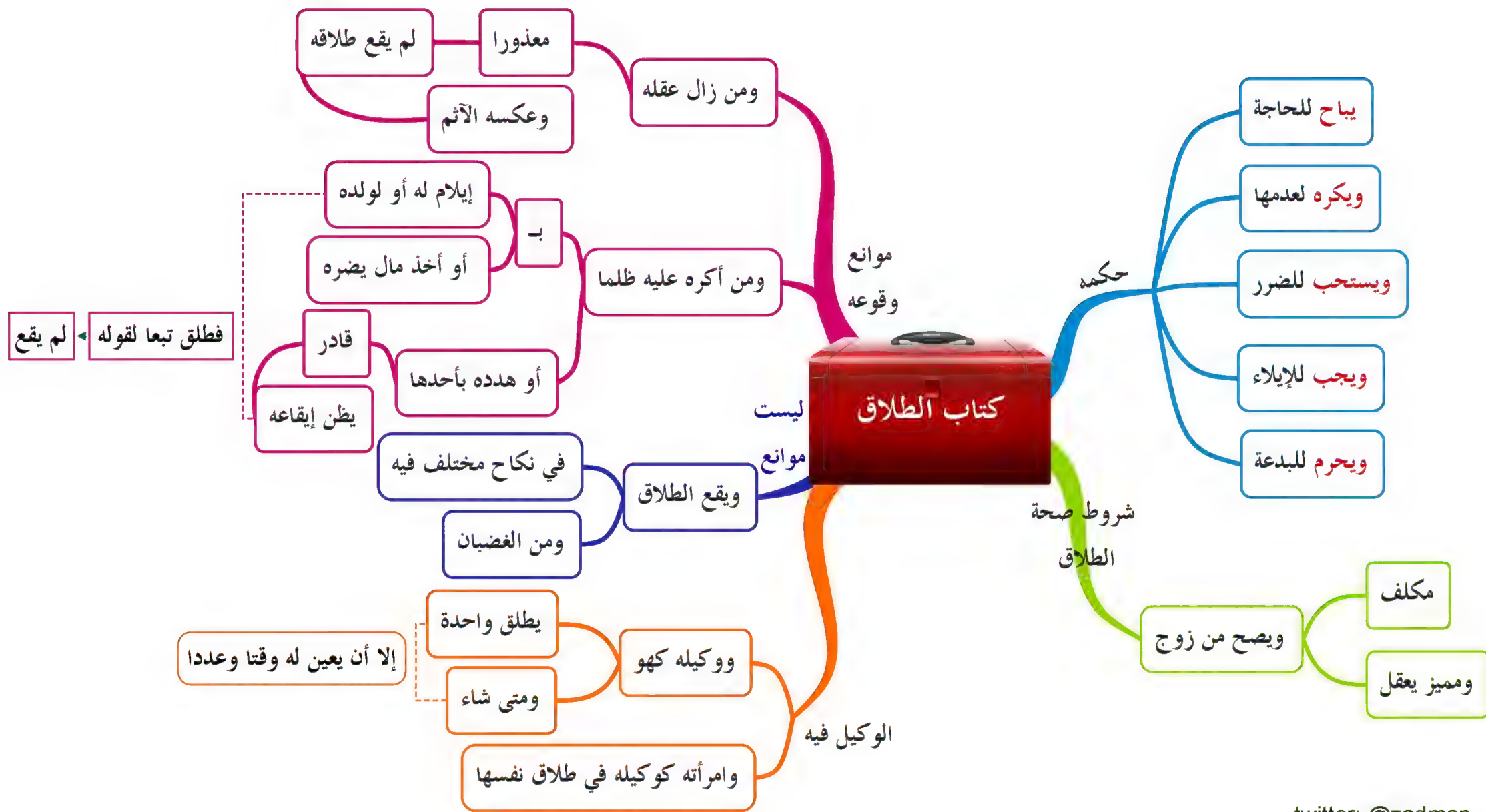
والا

فلا

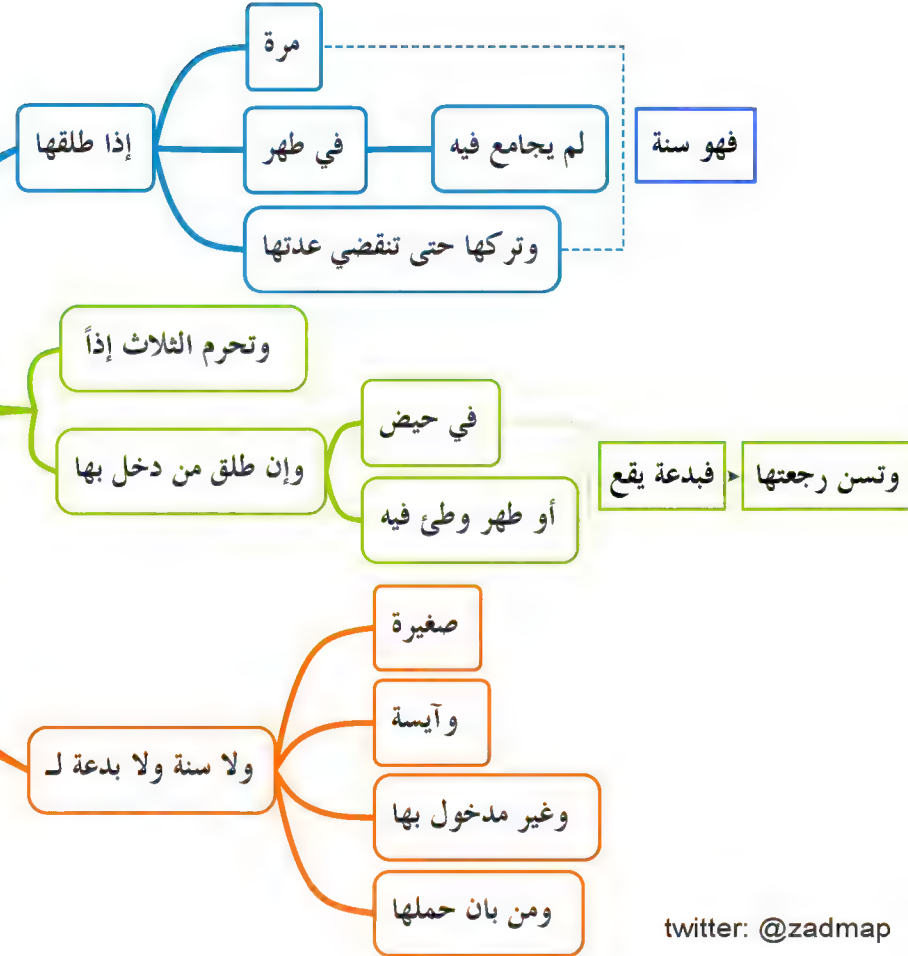
فوجدت بعده

طلقت

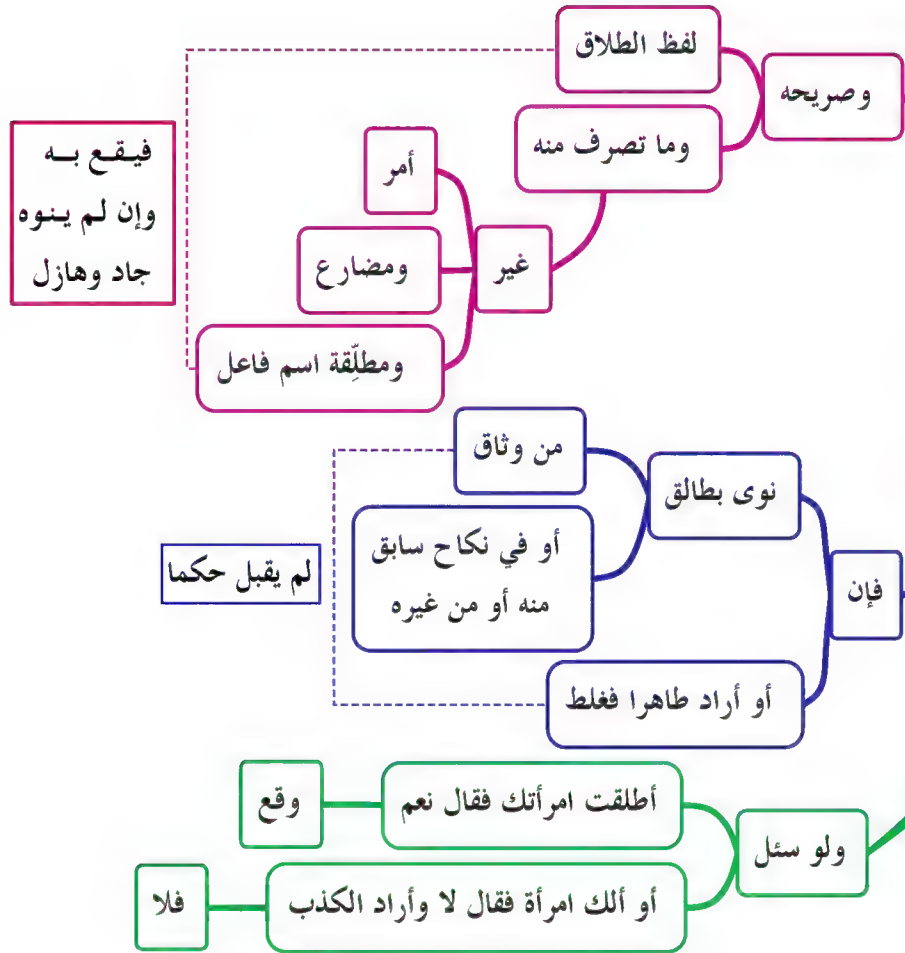
كتاب الطلاق



فصل في سنة الطلاق وبدعته وصريحه



twitter: @zadmap



فصل في كنايات الطلاق

وكناياته

الظاهرة نحو

أنت خلية وبرية وبائن وبنة وبتلة

وأنت حرة

وأنت الحرج

والخفية نحو

اخرجني واذهبي

وذوقي وتجري

واعتدي واستبرئي

واعترلي

ولست لي بامرأة

والحقي بأهلك

وما أشبه

ولا يقع بكناية
ولو ظاهرة طلاق

إلا بنية مقارنة للفظ

إلا في حال

خصومة

أو غضب

أو جواب سؤالها

فلو لم يرده أو أراد
غيره في هذه الأحوال

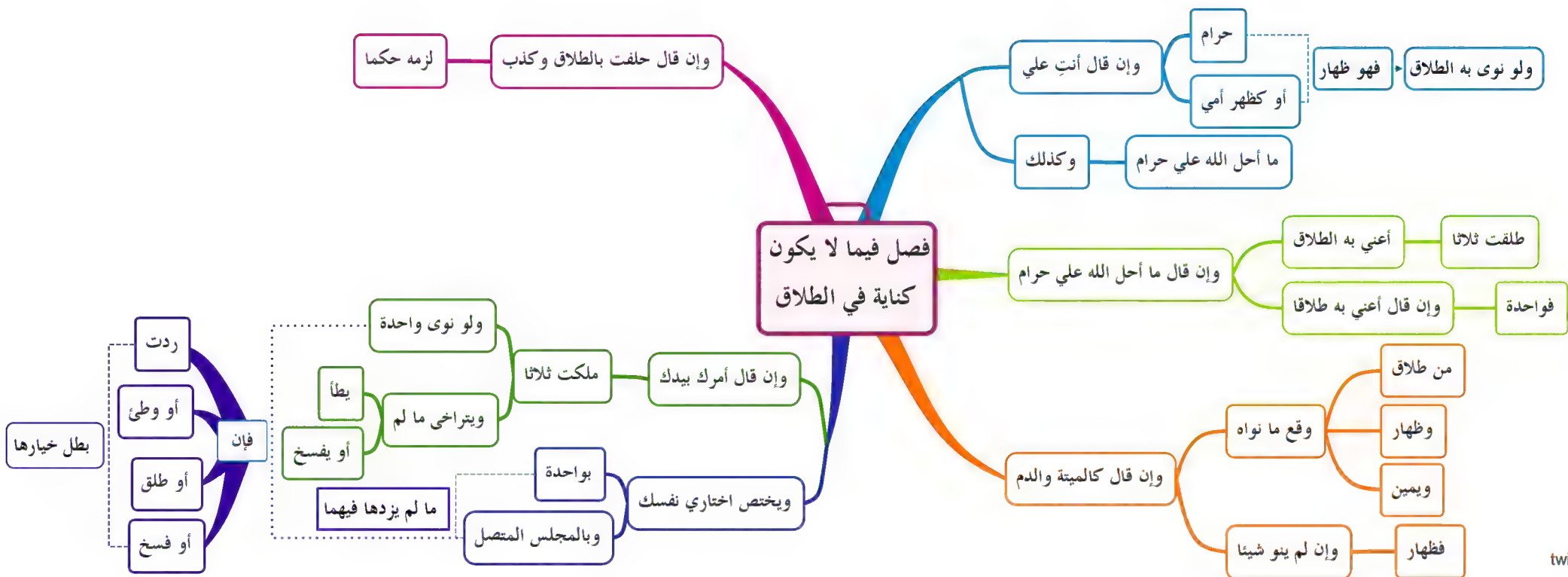
لم يقبل حكما

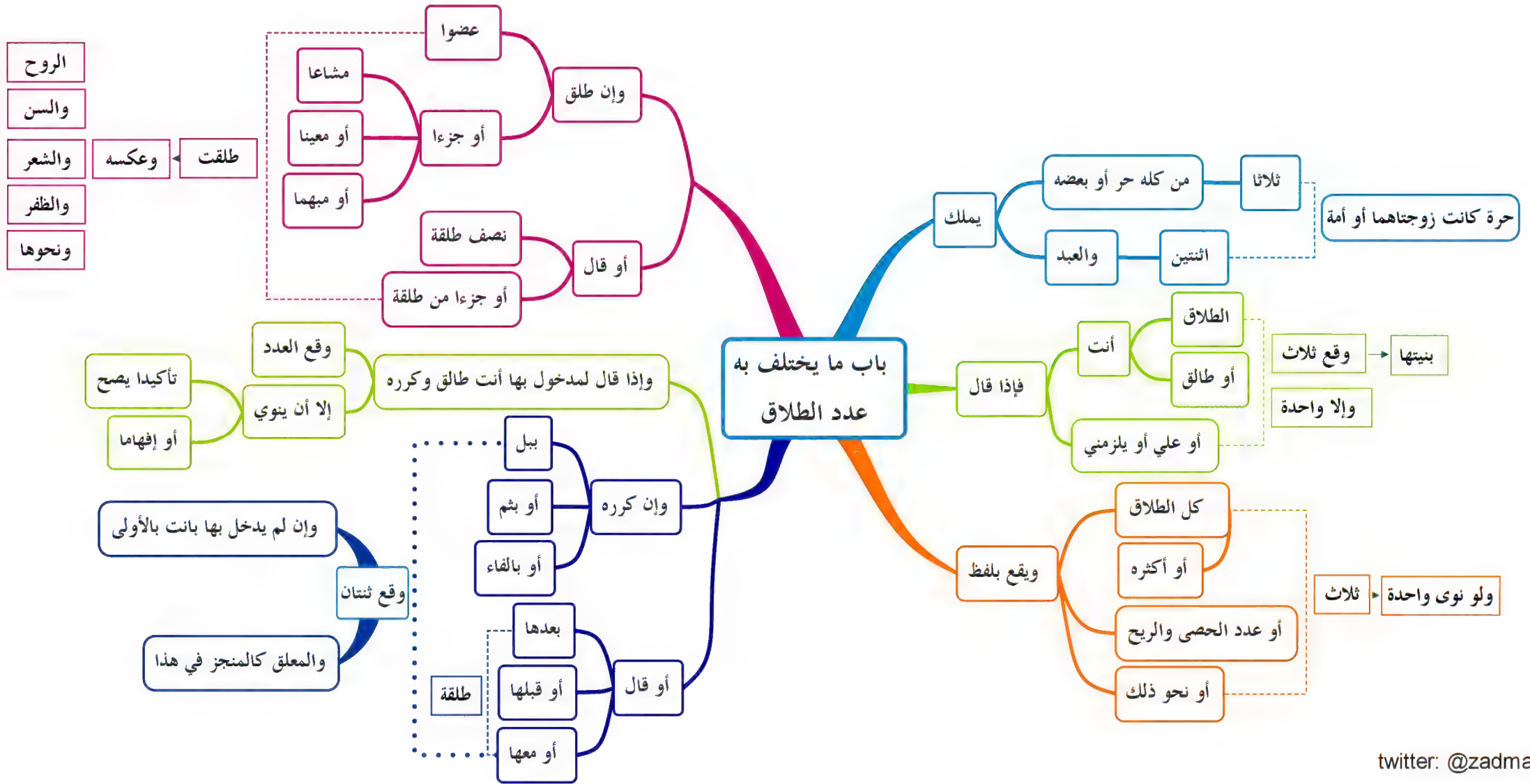
ويقع مع النية

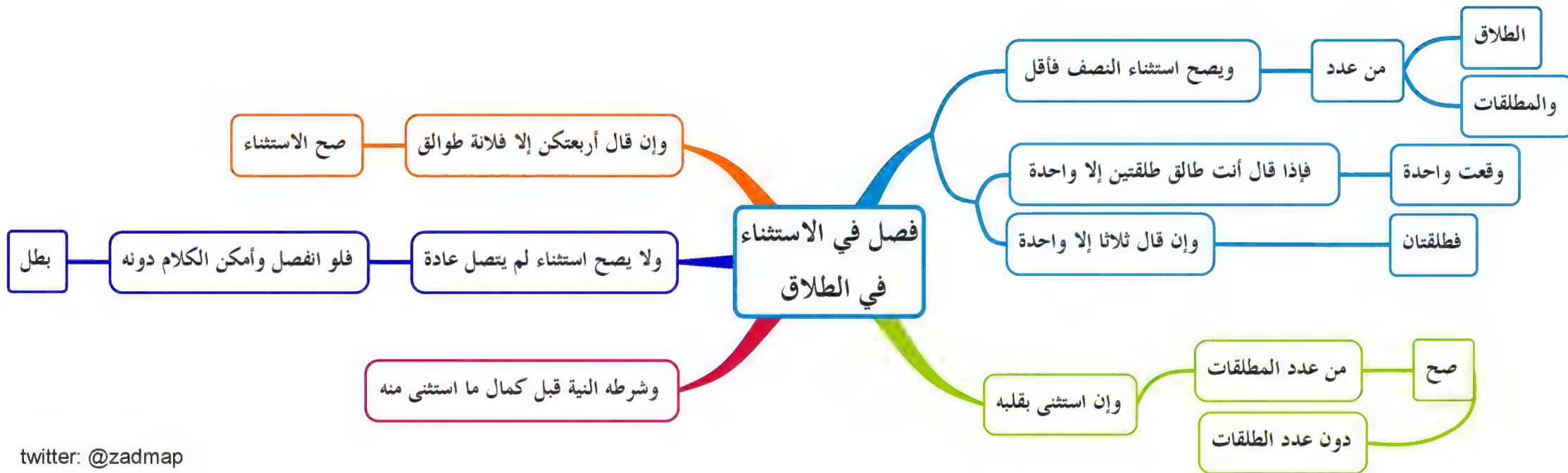
بالظاهرة ثلاث

وإن نوى واحدة

وبالخفية ما نواه

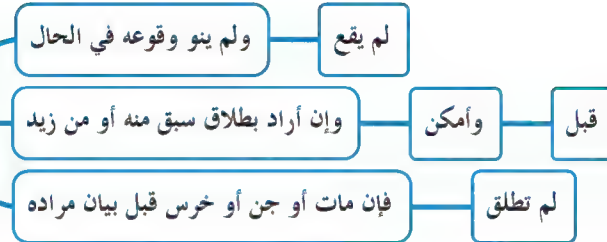






باب الطلاق في الماضي والمستقبل

إذا قال أنت طالق أمس
أو قبل أن أنكحك



وإن قال طالق ثلاثا
قبل قدوم زيد بشهر

فقدم

قبل مضيه

لم تطلق

وبعد شهر وجزء تطلق فيه

يقع

فإن خالعهما

بعد اليمين بيوم وقدم بعد شهر ويومين

وعكسهما بعد شهر وساعة

صح الخلع وبطل الطلاق

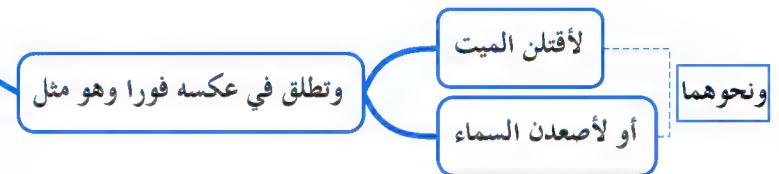
وإن قال طالق قبل موته

طلقت في الحال

وعكسه

معه أو بعده

فصل في تعليق الطلاق بالمستحيل والطلاق في المستقبل



وأنت طالق اليوم إذا جاء غد لغو

وإن قال في

غد

أو السبت

أو رمضان

طلقت في أوله

الشهر

أو اليوم

طلقت في الحال

وإذا قال أنت طالق في هذا

وإن قال أردت آخر الكل

دين وقبل



باب تعليق الطلاق بالشروط

لا يصح إلا من زوج

ولو قال عجلته

فإذا علقه بشرط لم تطلق قبله

وقع في الحال

وإن قال سبق لساني بالشرط ولم أرده

لم يقبل حكما

وإن قال أنت طالق وقال أردت إن قمت

إن
وأي
إذا
ومن
ومنى
وكلما

وأدوات الشرط

وهي وحدها للتكرار

كلما

وكلها ومهما

ما تفيد أدوات الشرط

للتراخي

بلا لم

أو نية فور

أو قرينته

نية فور

أو قرينته

إلا إن مع عدم

ومع لم للفور

فإذا قال إن قمت أو إذا أو متى أو أي وقت أو من قامت أو كلما قمت فأنت طالق

فمتى وجد طلقت

وإن تكرر الشرط لم يتكرر الحث

إلا في كلما

وإن لم أطلقك فأنت طالق

ولم ينو وقتا

ولم تقم قرينة بفور

طلقت في آخر حياة أولهما موتا

ولم يطلقها

ومتى لم

أو إذا لم

أو أي وقت لم

أطلقك فأنت طالق

ولم يفعل

ومضى زمن يمكن إيقاعه فيه

طلقت

وكلما لم أطلقك فأنت طالق

ومضى ما يمكن إيقاع ثلاث مرتبة فيه

ولم يطلقها

طلقت المدخول بها ثلاثا

وتبين غيرها بالأولى

وإن قمت

فقعدت

أو ثم قعدت

أو إن قعدت إذا قمت

أو إن قعدت إن قمت

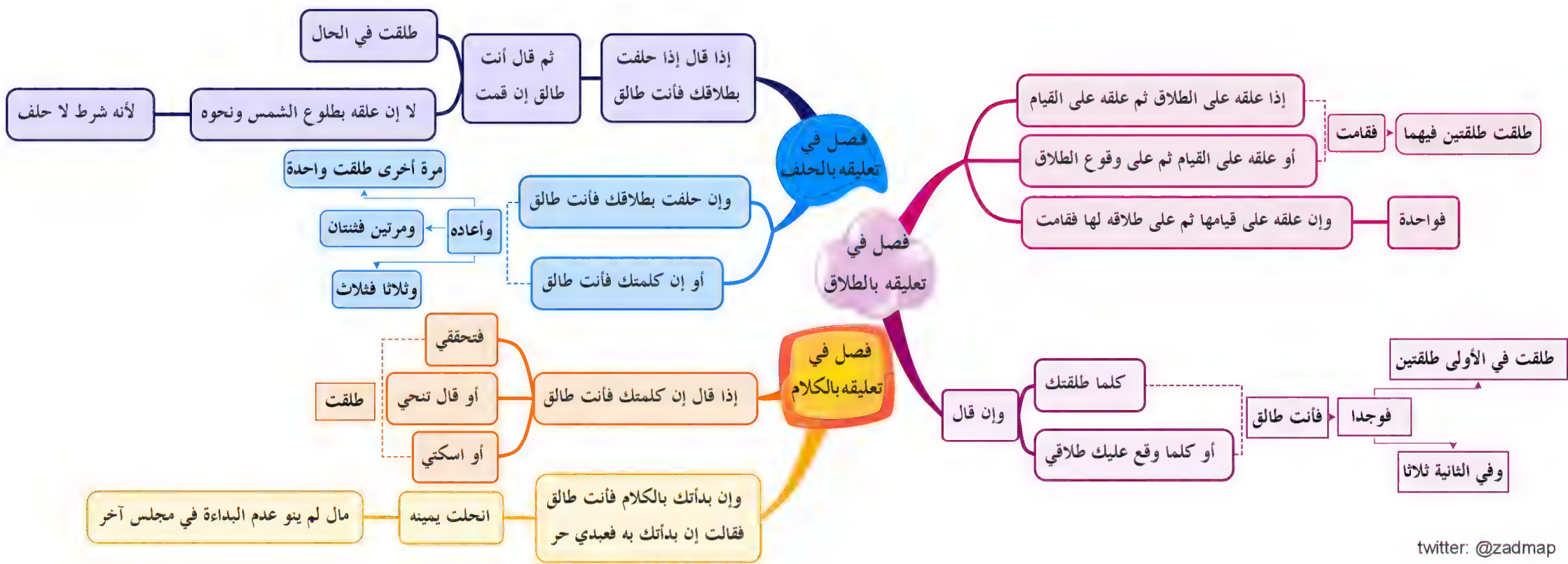
فأنت طالق

لم تطلق حتى تقوم ثم تقعد

وبالواو تطلق بوجودهما

وبأو بوجود أحدهما





فصل في تعليقه بالإذن



فصل في مسائل متفرقة



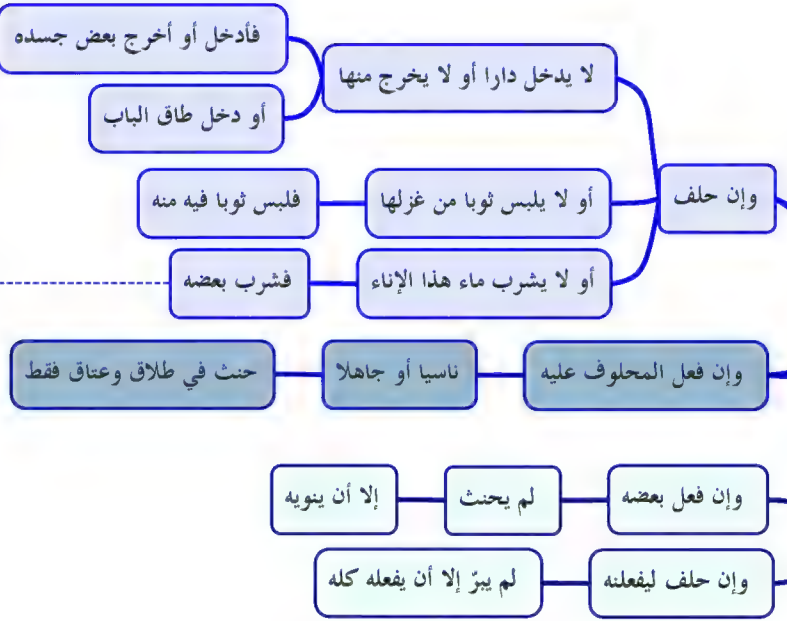
فصل في تعليقه بالمشيئة



المعص لا يكون كلاماً

فصل في

مسائل متفرقة



لم يحنث

باب التأويل في الحلف

أن يريد بلفظه ما يخالف ظاهره ومعناه

إلا أن يكون ظالما فإذا حلف وتأول يمينه نفعه

فإن حلفه ظالم ما لزيد عندك شيء وله عنده ودیعة بمكان

فنوى غيره

أو ب (ما) الذي

أو حلف ما زيد ههنا ونوى غير مكانه

أو حلف على امرأته لا سرقني شيئا

فخانتها في وديعتها

ولم ينوها

لم يحث في الكل

باب الشك في الطلاق

من شك في

طلاق

أو شرطه

لم يلزمه

وإن شك في عدده

فطلقة

وتباح له

فإذا قال لامرأته إحداكما طالق

طلقت المنوية

وإلا من قرعت

وإن تبين أن المطلقة غير التي قرعت ردت إليه ما لم

تتزوج

أو تكن القرعة بحاكم

كمن طلق إحداهما بائنا وأنسيها

وإن قال إن كان هذا الطائر غرابا ففلانة طالق وإن كان حماما ففلانة

وجهل

لم تطلقا

وإن قال لزوجته وأجنبية اسمهما هند: إحداكما طالق أو هند طالق

طلقت امرأته

وإن قال أردت الأجنبية

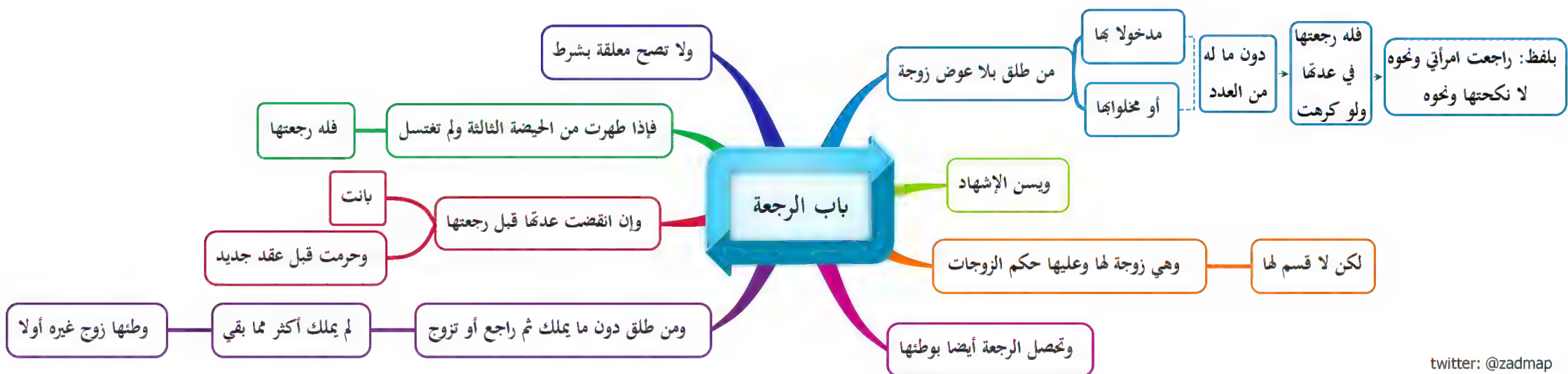
لم يقبل حكما إلا بقرينة

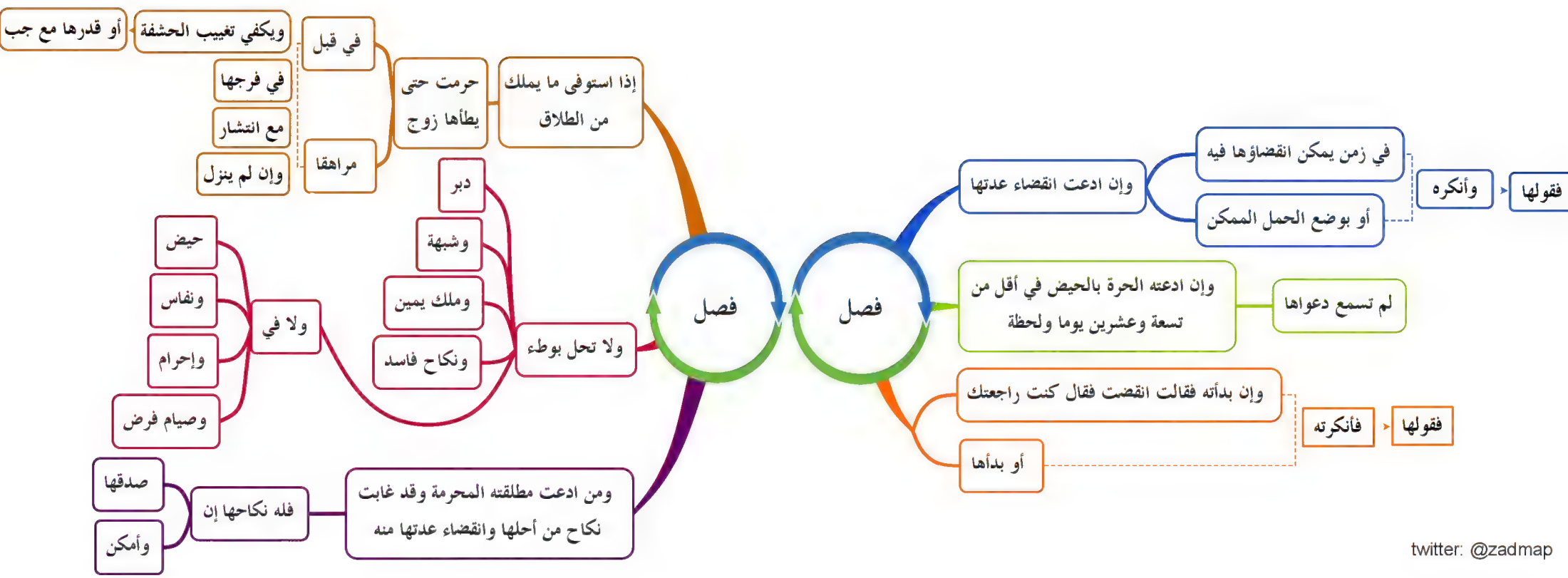
وإن قال لمن ظننها زوجته أنت طالق

طلقت الزوجة

وكذا

عكسها





كتاب الإيلاء

كتاب الإيلاء

وهو حلف زوج

بالله تعالى أو صفته

على ترك وطء زوجته

في قبلها

أكثر من أربعة أشهر

ويصح من

كافر

وقن

ومميز

وغضبان

وسكران

ومريض مرجو برؤه

وممن لم يدخل بها

لا من

مجنون

ومغمى عليه

وعاجز عن وطء

لجب كامل

أو شلل

فإذا قال: والله لا وطئتك

أو حتى

أو عين مدة تزيد على أربعة أشهر

ينزل عيسى

أو يخرج الدجال

تشربي الخمر

أو تسقطي دينك

أو تهبي مالك ونحوه

فمول

فإذا مضى أربعة أشهر من يمينه ولو قنا

فإن وطئ

ولو بتغيب حشفة في الفرج

فقد فاء

وإلا أمره بالطلاق

فإن أبي

طلق حاكم عليه

واحدة

أو ثلاثا

أو فسخ

وإن وطئ

في الدبر

فما فاء

أو دون الفرج

وإن ادعى

بقاء المدة

أو أنه وطئها

وهي ثيب

صدق مع يمينه

وإن كانت بكرا

صدقت

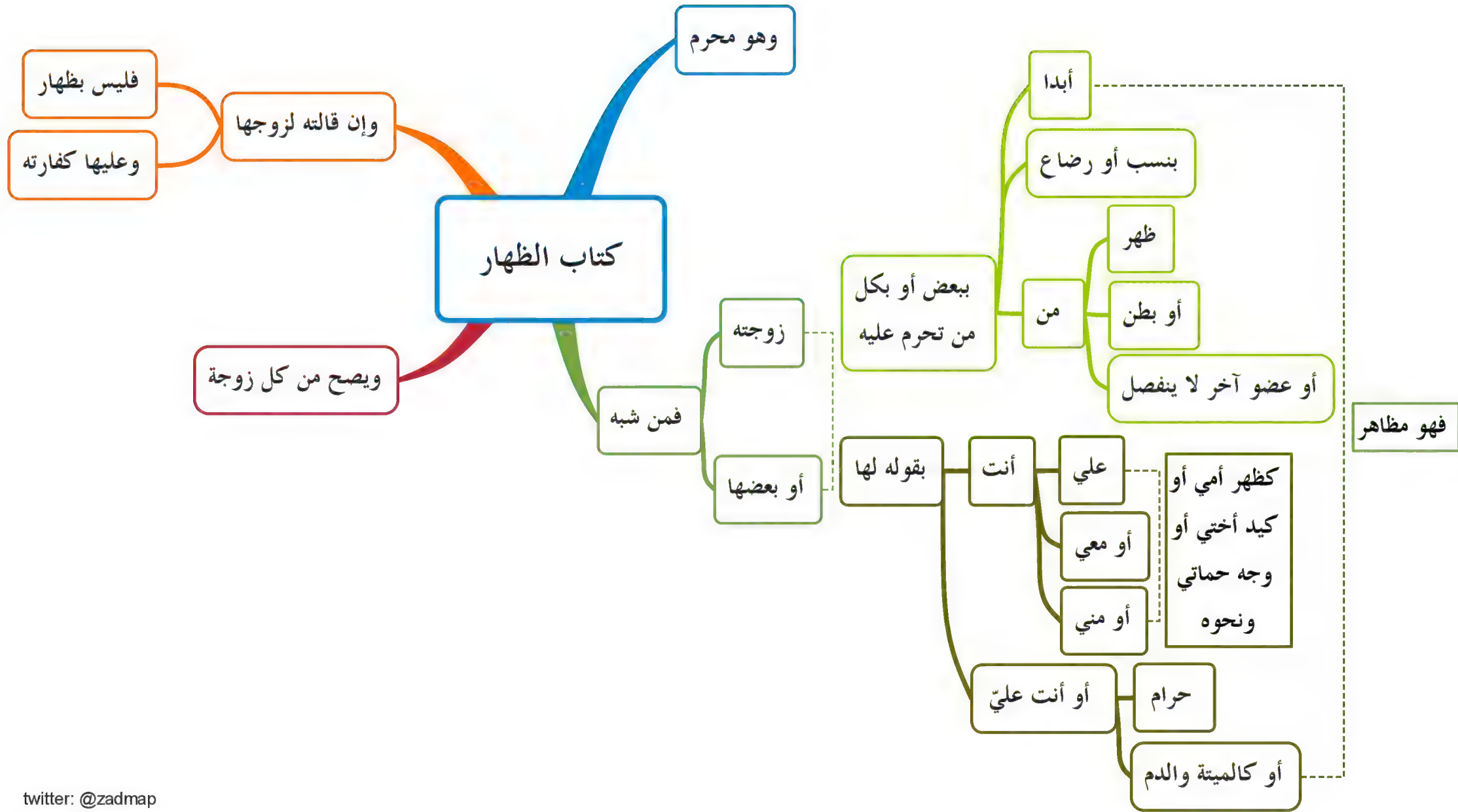
أو ادعت البكارة

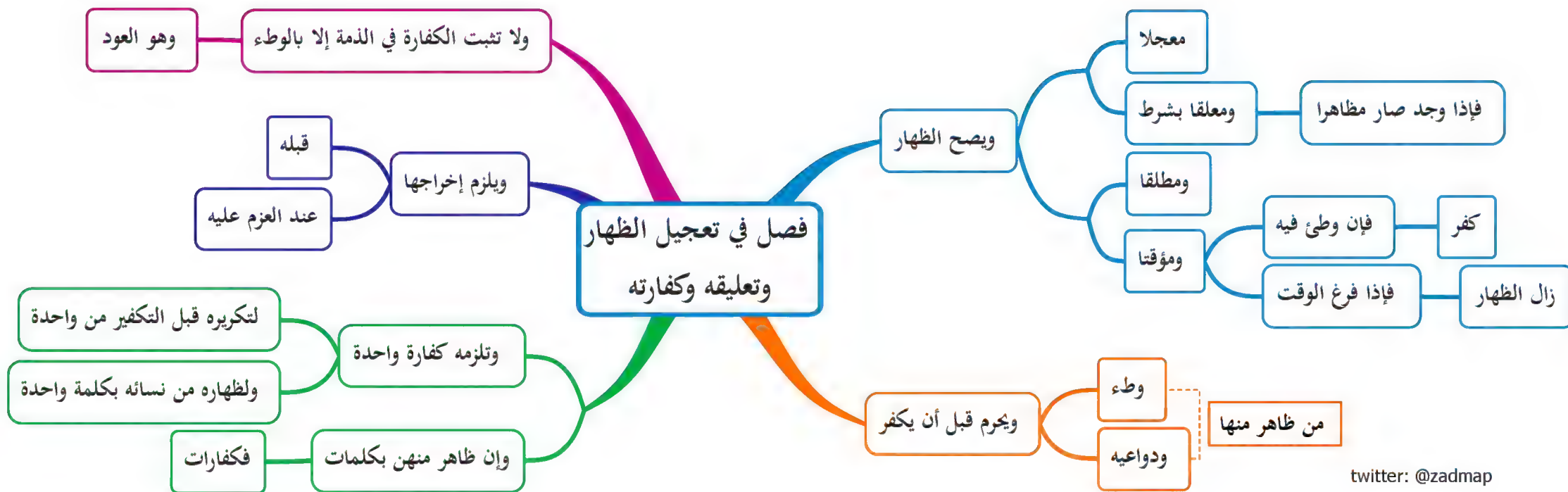
وشهد بذلك امرأة عدل

وإن ترك وطأها إضرارا بها بلا يمين ولا عذر

فكمول

كتاب الظهار





فصل في كفارة الظهار

- كفارته
 - عتق رقبة
 - فإن لم يجد صام شهرين متتابعين
 - فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينا

- ولا تلزم الرقبة إلا لمن ملكها
- فاضلا
 - أو أمكنه ذلك بثمن مثلها
- عن
 - كفايته دائما
 - وكفاية من يمونه
- وما يحتاجه من
 - مسكن
 - وخادم
 - ومركوب
 - وعرض بذلة
 - وثياب تجميل
- وعن
 - مال يقوم كسبه بمؤنته
 - وكتب علم
 - ووفاء دين

- ولا يجزئ في الكفارات كلها إلا رقبة
- ولا يجزئ
 - مريض ميؤوس منه ونحوه
 - ولا أم ولد

- ويجزئ
 - المدبر
 - وولد الزنا
 - والأحمق
 - والمرهون
 - والجاني
 - والأمة الحامل
 - ولو استثنى حملها

- مؤمنة
- سليمة من عيب بضر بالعمل ضررا بينا
- كالعمى وشلل اليد أو الرجل أو قطعها أو أقطع الأصبع الوسطى أو السبابة أو الإبهام أو الأظفلة من الإبهام أو أقطع الخنصر والبنصر من يد واحدة

فصل في تتابع الصوم وغيره في كفارة الظهار

يجب التتابع في الصوم

رمضان

أو فطر يجب كـ

أو أفطر

عيد

وأيام تشريق

وحيض

وجنون

ومرض مخوف

ونحوه

لم ينقطع

ناسيا

أو مكرها

أو لعذر يبيح الفطر

ويجزئ التكفير بما يجزئ في فطرة فقط

ولا يجزئ من البر أقل من مد

ولا من غيره أقل من مدين

وإن غدى المساكين أو عشاها لم يجزئه

وتجب النية في التكفير من صوم وغيره

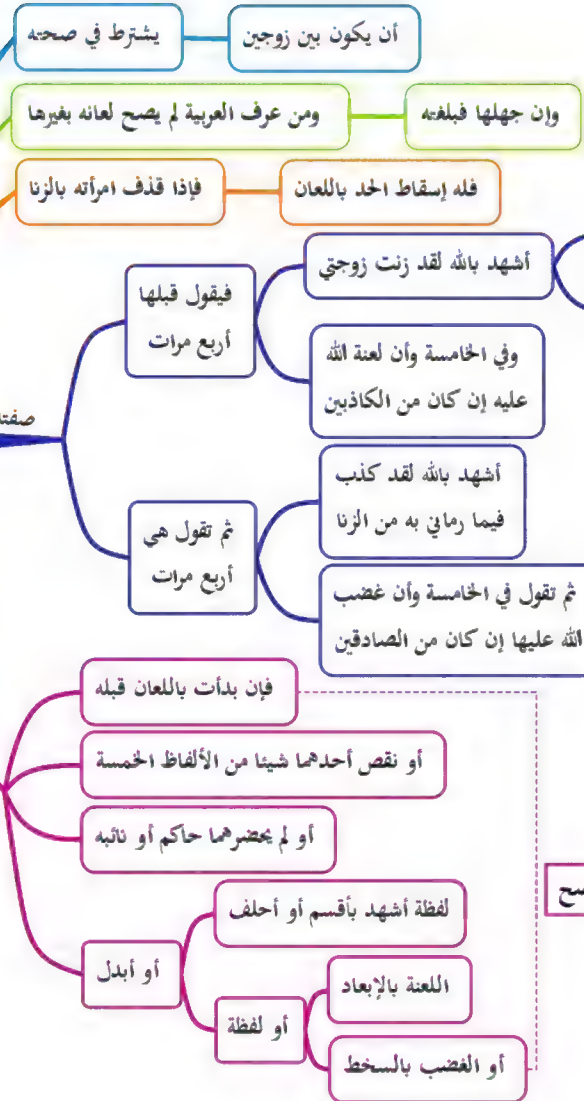
وإن أصاب المظاهر منها ليلا أو نهارا انقطع التتابع

وإن أصاب غيرها ليلا لم ينقطع

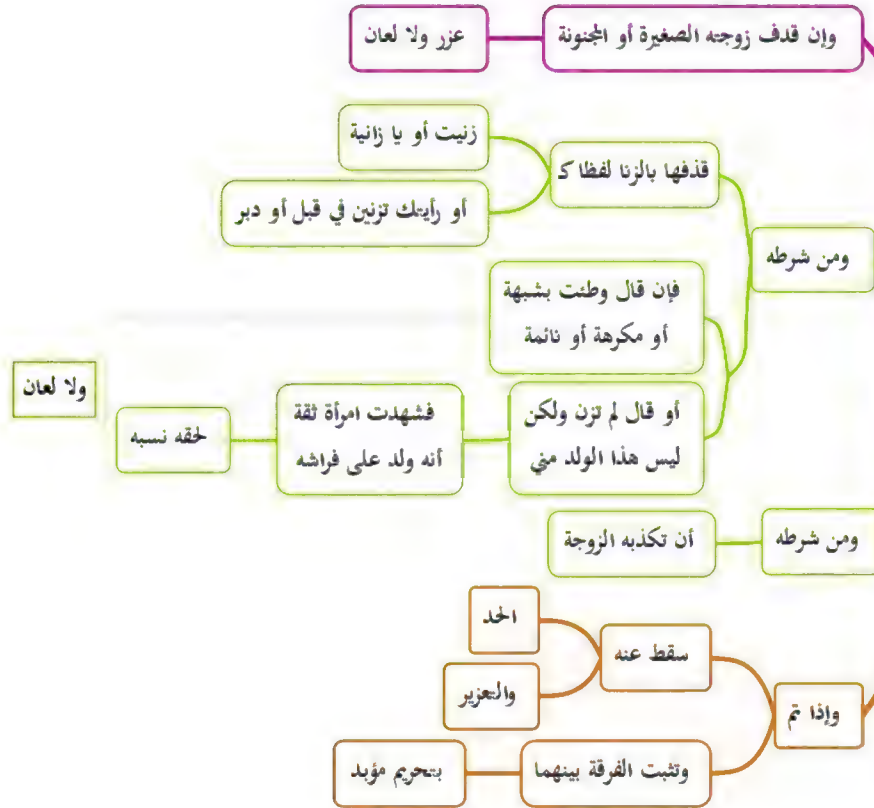
كتاب اللعان

كتاب اللعان

صفته



فصل في بقية الشروط



فصل فيما يلحق من النسب

twitter: @zadmap

ومن اعترف بوطء أمته
في الفرج أو دونه

فولدت لنصف سنة
فأزيد لحقه ولدها

إلا أن

يدعي الاستبراء

ويحلف عليه

وإن قال وطئتها دون الفرج
أو فيه ولم أنزل أو عزلت

لحقه

وإن اعتقها أو باعها بعد اعترافه
بوطئها فأنت بولد لدون نصف سنة

لحقه

والبيع باطل

من ولدت زوجته
من أمكن أنه منه
لحقه

بأن تلده

بعد نصف سنة
منذ أمكن وطؤه

أو دون أربع
سنين منذ أبانها

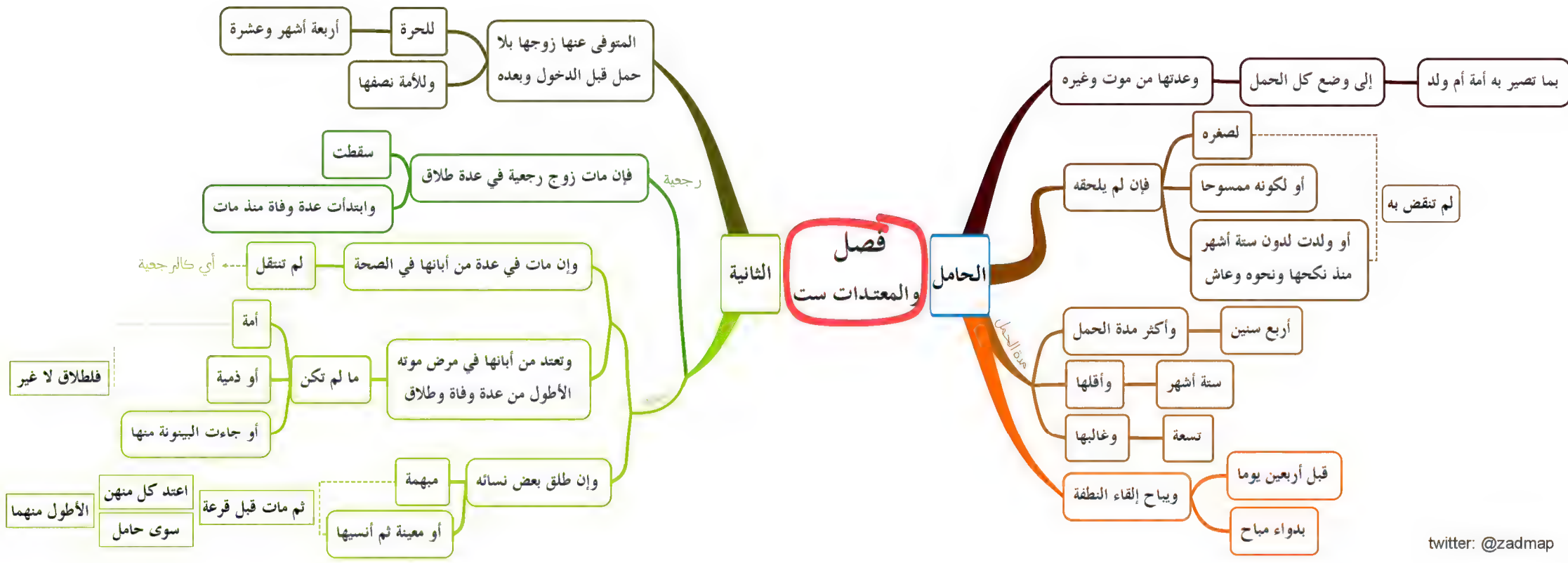
وهو ممن يولد لمثله

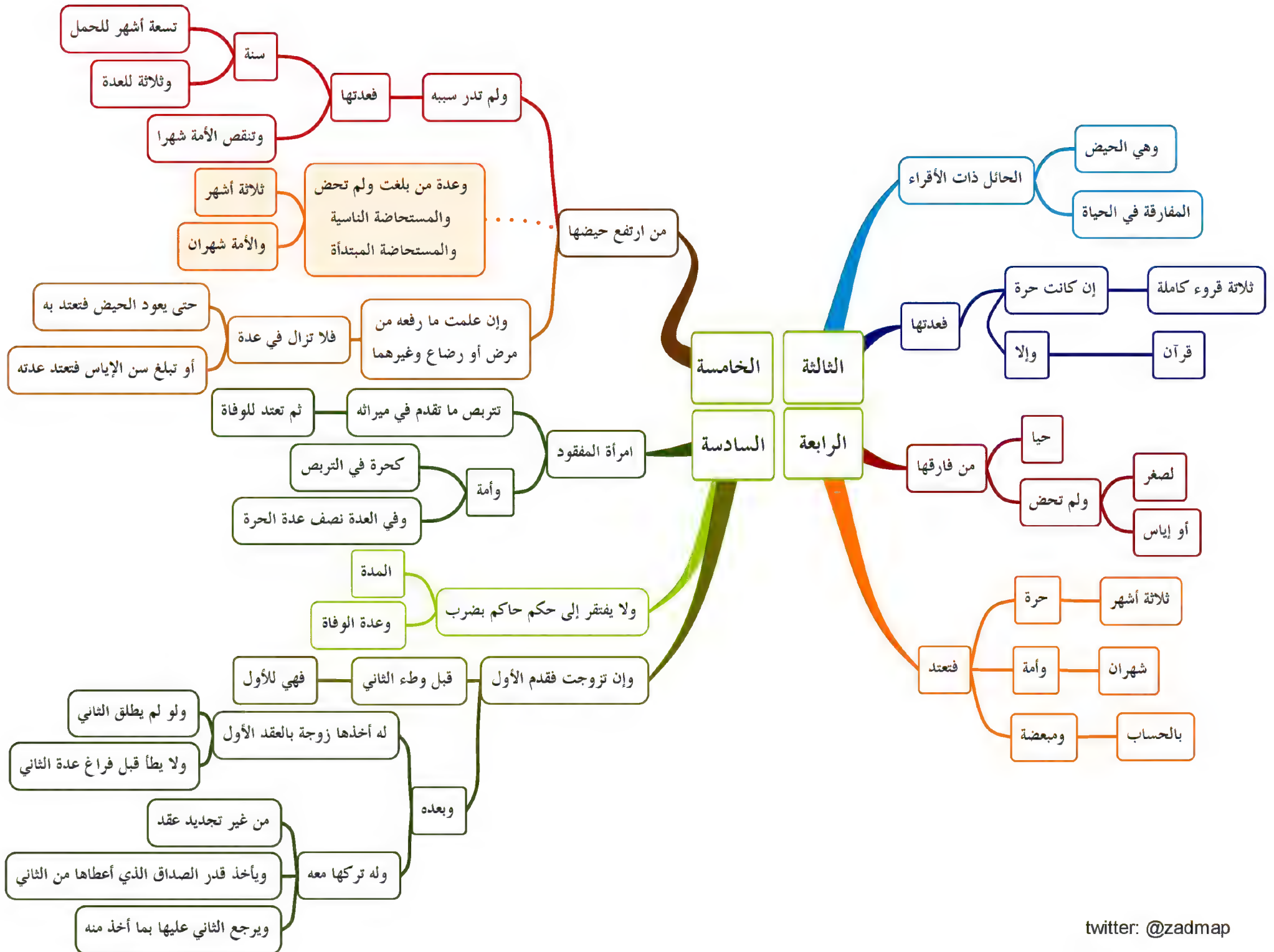
كأبن عشر

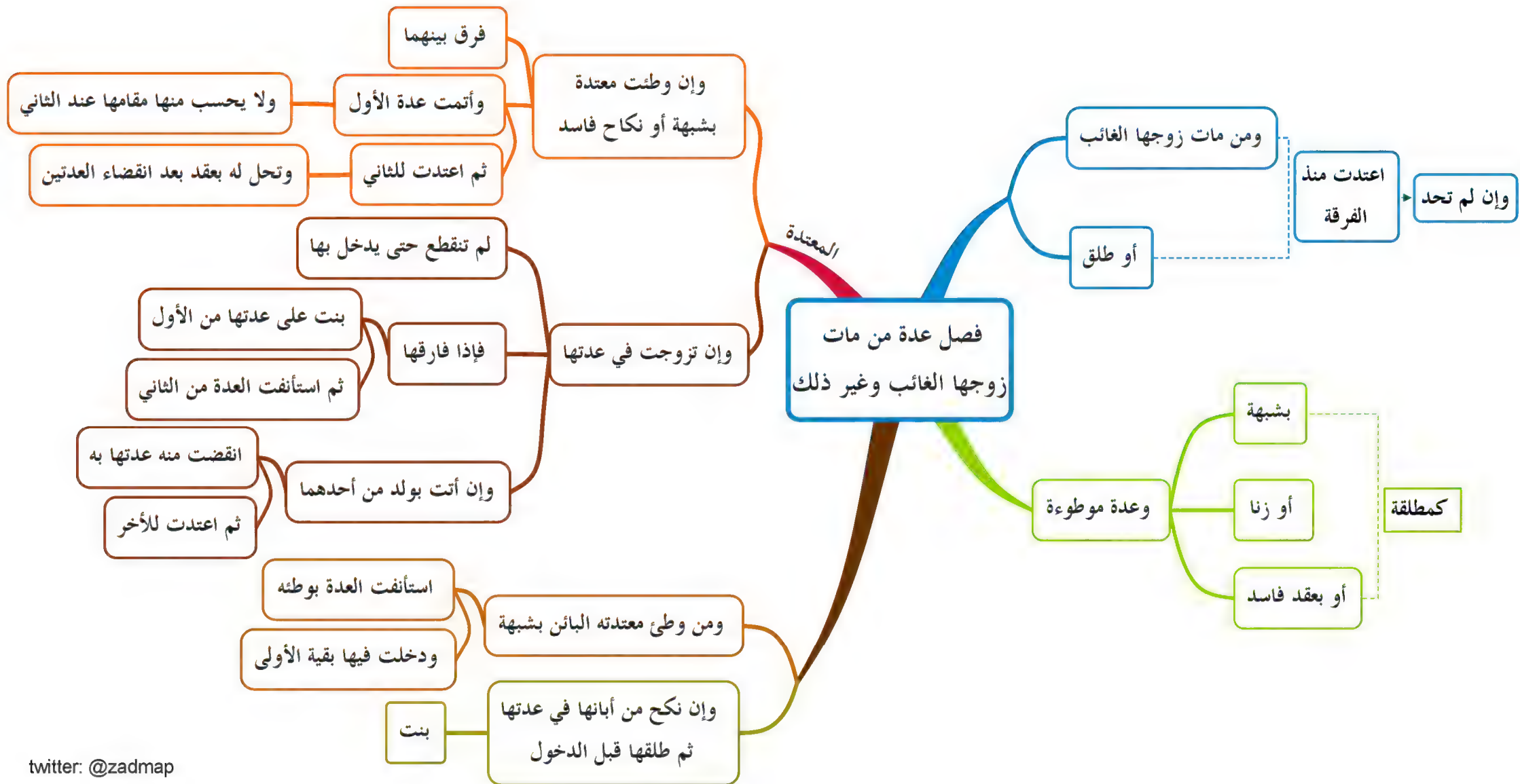
ولا يحكم ببلوغه إن شك فيه

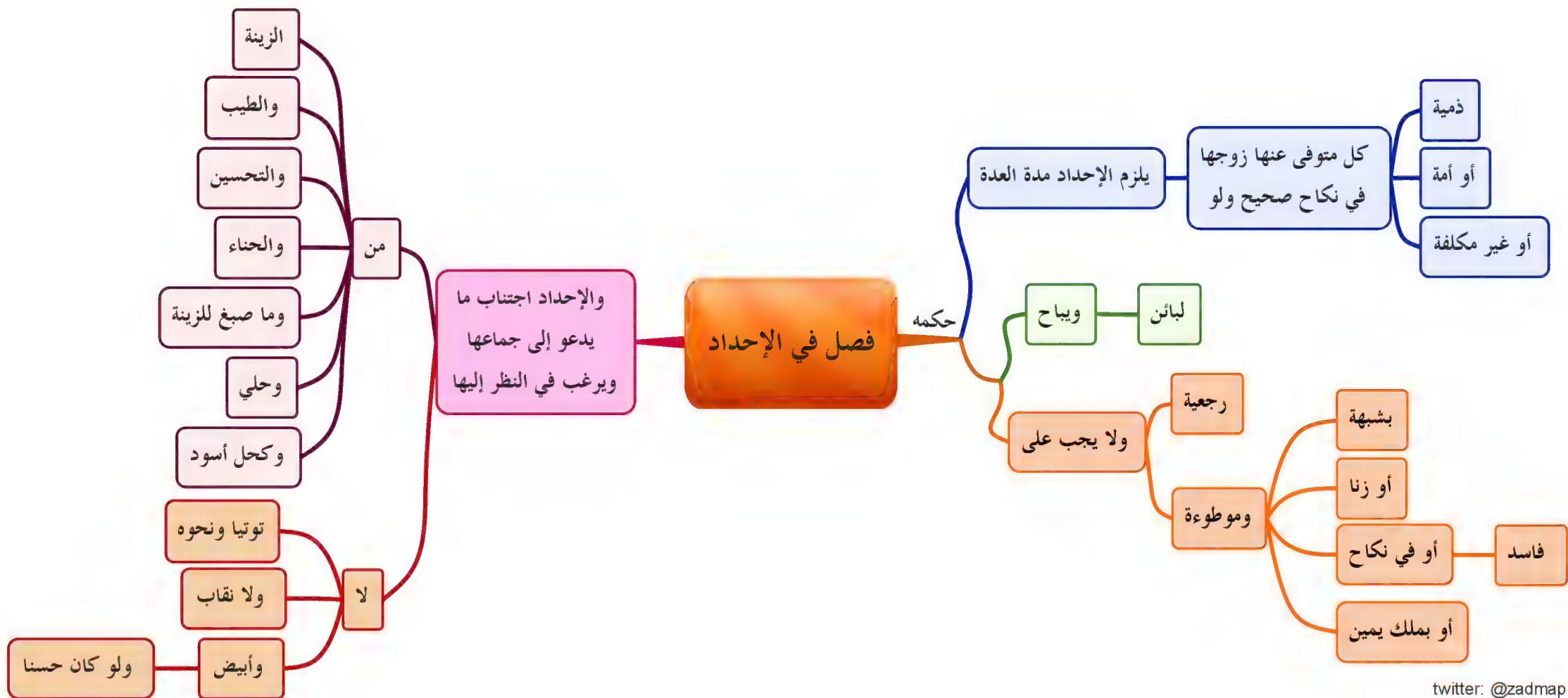
كتاب العدد











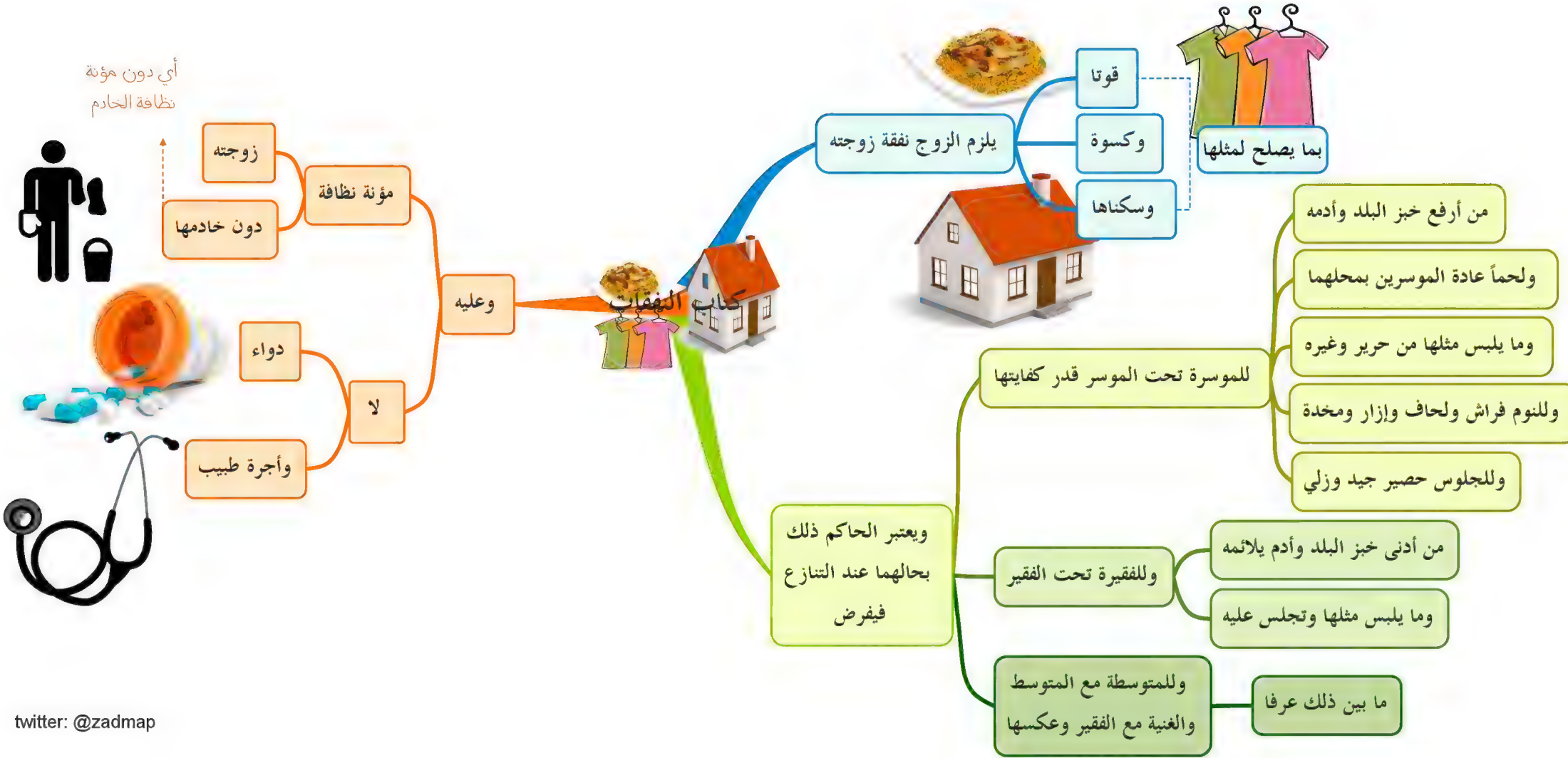




كتاب الرضاع



كتاب النفقات



فصل نفقة المعتدات ومسقطات النفقة

المعتدات

ونفقة المطلقة الرجعية وكسوتها وسكنائها

كالزوجة

ولا قسم لها

والنفقة للحمل

لا لها من أجله

والبائن بفسخ أو طلاق

لها ذلك إن كانت حاملا

ولا نفقة ولا سكنى

لمتوفى عنها

ولها أخذ نفقة كل يوم في أوله

وليس لها

قيمتها

ولا عليها أخذها

فإن اتفقا

عليه

أي على أخذ القيمة

أو على تأخيرها أو تعجيلها

مدة طويلة أو قليلة

جاز

ولها الكسوة كل عام مرة

في أوله

وإذا غاب ولم ينفق

لزمته نفقة ما مضى

وإن أنفقت في غيبته من ماله فبان ميتا

غرمها الوارث ما أنفقته بعد موته

مسقطات النفقة

ولو ظلما

ومن حبست

أو نشرت

أو تطوعت بلا إذنه بـ

صوم

أو حج

أو أحرمت بنذر

حج

أو صوم

أو صامت

عن كفارة

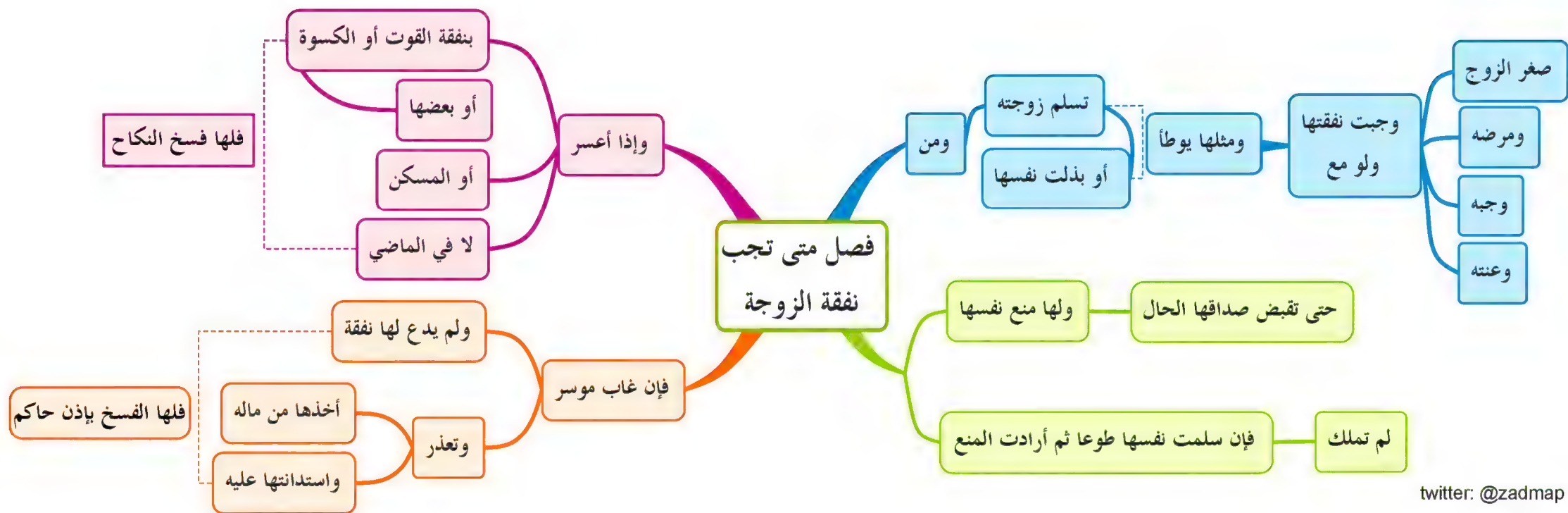
أو قضاء رمضان

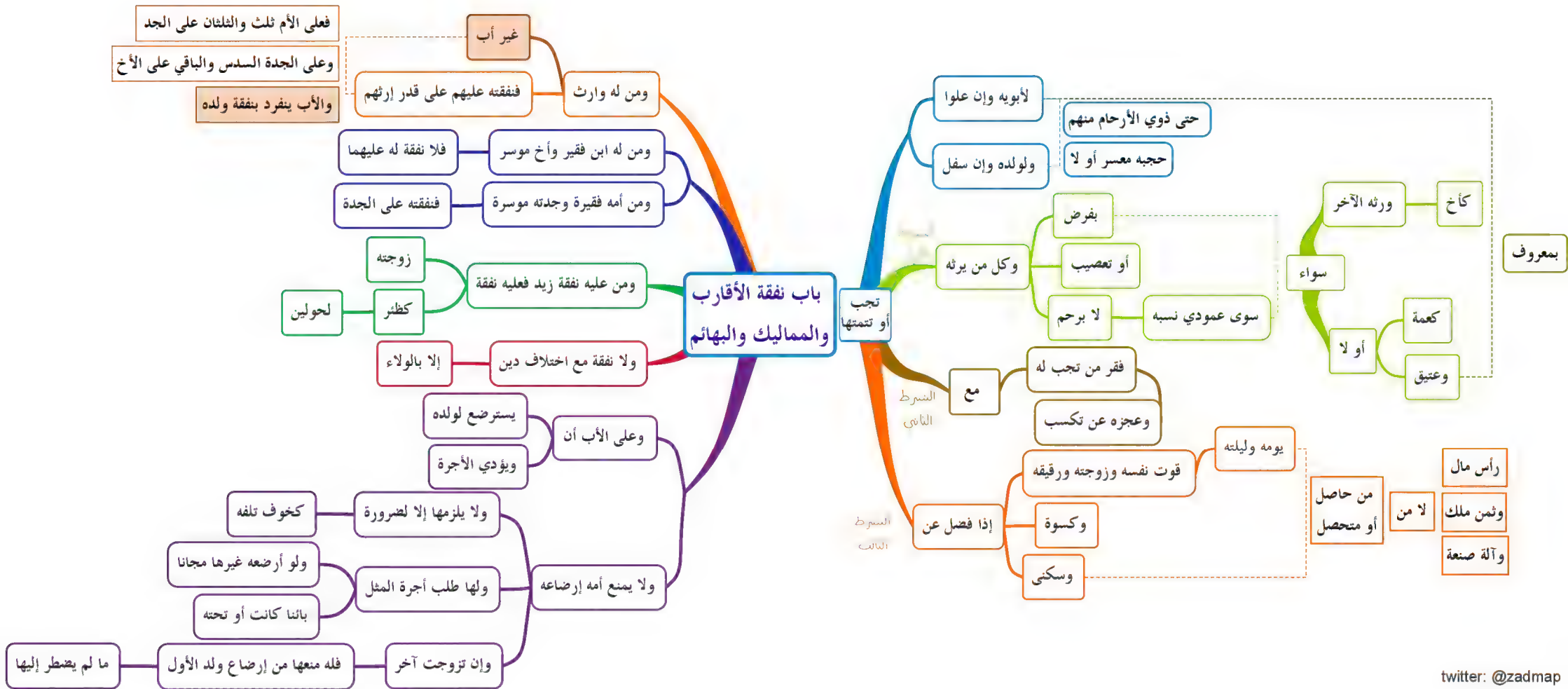
مع سعة وقته

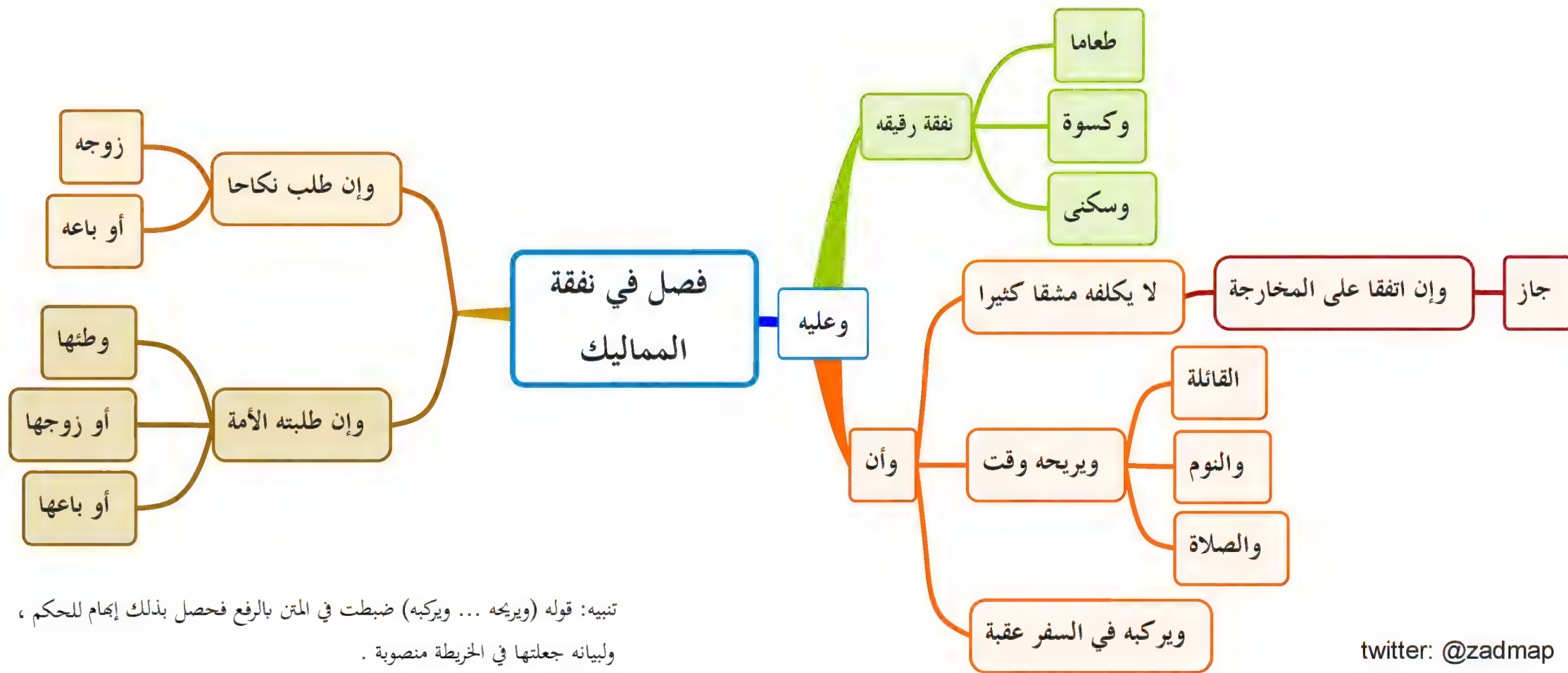
أو سافرت لحاجتها

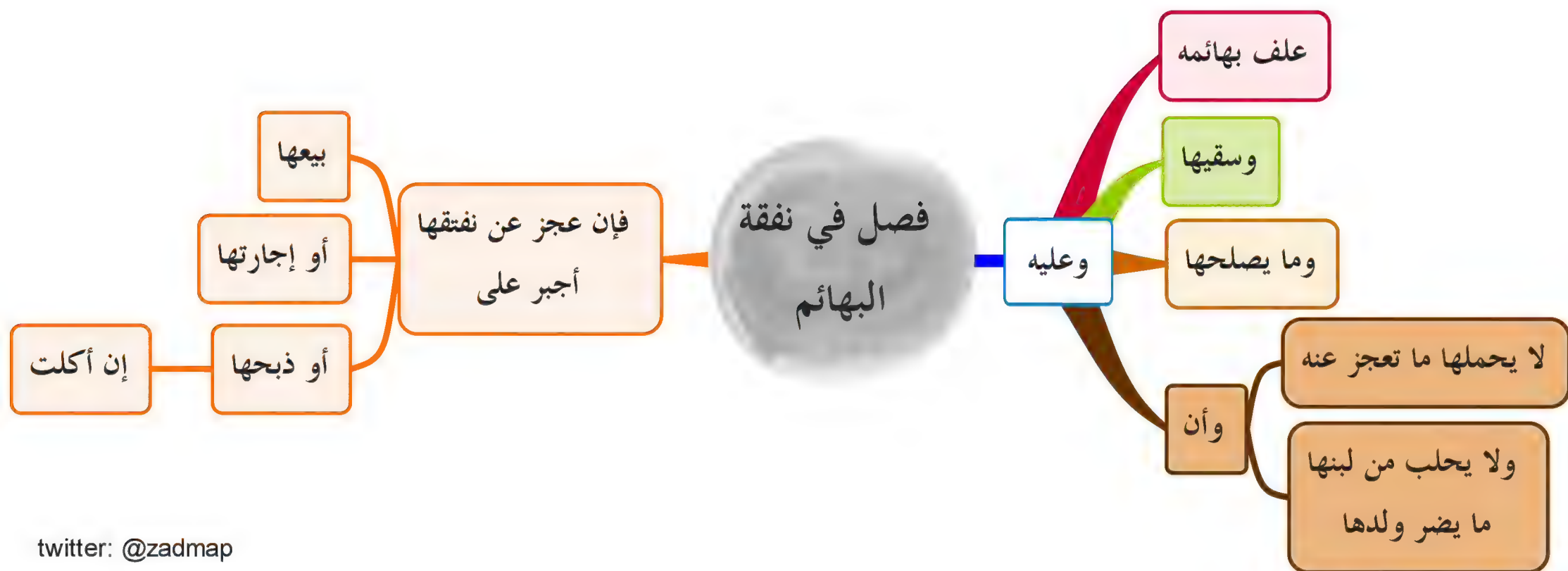
ولو بإذنه

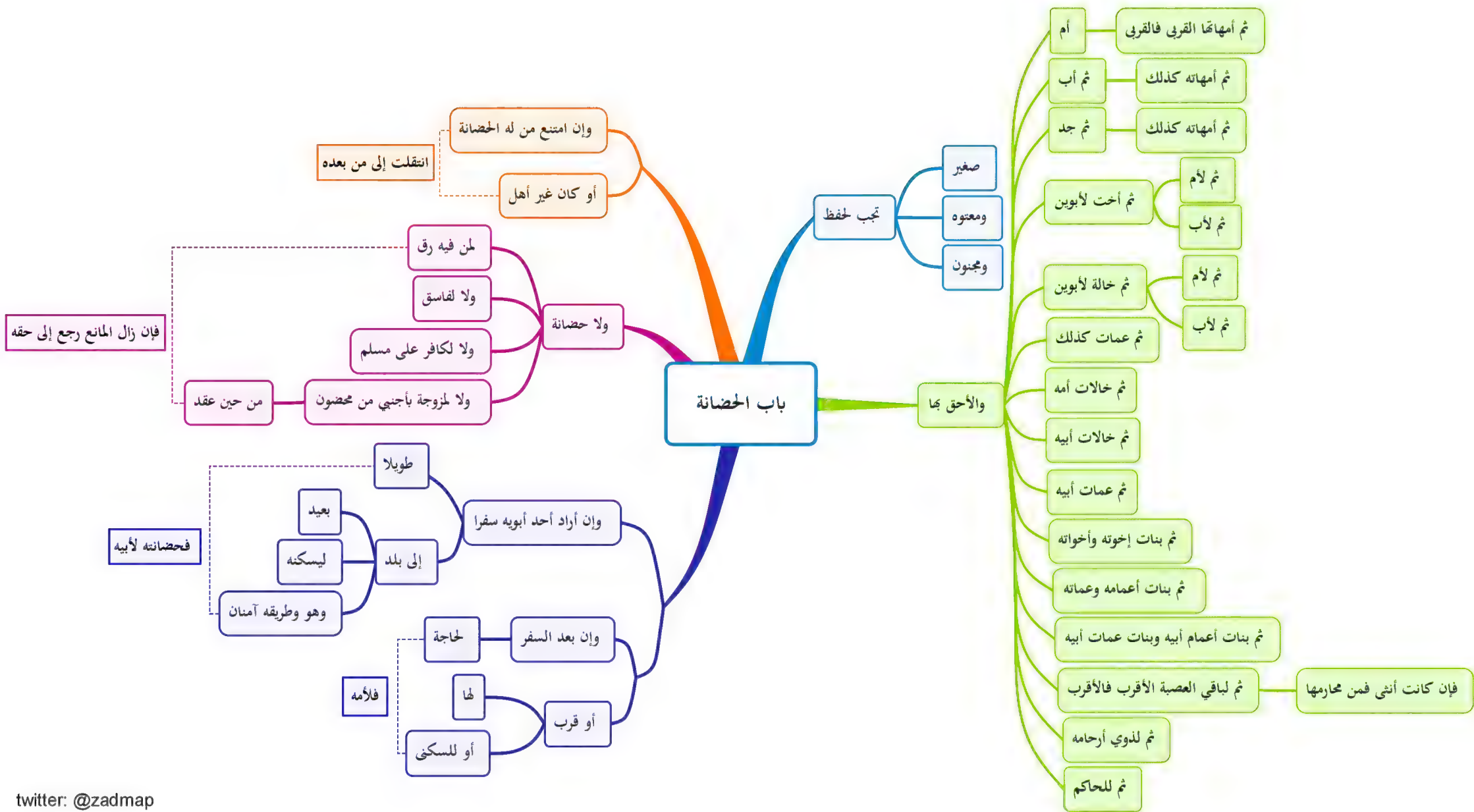
سقطت













کتاب الجنایات

كتاب الجنايات

وهي

- يختص القود به بشرط القصد
- عمد
- وشبه عمد
- وخطأ

فالعمد

أن يقصد

- من يعلمه
- بما يغلب على الظن موته به
- فيقتله

أن يجرحه

بما له مور في البدن

- أو يضربه بحجر كبير ونحوه
- أو يلقي عليه حائطا
- أو يلقيه من شاهق

مثل

- أو يخنقه
- أو يحبسه
- أو يقتله بسحر
- أو يقتله بسم

ثم رجعوا وقالوا: عمدنا قتله أو شهدت عليه بينة بما يوجب قتله

ونحو ذلك

وشبه العمد

أن يقصد جناية

- لا تقتل غالبا
- ولم يجرحه بها

كمن ضربه في غير مقتل

- بسوط
- أو عصا صغيرة
- أو لكره

والخطأ

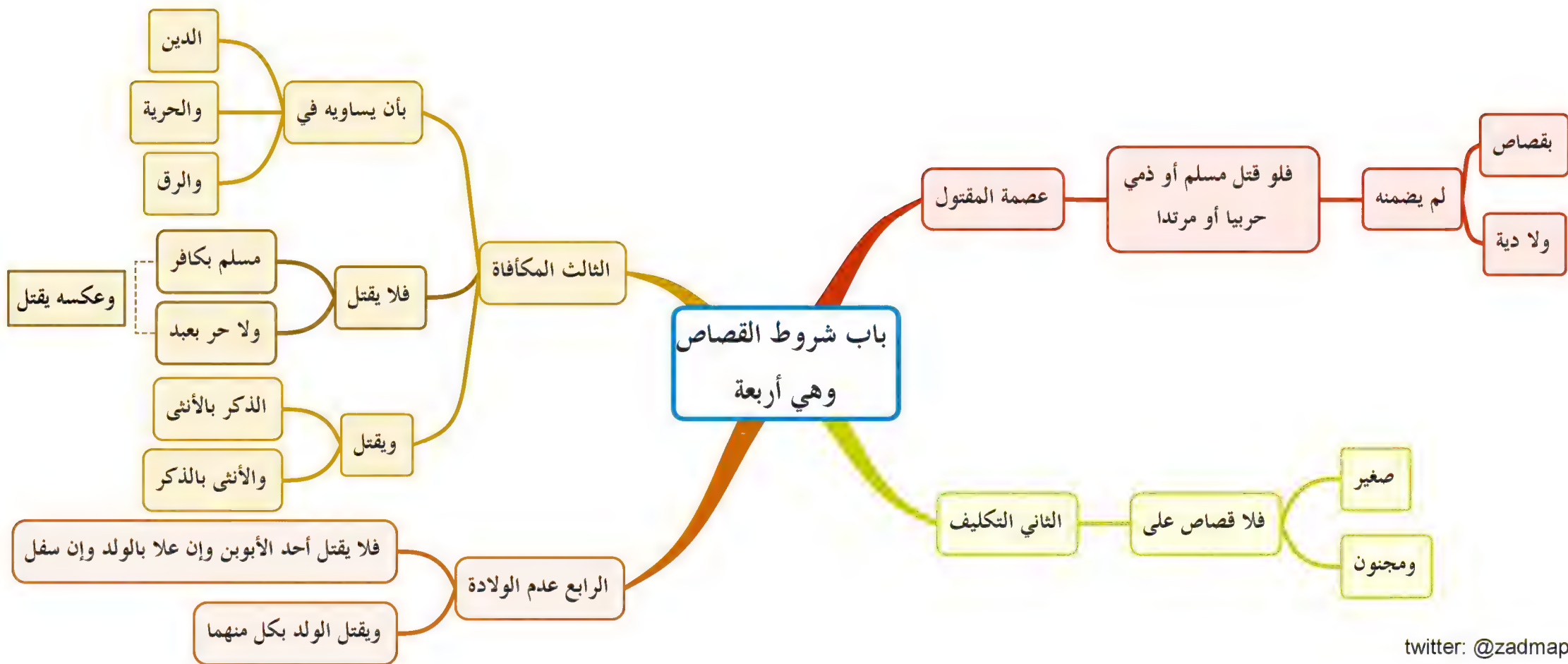
أن يفعل ماله فعله

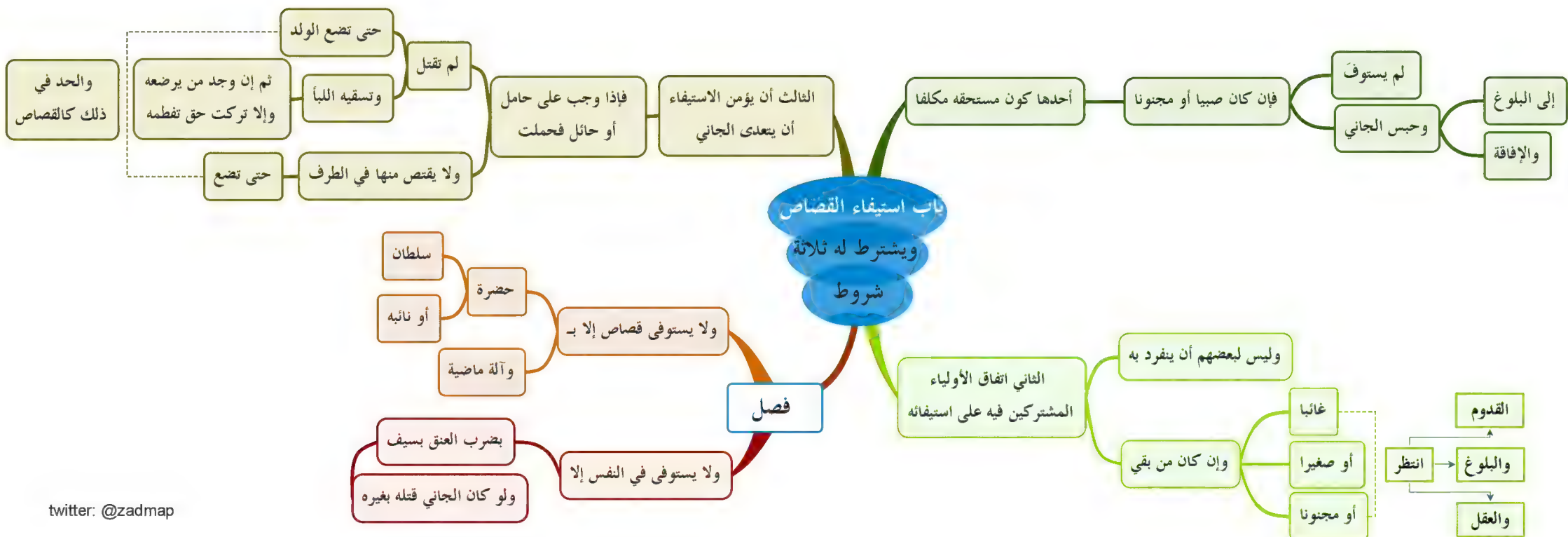
أن يرمي صيدا أو غرضا أو شخصا

فيصيب آدميا لم يقصده

مثل

- وعمد
- الصبي
- المجنون





باب العفو عن القصاص

يجب بالعمد

- القود
- أو الدية

فيخير الولي بينهما

وعفوه مجانا

أفضل

فإن اختار القود

أو عفا عن الدية فقط

أخذها

فله

والصلح على أكثر منها

وإن اختارها

أو عفا مطلقا

أو هلك الجاني

فليس له غيرها

وإذا قطع إصبعاً عمداً فعفا عنها
ثم سرت إلى الكف أو النفس

والعفو على غير شيء

فهدر

وإن كان العفو على مال

فله تمام الدية

وإن وكل من يقتص ثم عفا
فاقتص وكيله ولم يعلم

فلا شيء عليهما

وإن وجب لرفيق

قود

أو تعزير قذف

فطلبه و إسقاطه إليه

فإن مات فليسده



كتاب الدييات

كتاب الديات

كل من أتلف إنسانا به

- مباشرة
- أو سبب

لزمته ديته

ففي مال الجاني

- فإن كانت عمدا محضا
- حالة
- على عاقلته
- وشبه العمد
- والخطأ

على من تكون الدية

وجبت الدية فيهما

- فنهشته حية
- أو أصابته صاعقة
- أو مات بمرض
- فمات بالصاعقة أو الحية
- وإن غصب حرا صغيرا
- أو غل حرا مكلفا وقيده

فصل

وإذا أديب

- الرجل ولده
- أو سلطان رعيته
- أو معلم صبيته

ولم يسرف

لم يضمن ما تلف به

ولو كان التأديب لحامل فأسقطت جنيينا

ضمنه المؤدب

وإن طلب السلطان امرأة لكشف حق الله

فأسقطت

ضمنه السلطان والمستعدي

أو استعدي عليها رجل بالشرط في دعوى له

ولو ماتت فزعا

لم يضمننا

ومن أمر مكلفا

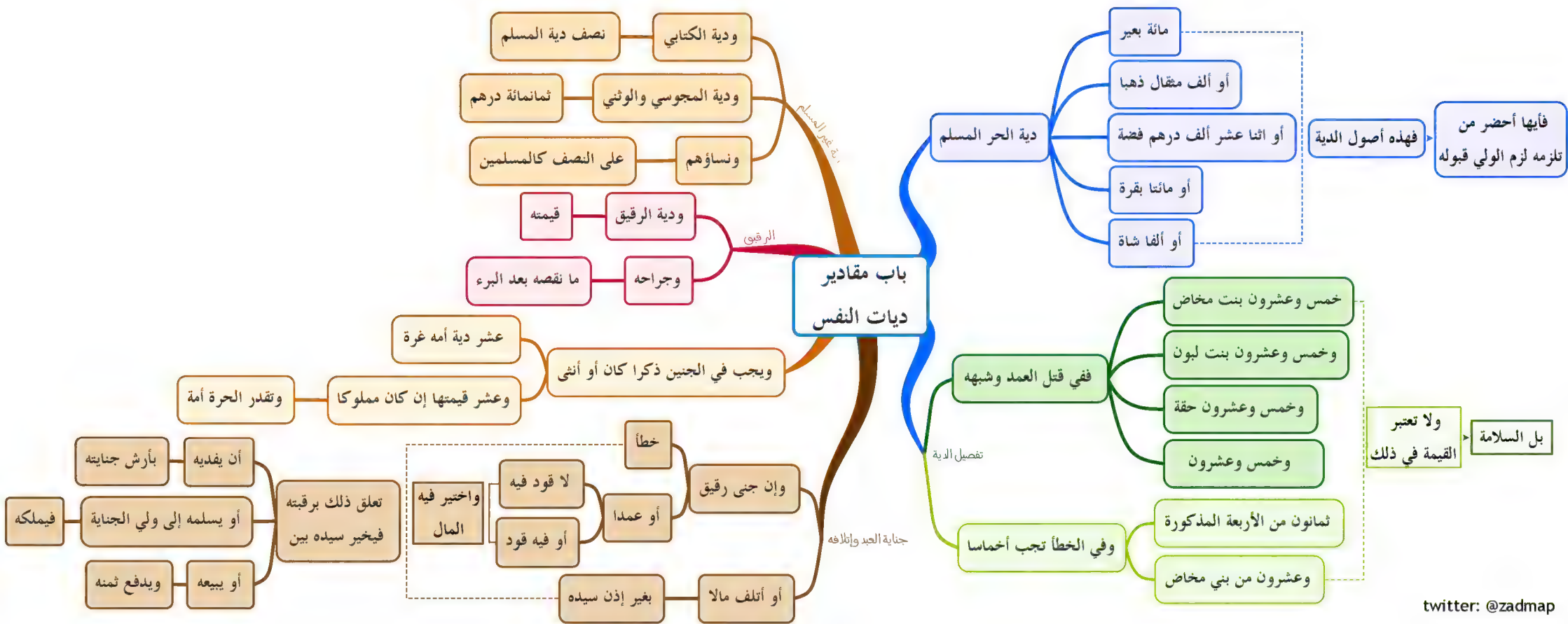
- أن ينزل بنرا
- أو يصعد شجرة

فهلك به

لم يضمنه

ولو أن الأمر سلطان

كما لو استأجره سلطان أو غيره



باب ديات الأعضاء ومنافعها

من أتلف ما في الإنسان منه شيء واحد

كالأنف واللسان والذكر

ففيه دية النفس



كالعينين والأذنين والشفيتين واللحيين وثديي المرأة وثندؤتي الرجل واليدين والرجلين والأليتين والأنثيين وإسكتي المرأة

ففيهما الدية

وفي أحدهما نصفها

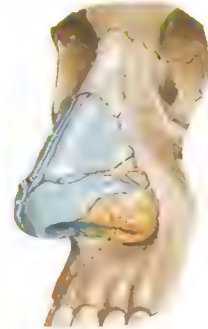


وفي المنخرين

ثلثا الدية

وفي الحاجز بينهما

ثلثها



وفي الأجفان الأربعة

الدية

وفي كل جفن

ربعها

وفي أصابع اليدين

الدية

كأصابع الرجلين

وفي كل أصبع

عشر الدية

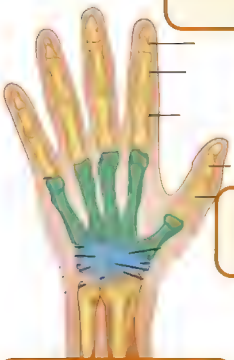
وفي كل أملة

ثلث عشر الدية

والإبهام مفصلان وفي كل مفصل

نصف عشر الدية

كدية السن



فصل في دية المنافع

وفي كل حاسة

دية كاملة

وهي

السمع

والبصر

والشم

والذوق

الكلام

والعقل

ومنفعة

وعدم استمساك
البول أو الغائط

المشي

والأكل

والنكاح

وكذا في

أي وكذا تجب
الدية كاملة في

وفي كل واحد من الشعور الأربعة

الدية

وهي شعر

الرأس

واللحية

والحاجبين

وأهداب العينين

فإن عاد فنبت
سقط موجه

وفي عين الأعور

الدية كاملة

وإن قلع الأعور عين الصحيح

المماثلة لعينه الصحيحة

فعليه دية كاملة

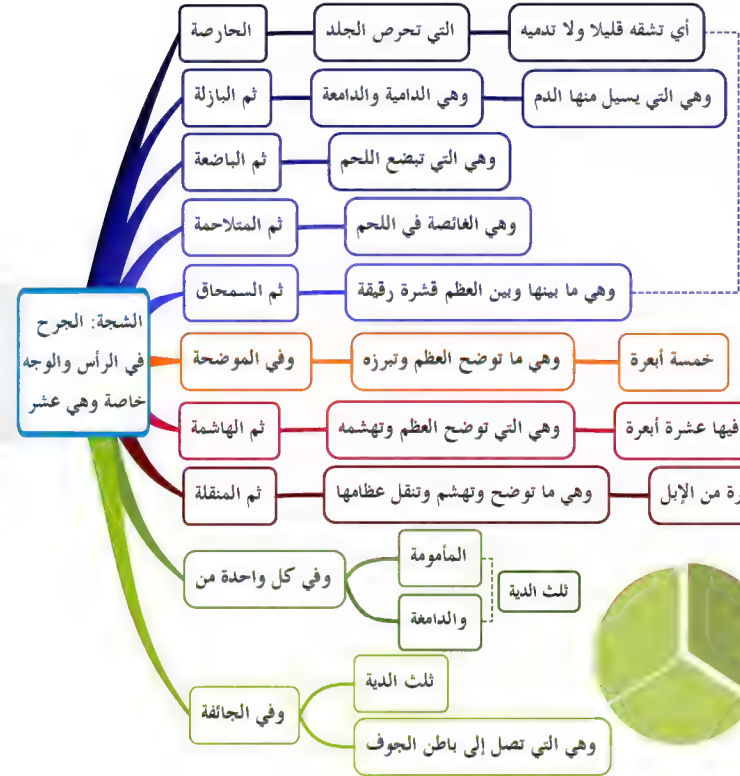
ولا قصاص

عمدا

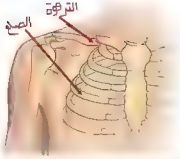
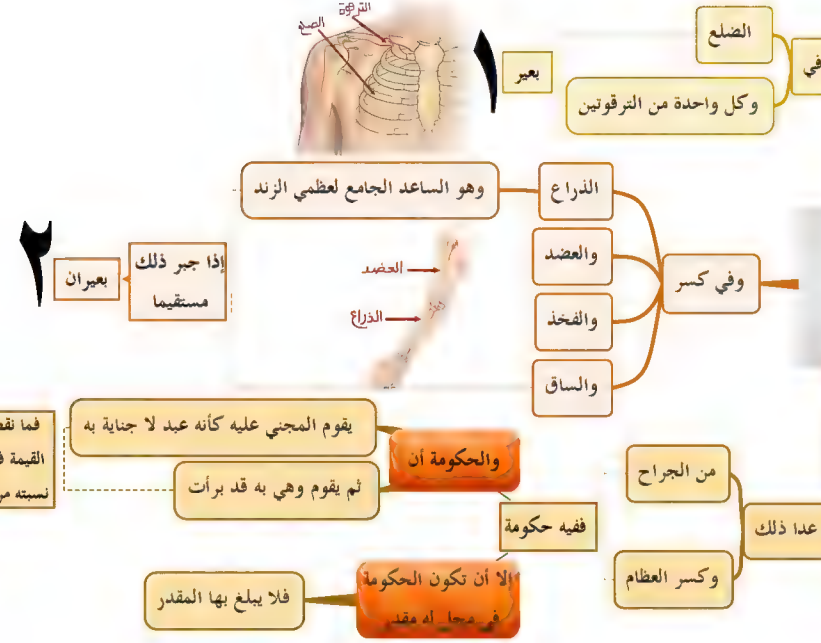
وفي قطع يد الأقطع

نصف الدية كغيره

فهذه الخمس لا مقدر فيها بل حكومة



باب الشجاج وكسر العظام

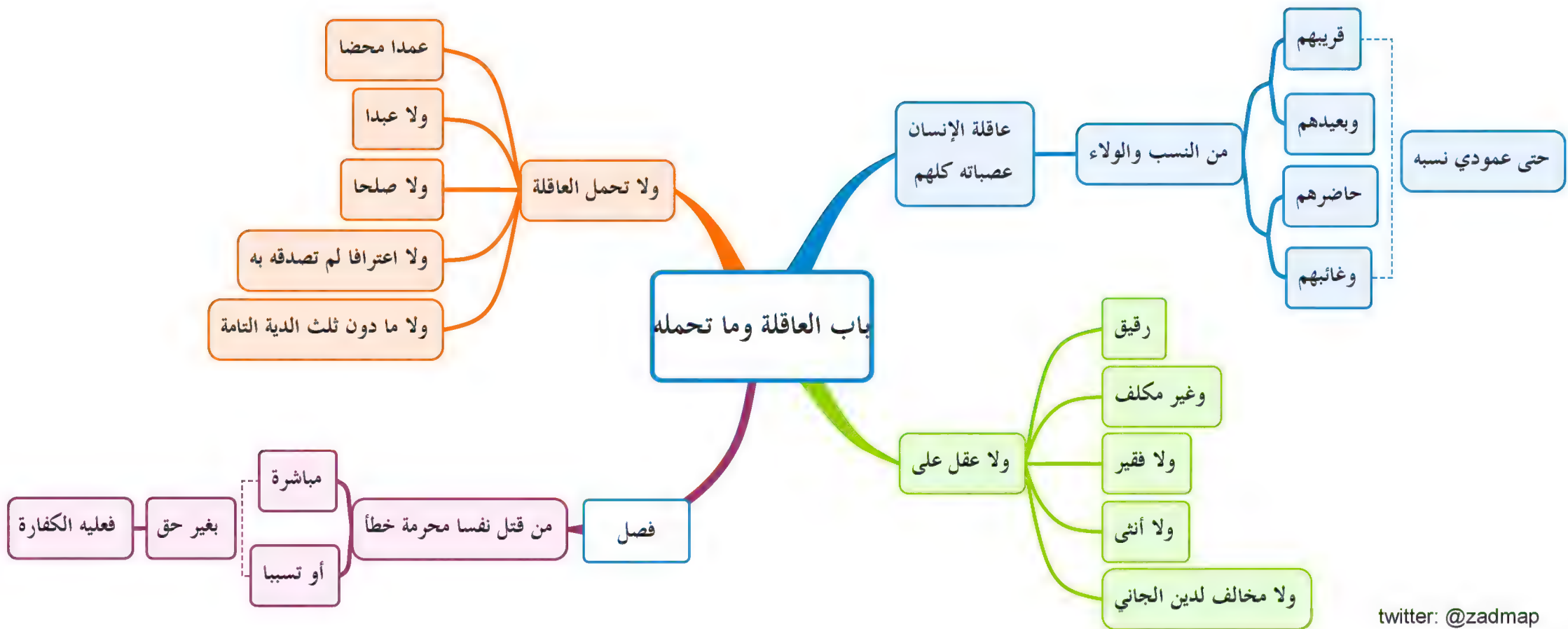


وهو المساعد الجامع لعظمي الزند

إذا جبر ذلك مستقيما

بغير ان





باب القسامة

وهي أيمان

مكررة

في دعوى

قتل

معصوم

وهو العداوة الظاهرة

كالقبائل التي يطلب بعضها بعضا بالثأر

من شرطها

اللوث

فمن ادعى عليه القتل من غير لوث

حلف يمينا واحدة وبرئ

صفتها

ويبدأ بأيمان الرجال من ورثة الدم

فيحلفون خمسين يمينا

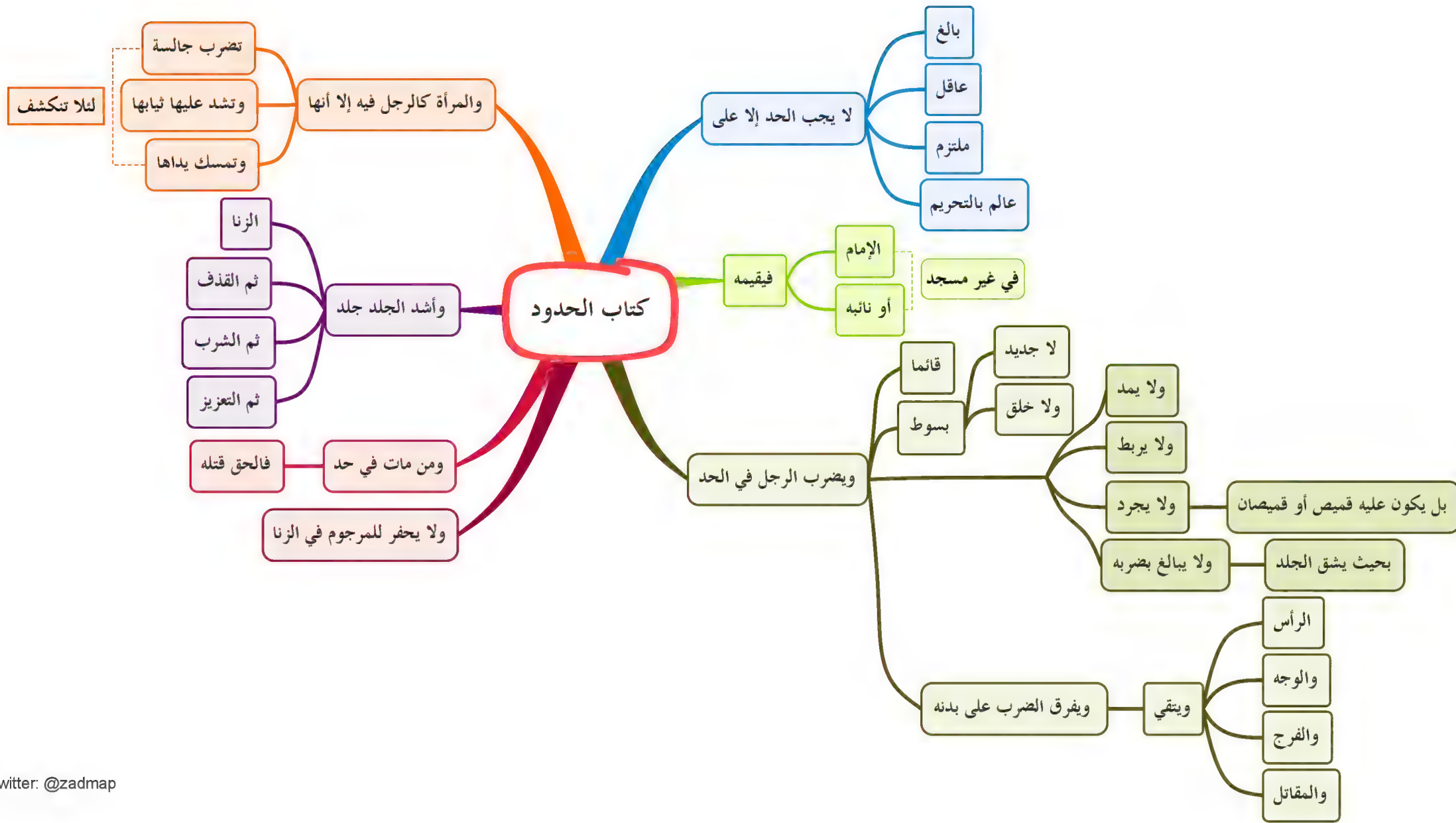
فإن

فإن نكل الورثة

أو كانوا نساء

حلف المدعى عليه خمسين يمينا وبرئ

كتاب الحدود



باب حد الزنا

إذا زنى المحصن

رجم حتى يموت

والمحصن من وطئ امرأته

في نكاح صحيح

المسلمة

أو الذمية

وهما

بالغان

عاقلان

حران

فلا إحصان
لواحد منهما

فإن اختل شرط
منها في أحدهما

وإذا زنى الحر غير المحصن

جلد مائة جلدة

ولو امرأة

وغرب عاما

والرقيق

خمسین جلدة

ولا يغرب

وحد لوطي

كران

ولا يجب الحد إلا
بثلاثة شروط

الثاني: انتفاء الشبهة

فلا يحد

أو وطئ امرأة

أو لو لولده

بوطء أمة

له فيها شرك

أحدها: تغييب الحشفة الأصلية كلها

حراما محضاً

في قبل أو دبر

أصليين

أو أكرهت المرأة على الزنا

أو في

نكاح باطل اعتقد صحته

أو نكاح أو ملك مختلف فيه

ظنها زوجته أو سريته

أربع مرات

في مجلس أو مجالس

ويصرح بذكر حقيقة الوطء

ولا ينزع عن إقراره حتى يتم عليه الحد

ولا يثبت إلا بأحد أمرين

الثاني: أن يشهد عليه

في مجلس واحد

يصفونه أربعة ممن

تقبل شهادتهم فيه

بزنا واحد

لم تحد بمجرد ذلك

وإن حملت امرأة

لا زوج لها ولا سيد

ونحوه

باب حد القذف

إذا قذف المكلف بالزنا محصنا

جلد ثمانين جلدة إن كان حرا

وإن عبدا أربعين

والمعتق بعضه بحسابه

وقذف غير المحصن

يوجب التعزير

وهو حق للمقذوف

والمحصن هنا

الحر

المسلم

العاقل

العفيف

الملتزم

الذي يجامع مثله

ولا يشترط بلوغه

ما يتفرع على كون
الحد حقا للمقذوف

ويسقط حد القذف بالعفو

ولا يستوفى بدون الطلب

وإن قذف

أهل بلد

أو جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة

عزر

وصريح القذف

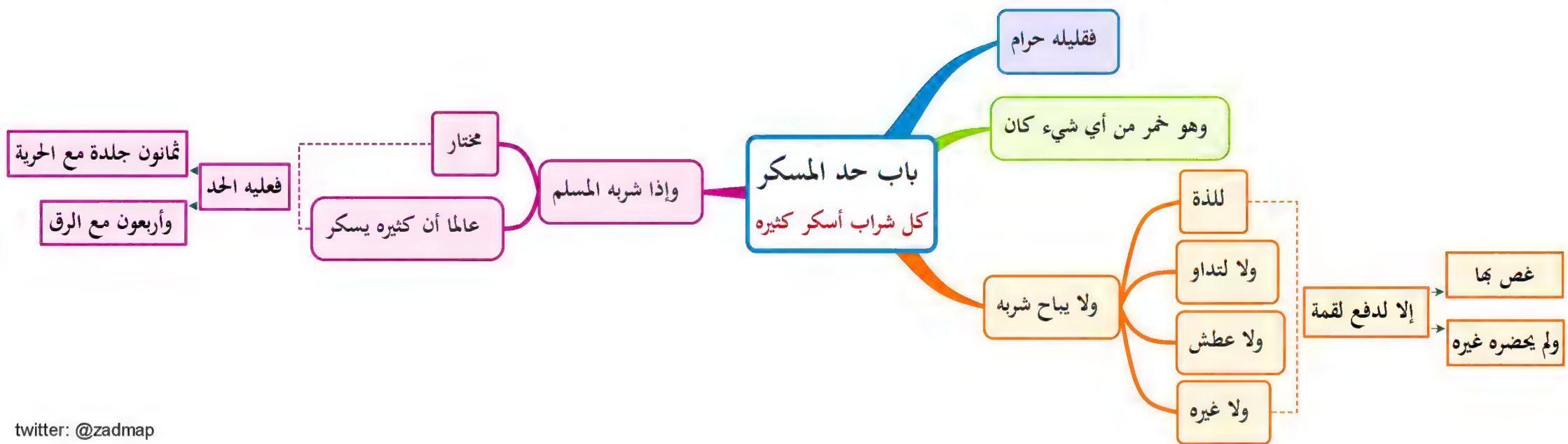
يا زاني يا لوطي ونحوه

وكنايته

يا قحبة يا فاجرة يا خبيثة فضحت زوجك
أو نكست رأسه أو جعلت له قرونا ونحوه

إن فسره بغير القذف

قبل



باب التعزير

وهو التأديب

وهو واجب في كل معصية

لا حد فيها

ولا كفارة

ولا يزداد في التعزير على

عشر جلدات

باب التعزير

استمتاع لا حد فيه

وسرقة لا قطع فيها

وجناية لا قود فيها

وإتيان المرأة المرأة

والقذف بغير الزنا

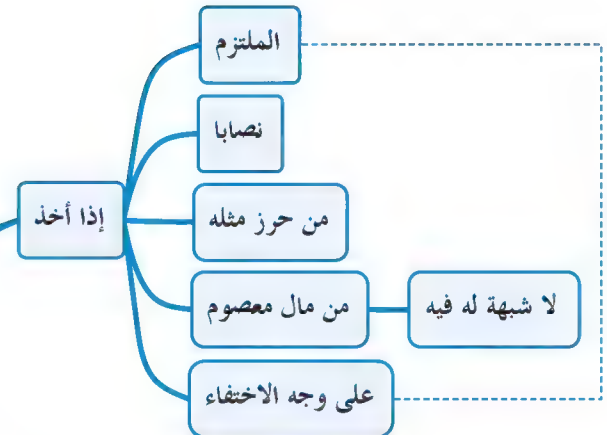
ونحوه

ك

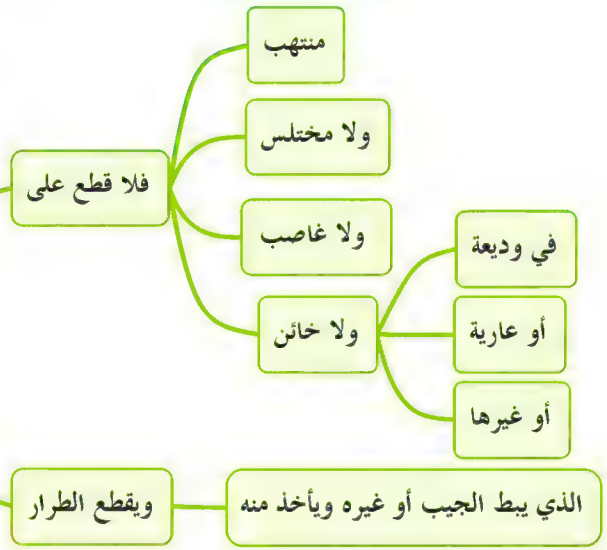
ومن استمنى بيده بغير حاجة

عزر

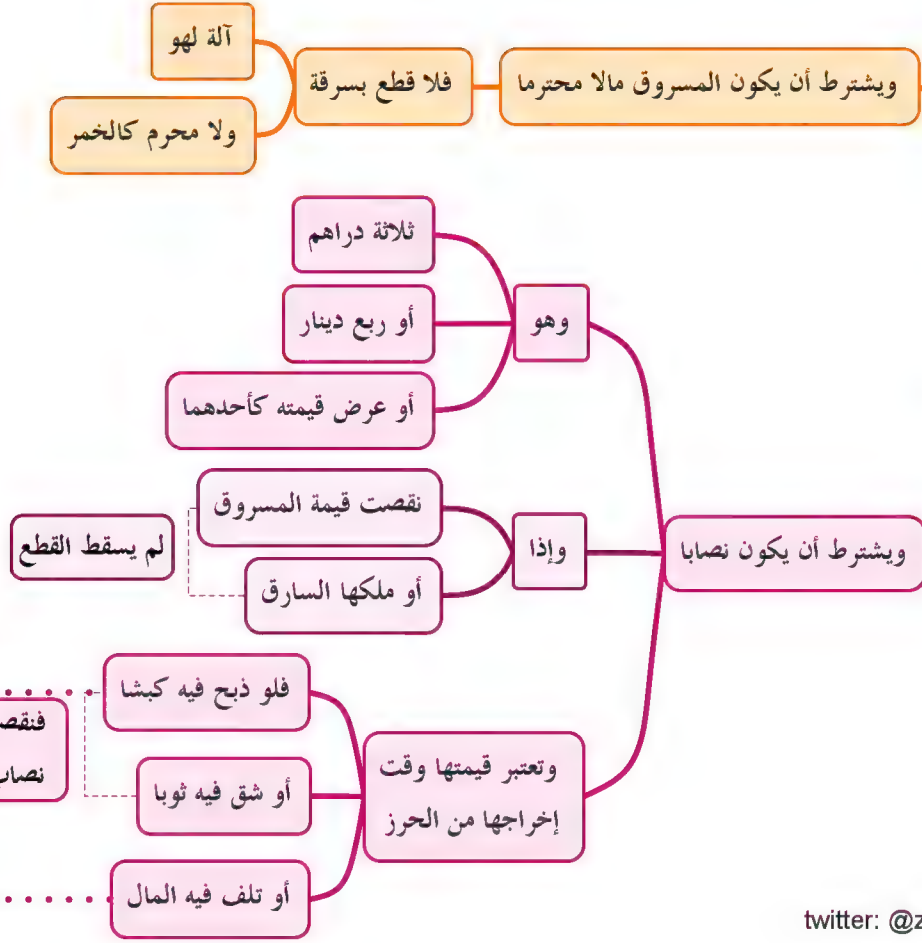
قطع



لا شبهة له فيه



twitter: @zadmap



لم يسقط القطع

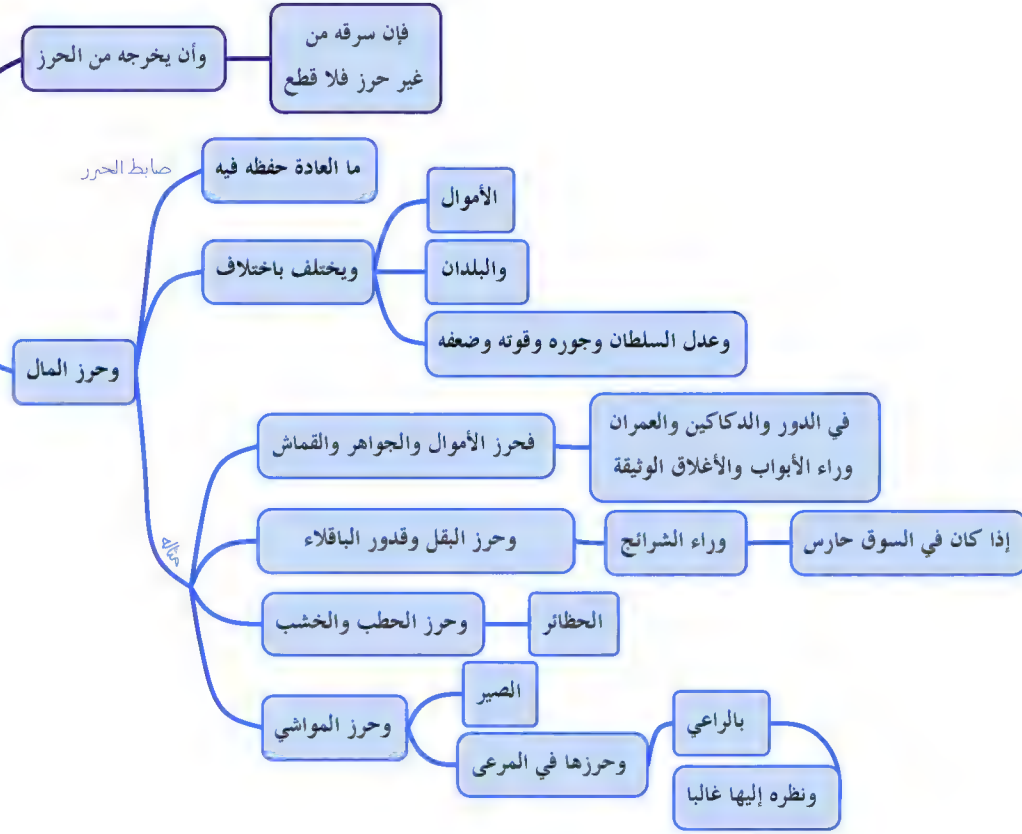
فانقصت قيمته عن نصاب ثم أخرجه

لم يقطع



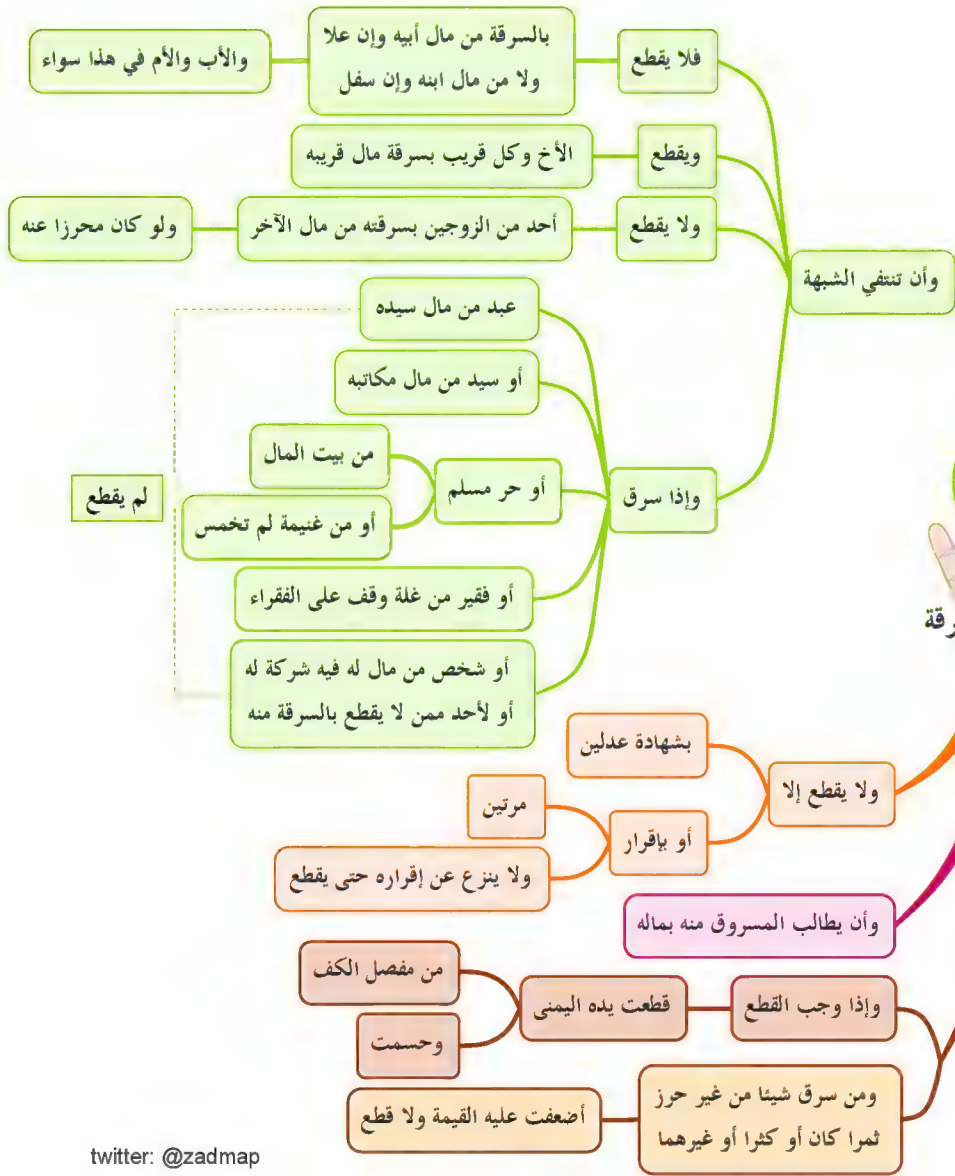
باب القطع في السرقة

تتمة الباب



صابط الحرز

عامة



باب حد قطاع الطريق

وهم الذين

يعرضون للناس بالسلاح

في الصحراء أو البنيان

فيغصبونهم المال مجاهرة

لا سرقة

كالولد والعبد والذمي

قتل مكافئا أو غيره

ثم صلب حتى يشتهر

قتل

وأخذ المال

قتل حتما

وإن قتل ولم يأخذ المال

ولم يصلب

وإن جنوا بما يوجب قودا في الطرف

تحتتم استيفاؤه

وإن

أخذ كل واحد من المال قدر ما يقطع بأخذه السارق

قطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى

في مقام واحد

ولم يقتلوا

وحسمتا

ثم خلي

فإن لم يصيبوا نفسا ولا مالا يبلغ نصاب السرقة

نفوا

بأن يشردوا فلا يتركون يأوون إلى بلد

ومن تاب منهم قبل أن يقدر عليه

سقط عنه ما كان لله من

نفي

وقطع

وصلب

وتحتتم قتل

وأخذ بما للآدميين من

نفس

وطرف

ومال

إلا أن يعفى له عنها

ومن صال على

نفسه

أو حرمة

أو ماله

آدمي

أو بهيمة

فله الدفع عن ذلك بأسهل ما يغلب على ظنه دفعه به

فإن لم يدفع إلا بالقتل

وإن قتل فهو شهيد

فله ذلك

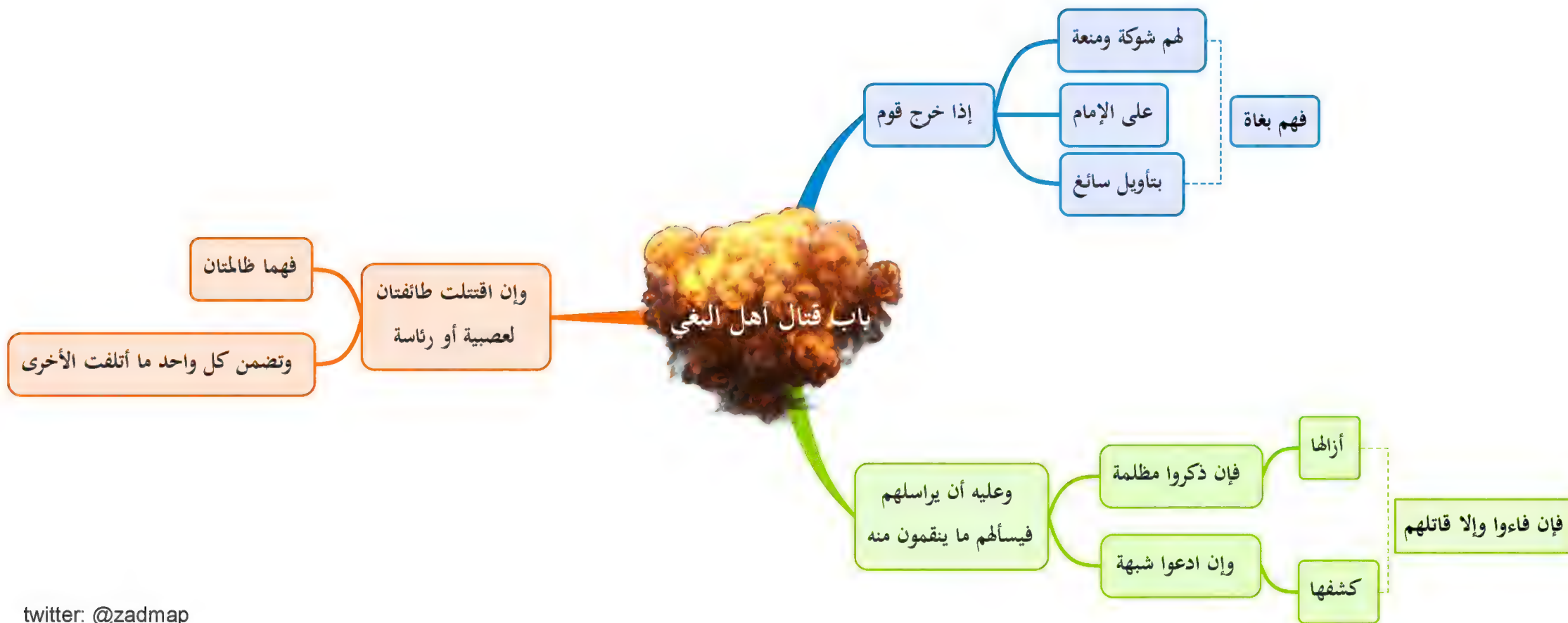
ولا ضمان عليه

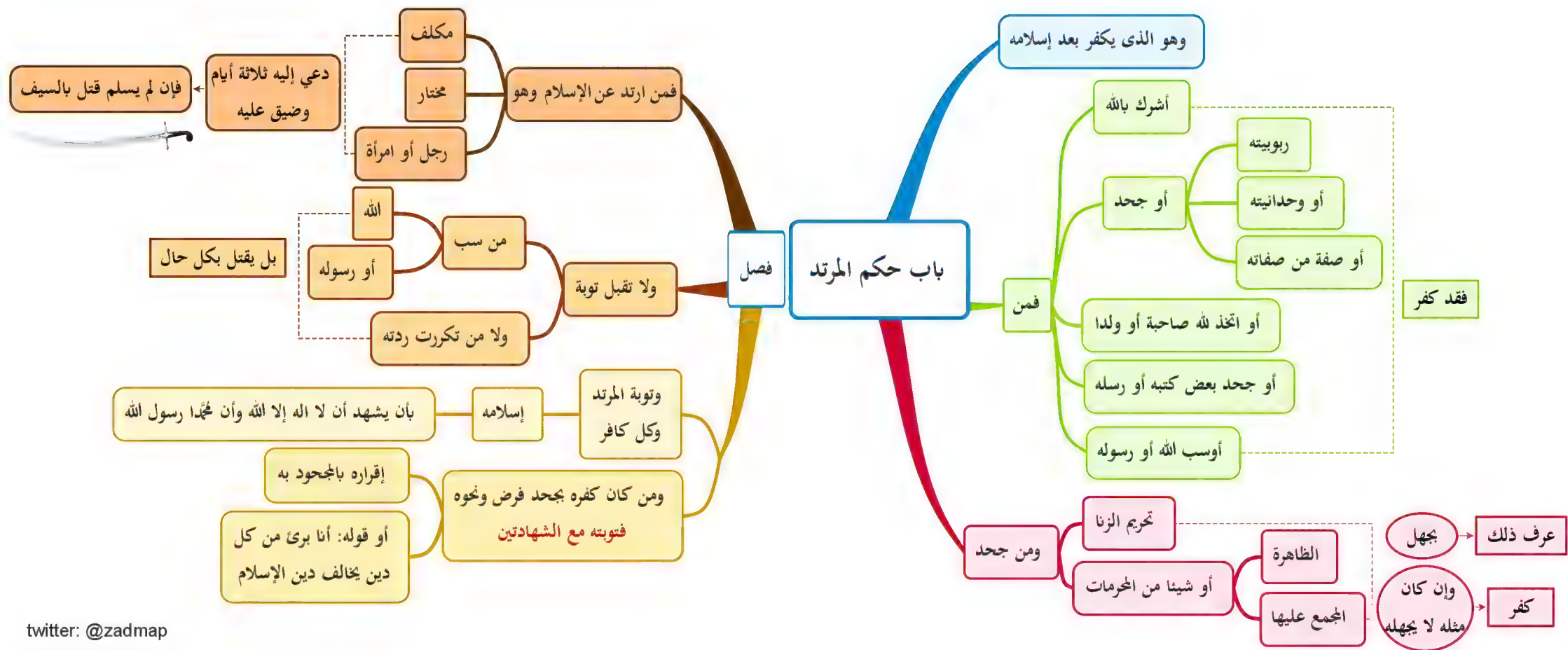
ويلزمه الدفع عن

نفسه وحرمة

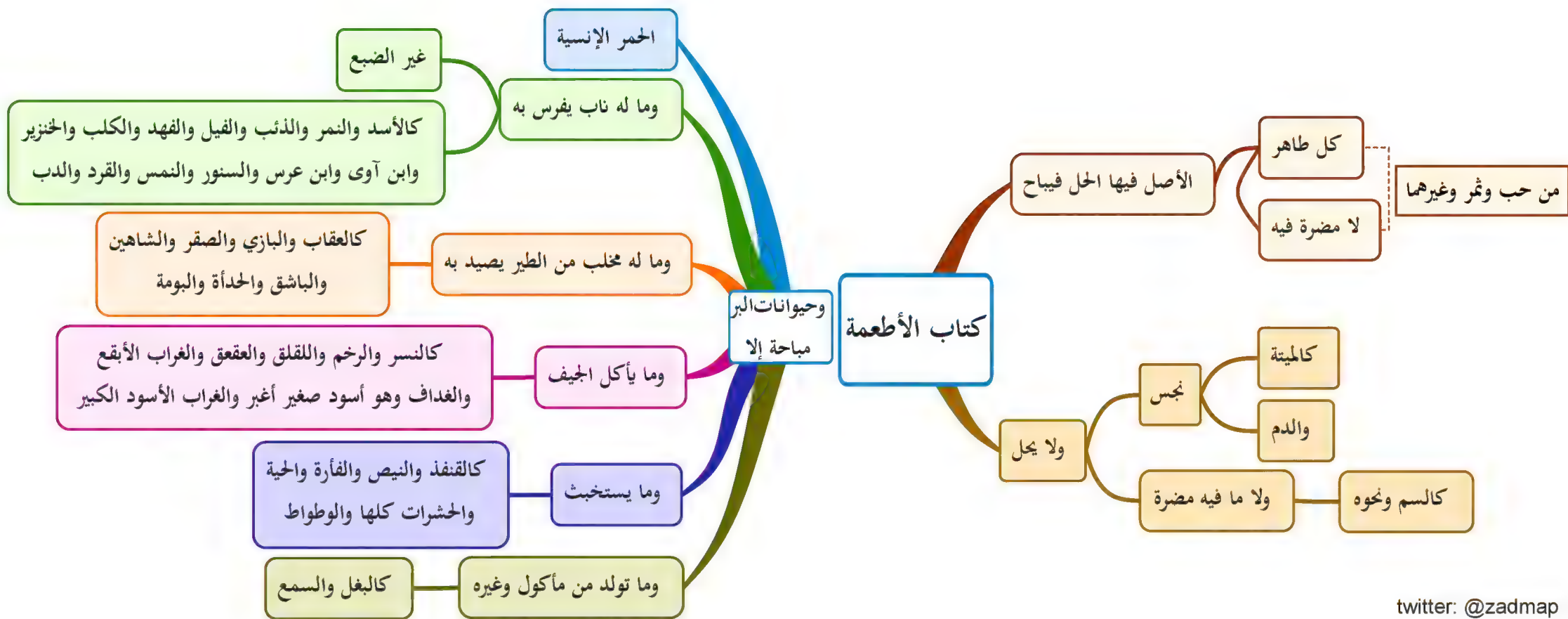
دون ماله

ومن دخل منزل رجل متلصصا فحكمه كذلك





كتاب الأُطعمة



فصل ما يحل من الأطعمة

المشار إليه ما ذكر في أول كتاب الأطعمة أنه حرام

وما عدا ذلك فحلal

كالخيل وبهيمة الأنعام والدجاج

والوحشي

من الحمر والبقر والظباء والنعامة والأرنب وسائر الوحش

ويباح حيوان البحر كله إلا

الضفدع

والتمساح

والحية

ومن اضطر إلى محرم

غير السم

حل له منه

ما يسد رمقه

ومن اضطر إلى نفع مال الغير مع بقاء عينه

لدفع برد أو استقاء ماء ولحوه

وجب بذله له مجانا

ومن مر بثمر بستان

في شجره

أو متساقط عنه

ولا حائط عليه

ولا ناظر

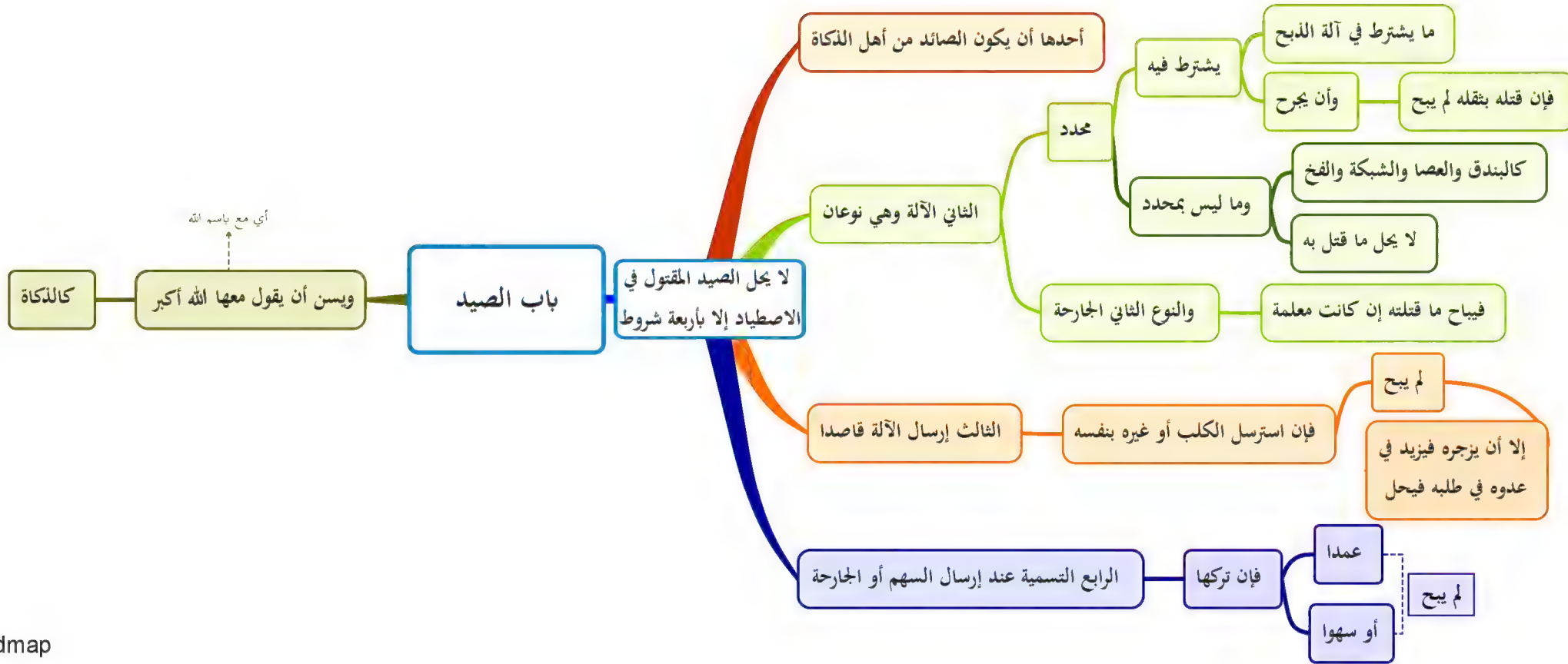
فله الأكل منه مجانا

من غير حمل

وتجب ضيافة المسلم المجتاز به

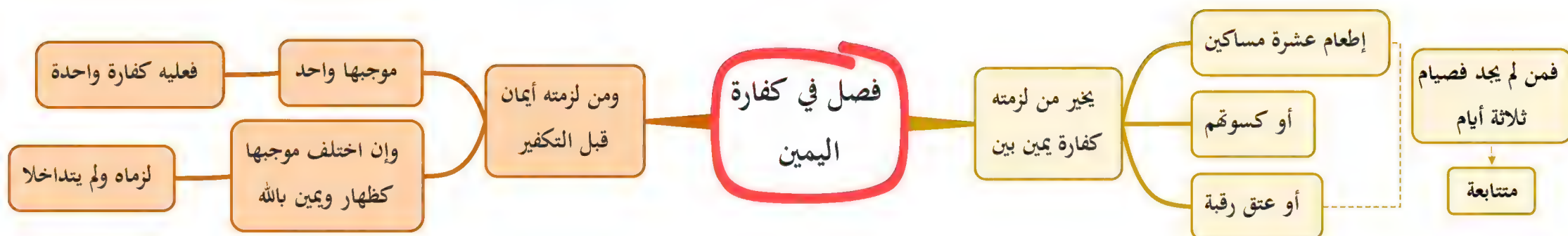
في القرى

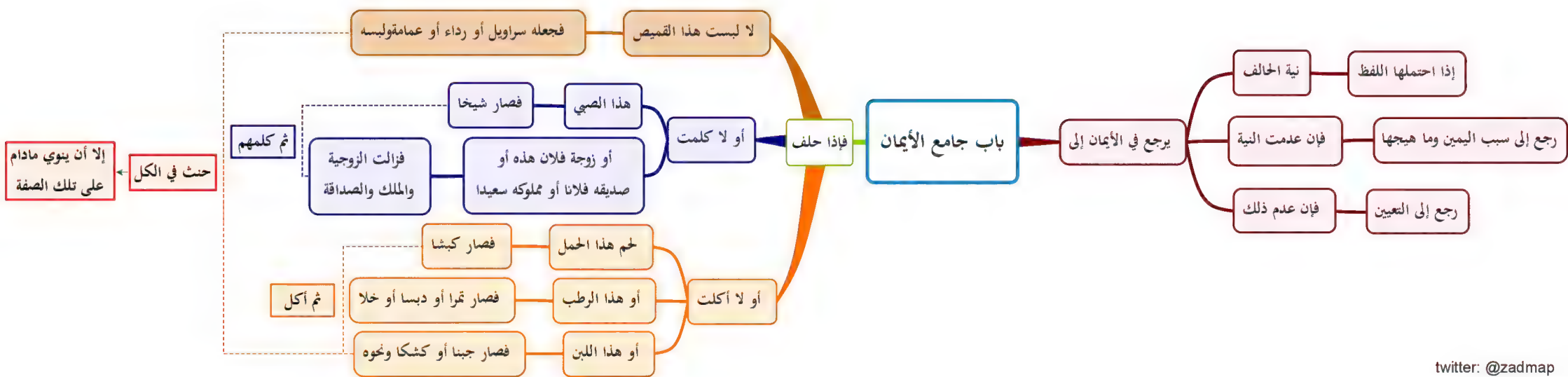
يوما وليلة



كتاب الأيمان







فصل الرجوع في اليمين إلى ما يتناوله الاسم

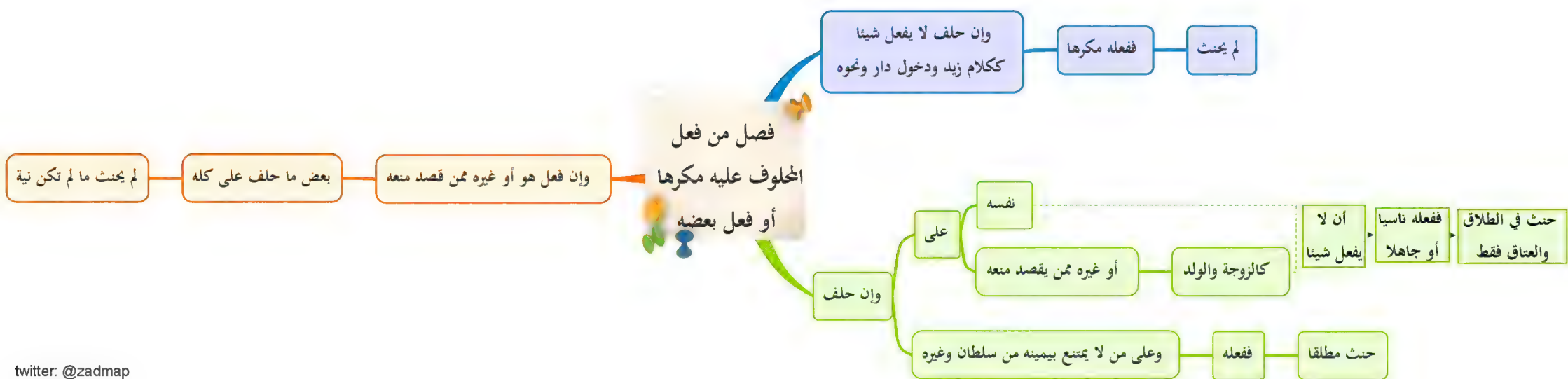


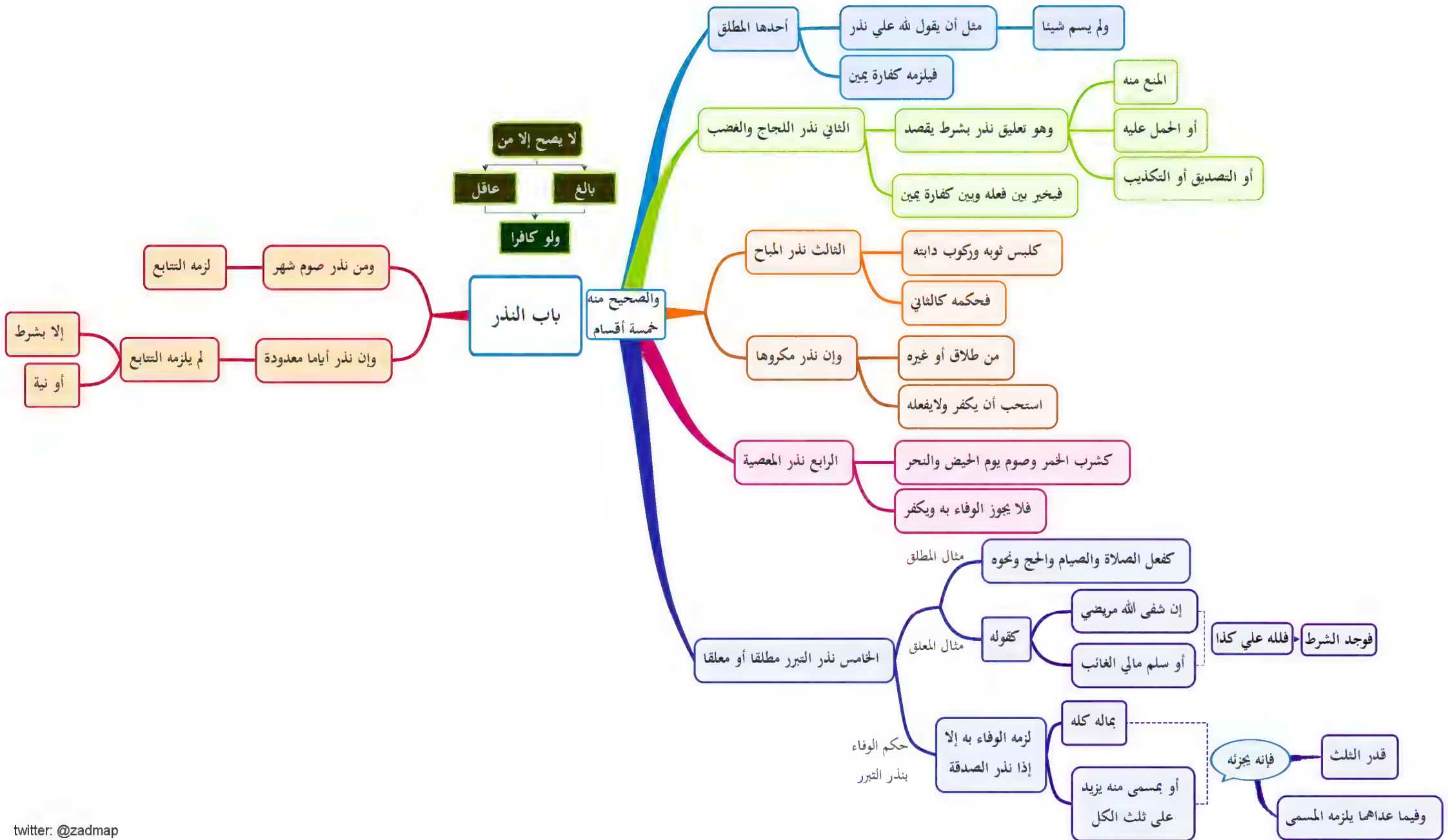
والحقيقي



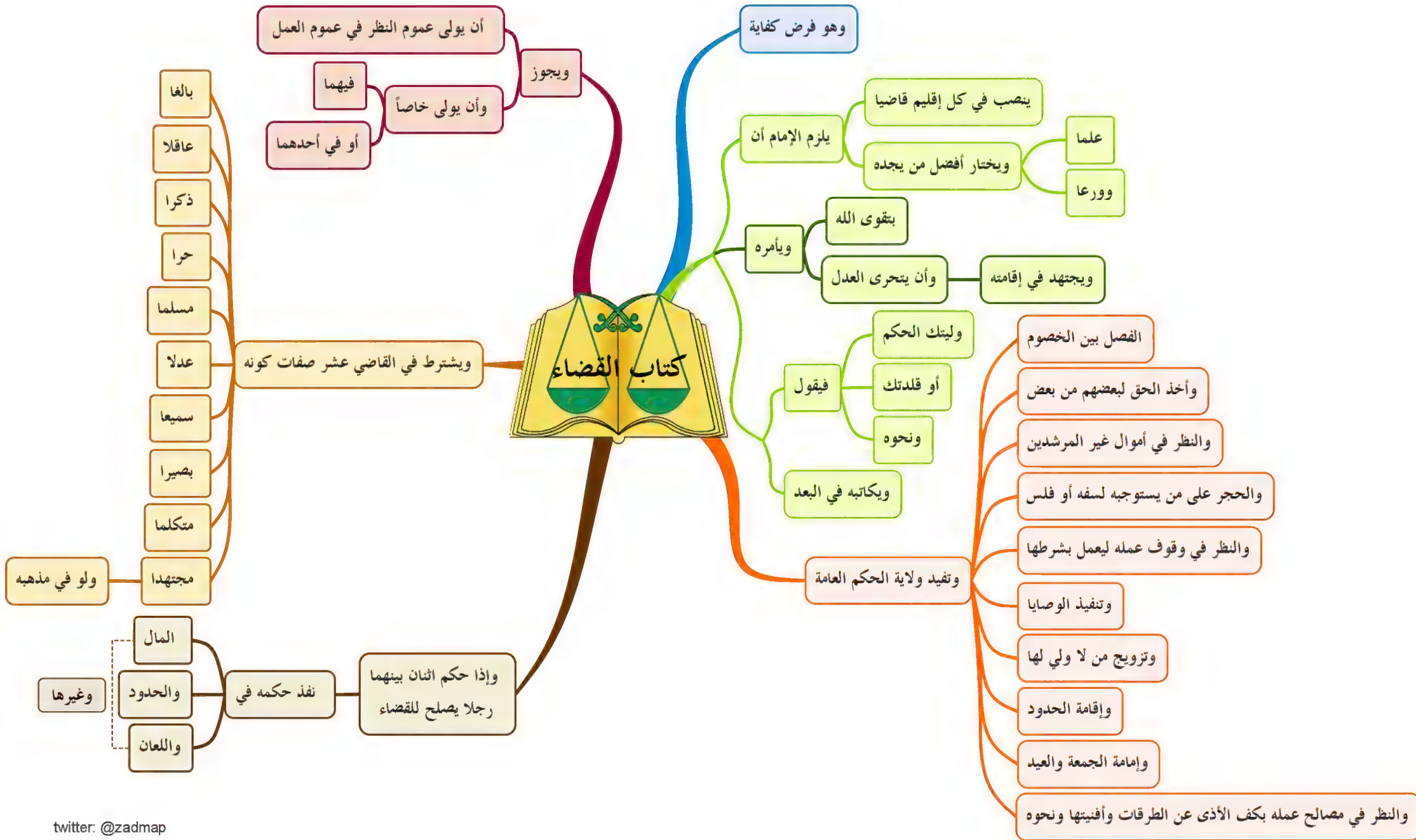
والعرفي

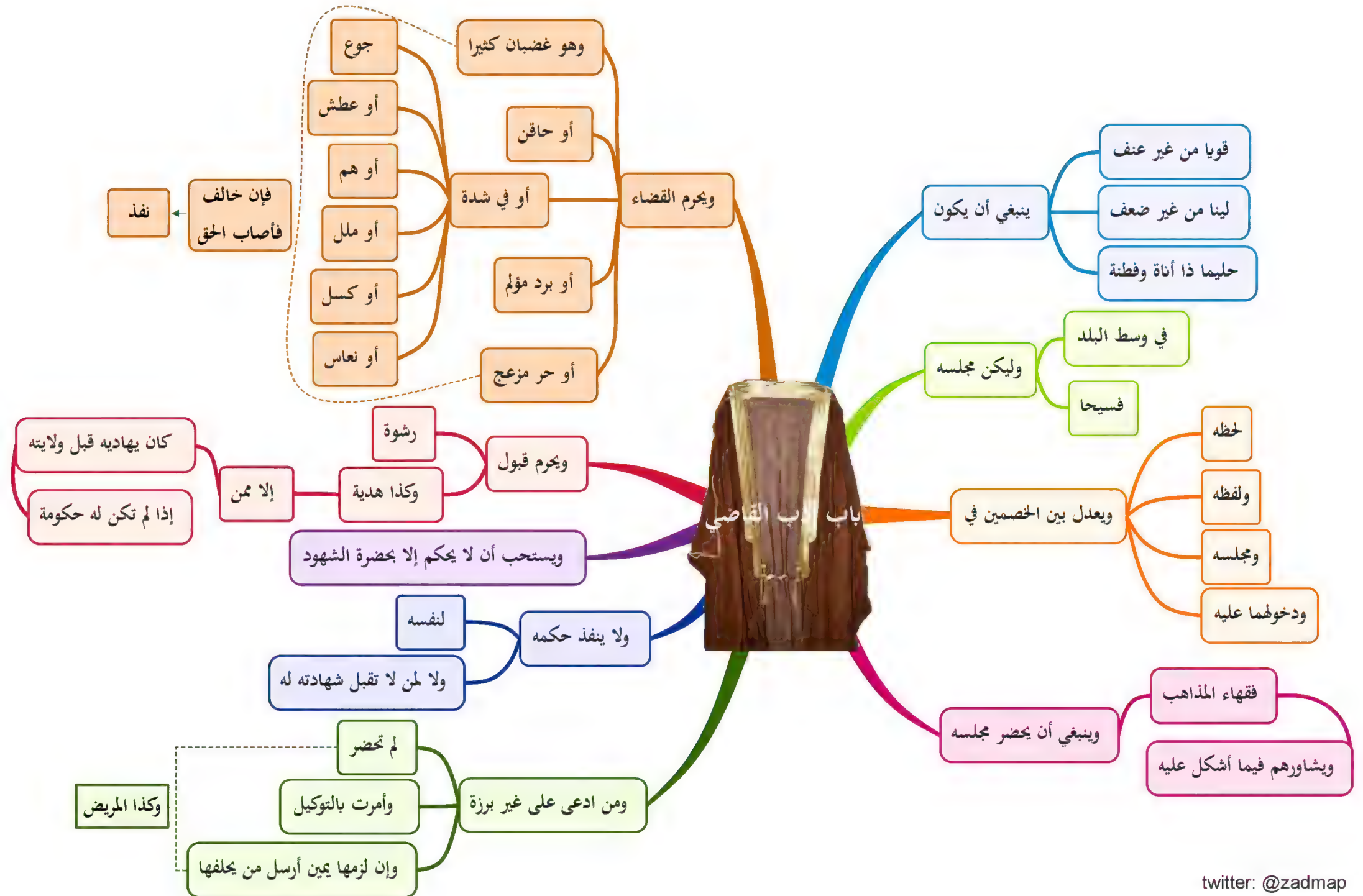






كتاب القضاء





باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان

فإن سكت حتى يبدأ جاز

قال : أيكما المدعي

فمن سبق بالدعوى قدمه

فإن أقر له

حكم له عليه

وإن أنكر

قال للمدعي إن كان لك
بينة فأحضرها إن شئت

وإن قال المدعي : مالي بينة

أعلمه الحاكم أن له اليمين
على خصمه على صفة جوابه

فإن سألته إحلافه أحلفه

ولا يحكم بعلمه

فإن أحضرها

سمعها وحكم بها

وإن نكل

ولا يعتد بيمينه قبل مسألة المدعي

وخلى سبيله

بعد تحليفه إياه

قضي عليه فيقول إن حلفت وإلا
قضيت عليك فإن لم يحلف قضي عليه

فإن حلف المنكر ثم
أحضر المدعي بينته

حكم بها ولم تكن
اليمين مزيلة للحق

باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان

فإن سكت حتى يبدأ جاز

قال : أيكما المدعي

فمن سبق بالدعوى قدمه

فإن أقر له

حكم له عليه

وإن أنكر

قال للمدعي إن كان لك
بينة فأحضرها إن شئت

وإن قال المدعي : مالي بينة

أعلمه الحاكم أن له اليمين
على خصمه على صفة جوابه

فإن سألته إحلافه أحلفه

وإن نكل

قضي عليه فيقول إن حلفت وإلا
قضيت عليك فإن لم يحلف قضي عليه

فإن حلف المنكر ثم
أحضر المدعي بينته

حكم بها ولم تكن
اليمين مزيلة للحق

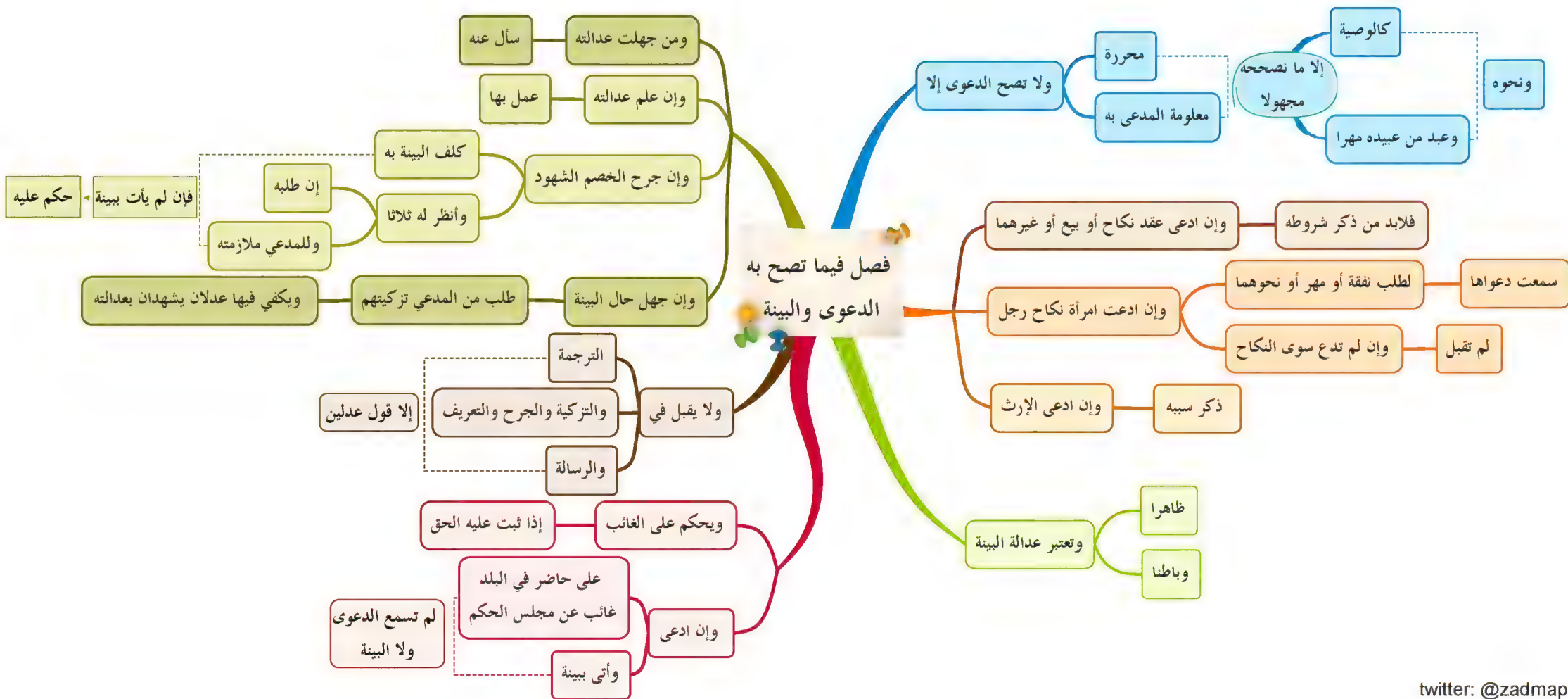
ولا يحكم بعلمه

فإن أحضرها

سمعها وحكم بها

وخلى سبيله

بعد تحليفه إياه



باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي

يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في كل حق

حتى القذف

لا في حدود الله

كحد الزنا ونحوه

ويقبل فيما حكم به

لينفذه

وإن كان في بلد واحد

ولا يقبل فيما ثبت عنده ليحكم به

إلا أن يكون بينهما مسافة القصر

إلى قاض معين

ويجوز أن يكتب

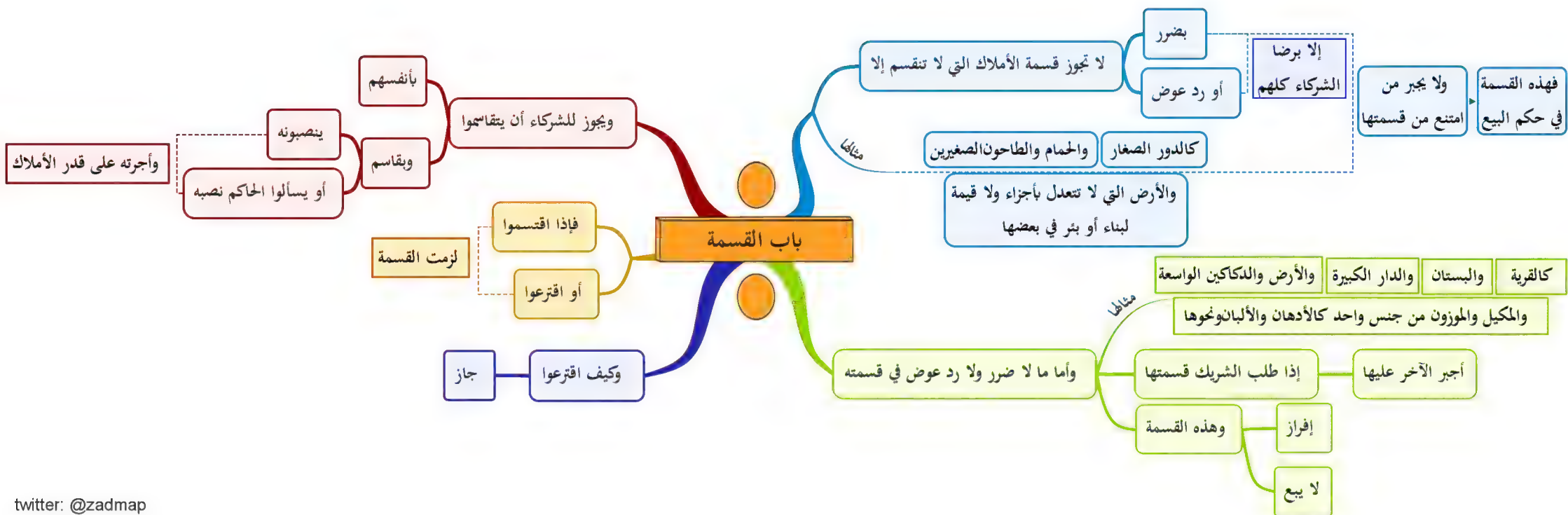
والى كل من يصل إليه كتابه من قضاة المسلمين

يحضرهما
فيقرأ عليهما

ولا يقبل إلا أن يشهد به
القاضي الكاتب شاهدين

ثم يقول: اشهدا أن هذا
كتابي الى فلان ابن فلان

ويدفعه إليهما



باب الدعاوى والبيّنات

وإذا تداعيا عينا
بيد أحدهما

فهي له مع يمينه

إلا أن تكون له بينة فلا يحلف

وإن أقام كل واحد بينة أنها له

قضي للخارج بينته

ولغت بينة الداخل

من إذا سكت ترك

المدعي

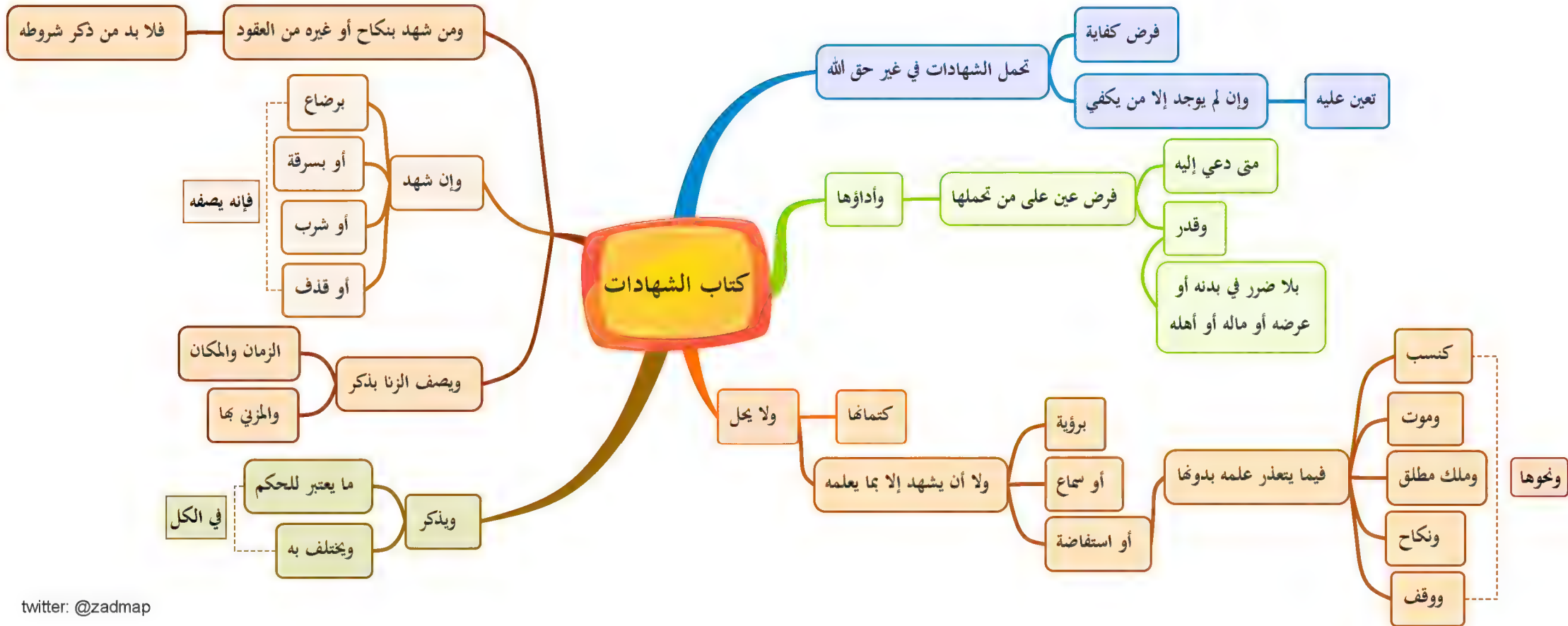
من إذا سكت لم يترك

والمدعى عليه

جائز التصرف

ولا تصح الدعوى والإنكار إلا من

كتاب الشهادات





باب موانع الشهادة

وعدد الشهود

فصل في عدد الشهود

لا تقبل

شهادة عمودي النسب بعضهم لبعض

وتقبل عليهم

ولا شهادة أحد الزوجين لصاحبه

ولا من

يجر إلى نفسه نفعا

أو يدفع عنها ضررا

ولا عدو على عدوه

كمن شهد على من قد قذفه

أو قطع الطريق عليه

ومن سره مساءة شخص أو غمه فرحه

فهو عدوه

ولا يقبل في الزنا والإقرار به

ويكفي على من أتى بحيلة رجلان

بقية الحدود

والقصاص

ويقبل في

وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال غالبا

كنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب وولاء وإيضاء إليه

رجلان

ويقبل في المال وما يقصد به

كالبيع والأجل والخيار فيه ونحوه

رجلان

و رجل وامرأتان

ورجل ويمين المدعي

كعيوب النساء تحت الثياب والبكارة والثبوة والحيض والولادة والرضاع والاستهلال

يقبل فيه شهادة امرأة عدل والرجل فيه كالمراة

وما لا يطلع عليه الرجال

ونحوه

فيما يوجب القود

لم يثبت به قود ولا مال

وإن أتى بذلك في سرقة

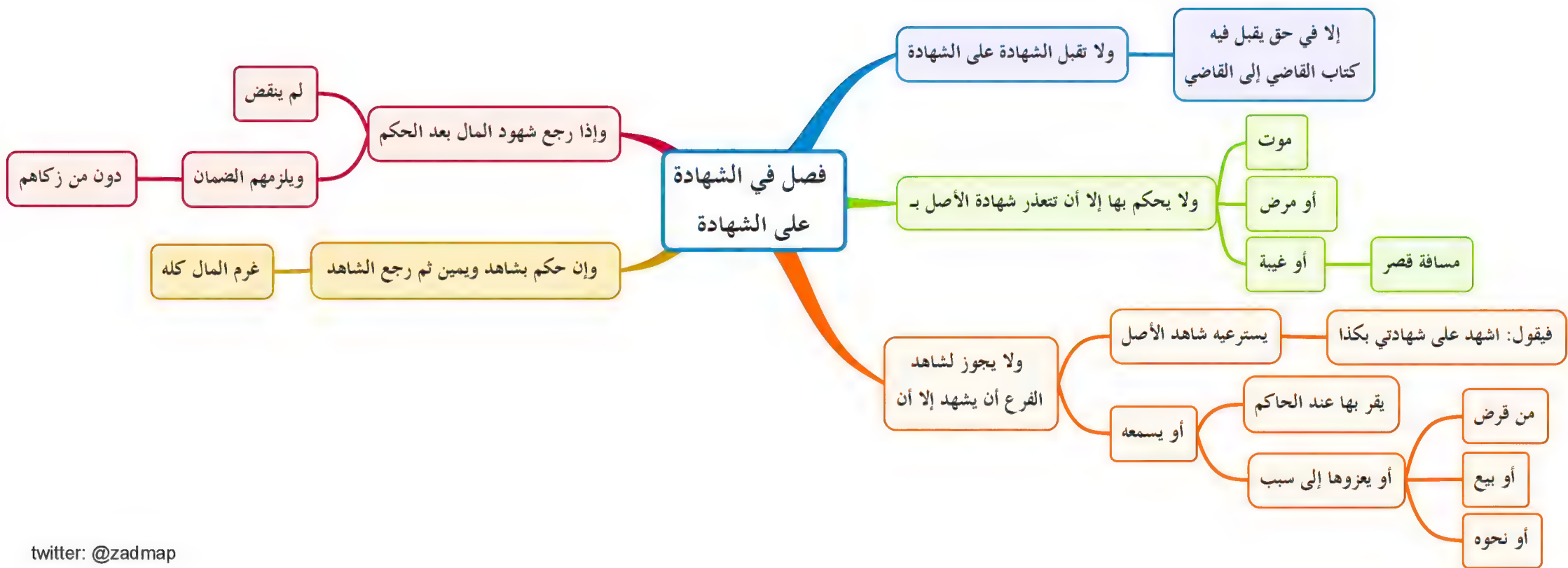
ثبت المال دون القطع

أو شاهد ويمين

وإن أتى بذلك رجل في خلع

ثبت له العوض

وثبتت البيئونة بمجرد دعواه



باب اليمين في الدعاوى

لا يستحلف

في العبادات

ولا في حدود الله

واليمين المشروعة

اليمين بالله

ويستحلف المنكر في كل حق لآدمي إلا

النكاح

والطلاق

والرجعة

والإيلاء

وأصل الرق

والولاء

والاستيلاء

والنسب

والقود

والقذف

ولا تغلظ

إلا فيما له خطر

كتاب الإقرار

كتاب الإقرار

يصح من

مكلف

مختار

غير محجور عليه

ولا يصح من مكروه

صح وإن أكرهه على وزن مال فباع ملكه لذلك

وإن أقر في مرضه بشيء

فكإقراره في صحته

إلا في إقراره بالمال لو ارث فلا يقبل

وإن أقر لامرأته بالصدوق

فلها مهر المثل

بالزوجة

لا بإقراره

ولو أقر أنه كان أباً لها في صحته

لم يسقط إرثها

وإن أقر لو ارث

فصار عند الموت أجنبياً

لم يلزم إقراره

لا أنه باطل

وإن أقر لغير وارث أو أعطاه

صح

وإن صار عند الموت وارثاً

إقرار المريض

وإن أقرت امرأة

على نفسها بنكاح

قبل

ولم يدعه اثنان

وإن أقر

وليها المجبر بالنكاح

صح

أو الذي أذنت له

وإن أقر بنسب

صغير

مجهول النسب أنه ابنه

أو مجنون

ثبت نسبه منه

فإن كان ميتاً ورثه

وإن ادعى على شخص بشيء فصدقه

صح

